فرج محمّد الغضّاب

lisanarabs.blogspot.com

معنى الفاعليّة و دلالته المرجعيّة

من خلال شرح الكافية للاستراباذي

مكتبة لسان العرب

مكتبة علاء الدّين صفاقس 2008

فرج محمّد الغضّاب

معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة

من خلال شرح الكافية للاستراباذي

أ. علاء الدين شوقي
lisanarabs.blogspot.com

مكتبة علاء الدّين – صفاقس. 2008

الكتاب: معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة من خلال شرح الكافية للاستراباذي.

المؤلّف: فرج محمّد الغضاب.

الطّبعة: الأولى - ديسمبر 2008

التّوزيع: مكتبة علاء الدّين. صفاقس.

الطّبع: دار نهى للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

السّحب: **1000** نسخة.

تصميم الغلاف: الفنّانة الإيرانيّة نسيم حسنوندي هنربار.

التّرقيم الدّوليّ: 978-9973-0-0626-4

أ. علاء الدين شوقي
lisanarabs.blogspot.com

الكتاب في الأصل بحث جامعيّ أنجز بإشراف الدّكتور رفيق بن حمّودة، وتقدّم به المؤلّف لنيل شهادة الماجستير في اللّغة والآداب والحضارة العربيّة. ونوقش بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة يوم السّبت الثّاني عشر من جانفي سنة ثمان وألفين، من طرف لجنة علميّة تتكوّن من الأساتذة: د. توفيق العلوي (رئيس)، د. رفيق بن حمّودة (مشرف)، د. توفيق قريرة (عضو).

0: المقدّمة

0-1: دواعي الاختيار:

اخترنا الاشتغال على "معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة" في هذا البحث لأسباب عديدة:

أوّلها، يتمثّل في محاولة تبيّن حدود المعنى اللّغويّ المفهوميّة. سيما ومصطلح الفاعليّة في اللّغة العربيّة يستعمل باعتباره من البديهيات. إذ لا نكاد نقف في كتب التّراث على مباحث تحدّه حدّا مفهوميّا، أو تبيّن معالمه وأنظمة اشتغاله في الجهاز اللّغويّ، عدا ما يلمح إليه المصنّفون عند الحديث عن علامات الإعراب بقولهم: "الرّفع علم على الفاعليّة". ثمّ إنّ الاهتمام ببحث الدّلالات المرجعيّة الّتي ينشئها معنى الفاعليّة قد يسهم في كشف نظام اشتغال اللّغة. وذلك بتبيّن العلاقات بين التّركيب والدّلالة. وهي مسألة تمثّل مشغلا من مشاغل العمل اللّسانيّ.

وثانيها: ثراء المادّة اللّسانيّة التّراثيّة بالمباحث المهتمّة بالمعنى اللّغويّ، باعتباره المقصد الأوفى من الجهد اللّسانيّ العربيّ القديم، الّذي لا يكتفي بالقول في الصّناعة النّحويّة والبلاغيّة فقط، بل يمتدّ إلى علوم أخرى من بينها المنطق والتّفسير للمتون العقديّة أو الأدبيّة. وهو ما يوجب البحث في الوضعيّة الابستمولوجيّة لتناول التّراث لإشكاليّات إنتاج المعنى وأنظمة تأويله. وذلك قصد الوقوف على الأسس المنظّمة للمعنى في محاولة لاستلهام النّظريّة النّحويّة القديمة، وتطعيمها بالمستجدّ من المعارف اللّسانيّة الحديثة والمعاصرة.

وثالثها: محاولة الإسهام في الجهد اللّسانيّ التّنظيريّ الّذي اتّخذه اتّجاه المدرسة النّحويّة التّونسيّة الّتي استكملت بعد نحو المركّبات. وذلك في إطار مراجعة الأسس النّحويّة التّراثيّة وتطعيمها بالمعارف اللّسانيّة المعاصرة. ويحتاج هذا المشروع إلى إتمام العمل التّنظيريّ في مستويات أخرى من اللّغة تُتِمُّ المستوى التّركيبيّ الوظيفيّ وتعضده. لعلّ من أهمّها البعد التّداوليّ أو البعد

الدّلاليّ اللّذان يهتمّان بالوجه التّواصليّ في اللّغة باعتباره لحظة من لحظات إنشاء الكون أو فهمه وتأويله. إذ اللّغة في جوهرها تلازم بين الشّكل والمعنى. لكنّه تلازم لا يخلو من بعد إشكاليّ، يتطلّب البحث والتّمحيص. إذ من بين سماته عدم الثّبوت، فهو في حركة دائبة هي حركة الفكر في تعالقه بالكون وتمثّله إيّاه. فمقاربة اللّفظ والمعنى تحفّها المزالق الكثيرة، الّتي يسبّبها انفتاح اللّغة على إحداثيات متعدّدة، من قبيل ما يشير إليه بنفنيست عند تناوله مسألة مفهوم الدّلالة اللّغويّة بقوله التّالي[1]: "يقحمنا مفهوم الدّلالة مجال اللّغة في حالة الاستعمال والحركة؛ ونرى هذه المرّة من اللّغة وظيفتها التّوسّطيّة بين الإنسان والإنسان، بين الإنسان والعالم، بين الذّهن والأشياء، وذلك بنقل الخبر، وتمرير التّجربة، وفرض الالتحام، وإثارة الإجابة، والتّضرّع، والإرغام. باختصار، تنظيمها حياة البشر بأكملها. إنّها اللّغة بما هي أداة وصف واستدلال. فالاشتغال الدّلاليّ للّغة هو الوحيد الّذي يسمح باندماج المجتمع والملاءمة مع العالم، وعليه يترتّب اطّراد الفكر وتطوّر الوعي.". (إميل بنفنيست. قضايا اللّسانيات العامّة. ج1. ص 224.).

هذه الحركة الّتي قد تحجب أحيانا أنظمة نشوء المعنى وآليات تأويله.

0-2: موضوع البحث وإشكالياته:

استقرّ الرّأي على اختيار عبارة: "معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة من خلال شرح الكافية للاستراباذيّ" عنوانا للبحث يسمه، وموضوعا له تُتقصّى من خلاله إشكالياته.

---

1 *« la notion de sémantique nous introduit au domaine de la langue en emploi et en action; nous voyons cette fois dans la langue sa fonction de médiatrice entre l'homme et l'homme, entre l'homme et le monde, entre l'esprit et les choses, transmettant l'information, communiquant l'expérience, imposant l'adhésion, suscitant la réponce, implorant, contraignant; bref, organisant toute la vie des hommes. C'est la langue comme instrument de la description et du raisonnement. Seul le fonctionnement sémantique de la langue permet l'intégration de la société et l'adéquation au monde, par conséquent la régulation de la pensée et le développement de la conscience. » BENVENISTE Emile. Problémes de linguistique générale. T 1. P 224.*

فمن بين الإشكاليات العامّة الّتي نطمح إلى إيجاد إجابة عنها نذكر مسألة حدّ المعنى النّحويّ المصطلح عليه بمعنى الفاعليّة حدّا جامعا مانعا إن أمكن؛ سيما وقد ورد مصطلح الفاعليّة في المدوّنة التّراثيّة دون أن يُصَرَّحَ بتعريفه. إذ إنّه يُؤتى به عند الحديث عن علامات الإعراب. وغالبا ما يُكتفى بالقول التّالي في تعيينه: "فالرّفع عَلَمٌ على الفاعليّة". كما يتمّ السّعي إلى تبيّن طبيعة المعنى اللّغويّ وطرق اشتغاله ضمن جهاز اللّغة. أي البحث في أصل ما يُصْطَلَحُ عليه بالمعنى، أ هو ناتج عن مقولة نحويّة إعرابيّة مجرّدة، أم إنّه حادث عن بنية لغويّة وشكل من القول مخصوص تجري عليه اللّغة إنجازا؟

ومن بين الإشكاليات أيضا عقد الصّلة بين النّظام النّحويّ وعلاقته بالدّلالة المرجعيّة. أي هل إنّ المرجع الدّالّ على المعنى من قبيل الفاعليّة موضوع البحث أو المفعوليّة أو الإضافة، تعيّنه البنية النّحويّة التّركيبيّة المنجزة وبها يحدّ؛ أم إنّه مُتعيّن ببنية نحويّة معنويّة مجرّدة تسيّره؟ وإن كانت البنية النّحويّة التّركيبيّة هي المسؤولة عن تعيين المرجع، فما هي مختلف الأشكال الّتي تحقّقه؟ وما هي الأنظمة الّتي يتحدّد بها المرجع وعليها يسير؟ وأمّا إن كانت البنية النّحويّة المعنويّة المجرّدة هي المسؤولة عن تعيين المرجع، فما هي المعالم الّتي تحقّقه؟ وما النّظام الّذي يجري عليه؟ ثمّ ما هي طبائع المرجع المقترن بالمعنى النّحويّ من مثيل معنى الفاعليّة؟ أي هل إنّ المعنى النّحويّ كائن لغويّ محض يؤسّس عند قيامه مرجعا تعيينيّا لغويّا من داخل اللّغة ذاتها؟ أم إنّه يحيل إلى متعيّن خارج عن اللّغة؟ وأيّ حدّ للخارج اللّغويّ يمكن اعتماده والاطمئنان إليه؟ أي هل إنّ الخارج اللّغويّ هو كائن من اللّغة نفسها؛ أم هو كائن مفارق، قائم الوجود بذاته مكتف بنفسه؟

0-3: الغايات المستهدفة:

في هذا الإطار العامّ يتنزّل بحثنا في خصائص "معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة". وبذلك تكون الغايات المستهدفة أساسا؛ هيّ: محاولة الإسهام

في وضع أنموذج أوفى يجري عليه الرّفع في العربيّة. من خلال الوقوف على مختلف البُنَى النّحويّة، الّتي تحقّق المعنى اللّغويّ الموسوم بالفاعليّة. وإتباع ذلك بالنّظر في النّظام الّذي يحكم دلالاته، كما ارتآها التّفكير النّحويّ التّراثيّ؛ ومن ثمّة تبيين علاقاته بالمرجع.

ويتطلّب هذا العمل تناول جملة من المفاهيم النّظريّة التّراثيّة نحاول قدر الإمكان الإمساك بها، لإجلاء العلاقات بينها. تلك العلاقات الّتي تؤسّس لمعنى الفاعليّة؛ وتتحكّم في تسييره. وقد بدا لنا من خلال ما تناولناه في هذا البحث أنّ مدار معنى الفاعليّة هو المستوى المجرّد من اللّغة المنشئ للمعاني والمسيّر للمنجز من الكلام في إطار نظام لتحقيق المقاصد. ولهذا السّبب وقع النّظر في مفهوم الابتداء بما هو تنبيه[2]، أي المعنى الأكثر تجرّدا الّذي ينشئ به المتكلّم الكون إنشاء. واختزلنا فيه قضايا الرّفع التّركيبيّة. واستوجب ذلك إعادة النّظر في مفهومي الإعراب والعمل. مناسبين –في حدود ما استطعنا الاطّلاع عليه من مصنّفات النّحاة– بين مناقشاهم لمسألة الرّفع والرّافع؛ وما يقتضيه البحث في إيجاد نظام متجانس مسؤول عن إنشاء المعنى اللّغويّ.

---

[2] يعدّ المبرّد – في حدود ما اطّلعنا عليه من مصنّفات القدامى– أوّل من عيّن بصريح العبارة دلالة الابتداء على معنى التّنبيه. وجعل هذا المعنى هو العامل الرّافع للأسماء عند العقد والتّركيب وليس التّجرّد عن العوامل اللّفظيّة. وذلك في إطار مناقشته لسبب رفع المبتدإ: "فأمّا رفع المبتدإ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التّنبيه والتّعرية عن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام وإنّما يدخل الجار والنّاصب والرّافع سوى الابتداء على المبتدإ.". (المبرّد. المقتضب. ج 4. ص: 404.). ونتأوّل قوله بأنّ التّنبيه هو أوّل الكلام على أنّه إنشاء للكون وحمل على الإنشاء. ويبدو أنّ المتأخّرين قد اهتمّوا بها التّخريج وإن كانوا لم يطوّروه بما فيه الكفاية. ومن دعائم ما ذهبنا إليه من تأوّل، ما يرد في كتاب الفروق عند تمييز التّذكير عن التّنبيه: "الفرق بين التّذكير والتّنبيه: أنّ قولك: ذكر الشّيء يقتضي أنّه كان عالما به ثمّ نسيه فردّه إلى ذكره ببعض الأسباب. وذلك أنّ الذّكر هو العلم الحادث بعد النّسيان على ما ذكرنا، ويجوز أن ينبّه الرّجل على الشّيء لم يعرفه قطّ [...] ولا يجوز أن يذكّره بما لم يعلمه قطّ.". (العسكريّ. كتاب الفروق. ص: 100-101.). وليس يبعد مفهوم التّنبيه بما هو إنشاء للكون عمّا يرد في التّعريفات ويحدّه بما في ضمير المتكلّم: "التّنبيه: إعلام ما في ضمير المتكلّم للمخاطب.". و"التّنبيه: في اللّغة: هو الدّلالة عمّا غفل عنه المخاطب، وفي الاصطلاح: ما يفهم من مجمل بأدنى تأمّل إعلاما بما في ضمير المتكلّم للمخاطب، وقيل: التّنبيه قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية مجملة.". (الشّريف الجرجانيّ. التّعريفات. ص: 71.).

0-4: منهج البحث:

وقع الاختيار على محاولة رصد إشكاليات معنى الفاعليّة في المدوّنة رصدا استقرائيّا في الفصول الخمس الأولى من البحث.

فتولّينا في أوّلها النّظر في بعض المفاهيم الأساسيّة الّتي تعدّ الجهاز النّظريّ الّذي بُنِيَ عليه التّفكير النّحويّ التّراثيّ. فحدّدنا الاصطلاح المفهوميّ للإعراب والعمل والمرجع كما بدا من خلال مصنّف شرح الكافية. ورصدنا مختلف العلاقات القائمة بين هذه الأجهزة الإجرائيّة، الّتي تمكّن من بلورة نظام عامّ شامل قامت عليه النّظريّة النّحويّة العربيّة.

ثمّ تولّينا في ثانيها استخراج البُنَى النّحويّة الأساسيّة الحاضنة لمعنى الفاعليّة. فحاولنا حصر البنى المتعلّقة بالنّواة الإسناديّة الفعليّة الأساسيّة. وتمّ بذلك النّظر في مختلف أنواع المرفوعات منها. فعرضنا مختلف أصناف الفاعل، ونائب الفاعل، مبرزين ما أمكن قضايا الرّفع فيهما، ومستخرجين أسس العلاقات النّاشئة بينهما في العقد والتّركيب، وملمحين إلى معالم الإحالات الدّلاليّة الممكنة من قبيل اختصاص الفاعل بالدّلالة على معنى الفاعليّة بالرّفع لفظا ومعنى؛ ودلالة نائب الفاعل على معنى الفاعليّة لفظا دون المعنى.

ثمّ خصّصنا الفصل الثّالث من البحث للنّظر في النّواة شبه الإسناديّة. فدرسنا بذلك المشتقّات القائمة مقام الفعل ومتعلّقاها، مشيرين قدر الإمكان إلى العلاقات الّتي تنشئها المرفوعات فيما بينها عند العقد التّركيب، وملمّحين لدلالاها الّتي تحقّقها من قبيل الإحالة إلى الذّوات اللّغويّة الفاعلة، وكذلك إلى الإمكانيات الإعرابيّة الّتي يمكن أن تحقّق بها معنى الفاعليّة. من قبيل اختصاص متعلّق الاسم المشتقّ القائم مقام الفعل بالدّلالة على معنى الفاعليّة بعلامة الرّفع؛ أو تميّز بعض الأصناف من متعلّقات المشتقّات العاملة بالدّلالة على معنى الفاعليّة بعلامات إعرابيّة أخرى وضعت في الأصل لبيان معنى المفعوليّة أو الإضافة.

وعملنا في الفصل الرّابع على حصر البُنَى المتعلّقة بالتّركيب الإسناديّ الاسميّ. وقلّبنا النّظر في مختلف أنواع المرفوعات منه. فنظرنا في خصائص المبتدإ والخبر متعرّضين لأنواعهما. ودرسنا إشكاليات العمل فيهما، ومختلف العلاقات التّركيبيّة السّياقيّة الّتي تنشأ بينهما. وأشرنا ما أمكن إلى الأبعاد الدّلاليّة الّتي يحيلان إليها في المنجز من الكلام.

ثمّ خصّصنا الفصل الخامس لبحث قضايا أسماء النّواسخ أو أخبارها الموسومة بالرّفع حسب الاختلاف في أسس العمل النّحويّ للنّواسخ الفعليّة والمشبّهة بالفعل والحرفيّة. وعرضنا أهمّ البُنَى الّتي تحقّقها في المنجز من الكلام. فعيّنّا خصائص تحقيقها لمعنى الفاعليّة. وأشرنا قدر الإمكان إلى قضايا الدّلالة والمرجع. وتمّ بذلك الوقوف على أنظمة الرّفع في التّركيب الإسناديّ الاسميّ كما بيّنتها المدوّنة سند البحث.

ثمّ اعتمدنا في الفصل الأخير على نهج استنباطيّ. حاولنا من خلاله بناء أنموذج أوفى لنظام الرّفع في العربيّة. واقتضى ذلك بناء افتراضات مؤسّسة على بعض المفاهيم المجرّدة الدّنيا الثّابتة في الفهم الّذي قدّمه الرّضيّ في المدوّنة، والمتعلّق بإشكاليّة معنى الفاعليّة. وهو فهم ينسجم مع الوضع الابستمولوجيّ العامّ الّذي أطّر التّفكير في قضايا اللّغة في العصر الوسيط. وتمّ بذلك النّظر في إمكانيّة تعديل منظومة العامل في اللّغة العربيّة، اعتمادا على مفهوم "العُمَدِ" الّذي نحته الرّضيّ وحدّ به معنى الفاعليّة.

وقد بدا لنا من خلال هذه المسألة أنّ ما تتّجه إليه اللّسانيات المعاصرة في باب العلاقة بين البنية التّركيبيّة والدّلالة، ينسجم مع فهم الظّاهرة اللّغويّة وكيفيات اشتغالها الّتي تقدّمها المدوّنة سند البحث. وبالتّالي فإنّ العمل على متابعة درس معنى الفاعليّة وفق أنموذج أوفى، والغوص في دقائقه، قد يمكّن من الإسهام في الجهود اللّسانيّ المعاصر. وذلك بتوفير أرضيّة أوسع للبحث وبإبراز خصوصيّة اللّغة العربيّة.

1: الفصل الأوّل: في الأسس المفهوميّة لنظام النّحو العربيّ من خلال شرح الكافية:

1-0: مقدّمة الفصل الأوّل:

من الجدير بالنّظر قبل الخوض في استقراء مقوّمات معنى الفاعليّة من خلال المدوّنة محلّ الدّرس، أن نهتمّ بتبيّن الأسس المفهوميّة للجهاز النّظريّ في النّحو العربيّ كما تبدو في شرح الكافية، وأن نحاول رصد أهمّ إشكالياته. وذلك من خلال تحديد مصطلحات ثلاثة تُعَدُّ المدخل للدّراسة النّحويّة درج المؤلّفون في اللّغة على افتتاح كتبهم بتبيانها. وهي مصطلح "الإعراب" ومصطلح "العمل" ومصطلح "المرجع". والغاية المرجوّة من ذلك تتفرّع إلى أمرين اثنين:

أوّلهما هو محاولة تبيّن المنظومة الّتي تحدّد العلاقات بين هذه المفاهيم والّتي تسيّر الظّاهرة اللّغويّة كما تبدو من خلال شرح الكافية.

وثانيهما هو محاولة تحديد أنموذج عامّ يقع فيه تدقيق المسكوت عنه في المدوّنة خاصّة ما تعلّق منه بمفهوم المعنى والمرجع والعلاقات الّتي ينشئانها مع الإعراب والعمل.

وهما أمران عليهما سيجري النّظر في دقائق التّراكيب والأشكال اللّغويّة المحقّقة لمعنى الفاعليّة في سائر البحث. سيما وأنّ هذه التّوطئة النّظريّة تعالج مسائل على قدر من التّجريد تُعَدُّ المنطلق النّظريّ الّذي بُنِيَتْ عليه مسائل النّحو العربيّ في مصنّف الكافية دون أن يقع تفصيل القول فيها. بل غالبا ما ترد في غضون القول وهوامشه مبثوثة عبر الكتاب على غير ما نسق. وهو أمر مقصود معلن عنه منذ المقدّمة الّتي يقول فيها الاستراباذيّ: "ثمّ اقتضى الحال بعد الشّروع، التّجاوز عن الأصول إلى الفروع.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:9.).

فالمؤلّف على وعي تامّ بأنّ شرحه لا يطال الأصول النّظريّة ولا يجعل منها الغاية المقصودة من الشّرح وإن كان شرحه لا غنى له عن الصّدور عنها،

بل همّه تقصّي الفروع، أي النّظر في التّطبيقات وأحكامها، ممّا فيه فائدة للمتعلّم طالب الشّرح[3]. ولهذه الأسباب مجتمعة نعمد في هذا الفصل إلى محاولة إيجاد انسجام ضمنيّ يربط بين المبثوث من الآراء حول الأصول النّظريّة بما يقرّبنا أكثر من منظومة على قدر من التّماسك والكفاءة التّفسيريّة يمكن اعتمادها في تعليل مظانّ معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة محلّ الدّرس والّتي سيقع التّوسّع فيها في سائر مشاغل البحث.

1-1: الإعراب والعمل وإشكاليات المرجع:

نعمل في هذه المرحلة على النّظر في كلّ مفهوم من المفاهيم المذكورة نظرة مفردة، نحاول فيها ضبط أهمّ القضايا والإشكاليات. ثمّ نختم بالجمع بينها في نظام متكامل يمكن أن يقرّبنا أكثر من أسس اشتغال اللّغة، بما يفيد في تقصّي معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة. وهذا التّقسيم للعمل حسب المفهوم الواحد ليس يُعَدُّ غاية لذاته، وإنّما هو مجرّد فصل منهجيّ القصد منه تيسير المقاربة. إذ ليس من شكّ في أنّ هذه المفاهيم تشتغل في صلب اللّغة متضايفة متضافرة، كما أنّ الفصل بينها عمليّة على غاية من الصّعوبة، بل إنّها لتبدو أحيانا ممتنعة أو تكاد، بسبب تمازجها في المستوى المجرّد من الظّاهرة اللّغويّة. وذلك على اعتبار أنّ الإعراب مثلا بما هو تغيّر للعلامات اللاّحقة بالاسم الحاصل في محلّ ما من محلاّت الجملة الفعليّة أو الاسميّة، هو نتيجة لكائن لغويّ يصطلح عليه بالعامل. سواء كان العامل الأصليّ وهو المتكلّم منجز الكلام على الحقيقة، أو العامل النّحويّ الصّناعيّ بما هو طارئ يتميّز بالتّمكّن من العمل، ويُحْمَلُ على العامل الأصليّ على سبيل المشابهة؛ فيضطلع بدوره كالعوض منه.

[3] يعلن الاستراباذيّ منذ المقدّمة أنّ شرحه لكافية ابن الحاجب غرضه الأساسيّ غرض تعليميّ انتدب إليه انتدابا فاستجاب. إذ يقول: "وبعد، فقد طلب إليّ بعض من اعتنى بصلاح حاله، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله، تعليق ما يجري مجرى الشّرح على مقدّمة ابن الحاجب." (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ص:9.).

1-1-1: القول في الإعراب:

نميّز في هذا البحث بين صنفين من الدّلالة عند استعمال لفظة "الإعراب":

الصّنف الأوّل نصطلح به على العلامات الدّالّة على الإعراب واللاّحقة للأسماء في التّركيب أي عند العقد الجمليّ. وهو ما نسند له العبارة التّاليّة فيما يأتي: " الإعراب اللّفظيّ" الّذي يمثّل الحركات والحروف والعمل في جانبه العلاميّ، بما هي علامات دالّة على الإعراب في المنجز من الكلام.

أمّا الصّنف الثّاني فهو ما نصطلح به على جوهر الإعراب باعتباره أصلا من أصول اللّغة المجرّدة المتحكّمة في المنجز من التّراكيب النّحويّة، والّتي تدلّ عليها العلامات، ونطلق عليه عبارة "الإعراب المحض" وهو حيّز على غاية من التّجريد يحمل ما نسمّيه الإسناد المحض بما هو وجود أنطولوجيّ حاصل في ذهن مستعمل اللّغة حصولا ثلاثيّ البعد: فيزيائيّا ونفسيّا واجتماعيّا. أي بما هو تمثّل صرف للكون.

وأمّا إيراد عبارة الإعراب خالية من التّخصيص فنقصد بها المنظومة الإعرابيّة. أي الهيكل العامّ الشّامل لكلّ من الإعراب اللّفظيّ والإعراب المحض كما تبيّنه التّرسيمة الأولى من هذا البحث[4].

ويبدو من خلال شرح الكافية أنّ ظاهرة الإعراب تكتسي قيمة جليلة في الأصول النّحويّة في المستوى المنجز من اللّغة. إذ إنّ هذه الظّاهرة تمثّل المدخل النّظريّ الضّروريّ الّذي يحدّد العلاقات بين مكوّنات التّركيب النّحويّ. وهي العلاقات التّركيبيّة الّتي لا يمكن الاستغناء عنها سواء عند تعلّم اللّسان وتعليمه أو عند الوضعيات التّواصليّة النّفعيّة. إذ إنّها هي المسؤولة عن إنشاء المعنى ووسمه. وهي المانعة من حدوث اللّبس في الكلام وإن اختلفت

---

[4] انظر التّرسيمة الواردة بالصّفحة رقم 20 من هذا البحث.

دلالات الاسم بما يطرأ عليه من تغييرات إعرابيّة: "الإعراب ما اختلف آخره به. ليدلّ على المعاني المعتورة عليه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:44.).

فالبيّن من خلال هذا الحدّ لمفهوم الإعراب أنّ المعاني النّحويّة من قبيل الفاعليّة محطّ النّظر في هذا البحث، أو المفعوليّة أو الإضافة؛ لا يستقيم التّعرّف عليها وتمييزها عن بعضها البعض إلاّ متى ما لحقَ الأسماءَ الحاملةَ لها واسمٌ يسمها فيكون دليلا عليها. وهذا الوسم الإعرابيّ إنْبَاءٌ بسبب إجراء الكلام معربا. وهو في التّمثّل التّراثيّ أنواع منها الحروف والحركات. فالوسم هو: "بيان لعلّة وضع الإعراب في الأسماء[...] ويعني بـــ"مَا": الحركات والحروف، ويدخل في عموم لفظة "مَا" العامل أيضا، لأنّه الشّيء الّذي يختلف آخر المعرب به.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:44.).

فالإعراب المحض –حسب الشّارح– يُسْتَدَلُّ عليه بعلامات تلحق الاسمَ المعربَ عند حلوله في التّركيب، فتسمه وتعيّن المعنى الّذي ينشئه. وهي علامات واسمة لا تخرج عن ثلاثة أصناف: صنفان منها عيّنهما ابن الحاجب وهما الحركات والحروف، والصّنف الثّالث تأوّله الشّارح وحدّه بمصطلح العامل. ويمكن تأويل هذا الكلام بالتّصوّر التّالي لمنظومة الإعراب:

فالإعراب إذن، هو أصل مجرّد ثابت يحتوي المعاني اللّغويّة من قبيل معنى الفاعليّة موضوع الدّرس، احتواء الظّرف للمادّة في كلّ من الفهم الفيزيائيّ والنّفسيّ والاجتماعيّ على حدّ سواء. باعتبار أنّ مادّة المعنى هي مادّة خامّ قابلة للتّشكّل، أي ما يصطلح عليه بعبارة "الوجود بالقوّة" المتهيّئ أصلا للـــ"وجود بالفعل" وهو ما يصطلح عليه الاستراباذيّ بعبارة: "الوجد الكامن.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية.ج3. ص:473.).

وهذا الأصل المجرّد يتحقّق بصور يكون عليها الاسم في التّركيب. أي صوره في حالة الإنجاز عند العقد مع الأسماء والأفعال من حيّز مكوّنات الجملة العربيّة المعربة. وهذه الصّور على صنفين: صنف أوّل على غاية

من التّعيّن يلحق الاسمَ المعربَ فيقترن به اقتران ظهور وبيان. وهو المتمثّل في "الحركات" و"الحروف"[5]. ونحافظ هنا على استعمال مصطلح "الحروف" للدّلالة على الحركات الطّويلة الّتي تمثّلها "حروف اللّين"؛ لأنّه مصطلح يعكس تصوّر النّحاة القدامى. والمقصود بالصّنف الأوّل من الصّور هو العلامات الصّوتيّة والخطّيّة المتجسّدة في علامة الضّمّ (ُ) وعلامة النّصب (َ) وعلامة الخفض (ِ) من باب الحركات. والعلامات الصّوتيّة والخطّيّة المتجسّدة في الواو (و) والألف (ا) والياء (ي) من باب الحروف. وهي حروف اللّين الّتي تعدّ فرعا للحركات الإعرابيّة[6] عند الاستراباذيّ حسب مبدإ الخفّة والثّقل. أي قانون المجهود الأدنى إذا تعلّق الأمر بعلامات الإعراب.

فالرّضيّ يفسّر قوله بأصالة الحركات الإعرابيّة على حروف اللّين، على الرّغم من أنّها في الحقيقة فرع منها، بمبدإ المجهود الأدنى الّذي يحكم اللّغات الطّبيعيّة. فسمة الخفّة المميّزة للحركات تجعل منها أصلا لعلامات الإعراب يكثر استعمالها في وسم الأسماء المعربة المتميّزة بالكثرة. في حين أنّ سمة الثّقل الّتي تمهر حروف اللّين مقارنة بالحركات المشتقّة منها أصلا، تجعل منها في باب علامات الإعراب فرعا يقلّ استعماله في الوسم، ويجري في حالات مخصوصة قليلة العدد من قبيل وسم الأسماء السّتّة، مع اشتراط شروط أهمّها وجوب إسكان حرف العلّة المجعول إعرابا ليشابه الحركة[7].

---

[5] الثّابت في اللّسانيات الحديثة أنّ حروف اللّين هي حركات طويلة.

[6] يبيّن الاستراباذيّ في أكثر من موضع من شرحه للكافية أنّ الحركات هي الأصل في الإعراب لخفّتها وأنّ حروف اللّين فرع لها لثقلها، على الرّغم من أنّ الحركات في الأصل هي أبعاض من حروف اللّين عنها قد اشتقّت. ففي معرض حديثه عن علامة العُمَدِ يقول:"[...] فجعل علامته أبعاض حروف المدّ الّتي هي أخفّ الحروف، أعني الحركات، وجعلت في بعض الأسماء حروف المدّ، وهي الأسماء السّتّة والمثنّى والمجموع بالواو والنّون، لعلّة نذكرها في كلّ واحد منها." (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:48.).

[7] انظر في ذلك (الاستراباذيّ.شرح الكافية.ج1.ص:63/61.). وأيضا (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص: 67/66.).

وأمّا الصّنف الثّاني الّذي تأوّله الشّارح فهو ما اصطلح عليه بالعامل وهو علامة على الإعراب المحض ودليل عليه يتّسم بقدر من التّجريد. أو قل في مرتبة وسطى بين التّجريد المطلق للإعراب المحض الّذي هو جوهر وبين التّعيّن العرضيّ له بواسطة الحركات والحروف. ويمكن التّمثيل لذلك بالتّرسيمة التّالية:

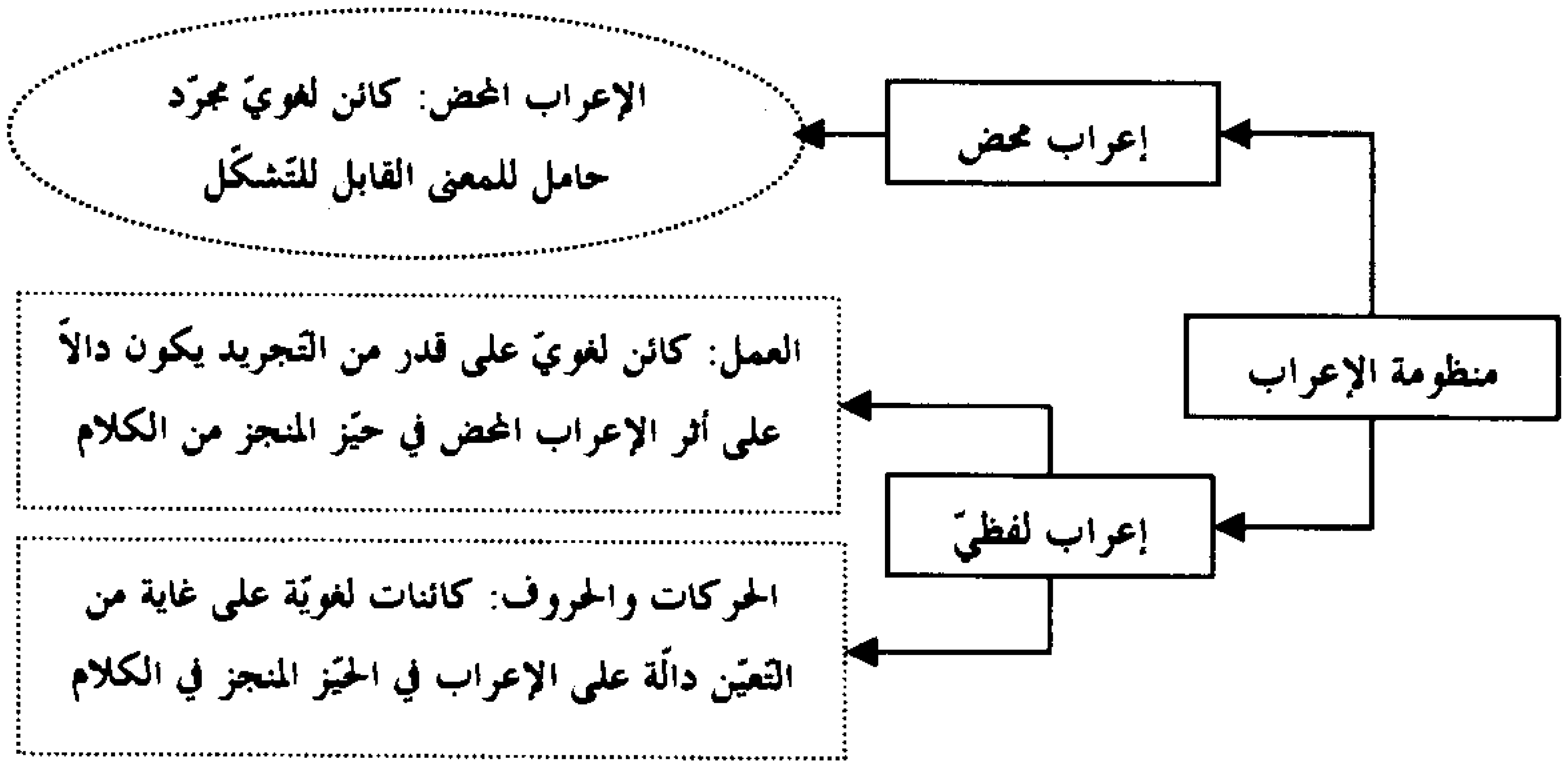

التّرسيمة الأولى

وبهذا الفهم يمكن تعليل ما ذهب إليه الاستراباذيّ منذ مقدّمة شرحه على كافية ابن الحاجب في تحديد منطلقاته النّظريّة المتحكّمة في الظّاهرة اللّغويّة. فهو القائل في تحديده الغاية والهدف من علم النّحو: "المقصود الأهمّ من علم النّحو: معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتّركيب.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:21.).

فالبيّن أنّ ظاهرة الإعراب بما هي تصوّر نظريّ شامل متحكّم في أصول اللّسان ومسيّر لها، تمثّل الغاية القصوى الّتي من أجلها قام الاعتناء بالمنجز من اللّسان بما هو "الكلام" أي الملفوظ الّذي تحقّق فيه الإسناد. وما النّظر في المنجز المتعيّن بالجمل الإسناديّة، إلاّ وسيلة من وسائل كشف المجرّد وهو "الإعراب المحض" المحتضن للمعاني العامّة أي للإسناد في الحيّز المجرّد من اللّغة. وهو ما نصطلح عليه بـــ"الإسناد المحض" من هنا فصاعدا. ونقصد بالإسناد المحض الكائن اللّغويّ المجرّد الدّال على الوجود الأنطولوجيّ بما هو

جوهر من اللّغة على درجة قصوى من التّجريد. وذلك للتّفريق بينه وبين العرض وهو الإسناد المتعيّن في المنجز من الكلام؛ والمحدود عادة بالنّواة الإسناديّة الأساسيّة والنّواة الإسناديّة الفرعيّة من الجمل سواء منها الفعليّة أو الاسميّة. أو بعبارة أخرى، فإنّ الإعراب المحض من المنظومة الإعرابيّة، هو جوهر الإسناد في الأصل من اللّغة، وما المعاني النّحويّة الصّناعيّة من قبيل معنى الفاعليّة إلاّ من الأعراض المحقّقة لذلك الجوهر. وهو ما سيقع تحديده بدقّة أكثر عند القول في مسألة العمل. وبدء نحدّد ذلك بالتّرسيمة التّالية:

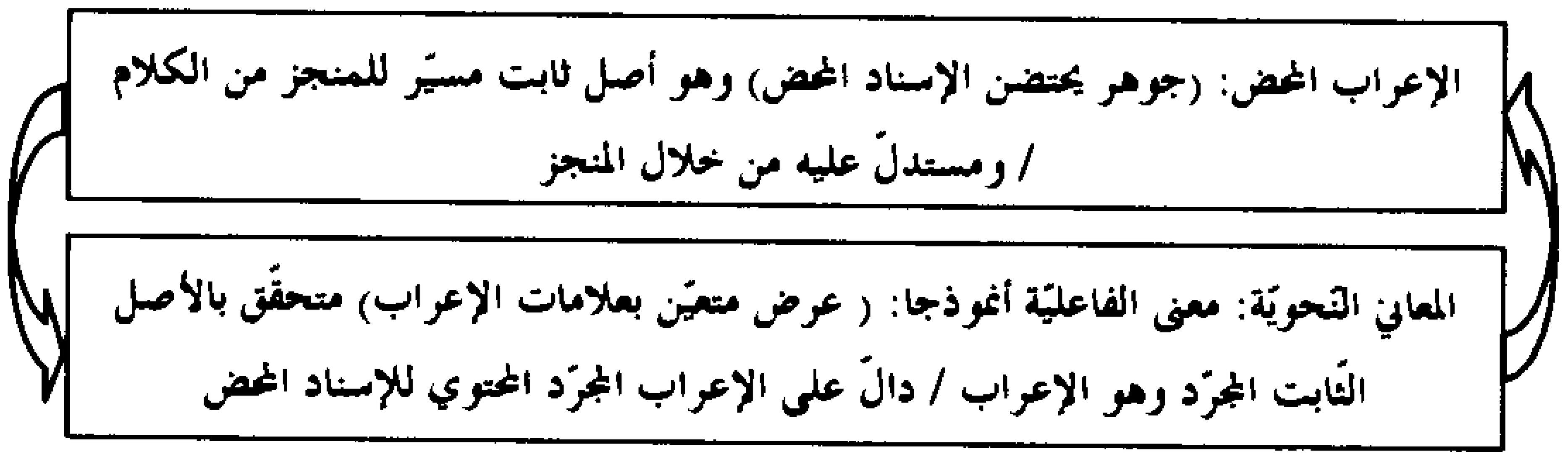

الترسيمة الثّانية

وظاهرة القول بالإعراب التّقديريّ في لغة العرب، هي الموجب للقول بوجود هذا المستوى المغرق في التّجريد الّذي اصطلحنا عليه بالإعراب المحض الحاضن للإسناد المحض. والّذي نرى أنّه البنية اللّغويّة الأصل المنشئة للمعنى اللّغويّ ومسيّرته في حيّز الإنجاز والتّأويل. إذ ليس من شكّ في أنّه لو كان الإعراب هو مجرّد العلامات الظّاهرة في مستوى المنجز من الكلام -أي في الجمل الإسناديّة- حركات كانت أو أبعاض حروف؛ أو إذا كان متمثّلا في ما يَبِينُ من هذه الحركات والحروف نطقا؛ لكان أغلب اللّغة غير معرب ولدخل اللّبس على المقول من حيث المعنى، ولانعدم بالتّالي شرط الإفادة[8]. ويبدو أنّ النّحاة العرب قد كانوا على بيّنة من هذا الأمر وإن لم يعقدوا له بابا خاصّا من مؤلّفاتهم. ولعلّ أوضح ما ورد في الغرض

---

[8] انظر في ذلك: (عبد القاهر الجرجانيّ. المقتصد. ج1.). باب الإعراب من الصّفحة 97 إلى الصّفحة 123.

هو قول عبد القاهر الجرجانيّ في المقتصد: "وبعد، فإنّ الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ.[...] فالحركة إذا آلة الإعراب، لأنّ الاختلاف يحصل بها، ولو كانت الحركة إعرابا، لوجب أن لا يقال: حركات الإعراب، إذ الشّيء لا يضاف إلى نفسه.". (عبد القاهر الجرجانيّ. المقتصد. ج1. ص:98 /99).

فهذا الالتجاء إلى القول بالإعراب التّقديريّ دليل على وجود بنية من أصل اللّغة العربيّة على غاية من القدرة التّفسيريّة – ماثلة في ذهن مستعمل اللّسان – بموجبها يُعْصَمُ الكلام من اللّبس؛ ويكون مفهوما مفيدا وإن خلا من العلامات الدّالّة. وتكون بالتّالي هذه البنية الأصل في اللّغة حاضنة للمعنى النّحويّ ومنشئته في الإنجاز، ومفسّرته إن غابت العلامات الدّالّة عليه. ويحلّ تقدير الإعراب في مواطن من اللّغة يحصرها المؤلّف في أمرين اثنين: "اعلم أنّ تقدير الإعراب لأحد شيئين: إمّا تعذّر النّطق به واستحالته، وإمّا تعسّره واستثقاله.". (الاستراباذيّ.شرح الكافية.ج1. ص:79.).

ففي المنجز من اللّغة صنفان يمتنع معهما ظهور العلامات اللّفظيّة الدّالّة على الإعراب. صنف أوّل يمتنع إعرابه بسبب تعذّر النّطق به واستحالته[9]، بمعنى تحوّله عن أصل نطقه السّليم بما يقرب من ظواهر التّعاملات الصّوتيّة كالإشمام والإمالة والقلب، ممّا يغطّي على بروز علامات دالّة على الإعراب وبالتّالي غير مُبِينَةٍ للمعنى. وصنف ثان يمتنع إعرابه بسبب عسر الإبانة عنه واستثقال النّطق به. وتبيّن المدوّنة هذين الصّنفين بضرب المثل عليهما. إذ: "التّقدير فيما تعذّر، كـ"عَصًا"، و"غُلاَمِي" مطلقا؛ أو استثقل،

---

[9] ذهبنا إلى هذا المعنى لمفردة الاستحالة لسببين: أوّلهما سبب معجميّ إذ يدلّ الفعل استحال على التّحوّل من حالة إلى أخرى ولا يدلّ على معنى الامتناع الّذي يذهب إليه عادة عند استعمال هذه المفردة. وثانيهما ما وقفنا عليه في الخطاب النّحويّ لعبد القاهر الجرجانيّ إذ يقول في كتابه المقتصد عند تعليله لظاهرة تقدير الإعراب وسببها في الاسم المقصور: "اعلم أنّ من الكلم ما لا يظهر الإعراب فيه، وذلك يكون بأسباب. أحدها: أن يكون آخر الكلمة حرفا لا تتسلّط عليه الحركة، كالألف في العصا والرّحى، لأنّ الألف لا تحتمل الحركة، ولو التمس تحريكها لم تثبت وانقلبت همزة، ألا ترى أنّهم لمّا قصدوا تحريك الألف من دابّة لم يصلوا إلى ذلك حتّى قلبوها همزة فقالوا: دأبة.". (عبد القاهر الجرجانيّ. المقتصد في شرح الإيضاح. ص:105-106).

كـ"قَاضٍ" رفعا وجرّا، ونحو "مُسْلِمَيَّ" رفعا. واللّفظيّ فيما عداه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:78.). ويمكن اعتمادا على هذا القول حصر ما يُقَدَّرُ إعرابه في الجدول التّالي:

العلامة الممتنع ظهورها	نوع الاسم الممتنع إعرابه	السّبب
الرّفع النّصب الجرّ	الاسم المقصور (عصا)	التعذّر والاستحالة
	الاسم المضاف إلى ياء النّسبة (غلامي)	
الرّفع الجرّ	الاسم المنقوص (قاض)	العسر والاستثقال
الرّفع	الاسم المثنى المنسوب (مسلميّ)	

على أنّ ما وقع حصره في الجدول السّابق لا يغطّي كلّ أصناف الأسماء الممتنع إعرابها إذا ما حلّت في التّركيب. ففي باب امتناع إعراب الاسم رغم وجود الموجب لإعرابه يورد الاستراباذيّ ما يلي: "وإمّا أن يبنى مع حصول الموجب للإعراب، لوجود المانع منه، والمانع مشابهته للحرف أو للفعل على ما يجيء في باب المبنيّ، وذلك في المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال، والمركّبات، وبعض الظّروف.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:42.). وبهذا يوسّع الشّارح ممّا يُلْتَجَأُ للتّقدير في إعرابه لامتناع ظهور العلامات، فيلحق بما سبق المبنيّ أصلا من أسماء العربيّة. ونجمع هذه الأقسام في الجدول التّالي:

الأقسام المقدّر إعرابها	سبب الامتناع
المضمرات	المشابهة للحرف أو للفعل
المبهمات	
أسماء الأفعال	
المركّبات (الأسماء المركّبة: حضرموت)	
بعض الظّروف	

ولولا وجود هذا الجهاز النّظريّ المتمكّن في الأصول من اللّغة والمسيّر لها، لما استُطِيعَ تقدير الإعراب في هذه الحالات الممتنعة لفظا. وهو إذن الأمر

المشرّع لتبنّي القول بوجود مستويات مختلفة وبُنًى تتراوح بين التّعيّن والتّجريد في الظّاهرة اللّغويّة.

2-1-1: القول في العمل:

تكتسي نظريّة العمل في النّحو العربيّ قيمة جليلة لقدرتها التّفسيريّة العالية للمعاني الإعرابيّة وأحكامها في التّركيب، أي في المنجز من الكلام. ولذلك غالبا ما عُدَّ العامل هو الضّامن للحالات الإعرابيّة ومحدثها فمعلّلها ومحدّد علاماتها[10]. ونذهب إلى أنّ حيّز العمل في النّظريّة النّحويّة العربيّة كما يتمثّلها الاستراباذيّ ممّا يبثّه في غضون شرحه لكافية ابن الحاجب، يمثّل الحلقة الوسطى في تصوّرنا لنظام اللّغة المستقرإ من خلال المدوّنة. إذ نعدّه الحيّز الواصل بين المستوى المغرق في التّجريد. أي الجوهر المؤسّس للإسناد المحض. وهو أصل متحكّم في تصريف اللّسان العربيّ ومنشئ لمعانيه النّحويّة الّتي يقتضيها الإعراب المحض كما بيّنّاه سابقا. وبين المستوى المغرق في التّعيّن اللّفظيّ. أي العَرَضِ المتمكّن في التّركيب؛ والدّالّ بالعلامات لفظيّة كانت أو مقدّرة على الجوهر من أصل اللّغة. وربّما لهذه السّمة الّتي يتميّز بها العامل نبّه الرّضيّ في أكثر من موضع من شرحه إلى كون العامل النّحويّ ما هو إلاّ آلة من الآلات الّتي يتقوّم بها الإعراب مثلها في ذلك مثل الحركات والحروف، إلاّ أنّ للعامل مزيّة الواسطة الّتي يفوق بها العلامتين الأخريين. وهو أمر يوصل إليه تتبّع الإشارات المتفرّقة عبر المدوّنة، كما يثبته إقحام المؤلّف لفكرة العامل المتكلّم. فقوله بأنّ العامل الحقيقيّ ما هو في الحقيقة

[10] يجمع النّحاة العرب على أهمّيّة العامل ودوره في الإعراب، وذلك من خلال تأكيدهم على دور العامل في جلب الاختلاف الّذي يعدّ سمة الإعراب. وهذه بعض من الحدود الّتي حدّ بها الإعراب على سبيل التّمثيل: "الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع.". (ابن هشام الأنصاريّ. شرح شذور الذّهب. ص:59). " الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة.". (ابن هشام الأنصاريّ. شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى. ص:51). "الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل.". (عبد القاهر الجرجانيّ. المقتصد. ص:97).

إلاّ المتكلّم مستعمل اللّغة غير خفيّ في نصّه. بل يبدو أنّه خلاصة ما يذهب إليه في ضبط نظام يسيّر اللّغة. وهي مسألة تتعلّق بالمقاصد أساسا، أي ما يماثل الدّراسة الدّلاليّة بابا من أبواب العمل اللّسانيّ الحديث وينسب إليها. ويعني ذلك أنّ العامل هو واسطة تحقّق الإعراب المحض في المنجز من الكلام على سبيل المشابهة للمحدث الأصليّ للمعاني النّحويّة وهو المتكلّم. وهو أيضا علامة لفظيّة دالّة على تحقّق الإعراب المحض كالحركات والحروف المجعولة علامات إعرابيّة[11] على سبيل المشابهة لها من حيث التّحقّق الفعليّ في المقول. ولئن بدا عَدُّ العمل النّحويّ علامة من علامات الإعراب مثله مثل الحركات والحروف الإعرابيّة من الأمور الغريبة وغير المقنعة؛ فإنّ الاستراباذيّ يورد ذلك بصريح العبارة في أكثر من موضع من شرح الكافية. وحجّته في هذا التّخريج أنّ العامل في الحقيقة غير مؤثّر فهو ليس علّة إلاّ أن يكون على سبيل المشابهة، وحلوله بالتّركيب حلولا لفظيّا ظاهرا من قبيل الأفعال في التّركيب الفعليّ أو الأسماء مبتدآت كانت أو أخبارا في باب التّرافع من التّركيب الاسميّ. ونجسّم هذه العلاقة بالتّرسيمة التّالية:

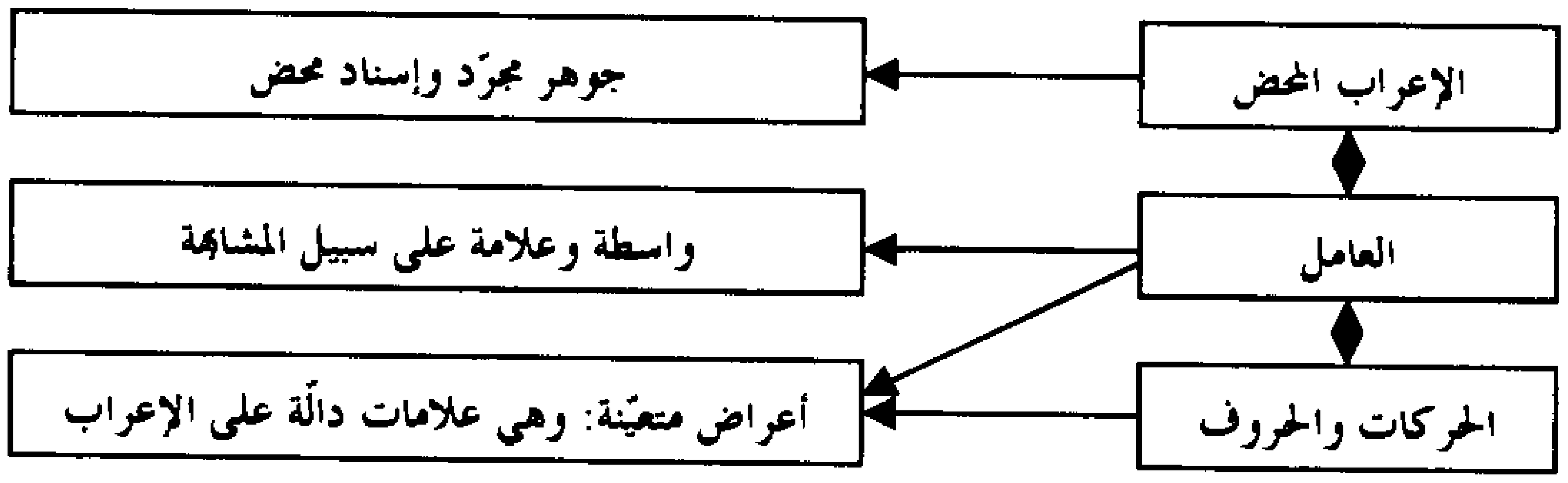

الترسيمة الثّالثة

إلاّ أنّ ما يرد في شرح الكافية حول العامل لا يخلو من لبس أحيانا. إذ إنّ الاسترباذيّ يخلط بينه وبين مصطلح الإعراب، فيسند لكليهما صفة

---

[11] انظر ذلك على سبيل التمثيل في: (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:49.). وأيضا: (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:200.). وانظر كذلك ما أثبته الأستاذ عبد القادر المهيري: حيث يقرن بين العمل والعلامة باعتبارهما من الآلات النحويّة غير المقصودة في ذاتها. وهو ما يشرّع للذّهاب إلى القول بأنّ العامل النحويّ يضطلع بدور العلامة أيضا. (عبد القادر المهيري. من الكلمة إلى الجملة. ص:156- 157. 1998.).

الآلة ويعرّف أحدهما بالآخر: "ويدخل في عموم لفظة "مَا" العامل أيضا، لأنّه الشّيء الّذي يختلف آخر المعرب به، لأنّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة الّتي هي الإعراب، فهما في الظّاهر كالقاطع والسّكّين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلّم بآلة الإعراب، لأنّ النّحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثّرة، وإن كان علامة لا علّة، ولهذا سمّوه عاملا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:44.).

وليس من شكّ عند إمعان النّظر في أنّ المراد بلفظة الإعراب في هذا الشّاهد هو ما أسميناه سابقا بالإعراب اللّفظيّ قصد التّمييز. وهذا الّذي يبدو في ظاهر القول لبسا هو المشرّع في نظرنا لما ذهبنا إليه من القول بالمستويات الثّلاثة من الإعراب. أي الإعراب بما هو متكوّن من إعراب محض مغرق في التّجريد، وإعراب لفظيّ مغرق في التّعيّن لفظا وخطّا، والواسطة بينهما المتمثّلة في العامل. فلهذه السّمة التوسّطيّة يتردّد العامل بين التّجريد والتّعيّن. ولذلك يفهم خلطه في المدوّنة مع الإعراب الدّال على الوجه المجرّد منه أي الإعراب المحض.

ويتمثّل العامل في العلاقة النّاشئة بين الأسماء وما يسند إليها وما تسند إليه -وهي عادة تحصر في الاسم والاسم، وفي الاسم والفعل- عند التّركيب والعقد. وهذه العمليّة، أي عمليّة الإسناد الّتي يكون بها العمل النّحويّ هي المهيّئة لبروز الإعراب اللّفظيّ الدّال على المعاني النّحويّة الّتي محلّها الإعراب المحض. فـــ: "المعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتّركيب شرط حصول موجب الإعراب، فلهذا قال: المركّب، أي الاسم الّذي فيه سبب الإعراب فتخرج هذه الأسماء المجرّدة عن السّبب.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:42.).

إذن، فالعمل النّحويّ هو الواسطة المبيّنة لتحقّق الإعراب اللّفظيّ وتعيّنه في صور حركات أو حروف تلحق الأسماء الحاملة لموجب الإعراب

أصلا عند تركيبها، أي إسناد بعضها لبعض. وليس من شكّ في أنّ موجب الإعراب في الأسماء ليس هو العقد والتّركيب في الأصل، بل هو ما استقرّ في الثّابت من الأصول النّحويّة الّذي اصطلحنا على تسميته بالإعراب المحض. أي ذلك الحيّز الّذي تكون فيه الأسماء معربة إعرابا متأصّلا قابلا للتّحقّق. وما شرط العقد والتّركيب إلاّ من باب التّعيّن والبيان. أي التّحقّق الفعليّ ضمن أشكال وأبنية نحويّة[12]. وهو ما ذهب إليه الأستاذ المنصف عاشور في أطروحته وعبّر عنه بما يلي: "فالإعراب أصل في الاسم وأثر للعامل فيه. ولا يتحقّق هذا التّعلّق العلاميّ الوظيفيّ إن صحّ التّعبير إلاّ في عمليّة التّركيب. وهو مبدأ الإعراب.". (المنصف عاشور. ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ. ص:267.).

إذ إنّ "المعاني الموجبة للإعراب" مستقرّة في ذلك الحيّز المجرّد من اللّغة وقابلة للتّعيّن في المنجز. بل هي معربة أصلا بالوضع[13] في وجودها المجرّد وحتّى قبل العقد والتّركيب. وهو ما يذهب إليه الاسترباذيّ إذ يرى أنّ الأسماء محكومة أصلا بالإعراب حتّى وإن كانت مفردة غير داخلة في تركيب. وذلك بحكم الوضع والاستعمال: "ظهر بهذا التّقرير أنّ الأصل في الإعراب: الأسماء دون الأفعال والحروف، وأنّ أصل كلّ اسم أن يكون معربا.[...] إنّما حكم بذلك لأنّ الواضع لم يضع الأسماء إلاّ لتستعمل في الكلام مركّبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولا للمركّبات عارض لها، لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعيّ.". (الاسترباذيّ. شرح الكافية.ج1.ص:51.). وهو الأمر الّذي يبرّر ذهابنا إلى القول بوجود حيّز من اللّغة مجرّد اصطلحنا عليه بالإعراب المحض.

---

[12] انظر في ذلك: (المنصف عاشور. ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ.).

[13] انظر تفصيل رأي الاسترباذيّ في حديثه عن الأصل في إعراب الاسم، في: (الاسترباذيّ. شرح الكافية.ج1. ص:51.).

فالعلاقة بين هذا وذاك إذن، هي علاقة الجوهر بالعَرَضِ. والواصل بينهما هو العامل النّحويّ المتردّد بين التّجريد والتّعيين. وعليه يُحْمَلُ الفهم بامتزاج العامل بالإعراب المحض أحيانا حتّى ليبدوان كوجهي العملة الواحدة، أو بعبارة الشّارح: "فهما في الظّاهر كالقاطع والسّكّين.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:44.).

كما يُحْمَلُ على ذلك أيضا فهم امتزاج العامل بالإعراب اللّفظيّ حدّ التّماهي. فيعدّ علامة من علامات الإعراب اللّفظيّ كالحركات والحروف. حتّى ليبدو كأنّه والإعراب اللّفظيّ وجه ورقة وقفاها. أو بعبارة الاستراباذيّ عند حديثه عن علامات الإعراب: "ويعني بـــ"ما": الحركات والحروف، ويدخل في عموم لفظة "مَا" العامل أيضا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:44.). ولذلك دُرِجَ على تسمية العامل النّحويّ بالآلة. ونمثّل لهذه العلاقات بالتّرسيمة التّالية:

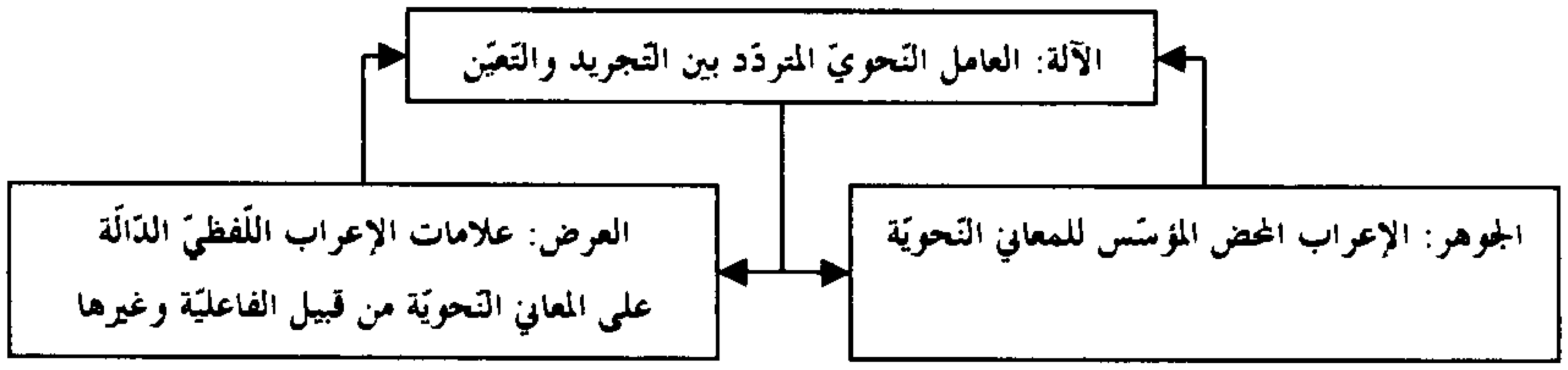

التّرسيمة الرّابعة

وبهذا التّأويل لاشتغال الظّاهرة اللّغويّة يمكن الوقوف على نظام للتّصوّر التّراثيّ للّسان. وهو نظام يبدو على درجة عالية من القدرة التّفسيريّة، نرجئ تفصيل القول فيه للفصل الأخير من البحث. ونكتفي في هذا المستوى بتلخيص هذا الأنموذج في صورة مبسّطة بؤرتها مستعمل اللّغة وطرفاها إعراب محض وإعراب لفظيّ يتردّد بينهما العامل النّحويّ. وهو أمر على غاية من الوضوح في"الكافية" تثبته العبارة التّالية: "فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلّم، والآلة: العامل، ومحلّها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات المعاني

هو المتكلّم، لكن النّحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدّم، فلهذا سمّيت الآلات عوامل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:59.).

فبيّن ممّا تقدّم أنّ هذه المنظومة تقتضي أطرافا أساسيّة واضحة المعالم والحدود والجامع بينها هو المتكلّم أي مستعمل اللّغة. ونمثّل لذلك بما يلي:

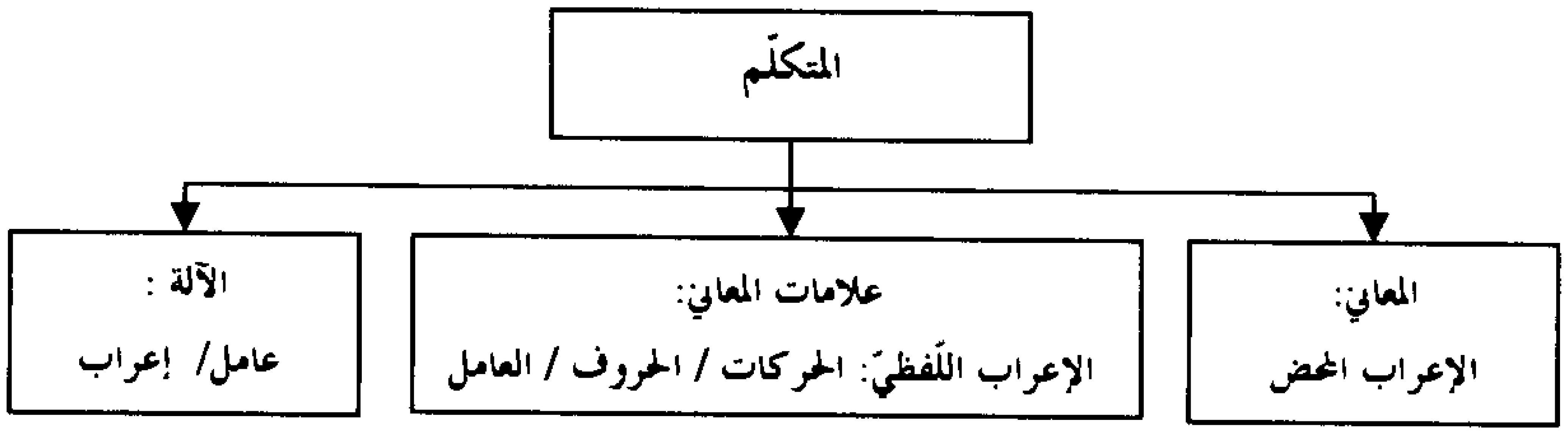

الترسيمة الخامسة

فالظّاهرة اللّغويّة حسب هذا الفهم تولي أهمّيّة مطلقة لمستعمل اللّغة، أي المتكلّم في اصطلاح الاستراباذيّ، باعتباره البؤرة الّتي تدور حولها مختلف أحياز اللّغة. والّتي تجعل منه المنشئ الحقيقيّ للكلام وشروطه. والمتحكّم الفعليّ في الوجود اللّغويّ نفسه[14] سواء كان وجودا محضا مجرّدا أو وجودا متعيّنا في تراكيب لغويّة مخصوصة تضبطها قوانين القول. وهذا الفهم لا يبعد عن تصوّر كلّ من ابن الحاجب صاحب الكافية وشارحه، حيث يرد في باب تعريف العامل: "قال ابن الحاجب: والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى. قال الرّضيّ:[...] فالباء في قوله:"به يتقوّم" للاستعانة، نظرا إلى أنّ المسمّى عاملا في الحقيقة: آلة، والمقوّم هو المتكلّم.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:5.).

ويبدو أنّ التّصوّر التّراثيّ لنظام إنشاء المعنى النّحويّ –في حدود ما أمكننا الاطّلاع عليه لدى بعض النّحاة العرب– لا يخرج عن هذا الأمر

[14] هذا الأمر يقرب ممّا ذهب إليه الأستاذ المنصف عاشور في أطروحته عند تناوله مسألة النّظام الإعرابيّ حيث يقول: "فنظام الإعراب تغيير واختلاف ناشئ عن عمليّات يولّدها المتكلّم وتدور في نفسه وفكره ويجسّمها في أبنية تسمح بها اللّغة.". (المنصف عاشور. ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ. ص:264.).

سواء تعلّق بالإعراب أو بالعامل. إذ إنّ مفهوم التّأثير له وجهان: أوّلهما التّأثير بالآلة الّتي تكون الإعرابَ حينا والعاملَ أحيانا في مستوى التّركيب اللّغويّ المتعيّن نطقا وخطّا. وهو تأثير عندهم لا يخرج عن التّأثير الاصطلاحيّ[15]. وثانيهما التّأثير في الحقيقة وهو عائد عندهم للمتكلّم المنشئ للمعاني النّحويّة بالأصالة[16]. وهو ما يبيّنه القول التّالي: "اعلم أنّ محدث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلّم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللّفظ الّذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمّي عاملا، لكونه كالسّبب للعلامة، كما أنّه كالسّبب للمعنى المعلّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنّه به صار أحد جزئي الكلام وكذا: العامل في كلّ واحد من المبتدإ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائيّ والفرّاء إذ كلّ واحد منهما صار عمدة بالآخر.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:49.).

إذن، فالبيّن أنّ المؤثّر الفعليّ في الحقيقة هو المتكلّم مستعمل اللّغة للتّعبير عمّا بداخل نفسه من معان تحقّق الإفادة في عمليّة تواصليّة ما. وأنّه هو الّذي يوجد لها علامات صوتيّة وخطّيّة تدلّ عليها في المنطوق والمكتوب لمنع وقوع اللّبس عند تأويل الكلام في المقام التّواصليّ، أي في الاستعمال. وأنّ نسبة التّأثير للعامل ناتجة عن الشّبه بالمتكلّم والمماثلة له من خلال ما يتعيّن بالكلام في مستوى التّركيب[17]. وهكذا يكون المتكلّم بؤرة الظّاهرة اللّغويّة بإطلاق، مسيطرا على بعديها المجرّد أي الحاصل في الذّهن، والمتعيّن

---

[15] انظر على سبيل المثال: ابن هشام الأنصاريّ. (شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب. ص 59.)؛ وانظر خاصّة: ابن جنّي عند تناوله مسألة العامل اللّفظيّ والعامل المعنويّ في باب: "في مقاييس العربيّة" من كتابه: "الخصائص". (ابن جنّي. الخصائص. ج.1. ص:110.).

[16] انظر مثلا: (ابن جنّي: الخصائص: ج1. ص:111.).

[17] وقد أكّد الأستاذ المنصف عاشور ذلك في أطروحته عند تحليله لرأي الاستراباذيّ في الإعراب والعمل. انظر تفصيل ذلك في: (المنصف عاشور. ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ. ص:268- 269.).

أي الحاصل في المنجز لفظا وخطّا. ونعمل على توضيح هذا الأمر أكثر عند تناول مسألة المرجع وقضاياها.

3-1-1: القول في إشكاليات المرجع:

يعسر الحديث عن المرجع في اللّغة وحدّه حدّا جامعا مانعا. سيما إذا تعلّق الأمر بمدوّنة تراثيّة حدودها الشّرح لمتن تلتزم به. فتناول المرجع وقضاياه في شرح الكافية يُلْمَحُ إليه إلماحا عند تعليل الظّواهر اللّغويّة. وذلك بسبب قيود منهج الشّرح المقتضي للالتزام بالمتن الأصل ومجاراته. وإنّه ليس من باب المبالغة القول بأنّ تصانيف الفقه اعتنت بالمرجع أكثر من اعتناء النّحاة القدامى به. فالفقهاء أكثر احتياجا لتعيين المراجع الّتي تحيل عليها الأشكال اللّغويّة. وهو أمر أساسيّ في عمليّة تأويل النّصّ وتحديد مقاصده ومعانيه. إذ إنّ ذلك هو المبتغى من عملهم. فالفقيه لا يمكنه استخراج الأحكام العقديّة إلاّ بالنّظر في المتن اللّغويّ وحسن فهمه له. وهذا يفترض وجود قواعد عامّة تربط الشّكل اللّغويّ بمرجع معيّن يتمّ عبره تحديد الدّلالة والقصد.

على أنّ المدوّنة المنطلق في هذا البحث لا تعدم إشارات عن المرجع مبثوثة عبر أبواب الكتاب، يلمح إليها عند تبيين مواطن الخلاف بين المدارس النّحويّة أو بين النّحاة.

ولمقاربة المسألة نحاول تجميع خلاصة ما يرد في شرح الكافية ممّا له علاقة بالإحالة المرجعيّة والدّلالة[18] الكامنة في الأشكال اللّغويّة. سيما ومفهوما المرجع والدّلالة يشتركان في الإحالة على أمرٍ ما يقصد إليه قصدا. فدلالة العلامة اللّغويّة ومرجعها هو ما تحيل إليه. يرد في اللّسان التّحديد المعجميّ التّالي للدّلالة: "فلان يُدِلُّ على أقرانه كالبازي يُدِلُّ على صيده. وهو يُدِلُّ بفلان أي يثق به. وأدلّ الرّجل على أقرانه: أخذهم من فوق، وأَدَلَّ

---

[18] انظر في ذلك مادّتي (ر،ج،ع) و(د،ل،ل): (ابن منظور: "لسان العرب" قرص مدمج.).

البازي على صيده كذلك. ودَلَّهُ على الشّيء يَدُلُّهُ دَلاًّ ودَلاَلَةً فانْدَلَّ: سَدَّدَهُ إليه [...] والدَّلِيلُ ما يُسْتَدَلُّ به. والدَّلِيلُ: الدَّالُّ. وقد دَلَّهُ على الطّريق يَدُلُّهُ دَلاَلَةً ودِلاَلَةً ودُلُولَةً.". (ابن منظور: "لسان العرب" مادّة دلل. قرص مدمج.).

وذلك على اعتبار العلاقة بين المجرّد من اللّغة بما هو أعلى، والمنجز من اللّغة بما هو أسفل ومُنْصَرَفٌ إليه. وهو ما يضبطه المعنى المعجميّ لمفردة "المرجع"[19] وذلك للوقوف على الجهاز الاصطلاحيّ ورصد أبعاده، قصد الخروج – إن أمكن– بتصوّر عامّ يحكم نظرة الاستراباذيّ وتصوّره لعلاقات المنجز من الكلام وأبعاده الدّلاليّة المرجعيّة الّتي عنها يصدر قوله في الظّاهرة اللّغويّة. والّتي نعمل مستضيئين بها لاحقا على تحديد معالم معنى الفاعليّة ورصد خصائصه في مستوى الأشكال الّتي بها يتحقّق ودلالاتها المرجعيّة.

يقدّم مصنّف شرح الكافية عدّة عبارات لها علاقة بالمرجع، من بينها: "الأصل" و"الحقيقة" و"الخارج" و"الوضع". إلاّ أنّ الحدود بينها غير واضحة المعالم. وهو ما يجعلها في حاجة إلى تدقيق قصد الوقوف على أبعادها المفهوميّة ممّا يمكّن من ملامسة قضيّة المرجع ملامسة موضوعيّة. ونكتفي في هذا العمل بالنّظر في معناها اللّغويّ العامّ دون رصد مختلف استعمالاتها في المدوّنة بسبب طبيعة البحث وحدوده الّتي يفرضها موضوعه. وعليه نتعامل مع مفهوم الدّلالة المرجعيّة للمعنى النّحويّ المبحوث فيه في هذا العمل –وإن اختلفت تعبيرات الاستراباذيّ عنه– على أنّه الحيّز الّذي يمكّن من بيان القصد المُقْتَضَى من التّركيب اللّغويّ المستعمل في إطار عمليّة تواصليّة محقّقة لمبدإ الإفادة. أي الحدّ الأدنى المشترك بين أطراف الخطاب الّذي يمثّل عماد الإفادة. ولعلّ حدّ أبي هلال العسكريّ يكون الأقوم في تبيين الظّاهرة. إذ يقول في الغرض: "وحقيقة

[19] ورد في لسان العرب: "مَرْجِعُ الكتف ورَجْعُهَا: أسفلها وهو ما يلي الإبط من جهة منبض القلب. قال رؤبة: "ونطعن الأعناق والمراجعا". ورَجَعَ يَرْجِعُ رَجْعًا ورُجُوعًا ورُجْعَى ورُجْعَانًا ومَرْجِعًا ومَرْجِعَةً: انصرف. وفي التّنزيل: "إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى"، أي الرُّجُوعَ والمَرْجِعَ.". (ابن منظور. لسان العرب. مادّة: (ر، ج، ع) . قرص مدمج.).

أصل الشّيء ما كان عليه معتمده، ومن ثمّ سمّي العقل أصالة، لأنّ معتمد صاحبه عليه، ورجل أصيل: أي عاقل، وحقيقة أصل الشّيء عندي ما بدئ منه، ومن ثمّ يقال: إنّ أصل الإنسان التّراب.". (أبو هلال العسكريّ. كتاب الفروق. جروس برس. طرابلس. لبنان. ط1. 1994. ص:177.).

وهذا الأمر يمكّن من تبرير القول بمستويات اللّغة وطرق اشتغالها كما نتمثّلها. والّتي نبحث وفقها عن إيجاد نظام متماسك ذي قدرة تفسيريّة قادر على تعيين معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة في اللّغة العربيّة.

ويبدو أنّ الرّضيّ -بحكم وعيه بحدود التّأليف في صنف من الكلام هو الشّروح اللّغويّة وما تقتضيه من منهج يقوم على متابعة المتن الأصل والخضوع لترتيبه وطريق طرح الإشكاليات اللّغويّة فيه- يحاول الالتزام قدر الإمكان بالنّظر في أحوال تغيّر الكلم في التّركيب. إذ ذلك هو حدّ النّحو نفسه بما هو علم وصناعة. يقول الاستراباذيّ: "[...] مع أنّ المقصود الأهمّ من علم النّحو: معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتّركيب؛ لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركّب على جزئه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:21.).

ولهذا السّبب نراه يحجم عن إيضاح رأيه في المرجع وتبويب مسائله رغم التّصريح بها في هوامش تعاليقه على المتن عند نقد ما وصله من أحكام في الكافية. وهو الأمر الّذي يجعله في الغالب يتبنّى آراء النّحاة ممّن سبقه، فيقتدي بإجماعهم. وهو إجماع متمثّل في القول بالجانب الشّكليّ من اللّغة، أي بما هي تصوّر قضويّ[20]، واحتكامهم إليه مرجعا أصيلا. إذ العلامة اللّغويّة في هذا التّصوّر تكتسب دلالة مرجعيّة من التّركيب اللّغويّ نفسه لا غير. وما الإحالة على الخارج اللّغويّ أحيانا إلاّ من قبيل التّمثيل لتقريب المجرّدات

---

[20] نسبة لمنطق القضايا. أي لقواعد المنطق الأرسطيّ كما أسّسه أرسطوطاليس اعتمادا على اللّغة اليونانيّة. وهو المنطق المعروف بالمنطق الصّوريّ.

من الأذهان. لكنّ آراء الرّضيّ تشير إلى دلالات مرجعيّة أخرى من قبيل الذّوات المتعيّنة تعيّنا فيزيائيّا. علاوة على أنّ تمثّله لمنطق القضايا لا يخلو في باطنه من أسس الاسميّة[21] بما هي منطق نقيض متجاوز للمنطق الأرسطيّ. وعليه يكون مرجع الشّكل اللّغويّ في هذا التّصوّر مرجعا مقيّدا لا علاقة له بالإطلاق الكلّيّ الّذي يدّعيه التّصوّر القضويّ الأرسطيّ القائم على ثنائيّة الصّدق والكذب. ولعلّ ذلك الأمر هو الموجّه لما أثبته الأستاذ محمّد صلاح الدّين الشّريف في خاتمة أطروحته مبدأ من مبادئ المبحث النّحويّ يجري عليه (الشّريف: الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون. ج**2**. ص:**1190-1191**.). أو في تأكيده لما ذهب إليه الاستراباذيّ من القول بقيام اللّغة على الصّدق عند تناوله في أطروحته لمسألة الصّورة المنطقيّة وقيمة "الصّواب واللّحن". إذ يلاحظ: "أنّ المقابلة بين الصّواب واللّحن عند النّحاة لم تكن إلاّ نظير المقابلة بين الصّدق والكذب عند المناطقة. وليس من الصّعب أن نوفّق بين المفهومين. إذا كانت اللّغة قائمة على الصّدق كما يرى الاستراباذيّ، فإنّ المقابلة بين الصّواب واللّحن تصبح تمييزا بين صادقين في اللّغة.". (الشّريف. الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون. **2002**. ج**1**. ص:**142**.). فالتيّار الاسميّ في الفكر العربيّ يقوم على القول بوحدة الوجود وصدقه في ذاته[22].

على أنّ الطّريف في شرح الكافية أنّ الاستراباذيّ في غضون تناوله لمسألة تعليل دوافع تسمية الحركات باصطلاحات: الرّفع والنّصب والخفض، يعرّج على ذكر المرجع في ذلك ويحدّه حدّا فيزيائيّا إنجازيّا متعيّنا يتمثّل في مطابقة المصطلح للحدث الخارج عن اللّغة أثناء الكلام. وهو المتمثّل

---

[21] ولعلّنا نذهب إلى أنّ ما قدّمه الاستراباذيّ في مجال الدّراسات اللّغويّة عند شرحه للكافية يعدّ اللّبنة الأولى الّتي أوصلت إلى القول بهذا المنطق الجديد.

[22] التيّار الاسميّ رؤية تحوّل للقول بمفهوم الاستخلاف والتّكليف ومن ثمّة الكسب. وهو موقف فكريّ ذو خلفيّة دينيّة عقديّة انعكست آثاره في مباحث معرفيّة كثيرة، ومن بينها العمل النّحويّ التّراثيّ الخالص خاصّة في مراحله المتأخّرة. أي في عصر الشّروح.

في حركة الفم والشّفتين عند التّصويت[23]. وفي ذلك عقد للصّلة بين الكون الخارجيّ والكون اللّغويّ، يجعل من الممكن أن نعدّ منذ الآن الحيّز الفيزيائيّ للوجود بما هو وقائع متعيّنة، مرجعا من بين المراجع الّتي تحيل عليها اللّغة في تصوّر النّحو العربيّ القديم ودلالاته المرجعيّة. وبذا يكون المرجع على هذا الشّكل حصيلة خبرات الإنسان بالكون. ولكأنّ النّظرة التّراثيّة تتمثّل الظّاهرة اللّغويّة كما لو كانت هي الوجود نفسه. أو بعبارة فيتغنشتاين[24]: "حدود لغتي تعني حدود عالمي.". (لودفيغ فيتغنشتاين. بحث منطقيّ فلسفيّ. الفقرة: 5. 6.).

أو إنّ قيمة المرجع تتمثّل في المفهوم الّذي تؤسّس له "الإحالة". أي العلاقة الممكنة بين اللّفظ المنجز والأعيان القائمة خارج نظام اللّغة. على اعتبار أنّ العلامة اللّغويّة لا مبرّر لوجودها إلاّ في إطار علاقات مع تجربة المتكلّم للكون. أي العلاقة الرّابطة بين العلامة والواقع وهي تلك الّتي تتمثّل في ما يصطلح عليه بـ"الإحالة" في الحدّ المفهوميّ الّذي يضبطه معجم اللّسانيات عند تعريفه لمصطلح "المرجع" كما يلي[25]: "اللّغة في حدّ ذاتها مجموعة أشكال مبنيّة، لا مبرّر لوجودها إلاّ حيثما كانت في علاقة مع التّجربة الّتي يحملها المتخاطبون عن الكون. في المعنى العامّ، الإحالة هي هذه العلاقة، المتوجّهة من العلامة نحو الواقعيّ. وبأكثر دقّة، نطلق الإحالة على العلاقة الّتي توحّد شكلا من الخطاب بشيء أو بظاهرة خاصّة لتجربة المتخاطبين. ويمكن

---

[23] انظر: (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:56.).

[24] *"The limits of my language mean the limits of my world." (Ludwig Wittgenstein. Tractatus logico-philosophicus. § 5.6).*

[25] *" Référence: Sém._ La langue, en elle-même ensemble structuré de formes, n'a de raison d'être que dans la mesure où elle est en relation avec l'expérience que les locuteurs ont du monde. Au sens le plus large, la référence est cette relation, oriente du signe au réel. Plus précisément, on emploie référence pour la relation qui unit une forme du discours à un objet ou une manifestation particulière de l'expérience des locuteurs. On peut l'opposer alors a dénotation". (Dictionnaire de la Linguistique : sous la direction de Georges Mounin. P 284).*

إذن أن نجعلها نقيضا للتّعيين.". (معجم اللّسانيات. تحت إشراف جورج مونان. ص 284.). وهو الفهم الّذي يثبته الحدّ الحديث لمفهوم الدّلالة اللّغويّة. ونمثّل لذلك بالتّرسيمة التّالية:

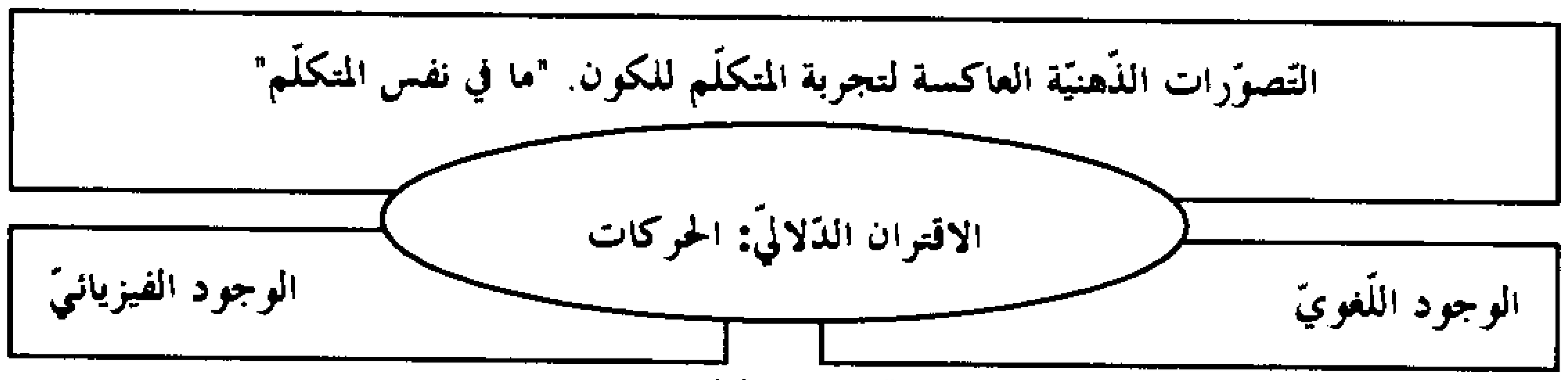

التّرسيمة السّادسة

يبدو من خلال ما سبق ذكره أنّ المرجع الّذي تحيل عليه الأشكال النّحويّة لا يخضع في المدوّنة محلّ الدّرس إلى رؤية واضحة معالمها، دقيقة حدودها. ولعلّ السّبب في ذلك عائد إلى طبيعة المُؤَلَّفِ نفسه. إذ هو قول على النّحو، يشرح المتن ويناقش الأسس إن دعا إلى ذلك أمر، ولا يجعل ممّا تحيل عليه الأشكال النّحويّة من كلام العرب مبحثا يُقْصَدُ لذاته.

4-1-1: خاتمة الفصل الأوّل:

لقد عملنا في هذا الفصل على تبيّن بعض الأسس المفهوميّة المسيّرة لنظام اللّغة العربيّة. فدرسنا وإن بإيجاز بعض إشكاليات ظاهرة الإعراب. وقد تبيّن أنّ مصطلح "الإعراب" هو مفهوم يحيل إلى مستويين من اللّغة: مستوى مجرّد هو الإعراب المحض المحتوى على الإسناد المحض بما هو كائن لغويّ أنطولوجيّ. ومستوى متعيّن هو الإعراب اللّفظيّ الّذي يتمثّل في الحيّز المتعيّن خطّا والمبيّن بعلامات دالّة على المحلّ الإعرابيّ.

ثمّ تَمَّ النّظر في مفهوم العمل. وقد تبيّن ما يكتسيه من أهمّيّة في الدّلالة على الحيّز الإعرابيّ المجرّد باعتباره الآلة المحقّقة له في المنجز من الكلام والعلامة الدّالّة عليه. ثمّ جرى القول في الإشكاليات الّتي يطرحها مفهوم المرجع ودلالاته؛ وما يميّز البحث فيه من صعوبات. ووقع استخلاص بعض الأوجه الّتي يسير عليها: والّتي تتمثّل في حصول الاقتران الدّلاليّ المحدّد

للمعنى باعتباره نتيجة لتفاعل كلّ من التّصوّرات الذّهنيّة العاكسة لتجربة المتكلّم للكون مع الوجود اللّغويّ من ناحية ومع الوجود الفيزيائيّ المتعيّن من ناحية ثانية.

لكن على الرّغم ممّا يرد مبثوثا متفرّقا عبر الكتاب من إشارات إلى الأسس المرجعيّة لبعض ظواهر اللّغة؛ وعلى الرّغم من صعوبة القول بوجود نظام متماسك ورؤية صريحة تحكم علاقة البُنَى النّحويّة بما تحيل عليه. فإنّ إمكان استنباط ذلك يبقى قائما. وعسى البحث في المسائل المعلنة في الفصل التّالي يوصل إلى الوقوف على بعض خصائص هذا النّظام. ولهذا نكتفي في هذا المستوى من العمل بالقول إنّ المرجع الّذي تحيل عليه البنية اللّغويّة يسلك مسلكين اثنين فيما يبدو:

الأوّل منهما يتمثّل في إحالة البُنَى اللّغويّة على عالم اللّغة ذاته. أي إنّ الوظائف النّحويّة الّتي يحدّدها الإعراب من مثل الفاعل أو المفعول، لا تخرج عن كونها مجرّد مفاهيم تركيبيّة. وهو ما تقرّه اللّسانيات الحديثة، ويبيّنه ما يرد في المعجم الموسوعيّ لعلوم اللّغة[26]:" بالنّسبة لبوزي، تانيار أو مارتيني مفهوم الوظيفة هو في الأصل من التّركيب.". (دوكرو/ تودوروف. المعجم الموسوعيّ لعلوم اللّغة. ص 278.).

وبيان ذلك أنّ مفردة "الرّجل" في المثال التّالي: "مَاتَ الرَّجُلُ" تعرب فاعلا من حيث الوظيفة النّحويّة، وتوسم بعلم الفاعليّة وهو الرّفع، على الرّغم من أنّها في الحقيقة الدّلاليّة تحيل إلى المفعول الواقع به الحدث. وهذا يعني أنّ مفهوم الفاعليّة ناتج عن العقد التّركيبيّ ويحيل إلى اللّغة ذاتها.

والثّاني منهما يتمثّل في إحالة البُنَى اللّغويّة على كلّ من التّصوّرات الذّهنيّة القائمة في "نفس المتكلّم" المحيلة بدورها على عالم الوقائع والتّعيّن

26

« pour Beauzée, Tesnière ou Martinet, la notion de fonction est a la base de la syntaxe.» DUCROT (Oswald) et TODOROV (Tzvetan). Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. Editions du seuil, 1972. p 278.

الفيزيائيّ. حيث يكون معنى الفاعليّة مثلا متحقّقا في المنجز من الكلام بالاسم الموسوم بعلامة الرّفع مع الإحالة إلى متصوّر القائم الفعليّ بالحدث، أو القائم عليه الحدث، بالفهم الّذي يؤسّس له تانيار في حدّه لمعنى الفاعليّة. إذ يعرّف الفواعل كما يلي[27]: "الفواعل هي الأشخاص أو الأشياء الّتي تشارك بدرجة ما في القضايا." (لوسيان تانيار. عناصر في التّركيب البنيويّ. ص105.).

بحيث يتأوّل الشّكل اللّغويّ المعبّر عن معنى الفاعليّة تأويلا دلاليّا يحيل فعلا على ذات تنجز عملا. وعليه فما تقوله اللّغة لا يكتسب دلالته الإحاليّة من مرجع لغويّ منغلق على ذاته، وإنّما يتعلّق بأبعاد مرجعيّة أخرى من بينها المتصوّر الذّهنيّ والمتعيّن بالوقائع في الكون الفيزيائيّ.

27

« les actants sont les personnes ou choses qui participent a un degré quelconque au procès » TESNIERE (Lucien); éléments de syntaxe structurale. P105.

2: الفصل الثّاني: في النّواة الإسناديّة الفعليّة والأشكال المعبّرة عن معنى الفاعليّة:

2–0: مقدّمة الفصل الثّاني:

نفترض بدء أنّ الحقيقة هي ما تقوله اللّغة. وأنّه لا مجاز فيها. وهذا الافتراض يدعو إلى النّظر في الأشكال النّحويّة الّتي تقول بها اللّغة معنى الفاعليّة. وهو أمر قابل للضّبط، إذ يكفي فيه استقراء البُنَى الّتي تسمح بها اللّغة في التّركيب الفعليّ لحصر كلّ النّماذج المجرّدة الّتي يرد عليها.

وإذا كان الانطلاق من أنّ الفواعل في هذه النّماذج من البُنَى تعبّر عن ذوات حقيقتها حقيقة لغويّة صرف، ومع اعتبار الاختلاف في الأشكال النّحويّة الّتي ترد عليها؛ فإنّه من البديهيّ اعتبار أنّها تدلّ على كائنات لغويّة مختلفة في جوهرها متباينة أشدّ التّباين. إذ ليس الفاعل الوارد مفردة مثيلا للفاعل الوارد مركّبا اسميّا. كما أنّ هذين ليسا عدلين بالضّرورة للفاعل الوارد مركّبا موصوليّا أو مركّبا شبه إسناديّ.

وحكم الاختلاف والتّباين بينها يحيل أيضا إلى تبيّن وجه آخر من هذه السّمة يلحق الصّنف الواحد منها. فالاسم المفرد الواقع فاعلا على سبيل المثال يتميّز معجميّا بقيامه على مبدإ الافتراق الدّلاليّ أيضا. وذلك لأنّ محلّه التّركيبيّ بنية مجرّدة قابلة لأن تحمل أيّ كائن لغويّ من البدائل الجريديّة للاسم الّتي تقبل الوسم الوظيفيّ لمعنى الفاعليّة في مستوى التّركيب المنجز. إذ إنّ المحلّ التّركيبيّ للفاعل يقبل في المستوى الجريديّ منه أيّ مفردة من اللّغة العربيّة يمكن أن تضطلع بوظيفة الفاعل النّحويّ.

وبما أنّه يصعب حصر البدائل الجريديّة فإنّه يمكن أن نشير إلى ذلك ببعض الحقول الدّلاليّة. وهي الحقول الّتي نمثّل لها في التّرسيمة التّالية بشجرة فرفوريوس[28] حسب المبدإ المبسّط للأجناس والأنواع:

---

[28] نسبة للفيلسوف والمنطقيّ اليونانيّ فرفوريوس الصّوريّ (ت: 305 م). مع التّنبيه إلى أنّ هذا المشجّر يقصي في الأصل الموجودات المجرّدة من قبيل أسماء المعاني لغاية منطقيّة صرف يقتضيها قانون الماصدق الّذي يحتكم إليه

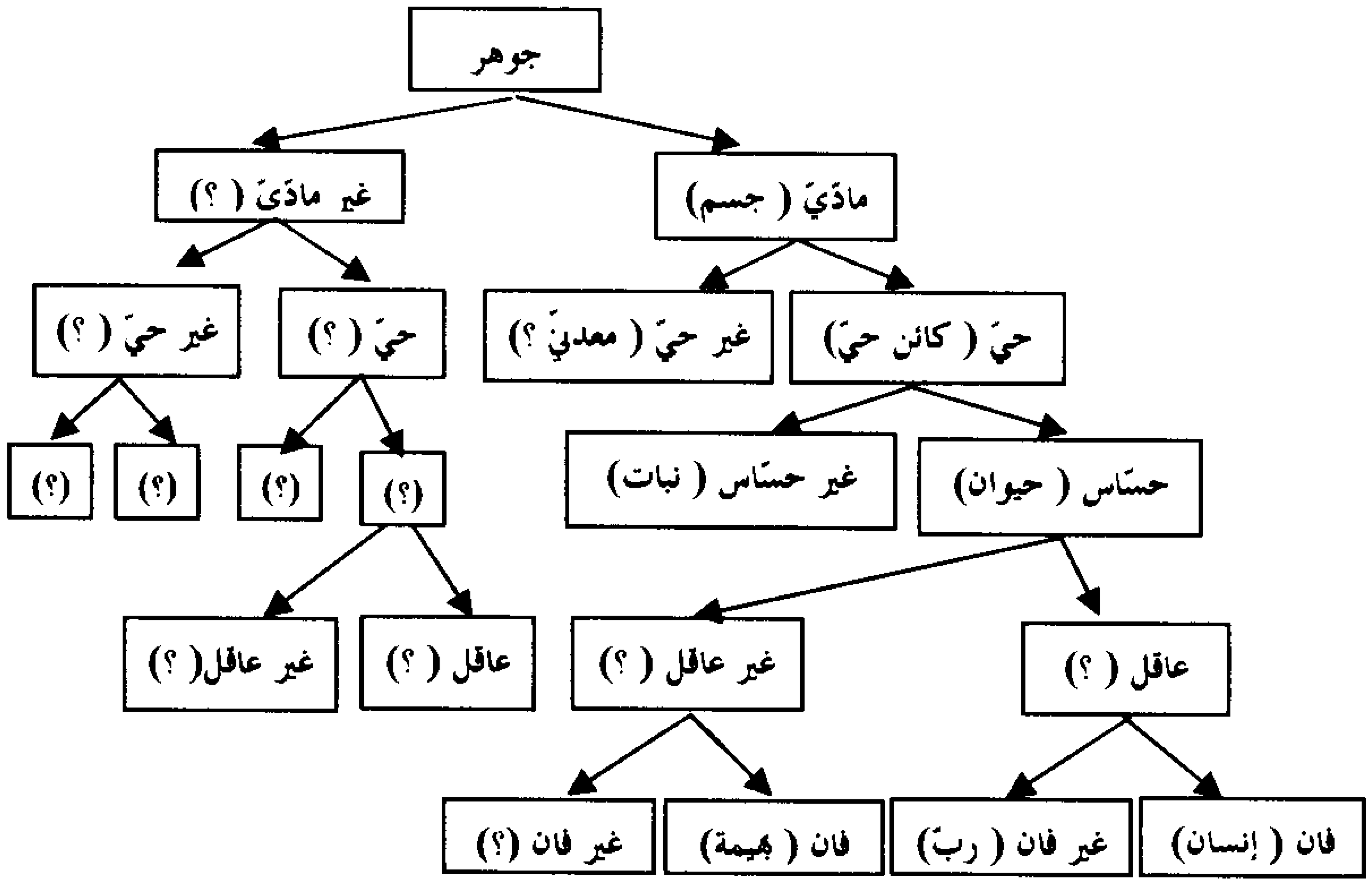

الترسيمة السّابعة

فكلّ جنس من هذه الأجناس للموجودات يرد تحته عدد لا نهائيّ من الأنواع حسب الإمكانات الّتي تسمح بها اللّغة الطّبيعيّة ويتمثّلها مستعملها. وإذا كان الأمر مع الفاعل المفردة متشعّبا فإنّه بالضّرورة أكثر تشعّبا مع سائر المركّبات الّتي يرد عليها.

واقتران هذا بافتراض امتناع المجاز والقول بالحقيقة اللّغويّة الصّرف يدفع إلى القول بأنّ كلّ شكل من الأشكال النّحويّة التي يرد عليها الفاعل والمتميّزة بامتناع التّناهي تمثّل حقيقة لغويّة مستقلّة مرجعها الممكن اللّغويّ والقدرة على تمثّل ذلك من قبل مستعمل اللّغة تمثّلا مقوليّا حسب ما تسمح به تجربته للكون. أي قدرة مستعمل اللّغة على تجريد تجربته للكون وتبويب موجوداته وفق نظام مخصوص يحصل في ذهنه. وهو أمر يماثل تعريف الأستاذ

في تبيين صدق منطق القضايا. وبما أنّ المسألة تهمّنا من باب اللّغة لا المنطق الصّوريّ فإنّه يمكن إتمام المشجّر ليصبح قادرا على الاشتمال على الموجودات المجرّدة الّتي تسمح بها اللّغة باعتبارها بدائل واقعة في المستوى الجريديّ. ولذلك اعتمدنا الأنموذج المعدّل من قبل السّيميائيين الوارد ضمن: (امبرتو إيكو: السّيميائيّة وفلسفة اللّغة. ط 1. نوفمبر 2005. ص:176.).

رفيق بن حمّودة لمفهوم المقولة. حيث يحدّها كما يلي: "المقولة في حقيقتها قدرة للذّهن على تنظيم الموجودات في الكون تتجسّد في تصنيف الكيانات *entité* وإرجاعها إلى أقسام أو أجناس أو أنواع... وذلك بعد إدراك الثّوابت المشتركة الّتي تحدّد انتماء مجموعة من العناصر إلى قسم أو جنس أو نوع دون غيره.". (رفيق بن حمّودة: الاسميّة الفعليّة في التّراث النّحويّ: خصائصها ودلالاتها. مقال صادر ضمن كتاب: المعنى وتشكّله. ج1. ص:225.).

وفي ذلك شرط لا بدّ منه. وهو المتمثّل في قدرة تعبير هذا الشّتات من الكائنات اللّغويّة قصديّا على معنى إعرابيّ محض هو معنى الفاعليّة. أي الكائن اللّغويّ الأصيل من اللّغة في مستواها الأعلى من حيث التّجريد، والّذي يحتلّ من التّركيب محلّ المسند إليه، المخبر عنه بالفعل.

2-1: النّواة الإسناديّة الأساسيّة: معنى الفاعليّة وقضايا دلالاته المرجعيّة:

تمثّل النّواة الإسناديّة الأساسيّة الّتي يصطلح عليها الاستراباذيّ بعبارة "الإسناد الأصليّ" الحدّ الأدنى المفيد من اللّغة. ويُشْتَرَطُ في هذا الحدّ الأدنى عند العقد والتّركيب شرطان أساسيان هما: القصد السّابق لدى المتكلّم من ناحية. والإسناد من ناحية ثانية. وهو ما يمثّل عنده "الكلام" الّذي يحدّه كالآتي: "والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ، وكان مقصودا لذاته؛ فكلّ كلام جملة، ولا ينعكس.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:23.).

فالمعنى اللّغويّ من قبيل معنى الفاعليّة لا يمكن له أن يتحقّق إلاّ بتضايف القصد والتّركيب معا حتّى تحصل منه الإفادة. بل إنّ الرّضيّ يولي القصدَ أهمّيّة أكبر في مستوى العلاقات الإسناديّة الجامعة بين أركان التّركيب النّحويّ ذاته. فهو يحدّ مصطلح الإسناد بما يلي: "والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذّكر وأخصّ به.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:21.).

فمن خلال هذا الحدّ يُقْرَنُ مصطلح الإسناد النّحويّ ببعد على غاية من التّجريد يمثّل فهما مخصوصا من إبداعات الشّارح لقضيّة المعنى اللّغويّ. ويتمثّل ذلك في جعله الإسناد القصد[29] عينه الّذي يحلّ في ذهن مستعمل اللّغة قبل التّلفّظ بالكلام المعقود المفيد.

وهذا القصد هو معنى التّنبيه لإبراز المخبر عنه. أي إبراز العنصر المرفوع من التّركيب الإسناديّ الّذي نهتمّ به عند التّلفّظ بالكلام المفيد. وذلك لجعله مؤشّرا يؤذن المُخَاطَبَ بأسس التّأويل المفترضة. فالرّفع في الحقيقة اختيار قاصد. وإن اعترض على هذا الأمر بالقول: هل للمتكلّم الاختيار في ذلك؟ وهو أمر وجيه. فيجاب على هذه المسألة بالقول: إنّ له الاختيار في أصل الوضع. إذ ليس من المستبعد أن يكون الواضع قادرا على اختيار علامة أخرى للفاعل مثلا دون الرّفع؛ باعتبار أنّ المسألة لا تعدو كونها اصطلاحيّة محضا. كما له الاختيار أيضا بأن يرسل الكلام غير معرب إذا أمن اللّبس؛ باعتبار أنّ المرتبة في الأصل المجرّد من اللّغة كما بيّنّاه سابقا[30] أنفذ من العلامات في تحديد وظيفة الكلمة من السّياق. فرفع الفاعل مثلا يكون قصدا في المستوى المجرّد من اللّغة الطّبيعيّة عند المتكلّم يبيّن به اهتمامه بذاك العنصر من الكلام وتقديمه على غيره وإبرازه له دون سواه. ثمّ يكون العقد في التّركيب فيحدث العامل اللّفظيّ وهو الفعل علامة الرّفع المتعيّنة خطّا بما هي تمكين للمعنى واحتياط له. ونذهب إلى أنّ التّعيّن: أي تعيّن قصد المتكلّم في أشكال تركيبيّة، ما هو في الحقيقة إلاّ تمكين واحتياط للمعنى بفهم

---

[29] وهو ما يماثل مصطلح "الإخبار" عند ابن يعيش؛ ومفهوم "ما في نفس المتكلّم" عند أبي إسحاق الزّجّاج، باعتبارهما يجعلان من هذا المعنى عاملا أصيلا يرفع المبتدأ وإن كان بينهما بعض الفروق، ويحملان المبتدأ في الغالب على الفاعل للمشابهة. انظر ابن يعيش:". (ابن يعيش. شرح المفصّل. ج1. ص:223.).

[30] انظر الفصل الأوّل من هذا البحث. وخاصّة الفقرات المخصّصة للقول في الإعراب من الصّفحة 17 إلى الصّفحة 24.

ابن جنّي لهذين المصطلحين. اللّذين يبيّنهما بالعبارة التّالية: "اعلم أنّ العرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له.". (ابن جنّي. الخصائص. ج3. ص:103.).

ويبدو أنّ تمكين المعنى بما هو قصد المتكلّم والاحتياط له في المنجز من الكلام يتّخذ سمات عديدة منها المحلّ تقديما وتأخيرا، وتوكيد المعنى الواحد أو معنى الجملة، وإعادة العامل في العطف والبدل. والدّليل الأوضح على ذلك ما يورده الرّضيّ ثني تصنيفه عند مناقشته مسألة العامل في الفاعل إذ يحتجّ بالرّأي التّالي: "والعامل في الفاعل: المسند، خلافا لخلف، فإنّه قال هو الإسناد.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:164.).

وتعليله لهذا التّخريج يتمثّل في أنّ الإسناد عنده هو النّسبة بين مكوّنات التّركيب. أي "المعنى المقتضَى" عينه حسب عبارته. وهو أمر على غاية من التّجريد يدور قصدا في "ما في نفس المتكلّم" حسب عبارة أبي إسحاق الزّجّاج. ولا يمكن له أن يتقوّم، أي أن يتحقّق في التّركيب تحقّقا فعليّا ذا مقبوليّة نحويّة ودلاليّة، إلاّ بعامل لفظيّ هو المسند. ويوضح الاستراباذيّ ذلك عند شرحه لتعريف ابن الحاجب للعامل بقوله: "قال ابن الحاجب: والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى[...] وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة؛ وليس بشيء، لأنّه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوّم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النّسبة الّتي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا النّسبة الّتي بينها وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد، لا الفعل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:61.).

وفي ضوء ذلك، يمكن عدّ الدّلالة التّركيبيّة الوظيفيّة للمسند إليه في التّركيب الفعليّ هي الإبراز القاصد من المتكلّم للعنصر المرفوع وهو الفاعل. أي الاهتمام به وتقديمه من بين سائر العناصر التّركيبيّة الّتي تربطه بها نسبة إسناديّة.

وهكذا تكون للفاعل دلالتان: الأولى معجميّة تتقوّم بالبدائل الجريديّة للاسم الممكن أن يحتلّ من التّركيب محلّ المسند إليه. والثّانية تركيبيّة وظيفيّة تتقوّم بقصد الإبراز والتّنبيه لبؤرة المركّب الاسناديّ. ولإجلاء الأمر بدقّة أكثر نمرّ إلى تقليب النّظر في إشكاليات المرفوعات من النّواة الإسناديّة الأساسيّة.

2-1-1: الفاعل الظّاهر ومعنى الفاعليّة وقضيّة المرجع:

أبرز الاهتمام بالفاعل الظّاهر في المدوّنة جملة من الإشكاليات تخصّ تقاطع معنى الفاعليّة مع معان نحويّة أخرى من قبيل: المفعوليّة والرّتبة. وطرحت قضايا من مثل: اللّبس والتّنازع. ونوقشت فيها مسائل الأصل والفرع والوجوب والجواز في التّركيب العربيّ؛ قصد تعليل ما جرت به ألسنة العرب ومحاولة ضبط نظام لها يكون المرجع والحجّة. ونعمل في هذه المرحلة على النّظر في تلك الإشكاليات مفصّلة، للوقوف على خصائصها، ولتبيّن معالم معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة فيها.

2-1-1-1: إشكاليّة المرتبة:

حدّدت النّظريّة النّحويّة العربيّة مراتب عناصر التّركيب الإسناديّ تحديدا أصيلا يتمثّله كلّ مستعمل للّغة تمثّلا مفهوميّا مجرّدا ويطبّقه عند الإنجاز. إلاّ أنّ المنجز من الكلام الّذي سُمِعَ عن العرب يتصرّف في ترتيب العناصر الإسناديّة حسب الغايات القصديّة ممّا يكون له أثر في "المعنى المقتضَى". وعليه اهتمّ متن شرح الكافية بمقولة الرّتبة. وحدّ منها الأصل المتعلّق بمعنى الفاعليّة، وهو الفاعل ورتبته في التّركيب الفعليّ. أي إنّه قد بيّن المرتبة المفهوميّة المجرّدة المستقرّة في ذهن مستعمل اللّغة والمفترض أن يجري عليها القول المنجز. ويبيّن القول التّالي الأصل في رتبة الفاعل الظّاهر من التّركيب: "والأصل أن يلي فعله، لذلك جاز: "ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ"، وامتنع: "ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدًا". قال الرّضيّ: قوله: "يلي فعله" أي: يكون بعده بلا فصل، من قولك:"وليك الشّيء"، أي: قرب منك.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1.ص:164.).

فالأصل في مرتبة الاسم الواقع فاعلا في التّركيب المنجز، والمحقّق لمعنى الفاعليّة هو المحلّ الوارد مباشرة بعد الفعل المسند. ونقصد بمفردة "الأصل" ما هو مستقرّ في حيّز الإعراب المحض: أي التّمثّل الأكثر تجريدا من الظّاهرة اللّغويّة المسيّرة للمنجز من الكلام[31]. أي إنّه من الممتنع في الأصول تقديم المعمول على عامله[32]. ويشترط في ذلك عدم الفصل بينهما لشدّة اقتضاء أحدهما للآخر. إلاّ أنّ المنجز الثّابت من كلام العرب قد أباح التّغاضي عن هذا الشّرط في حالات نتناولها بالتّفصيل لاحقا؛ فأجاز الفصل بين الفاعل والفعل السّابق عليه مع التزام المحافظة على مبدإ عدم تقدّم الفاعل على الفعل. ونمثّل لهذا القول بما يلي مستعملين الرّمز(Ø) للدّلالة على عدم الفصل بين المحلاّت:

الموضع الأصل: [فعل Ø فاعل]

الموضع الجائز: [فعل (...) فاعل]

ويتّضح هذا الأمر أكثر عند الحديث عن التّرتيب بين الفاعل والمفعول. إذ الموضع الأصل يفترض أن يتمّ التّركيب وفق البنية التّالية:

[فعل Ø فاعل Ø مفعول]

غير أنّ المنجز من الكلام يجيز أن يفصل المفعول بين الفاعل والفعل في البنية التّالية التي يحافظ فيها على مبدإ تأخّر الفاعل عن فاعله ويسقط شرط عدم الفصل:

[فعل (مفعول مقدّم) فاعل مؤخّر] ◄———— "ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ".

واستدعت هذه الظّاهرة –الّتي يتقاطع فيها معنى الفاعليّة مع معنى المفعوليّة في مسألة الموضع أي المحلّ من التّركيب العربيّ– النّظر في قوانين تحدّ ذلك

---

[31] انظر القول المخصّص للإعراب في الفصل الأوّل من هذا البحث. من الصّفحة رقم: 17 إلى الصّفحة رقم: 24.

[32] يبيّن ابن جنّي ذلك بقوله التّالي: "وبعد فليس في الدّنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه". (ابن جنّي. الخصائص. ج2. ص:387.). وهو ما يستخلص منه اتّفاق حول مبدإ من المبادئ الأصوليّة عند النّحاة العرب. ونعمل على مناقشة ذلك في الفصل الأخير من هذا البحث.

لتجنّب اللّبس في المعنى. فأورد الاستراباذيّ حالات وجوب تقديم الفاعل على المفعول في الرّتبة.

2-1-1-2: إشكاليّة اللّبس:

يبيّن ابن الحاجب مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول في الرّتبة لتلافي اللّبس كما يلي: "وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينة، أو كان مضمرا، متّصلا، أو وقع مفعوله بعد "إلاّ"، أو معناها، وجب تقديمه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:167.).

فالفاعل محكوم بالتّقدّم على مفعوله في هذه الأحوال الّتي وردت في قول المصنّف اجتنابا لما قد يطرأ على الكلام من لبس ينتقض به المعنى ويمتنع بذلك تمييز معنى الفاعليّة من معنى المفعوليّة في المقول المنجز. ويكون ذلك في حالة انعدام القرائن اللّفظيّة أو المعنويّة المانعة من اللّبس. يقول الرّضيّ: "هذا بيان لما يعرض، فيوجب تقديم الفاعل على المفعول، بعد أن كان جائز التّأخير عنه.[...] إذا انتفى الإعراب اللّفظيّ في الفاعل والمفعول معا، مع انتفاء القرينة الدّالّة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم الفاعل لأنّه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتّمييز بينهما، أي: الإعراب، لمانع، والقرائن اللّفظيّة والمعنويّة الّتي قد توجد في بعض المواضع دالّة على تعيين أحدهما من الآخر، كما يجيء، فيلزم كلّ واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الأصليّ.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:167.).

وهي من العوارض الطّارئة على الكلام والموجبة لالتزام الرّتبة الثّابتة في البنية المجرّدة من الإعراب المحض. وبيّن ممّا تقدّم أنّه يجوز تقاطع معنيي الفاعليّة والمفعوليّة في الرّتبة تأخيرا وتقديما ما لم يحصل جرّاء ذلك لبس في الكلام لتوفّر شروط تُحَدُّ بما يلي: "والقرينة اللّفظيّة كالإعراب الظّاهر في تابع أحدهما أو كليهما، نحو:"ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى الظّرِيفُ"، واتّصال علامة الفاعل بالفعل، نحو:"ضَرَبَتْ مُوسَى حُبْلَى"، أو اتّصال ضمير الثّاني

بالأوّل، نحو: "ضَرَبَ فَتَاهُ مُوسَى"[...] والمعنويّة، نحو: "أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى"، و"اسْتَخْلَفَ المُرْتَضَى المُصْطَفَى ﷺ"، ونحو ذلك.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:167.).

وأمّا متى ما حصل اللّبس فيجب لزوم كلّ من الاسمين الدّالّين على الفاعليّة والمفعوليّة مكانهما الأصليّ من التّركيب. أي ضرورة لزومهما رتبتهما الثّابتة في البنية المجرّدة من حيّز الإعراب المحض، إذ هو المرجع في التّفريق بينهما. بل هو الوحدة التّمييزيّة الدّنيا الّتي يجب أن تتوفّر في الكلام المتحقّق حتّى لا يحدث لبس في معنى المقول. وعليه فتقدّم المفعول على الفاعل جائز في حالة وجود علامات إعراب تدلّ عليهما وتميّز بينهما من قبيل العلامات اللّفظيّة أو المعنويّة. وفي حالة غيابهما يستدلّ عليهما بالمحلّ الأصليّ الّذي تمثّله البنية التّالية:

[فعلØ فاعلØمفعول]

وهذا يعني أنّ البنية الّتي لا يلزم فيها الفاعل والمفعول رتبتهما الأصليّة –عند تقاطعهما في التّركيب اللّغويّ المنجز فعلا بالحدث الكلاميّ– ممكنة في هذه الأحوال إذ توفّرت القرائن اللّفظيّة والمعنويّة المانعة من اللّبس:

القرائن اللّفظيّة المانعة من اللّبس:

"ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى الظَّرِيفُ"
"ضَرَبَتْ مُوسَى حُبْلَى"
"ضَرَبَ فَتَاهُ مُوسَى"
} [فعل (مفعول مقدّم) فاعل مؤخّر + قرينة لفظيّة]

القرائن المعنويّة المانعة من اللّبس:

"أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى"
"اسْتَخْلَفَ المُرْتَضَى المُصْطَفَى ﷺ"
} [فعل (مفعول مقدّم) فاعل مؤخّر + قرينة معنويّة]

كما يضبط الاستراباذيّ حالتين أخريين يجب فيهما تقديم الفاعل على المفعول خشية اللّبس فـــ: "إن كان الفاعل ضميرا متّصلا، وجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول اسما ظاهرا، كـــ"ضَرَبْتُ زَيْدًا" أو مضمرا منفصلا، كـــ"مَا ضَرَبْتُ إلاَّ إِيَّاكَ"، أو مضمرا متّصلا، كـــ"ضَرَبْتُكَ"، لئلاّ يصير المتّصل منفصلا.[...] "أو وقع مفعوله بعد "إلاّ"، أي: مفعول الفاعل، نحو قولك: "مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرًا"." (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:167-168.).

فتقديم الفاعل على المفعول وجوبا والتزام المحافظة على الرّتبة الأصل خشية الوقوع في اللّبس، يكون في موضعين: أوّلهما إذا كان الفاعل ضميرا متّصلا بإطلاق وكان المفعول إمّا اسما ظاهرا أو ضمير نصب متّصل أو ضمير نصب منفصل وارد بعد "إلاّ". وثانيهما إذا كان الفاعل اسما ظاهرا. ومفعوله اسم ظاهر يرد بعد "إلاّ". ويحصر ذلك في البنى التّالية:

1-[فعل Ø فاعل (ضمير متّصل) Ø مفعول (اسم ظاهر)] ← "ضَرَبْـــتُ زَيْدًا"
2-[فعل Ø فاعل (ضمير متّصل) Ø مفعول (ضمير نصب متّصل)] ← "ضَرَبْـــتُـــكَ"
3-[فعل Ø فاعل (ضمير متّصل) إلاّ مفعول (ضمير نصب منفصل)] ← "مَا ضَرَبْـــتُ إلاّ إيّاكَ"
4-[فعل Ø فاعل (اسم ظاهر) إلاّ مفعول (اسم ظاهر)] ← "مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إلاّ عَمْرًا"

يبدو من خلال ظاهرة تقديم المفعول على الفاعل وعدم الالتزام بالمحلّ الأصليّ لكليهما متى أُمِنَ اللّبس؛ أنّ القول يجري على القصد. أي المعنى الماثل في ذهن مستعمل اللّغة -وهو مطلب من مطالب هذا البحث- يتعلّق بقضيّة الدّلالة المرجعيّة للمعنى النّحويّ من قبيل معنى الفاعليّة. وعليه يمكن أن نذهب إلى أنّ معنى الفاعليّة وإن دلّ في التّركيب المنجز من الكلام على نسبة الحدث للذّات المحدثة وإن لم تُحْفَظْ مرتبته من السّياق كما تحدّ في الجوهر المجرّد من اللّغة؛ فإنّه -أي معنى الفاعليّة- ينبئ بدلالات مرجعيّة من درجة أعلى متى وردت العلامة الدّالة عليه وهي الفاعل من التّركيب محتفظة بمحلّها أو متى

فقدت رتبتها المحفوظة على سبيل الاختيار الجائز لا على سبيل الوجوب. وهذه الدّلالة المرجعيّة تتمثّل في "الاهتمام" و"العناية" على حدّ عبارة سيبويه[33]. فمعنى الفاعليّة في مستوى التّركيب المنجز من الكلام ثابت سواء حُفِظَتْ الرّتبة أو لم تُحفَظْ. إذ هو مبيّن للنّسبة بين الحدث والمحدث دوما. غير أنّ تقديمه أو تأخيره في المتعيّن من التّركيب يحيل إلى مرجع في البنية المجرّدة من الكلام، يتمثّل في قصد المتكلّم الإشارة إلى ما يهتمّ به أكثر ويعتني ببيانه في ملفوظه. ويمكن التّمثيل لذلك بالتّرسيمة التّالية:

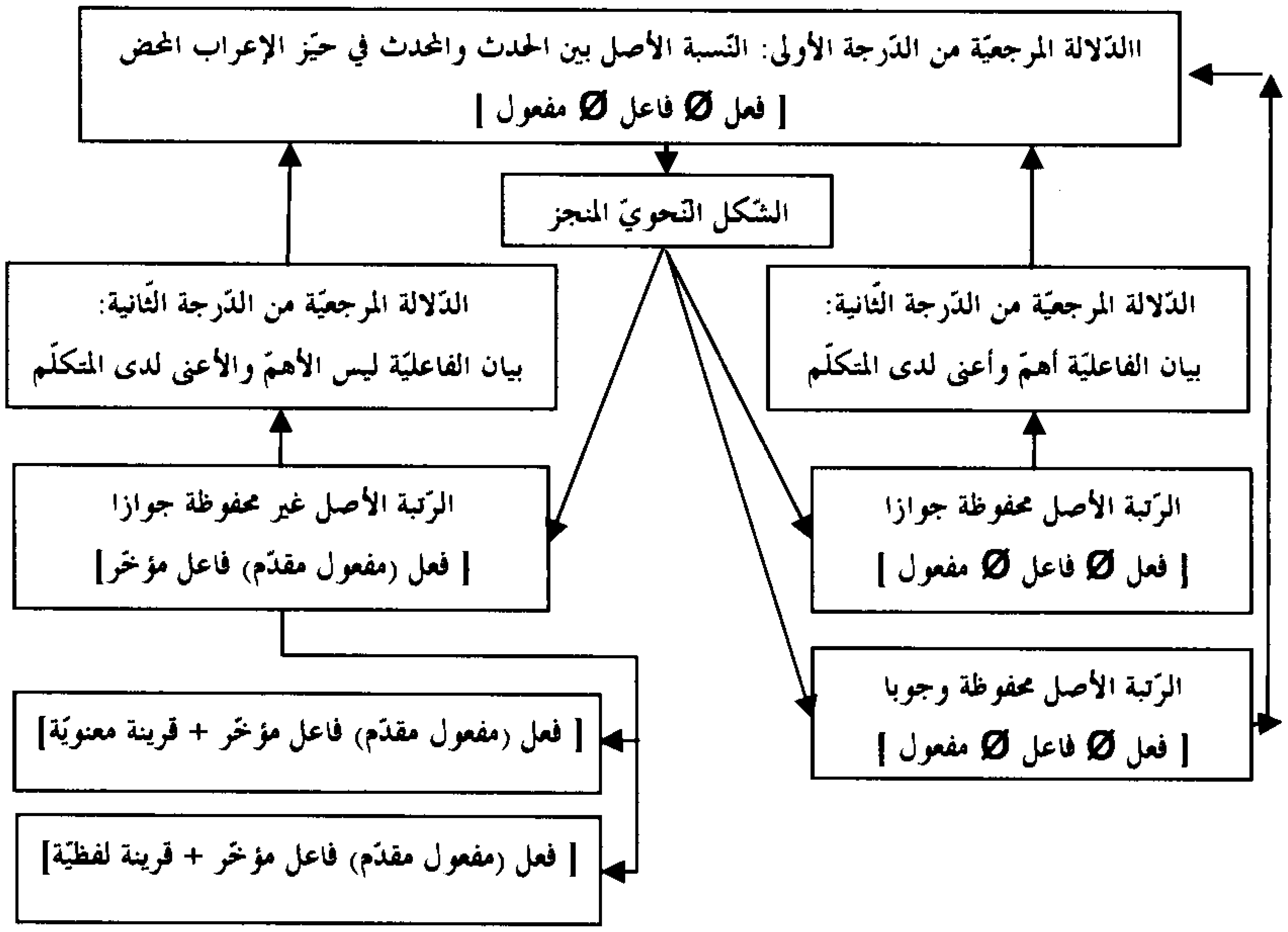

التّرسيمة الثّامنة

---

[33] يرد في الكتاب في باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعول قوله: "وذلك قولك: ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ زَيْدًا. فَعَبْدُ اللهِ ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب [...] وانتصب زَيْدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل. فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللهِ؛ لأنّك إنّما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، [...] فمن ثمّ كان حدّ اللّفظ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربيّ جيّد كثير، كأنّهم إنّما يقدّمون الّذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم.". (سيبويه. الكتاب. ج1. ص:34.).

يُتَبَيَّنُ من خلال ما سبق التّمثيل له أنّ الدّلالة المرجعيّة الّتي يحدثها الفاعل عند وروده في التّركيب المنجز تكون على وجهين:

الأوّل منهما هو الدّلالة المرجعيّة من الدّرجة الأولى أي النّسبة الأصل بين الحدث والمحدث المستقرّة في حيّز الإعراب المحض. والّتي تعدّ بنية نوويّة دنيا داخلة في كلّ دلالة ينتجها التّركيب المتعيّن. وهذا ما يجعلها مشتركة بين سائر الفروق الدّلاليّة الممكن أن تنتج عن معنى الفاعليّة في مختلف أشكاله الّتي يتحقّق بها في التّركيب الفعليّ. سواء توفّر الجواز في تغيير التّرتيب أو كان وجوب التزام الأصل. وهذه الظّاهرة تحقّق ثلاثة نتائج تكيّف الملفوظ. وهي:

1- بيان النّسبة الأصل بين الحدث والمحدث في البنية التّركيبيّة المتعيّنة فعلا بالملفوظ: [فعل Ø فاعل Ø مفعول]، وذلك في حالة منع التّصرّف في تغيير الرّتب تلافيا للّبس في الكلام.

2- بيان النّسبة الأصل بين الحدث والمحدث في البنية التّركيبيّة المتعيّنة فعلا بالملفوظ: [فعل Ø فاعل Ø مفعول]، وذلك في حالة اختيار المحافظة على الرّتب دون وجود مانع. أي في حالة توفّر القرائن اللّفظيّة أو المعنويّة المانعة من اللّبس.

3- بيان النّسبة الأصل بين الحدث والمحدث في البنية التّركيبيّة المتعيّنة فعلا بالملفوظ: [فعل (مفعول مقدّم) فاعل مؤخّر]، وذلك في حالة جوازه إذا تحقّقت الشّروط المانعة من اللّبس. أي القرائن اللّفظيّة والمعنويّة.

وأمّا الوجه الثّاني فهو الدّلالة المرجعيّة من الدّرجة الثّانية أي البنية النّوويّة الدّنيا الّتي ينتجها القصد؛ قصد المتكلّم باللّسان والّذي محلّه البنية الإعرابيّة المجرّدة المحض الخارجة عن حيّز التّركيب المتحقّق والمسيّرة له والمكيّفة لمعناه الإحاليّ المرجعيّ. وهذه الظّاهرة كما بُيِّنَتْ في التّرسيمة السّابقة تحقّق

نتيجتين اثنتين تكيّفان الملفوظ بإضافة معنيين آخرين للدّلالة المرجعيّة من الدّرجة الأولي. أي: بيان النّسبة الأصل بين الحدث والمحدث في البنية التّركيبيّة المتعيّنة فعلا. وهما:

1- بيان أنّ معنى الفاعليّة أهمّ وأعنى لدى المتكلّم في البنية التّركيبيّة المتعيّنة فعلا بالملفوظ: [فعل Ø فاعل Ø مفعول]، وذلك في حالة الجواز وإمكانيّة اختياره.

2- بيان أنّ معنى الفاعليّة ليس الأهمّ ولا هو الأعنى لدى المتكلّم في البنية التّركيبيّة المتعيّنة فعلا بالملفوظ: [فعل (مفعول مقدّم) فاعل مؤخّر]، وذلك في حالة جوازه إذا تحقّقت الشّروط المانعة من اللّبس. أي القرائن اللّفظيّة والمعنويّة.

2-1-1-3: إشكاليّة التّنازع:

علاوة على إشكاليتي الرّتبة واللّبس العارضتين عند تقاطع معنيي الفاعليّة والمفعوليّة من التّركيب المتحقّق، فإنّ إشكاليّة التّنازع قد شغلت التّفكير النّحويّ واختلف فيها النّظر. ويعرض الاستراباذيّ في شرحه للكافية إلى هذه المسألة مبيّنا أهمّ الاتّجاهات ومحتجّا لما رآه صائبا فرجّحه. ونعمل في هذا المستوى من البحث على تبيّن منزلة معنى الفاعليّة من ظاهرة التّنازع ورصد تقاطعاتها الممكنة مع المعاني اللّغويّة الأخرى من قبيل المفعوليّة أوالرّتبة أو الجنس والعدد. وبدء نلخّص أهمّ الاتّجاهات في تعليل التّنازع: تنازع عاملين للفاعل أو المفعول به أو لكليهما معا. ويذكر الاستراباذيّ في هذا المستوى ثلاثة آراء هي:

1- مذهب الكوفيين: يختار الكوفيون إعمال الأوّل. إلاّ أنّهم يقولون بإعمال الثّاني جوازا: "وكذا الكوفيون يختارون إعمال الأوّل مع تجويز إعمال الثّاني.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:182.).

وحجّتهم في اختيار إعمال الأوّل هي أوّليته في طلب المعمول وأسبقيّته في ذلك: "وقال الكوفيون: إعمال الأوّل أولى لأنّه أوّل الطّالبين، واحتياجه

إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثّاني.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص: 182.).

ويمكن تعليل ذهابهم إلى أحقّيّة العامل الأوّل بالمعمول دون الثّاني؛ بتأويل مفهوم الأوّليّة الّذي يقول به الكوفيون وفق الأنموذج الّذي نقترحه ونرى أنّه المسيّر للكلام والمتحكّم فيه[34]. وعليه يكون إعمال العامل الأوّل في الاسم المتنازع عليه مبرّرا بمفهوم الأوّليّة بما هي محيلة على الدّلالة المرجعيّة من الدّرجة الأولى من ناحية. أي توفّر مقياس الرّتبة الأصل المحدّدة للنّسبة بين الحدث والمحدث في حيّز الإعراب المحض. وبما هي محيلة على الدّلالة المرجعيّة من الدّرجة الثّانية من ناحية ثانية. أي توفّر القصد الأصل؛ قصد المتكلّم المبيّن أنّ أثر العامل الأوّل في المعمول المتنازع عليه أهمّ وأعنى عنده.

2- مذهب البصريين: يختار البصريون إعمال العامل الثّاني لسببين: أوّلا، لأنّ رتبة العامل الثّاني أقرب من الاسم المعمول فيه المتنازع عليه في المنجز المتعيّن من الكلام. وثانيا لتجنّب مخالفة الأصل وذلك بالفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ دون ضرورة ملزمة والعطف على شيء لم يتحقّق تمامه في حالة العطف بين العاملين. وهو ما تمثّله البنية المتعيّنة التّالية:

[عامل 1 + حرف عطف + عامل 2 + معمول] ◄———————— "قَامَ وَ قَعَدَ زَيْدٌ".

وهذا دعاهم إلى القول بإضمار معمول الأوّل إن طلب الفاعليّة وهي مسألة يتقاطع فيها معنى الفاعليّة مع معنيي الجنس والعدد الّتي نرجئ النّظر فيها إلى حين. إلاّ أنّهم علاوة على ذلك يقولون بإعمال الأوّل جوازا.

وعليه يعلّل ذهابهم إلى أحقّيّة العامل الثّاني بالمعمول دون الأوّل؛ بقياس الأوّليّة في الرّتبة على القرب المحلّيّ من المعمول المتنازع عليه، وموضعه حسب المنجز المتحقّق بالكلام لا بالعودة للأصل الثّابت في حيّز الإعراب

---

[34] انظر التّرسيمة الثّامنة الواردة بالصّفحة رقم: 49 .

المحض. وأيضا باعتماد مبدإ أصيل يمنع الفصل بين العامل ومعموله دون ضرورة. ويضيف الاستراباذيّ أمرا ثالثا يتمثّل في اعتنائهم بالقياس على البُنَى المنجزة الّتي تُجْرِي عليها العرب كلامها في الاستعمال. فالاستعمال يثبت إكثار العرب إعمال الثّاني دون الأوّل. إذ: "لا شكّ مع الاستقراء أنّ إعمال الثّاني أكثر في كلامهم.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:182.).

فالبيّن أنّ البصريين يولون اهتماما أكبر بالقياس على المنجز المتحقّق الجاري على ألسنة العرب. أي إنّ اختيارهم إعمال الثّاني تفرضه أسس الصّناعة والأشكال التّركيبيّة أكثر من الأبعاد المعنويّة المجرّدة. إلاّ أنّهم يلتجئون إلى المجرّدات في تبرير جواز إعمال الأوّل[35].

3- مذهب الكسائيّ والفرّاء:

*الكسائيّ: يوافق الكسائيّ البصريين في إعمال العامل الثّاني دون الأوّل لنفس الأسباب المذكورة سابقا. إلاّ أنّه يخالفهم في الحال الّتي يكون عليها العامل الأوّل. إذ إنّه يقول بضرورة حذف الفاعل أصلا. وذلك لتجنّب الإضمار قبل الذّكر الّذي يقول به البصريّون. ويشنّع الاستراباذيّ عليه ذلك فيقول: "والكسائيّ يحذف الفاعل من الأوّل حذرا من الإضمار قبل الذّكر،[...] فحاله كما قيل:

فَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَثْعَبٍ مُوَائِلاً مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ

وذلك لأنّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذّكر، لأنّه قد جاء بعده ما يفسّره في الجملة، وإن لم يجئ لمحض التّفسير.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:182-183.).

---

[35] يقول سيبويه في أوجه عمل الفعلين في باب التّنازع: "فالفعل الأوّل في كلّ هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللّفظ، والآخر معمل في اللّفظ والمعنى.". (سيبويه. الكتاب. ج1. ص:77.). أو قوله: "فالعامل في اللّفظ أحد الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يعلم انّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع. وإنّما كان الّذي يليه أولى لقرب جواره وأنّه لا ينقض معنى، وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأوّل قد وقع بزيد.". (سيبويه. الكتاب. ج1. ص:73-74.).

*الفرّاء: أمّا الفرّاء فإنّه يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من إعمال العامل الأوّل. ويأتي بجوازات تعلّل منحاه وتقيه ممّا ذهب إليه البصريّون والكسائيّ من إضمار أو حذف. وتعليله يأتي على ثلاثة أوجه:

- وجوب إعمال الأوّل إن طلب الفاعليّة ومنع إعمال الثّاني. يقول الرّضيّ: "ونقل المصنّف عن الفرّاء منع هذه المسألة، أي: إعمال الثّاني، إذا طلب الأوّل للفاعليّة، وقال إنّه يوجب إعمال الأوّل في مثل هذا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:183.).

ويتحقّق هذا الأمر بالبنية التّالية الّتي نستعمل فيها الرّمز الموجب(+) للدّلالة على الفعل الّذي يؤثّر في المعمول، والرّمز السّالب (−) للدّلالة على الفعل غير المؤثّر في المعمول:

[فعل1 (+)+ حرف عطف + فعل2 (−)+ معمول] ←———— "قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ".[36]

فـ"زَيْدٌ" عند الفرّاء في هذه الحالة مرتفع بالعامل الأوّل وهو الأصل لما سبق ذكره. ويكون بذلك الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ ليس بذي أهمّيّة. ويُفْهَمُ من ذلك أنّ العرب على هذا النّهج تسيّر كلامها في الأصل. وإن طُعِنَ في هذا التّخريج على مذهب البصريين المحتجّين بالمبدإ الأصليّ المانع من فصل العامل عن معموله بأجنبيّ، فالقول بالوجه الثّاني يكون هو الأسلم.

- جواز إعمال العاملين في المتنازع عليه إن طلب كلاهما الفاعليّة. يقول الاستراباذيّ: "والنّقل الصّحيح عن الفرّاء في مثل هذا أنّ الثّاني

---

[36] أوردنا هذا المثال المختلف فيه للوقوف على حدّة الجدل في مسألة الرّفع من باب التّنازع في التّراث النّحويّ العربيّ. وطرق الاستدلال حوله من قبل البصريّين والكوفيين. ومن تلاهم من المتأخّرين. يبيّن ابن عصفور ذلك بقوله: " ومذهب الفرّاء: أنّ كلّ مسألة يؤدّي فيها إعمال الثّاني إلى الإضمار قبل الذّكر على مذهبنا، أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائيّ، فإنّها لا تجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب، فأمّا ما وجد من قولهم: "قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ"، فإنّ "زَيْدٌ" عنده مرتفع بالفعلين معا، فلا يجوز عنده إعمال الثّاني مع احتياج الأوّل إلى مرفوع إلاّ أن يتساوى العاملان في الرّفع، فيكون الاسم مرفوعا بهما.". (ابن عصفور الإشبيليّ. شرح جمل الزّجّاجيّ. ج2. ص86. ط1: 1998. منشورات محمّد علي بيضون. دار الكتب العلميّة. بيروت. لبنان.).

إن طلب أيضا للفاعليّة، نحو: "ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ" جاز أن تعمل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين.[...] وهم يجزون عوامل النّحو كالمؤثّرات الحقيقيّة. قال: وجاز أن تأتي بفاعل الأوّل ضميرا بعد المتنازع، نحو: "ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ هُوَ"، جئت بالمنفصل لتعذّر المتّصل بلزوم الإضمار قبل الذّكر.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:183.).

بيّنٌ ممّا تقدّم أنّ التّنازع يجري على بنيتين أساسيتين عند الفرّاء إذا اشترك كلّ من العاملين في طلب الفاعليّة. الأولى منهما أصليّة واجبة. والثّانية منهما على سبيل الجواز. ونمثّل لهما بما يلي:

البنية الأولى:

[فعل1 (+)+ حرف عطف + فعل2 (+)+ معمول] ——————◄ "ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ".

فـــ"زَيْدٌ" عند الفرّاء في هذه الحالة مرتفع بالعاملين كليهما. وهو الأصل لديه. لأنّ الفاعل النّحويّ "زَيْدٌ" هو محدث الفعلين على وجه الحقيقة أي في المرجع المفارق للمنجز من التّراكيب من ناحية. وهو أيضا الفاعل لفظا ومعنى لكليهما في التّركيب المتعيّن. ويبدو أنّه لهذا السّبب قد لجأ الاستراباذيّ للإشارة إلى المبدإ الأساسيّ الّذي يجري عليه الفرّاء ومدرسة الكوفة القولَ في تعليل الظّواهر اللّغويّة: "وهم يجزون عوامل النّحو كالمؤثّرات الحقيقيّة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1.ص: 183.).

فهو تمثّل يرى في اللّغة امتدادا لعوالم المتكلّم الممكنة واعتقاداته. إلاّ أنّ ذلك يُفْهَمُ منه أيضا موقف الاستراباذيّ من المسألة. فأحكام النّحو عند الجمهور لا تجري على أحكام الواقع الفيزيائيّ. ولعلّ اكتفاءه بالإشارة وعدم البتّ الصّريح من ناحية، وتبريره لما ذهب إليه الفرّاء بقوله ذاك من ناحية ثانية؛ يرجّح قبوله لتصوّر الكوفيين. وهذا غير مستبعد إذ إنّه عمد في مواطن

عدّة إلى إجراء أحكام النّحو على الواقع الفيزيائيّ المتعيّن كما ورد في الفصل الأوّل من هذا البحث، عند الحديث عن علامات الإعراب.

البنية الثّانية:

وجوب الإتيان بالضّمير بعد المتنازع عليه في حالة طلب العامل الثّاني المعمولَ للمفعوليّة؛ مع طلب العامل الأوّل له من أجل الفاعليّة. أي إذا اشترك العاملان في طلب الاسم المتنازع عليه مع الاختلاف في سبب الطّلب. فـ: "إن طلب الثّاني للمفعوليّة مع طلب الفعل الأوّل له لأجل الفاعليّة، نحو: "ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا هُوَ"، تعيّن عنده الاتيان بالضّمير بعد المتنازع كما رأيت، كلّ هذا حذرا ممّا لزم البصريين والكسائيّ من الإضمار قبل الذّكر، أو حذف الفاعل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:183.).

ويبدو من الجليّ أنّ الاستراباذيّ يستعمل عبارتي: "للمفعوليّة" و"من أجل الفاعليّة" في هذا المقام استعمالا مفهوميّا مخصوصا. فيدلّ بالأوّل على طلب العامل من الاسم المعمول معنى المفعوليّة من حيث المعنى واللّفظ معا. ويدلّ بالعبارة الثّانية على طلب العامل من الاسم المعمول معنى الفاعليّة من حيث المعنى دون اللّفظ إذ إنّه قد اكتفى بتحصيل مفعوله وهو الضّمير المتّصل المقترن به، وما احتياجه إلاّ للفاعل الّذي ينقصه فيطلبه معنى. ويجرى ذلك مجرى الحقيقة. إذ الاسم المتنازع عليه مفعول به صناعيّا يحمل علامات النّصب الدّالّة على المفعوليّة ويرد في مرتبتها؛ إلاّ أنّه من حيث المعنى الدّلاليّ الفاعل القائم بالحدث المعبّر عنه بالفعل الأوّل.

ونمثّل لذلك بالبنية التّالية:

[فعل1 (+)+ حرف عطف + فعل2 (+)+ معمول 2+ معمول1] ⟵ "ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ هُوَ".

بحيث يجيز الفرّاء إضمار معمول العامل الأوّل في هذه الحالة فيوافق بذلك البصريّة في مسألة القول بإضمار فاعل العامل الأوّل إن كان ضميرا

متّصلا تعذّر ظهوره قبل الذّكر لمانع. إلاّ أنّه يختلف عنهم في قوله بضرورة الاستعاضة عن ذكر المضمر بضمير منفصل ينوبه ويرد بعد معمول العامل الثّاني في الرّتبة من سياق الكلام. وهو أمر ممكن على سبيل التّجوّز إن اشترك العاملان في طلب معمول واحد من أجل معنى الفاعليّة.

ويتّضح هذا الأمر على النّحو التّالي: إن اقترن بالعامل الأوّل ضمير متّصل يحقّق معنى المفعوليّة، واقترن بالعامل الثّاني في نفس الوقت ضمير متّصل يحقّق معنى الفاعليّة؛ وطلب كلّ من العاملين الاسم المتنازع حوله بسبب ما يحقّقه من معنى المفعوليّة لفظا ومعنى للعامل الثّاني من جهة؛ ومن تحقيقه لمعنى الفاعليّة معنى لا لفظا للعامل الأوّل من جهة ثانية. يكون حسب الفرّاء الالتجاء إلى الرّتبة قربا من المتنازع حوله. فَيُعْمِلُ فيه الثّاني ويكون معموله الّذي يُتِمُّ له ما ينقصه من الدّلالة على معنى المفعوليّة الّتي يحتاجها. ويَلْتَجِئُ في المقابل إلى الإتيان بضمير منفصل يحقّق معنى الفاعليّة الّذي يطلبه العامل الأوّل. ويبدو هذا الأمر من باب التّمكين للمعنى المقتضَى والاحتياط له في الحالة الّتي يرد فيها مانع يوجب الفصل بين عامل ومعموله بأجنبيّ.

وبذلك يكون الفصل بين العامل الأوّل ومعموله مبرّرا بسببين وجيهين: أوّلهما التّعذّر النّاتج عن ورود المفعول به ضميرا متّصلا وهو ما يوجب في التّركيب العاديّ تقدّم المفعول به على الفاعل. وثانيهما تعذّر الفصل بين العامل الثّاني ومعموله لأنّه يطلبه لمعنى المفعوليّة الّذي تحقّق فيه لفظا ومعنى وتحقّق فيه أيضا مبدأ المحافظة على المرتبة دون فصل. وهذا الأمر أقوى ممّا يوفّره نفس المعمول للعامل الأوّل الّذي يطلبه لأجل الفاعليّة معنى لا لفظا. وعليه يُؤْتَى بضمير منفصل بعد المعمول يُدَلُّ به على معنى الفاعليّة الّذي يطلبه العامل الأوّل. ونمثّل لذلك بالبنية التّالية مع استعمال الرّمز (+-) للدّلالة على طلب العامل المعمولَ لأجل معنى المفعوليّة، أي: بما هو محقّق لمعنى الفاعليّة من حيث المعنى لا من حيث اللّفظ؛ واستعمال الرّمز (++) للدّلالة على طلب

العامل المعمولَ لأجل معنى المفعوليّة، أي: بما هو محقّق لمعنى المفعوليّة من حيث اللّفظ ومن حيث المعنى في نفس الوقت:

|فعل1 (+-)+ حرف عطف + فعل2 (++)+ معمول 2+ معمول1| ← "ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا هُوَ".

يمكن الخلوص بالاعتماد على ما تقدّم ذكره إلى الملاحظات التّالية الّتي توضّح بعض إشكاليات الدّلالة المرجعيّة لمعنى الفاعليّة في باب التّنازع:

يغلّب البصريون إعمال العامل الثّاني دون الأوّل في الاسم المتنازع حوله لاعتبار محلّيّ يفرضه التّركيب اللّغويّ المنجز والمتحقّق بالخطّ فعلا. وسندهم في ذلك مبدأ من المبادئ الأصول في لغة العرب وهو المتمثّل في عدم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ. ونتج عن ذلك قولهم بالإضمار قبل الذّكر أو بالحذف على مذهب الكسائيّ. وهو أمر يشنّعه الاستراباذيّ إذ يعدّه من باب نقض مبدإ من المبادئ الأصول أو خرقها وإفسادها.

ويعمد الكوفيون إلى تغليب إعمال العامل الأوّل دون الثّاني في الاسم المتنازع حوله لاعتبار محلّيّ أيضا يفرضه التّركيب اللّغويّ المنجز والمتحقّق بالخطّ فعلا. وسندهم في ذلك مبدأ من المبادئ الأصول وهو المتمثّل في مفهوم الأوّليّة والقصد. أي النّظر إلى الأوّليّة في الرّتبة الأصل والاقتضاء الأوّل لطلب المعمول. وهو أمر على غاية من التّجريد، وذو كفاءة تفسيريّة عالية؛ سيما والأمر عندهم يتعلّق بتصوّر مخصوص لظاهرة اللّغة إذ يجرون الجانب الصّناعيّ منها مجرى الحقيقة.

وهو ما يقرب منه التّصوّر الحديث، الّذي يرى أنّ الكائن البشريّ يتحدّد بما هو موضوع في اللّغة وباللّغة في ذات الآن. لأنّ اللّغة فقط بإمكانها أن تصهر مفهوم الإنّيّة في الواقع. واقعها الّذي هو واقع الإنسان. يقول

بنفنيست في هذا الغرض[37]: "إنّه في اللّغة وبواسطتها يتحدّد الإنسان باعتباره موضوعا؛ لأنّ اللّغة فحسب تنصهر في الواقع. واقعها الّذي هو واقع الكائن [البشريّ]، [أي] مفهوم الإنّيّة.". (إيميل بنفنيست. قضايا اللّسانيات العامّة. ج1. ص259.).

ويترتّب على هذين الاتّجاهين رأي له علاقة وثقى برصد المعنى وهو ما ذهب إليه فاضل صالح السّامرّائيّ بقوله في باب التّنازع: "إنّنا لا نعتقد أنّ تعبيرا ههنا أولى من تعبير، وإنّما هو بحسب القصد والمعنى، والرّاجح فيما نرى أنّه ينبغي أن ينظر في هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

1- ما أعملته في الاسم الظّاهر أهمّ عندك ممّا أعملته في ضميره، لأنّ الاسم الظّاهر أقوى من الضّمير.

2- ما ذكرته وصرّحت به أهمّ ممّا حذفته.". (فاضل صالح السّامرّائيّ. معاني النّحو. ج2. ص:126.).

وهو ما نحمل عليه قول الفرّاء بجعل الاسم المتنازع عليه فاعلا للفعلين كليهما. إذ إنّ رصد القصد والمعنى لا يتأتّى خارج ضبط الجهاز المجرّد من اللّغة الّذي بيّنّا سابقا فعاليته في تحديد الدّلالة المرجعيّة وأنواعها. وهو ما سنهتمّ به بدقّة أكثر، ونعمل على تفصيله في الفصل الأخير من هذا البحث في إطار محاولة الوقوف على نظام أوفى تسير عليه أصول الرّفع في العربيّة. ونكتفي في هذه المرحلة من البحث بإشارة موجزة إلى الأبعاد الدّلاليّة الممكنة الّتي ينتجها تركيب من تراكيب التّنازع على سبيل التّمثيل لا الحصر:

37

« C'est dans et par le langage que l'homme se constitue comme sujet; parce que le langage seul fonde en réalité, dans sa réalité qui est celle de l'être, le concept d' « ego ».» (Emile Benveniste. Problèmes de linguistique générale. T1. P 259.)

الملفوظ المنجز	القصد والاهتمام المحدّد للدّلالة المرجعيّة للملفوظ
"ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا هُوَ"	تكافؤ في الاهتمام بين الفعل الأوّل والفعل الثّاني على وجهين: "ضرب" لتقدّمه في الرّتبة وحفاظه على البنية الأصل. و"أكرم" لإعماله في الظّاهر المتنازع عليه وعدم انفصاله عن معموله.
	الاهتمام القاصد بتقابل الحدثين: ضرب ≠ أكرم وذلك للتقدّم في الرّتبة على معمولهما وللحفاظ على البنية الأصل.
	الاهتمام القاصد ببيان موقف أو حال من خلال تقديم الفعل الأوّل على الثّاني. وفيه أوجه كثيرة من قبيل: مجرّد الإخبار أو التفجّع، التّهويل، التّشنيع، الشّكوى، أو الاتّصاف بالحلم، العفو، الترفّع...
	الاهتمام القاصد من أجل حمل المُخاطَب على اتّخاذ موقف أو الاتّسام بحالة عن طريق التّأثير:
	علاوة على أنّ طريقة النّبر والتّنبير لها دور فاعل في تحديد المعنى المراد تبليغه للمُخاطَب في الوضعيّة التّواصليّة المقصودة.

هذا مثال تقريبيّ لما يمكن أن يقع تأويله[38] من دلالات مرجعيّة للملفوظ المذكور. أي بما هو صيرورة الشّكل النّحويّ المنجز إلى علامة دالّة على غرض. وقد يذهب البعض إلى وسمها ببعد تداوليّ حديث وقع إسقاطه على المسألة فخرج النّظر من مسألة نحويّة خالصة إلى نظر في السّيميائيات وأحكامها. غير أنّ إمعان النّظر في بعض المصنّفات النّحويّة التّراثيّة[39] أو الحدثة[40] يرفع هذا اللّبس. باعتبار أنّ التّركيب النّحويّ ما هو إلاّ الحدّ

[38] نستعمل مفهوم "التّأويل" في حدّه النّحويّ كما استقرّ في التّراث. أي بما هو إخبار عمّا يحتمله الكلام المنجز من معنى يقصده المتكلّم في وضعيّة تواصليّة ما. يقول أبو هلال العسكريّ في ذلك: "التّأويل الإخبار بمعنى الكلام.[...] والتّأويل الإخبار بغرض المتكلّم بكلام، وقيل: التّأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره، بل على وجه يحتمل مجازا أو حقيقة، ومنه يقال: تأويل المتشابه.[...] وأصل التّأويل في العربيّة من أُلتُ إلى الشّيء أؤول إليه إذا صرت إليه، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾". (أبو هلال العسكريّ. كتاب الفروق. ط1. 1994. جروس برس. طرابلس. لبنان. ص ص:62-63.).

[39] انظر مثلا ابن جنّي في قوله على النّحو وربطه إيّاه بالقصد: "وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثمّ خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم". (ابن جنّيّ. الخصائص. تحقيق محمّد عليّ النّجّار. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. 1999. ط4. ج1.ص:35). وانظر أيضا قول أبي هلال العسكريّ في تفصيل مفاهيم: المعنى والغرض والقصد من كتاب الفروق: (أبو هلال العسكريّ. كتاب الفروق. ط1. 1994. جروس برس. طرابلس. لبنان.ص:36-37.).

[40] انظر على سبيل المثال أطروحة الأستاذ محمّد الشّاوش. يقول في العمليّة الدّلاليّة: "العمليّة الدّلاليّة برمّتها تتنزّل في عمليّة العلم والإدراك وهي عمليّة تتمّ إمّا مباشرة وإمّا بواسطة شيء، وهذا الشّيء بدوره قد يكون لغويّا

الأدنى الّذي يجب توفّره لإبلاغ المعنى المقصود. وأنّ هذا الحدّ الأدنى هو الأصل نفسه كما وقع تبنّيه في الفصل الأوّل من هذا البحث. أي باعتباره جهازا عقليّا يُحْتَكَمُ إليه في ضبط الأوجه الصّناعيّة من الكلام المنجز وفي حدّ دلالاتها المرجعيّة.

2-1-1-4: إشكاليّة الجوازات:

طُرِحَتْ في شرح الكافية مسألة الجوازات الّتي يمكن أن تطرأ على التّركيب الفعليّ عند تقاطع معنى الفاعليّة مع مفاهيم مقوليّة أخرى. وجرت أغلب هذه الجوازات على مدار الرّتبة بين الأصل واللّفظ. فلئن حدّد الأصل مواقع مكوّنات التّركيب الفعليّ ورتبها الأصليّة في المستوى المجرّد من اللّغة؛ فإنّ المنجز من الكلام أي مستوى اللّفظ المتحقّق فعلا أفرز جملة من الحالات الخاصّة الّتي تتطلّب تعليل جواز أو منع سبق الضّمير لما يرجع عليه. فالبنية الأصل تنتج عنها حالتان خاصّتان في المنجز من الكلام؛ وذلك عند وجود ضمير يسبق المعنى اللّغويّ المقصود رتبةً ويعود عليه. وتكون الحالة الأولى الممكنة جائزة إذا طلب الضّمير معنى الفاعليّة الوارد في التّركيب متأخّرا عن مفعوله. وتكون الحالة الثّانية الممكنة ممتنعة إذا طلب الضّمير معنى المفعوليّة الوارد في التّركيب محافظا على رتبته الأصليّة: "إنّما جاز: "ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ" مع أنّ ما يرجع إليه الضّمير مؤخّر عنه، لأنّ "زَيْدٌ" فاعل، وأصله أن يلي الفعل، فهو مقدّم على الضّمير تقديرا، وكذلك عدم جواز: "ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدًا"، معلّل بما ذكر، وذلك بأن يقال: إنّما لم يجز "ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدًا"، لأنّ "غُلاَمُهُ" فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدّم على "زَيْدٌ" لفظا

وقد يكون غير لغويّ." (محمّد الشّاوش: أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة تأسيس نحو النصّ. سلسلة اللّسانيات. المجلّد 14. جامعة منوبة. كليّة الآداب منوبة. المؤسّسة العربيّة للتوزيع تونس. 2001. ج2. ص:966). وانظر كذلك الصّفحة رقم:974 من الجزء الثّاني من نفس الأطروحة.

وأصلا، فيكون الضّمير قبل الذّكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسّره بعده، إلاّ في ضمير الشّأن.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:164.).

ويُتبيّن ممّا سبق أنّ جواز التّركيب المنجز مقبول في حالة عدم المحافظة على الرّتبة الأصليّة للاسم الوارد فاعلا والمحقّق لمعنى الفاعليّة جرّاء عمليّة تقديم وتأخير. وغير مقبول في حالة المحافظة على الرّتبة الأصل. والمبرّر لقبول جواز التّركيب أو عدم قبوله هو مبدأ التّقدير والتّمكين للمعنى. ونجمل ذلك كالتّالي:

البنية الأصل	البنية الممكنة	جائزة	ممتنعة	السّبب
[فعل Ø فاعل Ø مفعول]	[فعل Ø فاعل (ـــه) مفعول]	-	X	بنية ممتنعة لامتناع التّقدير: الرّتبة الأصل محفوظة
	[فعل Ø مفعول (ـــه) فاعل]	X	-	بنية جائزة لإمكان التّقدير: الرّتبة الأصل غير محفوظة

هذا هو المبدأ العامّ الّذي وفقه يمكن القول بجواز بنية تركيبيّة منجزة أو امتناعها. إلاّ أنّ هذا الأمر قد أحدث جدلا وأفرز اختلافا حول مقبوليّة البنية: [فعل Ø فاعل (ـــه) مفعول] أو عدم مقبوليتها. ودفع ذلك إلى بحث عن تعليل لما جرى به لسان العرب من منجز. نبيّنه فيما يلي:

2-1-1-4-1: جوازات الأخفش وابن جنّيّ:

يبيّن استقراء ما جرى على لسان العرب من تراكيب لغويّة ضعف القول بمنع البنية الفعليّة التّالية: [فعل Ø فاعل (ـــه) مفعول] كما ذهب إلى ذلك البصريون. فالمحافظة على الرّتبة الأصل بين مكوّنات التّركيب الفعليّ لا يمنع من إيراد ضمير يعود على الاسم الّذي يحقّق معنى المفعوليّة، وسبقه إيّاه في الرّتبة: "وقد جوّز الأخفش وتبعه ابن جنّي، نحو: "ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدًا"، أي: اتّصال ضمير المفعول به بالفاعل، مع تقدّم الفاعل، لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل، واستشهد بقوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنِ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وبقوله:

لَمَّا عَصَى أَصْحَـــابُهُ مُصْعَبًا   أَدَّى إِلَيْهِ الكَيْلَ صَاعًا بِصَـــاعْ

ويجوز التّأويل بـ"رَبِّ الجَزَاءِ"، وَ"أَصْحَاب العِصْيَانِ"، وبقوله:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ   زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

والأولى تجويز ما ذهبا إليه، لكن على قلّة، وليس للبصريّة منعه مع قولهم في باب التّنازع بما قالوا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج**1**. ص:**165-166**.).

ويتبيّن ممّا تقدّم أنّ الأخفش وابن جنّي قد جوّزا هذه البنية المختلف فيها لسببين: الأوّل يتمثّل في جريان كلام الفصحاء من العرب عليها. والثّاني هو مبدأ مجرّد من اللّغة يقرن بين الوجه الصّناعيّ الّذي يُبْنَى عليه الكلام والأصل المجرّد الّذي يمثّله مفهوم "القصد" أو "ما في نفس المتكلّم".

وبعبارة أبسط فإنّ إجازتهما لهذه البُنَى تعود إلى فهم الظّاهرة اللّغويّة فهما شموليّا حاصلة معانيها في الذّهن المستعمل للّغة حصولا متزامنا يعجز التّركيب بحكم ضوابط السّياق وحدود التّلفظ الخطّيّ عن التّعبير عنه تعبيرا صادقا وفيّا. ولعلّ هذا الأمر هو الدّافع للاستراباذيّ إلى التّوسيع في الجوازات. بل واستحسانها.

2-1-1-4-2: جوازات الاستراباذيّ:

لئن احتجّ الاستراباذيّ لصحّة تجويز ابن جنّي والأخفش رجوعَ الضّمير إلى المتأخّر عنه في البنية:

[فعل Ø فاعل (ـــه) مفعول].

بحيث يتّصل في هذه البنية ضمير المفعول به بالفاعل، مع تقدّم الفاعل لشدّة الاقتضاء. كما في المثال:

"ضَرَبَ غُلاَمُـــــهُ زَيْـــــدًا".ـــــــــــــــــــ◄ **[فعل Ø فاعل (ـــه) مفعول].**

وإذ علّل الاستراباذيّ ذلك بمفهوم شدّة الاقتضاء؛ فإنّه قد بنى على هذا الأمر جملة من الجوازات الأخرى تخطّت الاسم المحقّق لمعنى الفاعليّة ولامست الأسماء المحقّقة لمعنى المفعوليّة من الدّرجة الأولى والدّرجة الثّانية. أي العلاقة القائمة بين المفعول به الأوّل والمفعول به الثّاني في الجملة الفعليّة الّتي يتعدّى فعلها إلى مفعولين، كما في المثال التّالي:

"أَعْطَيْتُ دِرْهَمَــــهُ زَيْــدًا". ←———— [فعل Ø فاعل + مفعول 1 (ــه) مفعــول 2].

يقول الرّضيّ: "وكذا نقول: يحسن: "أَعْطَيْتُ دِرْهَمَهُ زَيْدًا" لأنّ مرتبة المفعول الأولى قبل الثّاني، وإن تأخّر عنه لكونه فاعلا معنى، كما يجيء في باب مفعول ما لم يسمّ فاعله. ويقلّ نحو: "أَعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدِّرْهَمَ"، قلّة: "ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدًا". وكذا إذا كان الفعل مفعول يتعدّى إليه الفعل بنفسه، فمرتبته أقدم ممّا يتعدّى إليه الفعل بحرف الجرّ، ظاهرا، نحو: "قَتَلْتُ بِأَخِيهِ زَيْدًا"، أو مقدّرا، نحو: "اِخْتَرْتُ قَوْمِهِ زَيْدًا"، أي من قومه. فمن ثمّ حسن رجوع الضّمير إلى المتأخّر عنه في المسألتين.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:166.).

وممّا يُلفت الانتباه في جوازات الاسترباذيّ حسب ما يبيّنه القول السّابق، هو اعتماده على معيار الأوّليّة في الرّتبة والقِدَمِ فيها. ومن الجليّ أنّ الشّارح يستعمل عبارة "القدم" ليصطلح بها على التّمكّن في الأصل وشدّة الاقتضاء. إذ الرّتبة المحفوظة عند الاستراباذيّ هي المؤشّر الثّابت في الأصل من اللّغة الّذي يحدّد وظيفة الكلمة عند العقد والتّركيب. وبذلك يمكن تلافي اللّبس حتّى في حالة غياب علامات الإعراب. وعليه فإنّ عودة الضّمير على المتأخّر عنه في اللّفظ جائزة سواء تعلّق الأمر بمعنى الفاعليّة أو بمعنى المفعوليّة من درجة أولى أو من درجة ثانية. ونجمل ذلك للإيضاح في الجدول التّالي:

البنية الأصل	البنية الممكنة	جائزة	ممتنعة	السّبب
[فعل Ø فاعل Ø مفعول]	[فعل Ø فاعل (ســه) مفعول]	X	_	شدّة اقتضاء الفعل للمفعول متكافئة مع شدّة اقتضائه للفاعل.
	[فعل Ø فاعل Ø مفعول1(ســه) مفعول 2]	X	_	أوّليّة المفعول الثّاني وأقدميّته على الأوّل لأنّه فاعل في الأصل.
	[فعل Ø فاعل (حرف جرّ ظاهر) مفعول1(ســه) مفعول 2]	X	_	أقدميّة المفعول الثّاني لأنّ الفعل يتعدّى إليه بنفسه في حين أنّه يتعدّى إلى المفعول الأوّل بحرف جرّ ظاهر.
	[فعل Ø فاعل (حرف جرّ مقدّر) مفعول1(ســه) مفعول 2]	X	_	أقدميّة المفعول الثّاني لأنّ الفعل يتعدّى إليه بنفسه في حين أنّه يتعدّى إلى المفعول الأوّل بحرف جرّ مقدّر.

يبدو ممّا تقدّم أنّ معنى الفاعليّة في التّركيب الفعليّ وسائر المعاني الّتي يتقاطع معها في المنجز من الكلام، يحكمها مبدأ عامّ هو مبدأ الأوّليّة الّذي لا يفهم إلاّ من خلال ما يقع في النّفس ويُمَكّنُ له تمكينا. فالمرجع الأساسيّ هو البنية المجرّدة الحاملة للإسناد المحض المسؤول عن تحديد المراتب الأصليّة لمكوّنات التّركيب الفعليّ، والمشرّع للقول بجواز التّحقّق اللّفظيّ للمعاني اللّغويّة من قبيل معنى الفاعليّة على أشكال من البُنَى التّركيبيّة المختلفة سياقاتها.

2-1-2: الفاعل المضمر ومعنى الفاعليّة وقضيّة المرجع:

لا تفرد المدوّنة المعتمدة في البحث بابا خاصّا تتناول فيه الفاعل المضمر، وإنّما ترد بعض الإشارات إليه عرضا، خاصّة عند تناول مسألة جواز حذف الفعل ووجوبه أو مسألة التّنازع اللّتين بسطنا فيهما القول سابقا؛ أو عند التّعرّض لخصائص باب الضّمير. والمراد بالإضمار في المدوّنة المعتمدة في هذا البحث التّنبيه إلى الشّكل اللّغويّ الّذي يرد عليه اللّفظ وهو وروده ضميرا. وليس المقصود من ذلك ظاهرة الاستتار أو التّقدير. ويتبيّن ذلك في مواضع كثيرة من شرح الكافية من بينها: ما ورد في تحديد رتبة الفاعل

والمفعول: "قال ابن الحاجب: وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينة، أو كان مضمرا، متّصلا،[...] وجب تقديمه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:167.). أو ما ورد في باب الضّمير لتعريفه: "والمضمر ما وضع لمتكلّم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره لفظا أو معنى، أو حكما.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:8.).

ويبدو من خلال ما يورده الشّارح من تعاليل أنّ الفاعل المضمر؛ أي الوارد ضميرا هو الشّكل اللّغويّ الأصيل المعبّر عن المعنى النّحويّ ومن ضمنه معنى الفاعليّة الّذي نبحثه في هذا العمل.

وتبرز المدوّنة جملة من الأحكام الخاصّة بالاسم المعبّر عن معنى الفاعليّة الوارد في شكل مضمر. وتطرح إشكالياته الّتي نعمل في هذا المستوى من البحث على طرقها. وهي التّالية: القصد من الإتيان بالمضمرات، والسّبب في تراتبها، وأحكام استتار المضمر الوارد فاعلا، ومواضع استتار الضّمير المرفوع، ثمّ خصائص استتار مرفوع المشتقّات إن ورد مضمرا.

2-1-2-1: القصد من الإتيان بالمضمرات:

يعمد مستعمل اللّغة إلى الإتيان بالمضمرات لسببين يذكرهما الاستراباذيّ في باب الضّمائر: "اعلم أنّ المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإنّ "أَنَا"، و"أَنْتَ" لا يصلحان إلاّ لمعيّنين، وكذا ضمير الغائب، نصّ في أنّ المراد هو المذكور بعينه في نحو: "جَاءَنِي زَيْدٌ وَإِيَّاهُ ضَرَبْتُ"، وفي المتّصل يحصل مع رفع الالتباس: الاختصار. وليس كذا الأسماء الظّاهرة، فإنّه لو سمّي المُتَكَلِّمُ وَالمُخَاطَبُ بعلميهما فربّما التبس، ولو كرّر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب، فربّما توهّم أنّه غير الأوّل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:8.).

فمدار الإتيان بالمضمر إذن، كما يُفهم من القول السّابق يوجبه أمران اثنان: الأوّل منهما الاحتراس من الوقوع في اللّبس وذلك بانصباب الألفاظ على الأعيان. والثّاني منهما يعود إلى مبدإ المجهود الأدنى الّذي يرومه مستعمل

اللّسان وهو ما يصطلح عليه الشّارح بعبارة: "الاختصار". وهذه الفائدة يحصرها الرّضيّ في الضّمير المتّصل دون الضّمير المنفصل. ويُسْتَخْرَجُ ممّا سبق نظامٌ للدّلالة المرجعيّة الّتي يحيل عليها الاسم سواء كان ظاهرا أو مضمرا؛ متّصلا أو منفصلا، نجملها في الجدول التّالي:

الشّكل اللّغويّ		سمة الشّكل اللّغويّ	دلالته المرجعيّة	أثره في الكلام
الاسم الظّاهر		شدّة التعيّن: الامتلاء الدّلاليّ	المطابقة للأعيان	الالتباس بين المتكلّم والمخاطب إحداث التوهّم في المراد تعيينه
الاسم المضمر	المنفصل	بين التعيّن والتجريد: ثراء دلاليّ	يدلّ على الأعيان بعينها	رفع الالتباس: المراد هو المذكور عينه.
	المتّصل	شدّة التجرّد: شدّة الثّراء الدّلاليّ	يدلّ على الأعيان بعينها	رفع الالتباس./ الاختصار

يُتبيّن من خلال الجدول السّابق أنّ الاسم كلّما تميّز بالامتلاء الدّلاليّ، لحق الالتباس والتّوهّم أثره الحاصل في الكلام عند الوضعيات التّواصليّة، فتقلّ بذلك الفائدة الّتي هي أصل الكلام وغايته. ويكون هذا متحقّقا بالاسم الظّاهر لشدّة تعيّنه ومطابقته للأعيان. وكلّما سعى الاسم في المقابل إلى درك درجة من درجات التّجريد، اكتسى ثراء دلاليّا يرفع اللّبس الحاصل بشدّة التّعيّن في الاسم الظّاهر وتحصل الفائدة من الكلام. ويتحقّق هذا بالاسم المضمر المنفصل. وكلّما أدرك الاسم غاية التّجرّد وأعلى مستوياته، تنامى ثراؤه الدّلاليّ الّذي يرفع اللّبس من ناحية ويحقّق المجهود الأدنى من ناحية ثانية. فتتمّ بذلك الفائدة من الكلام. ويتحقّق هذا بالاسم المضمر المتّصل.

2-2-1-2: السّبب في تراتب المضمرات:

يورد الاستراباذيّ نظاما يُحْتَكَمُ إليه في تراتب المضمرات. فيقول: "اعلم أنّ أصل الضّمائر المتّصل المستتر، لأنّه أخصر، ثمّ المتّصل البارز عند خوف اللّبس بالاستتار، لكونه أخصر من المنفصل، ثمّ المنفصل عند تعذّر

الاتّصال؛ فلا يقال: "ضَرَبَ أَنَا"، لأنّ "ضَرَبْتُ" مثله معنى، وأخصر منه لفظا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:8.).

فالبيّن ممّا سبق أنّ المضمر المستتر هو الأصل اللّغويّ الكائن في الحيّز المجرّد من نظام الكلام العربيّ. وذلك يجعله متّسما بدرجة عالية من التّكثّف الدّلاليّ. وما نقصده بعبارة التّكثّف الدّلاليّ هو قدرة الكائن اللّغويّ المجرّد على احتواء المعنى النّحويّ بغير حدّ. أي الثّراء الدّلاليّ المطلق الكامن في الحيّز المجرّد من نظام اللّغة والّذي لا يقيّده الإنجاز. وهو مفهوم يماثل ما ذهب إليه الأستاذ الشّريف في أطروحته عند تبيينه لخاصيّة الدّلالة المحتملة والمنجزة. إذ يقول: "إنّ البنية بقدر تجرّدها تضعف دلالتها الحاصلة وتقوى دلالتها المحتملة، وبقدر اقترابها من الإنجاز اللّفظيّ تقوى دلالتها الحاصلة وتضعف دلالتها المحتملة.". (الشّريف. محمّد صلاح الدّين: الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون. ج1. ص:119).

وباستتار الإضمار يكون وقوع المعنى النّحويّ من قبيل معنى الفاعليّة، في حالة من الاختزال والتّكثّف الدّلاليّ، أي عدم التّعيّن اللّفظيّ، الّذي يقتضيه مبدأ أصيل يتمثّل في سعي المتكلّم إلى بذل أدنى مجهود؛ وهو ما يصطلح عليه الاستراباذيّ بمفهوم الاختصار. إلاّ أنّ الاستعمال له أحكامه الّتي تتصرّف في الأصل فتغيّره. فالتّعيّن المنجز للكلام يضطرّ مستعمل اللّغة إلى التّضحية أحيانا بالجهد الأدنى والاختصار، وذلك خاصّة في حالة حصول اللّبس وإرادة تجنّبه. وقد أوجد نظام العربيّة إمكانيات مختلفة تحقّق مقاصد المتكلّم يضبطها الجدول التّالي:

سمة الضّمير	نوع الضّمير	أسباب استعمال الضّمير في المنجز من الكلام
أصل	متّصل مستتر	الاختصار والتّكثّف الدّلاليّ
فرع	متّصل بارز	خوف اللّبس بالاستتار. أخصر من المنفصل
	منفصل	عند تعذّر الاتّصال

3-2-1-2: أحكام استتار الفاعل المضمر:

ممّا يتعلّق بإشكاليات الضّمير وله محلّ من معنى الفاعليّة المبحوث فيه قضيّة الاستتار. فالمدوّنة المعتمدة في هذا العمل تجيز استتار الشّكل اللّغويّ المعبّر عن معنى الفاعليّة إذا ورد مضمرا متّصلا: "اعلم أنّه لا يستتر من المضمرات إلاّ المرفوع، لأنّ المنصوب والمجرور فضلة لأنّهما مفعولان، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجوّزوا في باب الضّمائر المتّصلة الّتي وضعها للاختصار استتار الفاعل، لأنّ الفاعل، وخاصّة الضّمير المتّصل، كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه، كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما بقي دليل على ما ألقي كما مضى في التّرخيم.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:31.).

فالفاعل المضمر هو الوحيد من بين المضمرات الّذي يمكن استتاره. ويعلّل الاستراباذيّ ذلك بالحمل على الشّبه من وجهين:

الأوّل منهما مشابهة المضمر المتّصل المرفوع لجزء الفعل. فالفاعل هو بمثابة الأحرف الأصول المكوّنة للفعل لشدّة التّعلّق والاقتضاء بالأصالة. وهو ما يجعل الفاعل بتعلّقه بالفعل تعلّقا أصيلا يتميّز عن سائر المتعلّقات الأخرى من قبيل المفعول مثلا. ويكون ذلك لعلّة الاقتضاء بالطّبع والذّات كما يصطلح الاستراباذيّ على ذلك فيما يلي: "إنّ الأصل في الضّمير المرفوع والمنصوب أن يتّصلا بالفعل،[...] من حيث الطّبع والذّات، والفعل مقتض للمرفوع كذلك، ومن ثمّة لا يخلو منه فعل، فصحّ أن يجعل الضّمير المرفوع كالجزء الأخير منه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية.ج3. ص:32-33.).

إذ إنّه ليس يوجد في أصل اللّغة من فعل لا يقتضي فاعلا حتّى عُدَّ الفعل نفسه جملة قائمة الذّات مستوفية لشروط الإسناد[41]. وقد تبيّن هذا الأمر سابقا عند القول في مسألة التّنازع.

وأمّا الوجه الثّاني فهو المتمثّل في مشابهة علاقة الفعل بالفاعل بظاهرة التّرخيم في حالتي الإفراد والتّركيب بشرط توفّر قرينة مانعة من اللّبس[42]. على أنّ تأمّل المسألة يكشف عن علّة أعمق من هذين الوجهين يشير إليها الاستراباذيّ في معرض حديثه عن ترخيم المنادى: "إنّما كثر التّرخيم في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون المقصود في النّداء هو المنادى له، فقصد بسرعة الفراغ من النّداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:361.).

ونذهب في ضوء هذه الإشارة إلى تأويل القصد من استتار الفاعل بأنّه تمكين من المتكلّم للغرض الأهمّ الّذي من أجله أجرى الكلام، وهو بيان أهمّيّة الفضلة لديه واعتناؤه بها والقصد إليها.

4-2-1-2: مواضع استتار الضّمير المحقّق لمعنى الفاعليّة:

يحدّد الرّضيّ المواضع الّتي يرد فيها الشّكل اللّغويّ المعبّر عن الفاعليّة مستترا في حالة الإضمار؛ بما يلي: "فالمرفوع المتّصل خاصّة، يستتر في الماضي للغائب والغائبة، وفي المضارع للمتكلّم مطلقا، والمخاطب والغائب، وفي الصّفة مطلقا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:31.).

---

41 يثبت الأستاذ المنصف عاشور ذلك في أطروحته بالقول التّالي: "فالفعل في نظر النّحاة جملة دائما تتكوّن من فعل وفاعل مستتر يعيّنه المتكلّم والمخاطب. وتجتمع فيه حسب تقسيم أنواع الدّلالات عند ابن جنّي المعاني اللّفظيّة وهي جذره وما يفهم منه من حدث والصّناعيّة وهي وزنه وبناؤه وزمانه والإعرابيّة وهي معناه الوظيفيّ المفهوم بالاستدلال وتعبيره عن فاعله.". (المنصف عاشور. ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ:2004. ص:183.).

42 يقول الاستراباذيّ في معرض مناقشته لما يحذف من المرخّم في النّداء مفردا كان أو مركّبا: "ثمّ الحقّ أنّ كلّ موضع قامت فيه قرينة تزيل اللّبس جاز ترخيم جميع ما ذكر، على نيّة الضّمّ كان أو لا، وإلاّ فلا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:372.).

ويُتبيّن ممّا تقدّم أنّ استتار الضّمير المعبّر عن معنى الفاعليّة يحصل بفعل الجهة الصّرفيّة الّتي يكون عليها الفعل أو المشتقّ العامل عمله. ويتقاطع في هذه الأحوال معنى الفاعليّة مع مقولات أخرى من مثل الجنس والعدد. ويفصّل الشّارح ما ذهب إليه ابن الحاجب فيبيّن ما يستتر بالأصالة ويستدرك بذكر ما يجوز استتاره ولا يمتنع الإظهار فيه. ونجمع ذلك في الجدول التّالي اختصارا:

المستتر بالأصالة			المستتر جوازا
الجهة الصّرفيّة	المضمر المستتر	الصّيغة الصّرفيّة	الصّيغة الصّرفيّة والمثال
الماضي	الغائب المفرد: "هو"	فَعَلَ	فَعَلَ: "ضَرَبَ زَيْدٌ" و "مَا ضَرَبَ إلاّ هُوَ"
	الغائبة المفردة: "هي"	فَعَلَتْ	فَعَلَتْ: ضَرَبَتْ هِنْدٌ / مَا ضَرَبَتْ إلاّ هِيَ.
المضارع	المتكلّم المفرد: "أنا"	أَفْعَلُ	
	المتكلّم الجمع: "نحن"	نَفْعَلُ	
	الغائب المفرد: "هو"	يَفْعَلُ	يَفْعَلُ: يَضْرِبُ زَيْدٌ / مَا يَضْرِبُ إلاّ هُوَ.
	الغائبة المفردة: "هي"	تَفْعَلُ	تَفْعَلُ: "تَضْرِبُ هِنْدٌ" و "مَا يَضْرِبُ إلاّ هِيَ"
	المخاطب المفرد: "أنت"	تَفْعَلُ	
الأمر	المخاطب المفرد: "أنت"	اِفْعَلْ	
الصّفات المشبّهة باسم الفاعل جميعها			في الصّفة المفردة: "أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ" و"مَا قَائِمٌ هُمَا"
أسماء الأفعال			في اسم الفعل إذا كان خبرا: "هَيْهَاتَ زَيْدٌ" و"هَيْهَاتَ هُمَا"
الظّروف			في الظّرف عند أبي عليّ: "أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ" و"مَا فِي الدَّارِ إلاّ هُوَ"

والهامّ فيما تبيّنه استدراكات الاستراباذيّ الواردة في الجدول السّابق يتمثّل في الإلماح إلى الدّلالة المرجعيّة الّتي تحقّقها عمليّة الاستتار أو الإظهار للشّكل اللّغويّ المعبّر عن معنى الفاعليّة الوارد اسما مضمرا أو ظاهرا. فإذا كان الأصل في اللّغة أن يتمّ استتار الضّمير المتّصل المحقّق لمعنى الفاعليّة باعتباره من باب التّمكين للقصد الّذي يطلبه المتكلّم ويسعى إلى إفادة مخاطبه

به. وهو المتمثّل في الفضلة من الجملة المنجزة. فإنّ جواز الإظهار للاسم المحقّق لمعنى الفاعليّة سواء كان مضمرا منفصلا أو ظاهرا متعيّنا كأسماء العلم الّتي وردت في الأمثلة السّابقة؛ عمل يمكّن أيضا لدلالة أخرى هي اعتناء المتكلّم بالمُحْدِثِ للفعل واهتمامه به، كاعتنائه واهتمامه الحاصل بالفضلة من الجملة المنجزة.

2-1-2-5: خصائص استتار مرفوع المشتقّات الوارد مضمرا:

لا تلحق ظاهرة استتار الفاعل المضمر النّواة الإسناديّة الأساسيّة من التّركيب الفعليّ فحسب. بل تلحق أيضا المركّبات شبه الإسناديّة القائمة على الأسماء المشتقّة: "وأمّا اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصّفة المشبّهة، أو المصدر، أو اسم الفعل، أو الظّرف، أو الجارّ والمجرور، فهي، أيضا، لا ترفع بالذّات، بل بالحمل على الفعل، ويتّصل المرفوع، من هذه الأشياء، بغير المصدر، لكن بشرط الاستتار، كما يجيء.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:33.).

فالضّمير المتّصل المحقّق لمعنى الفاعليّة يجب استتاره إذا تعلّق بالمشتقّات الاسميّة العاملة عمل الفعل إلاّ في باب المصدر لخصائص تميّزه عن سائر المشتقّات. ونرجئ تفصيل القول في ذلك لأنّه سيقع تقليب النّظر فيه عند تناول المركّب شبه الإسناديّ القائم على الأسماء المشتقّة في الفصل الموالي من البحث.

2-2: نائب الفاعل ومعنى الفاعليّة وقضيّة المرجع:

يطرح مفهوم نائب الفاعل في شرح الكافية جملة من الإشكاليات تلحق أوّلا مسألة تسميته ورأي النّحاة في القول بفاعليّته من عدمها. وثانيا إشكاليّة تعريفه وحدّه حدّا نحويّا. ثمّ النّظر في تقاطعه مع المعاني النّحويّة الأخرى وخاصّة معنى الرّتبة الّذي يبدو على درجة من الأهمّيّة سيما في البنية النّحويّة التّركيبيّة الّتي يتعدّى فعلها إلى أكثر من مفعول. ونحاول في هذا

العنصر من البحث أن ننظر في هذه القضايا محاولين قدر الإمكان تمحيص معنى الفاعليّة في نائب الفاعل والوقوف على بعض دلالاته المرجعيّة.

2-2-1: خلاف النّحاة في فاعليّة نائب الفاعل:

عند تحديد ابن الحاجب الفاعلَ النّحويّ يحترز من إدخال نائب الفاعل في الحدّ. ويعلّق الاستراباذيّ على ذلك مبديا السّبب ويشير إلى السّمة الخلافيّة الّتي تميّزت بها آراء النّحاة في نائب الفاعل: "وبقوله: "على جهة قيامه به" يخرج مفعول ما لم يسمّ فاعله، وهو عند عبد القاهر والزّمخشريّ فاعل اصطلاحا، فلا يحترزان عنه ليدخل في الحدّ. وعند من حدّ بهذا الحدّ ليس بفاعل، وخلافهم لفظيّ راجع إلى أنّه هل يقال له في اصطلاح النّحاة فاعل أو لا، وليس خلافا معنويّا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:163.).

فالبيّن من خلال هذا الشّاهد أنّ المصطلح النّحويّ الّذي يُحَدُّ به نائب الفاعل مختلفٌ فيه. فهو من حيث المعنى خارج عن الاسم المرفوع المحقّق لمعنى الفاعليّة إذ لا تتوفّر فيه جهة القيام بالفعل. بل إنّه في الأصل المجرّد من اللّغة محقّق لمعنى المفعوليّة، على اعتبار أنّه في البنية الأصل يحتلّ موضع المفعول به ويدلّ على ما وقع عليه الحدث. ولئن اتّفق النّحاة حول دلالة المفعول الّذي لم يسمّ فاعله من حيث المعنى؛ فإنّ الخلاف بينهم يكون في اللّفظ حسب ما قرّر الاستراباذيّ. أي ما مدى صحّة الاصطلاح عليه نحويّا بمصطلح "فاعل". وهذا الأمر يجرّ إلى تبيّن علاقة الخطاب الميتالغويّ بموضوع العلم نفسه وهو الكلام على اللّغة. أي: هل يجاري المصطلح النّحويّ الجانب الصّناعيّ اللّفظيّ كما ذهب إلى ذلك الجرجانيّ والزّمخشريّ؛ أم إنّه ينحو إلى مجانسة المعنى والصّدور عنه كما يذهب إلى ذلك صاحب الكافية؟ وهذه الإشكاليّة لها دور في رصد المعنى اللّغويّ والتّصوّر التّراثيّ له، تستحقّ أن يفرد لها بحث مستقلّ. أمّا فيما يتعلّق بأصل عملنا في هذا البحث المهتمّ بمعنى الفاعليّة فإنّنا نلاحظ أنّ هذه المسألة ذات علاقة بالدّلالة المرجعيّة المبحوث

فيها، علاوة على تقاطع معنيي الفاعليّة والمفعوليّة في الشّكل اللّغويّ المصطلح عليه بنائب الفاعل. ويمكن المجازفة بالقول إنّ نائب الفاعل بما هو شكل لغويّ تسير دلالته على المرجع في اتّجاهين متلازمين نمثّل لهما بالتّرسيمة التّالية:

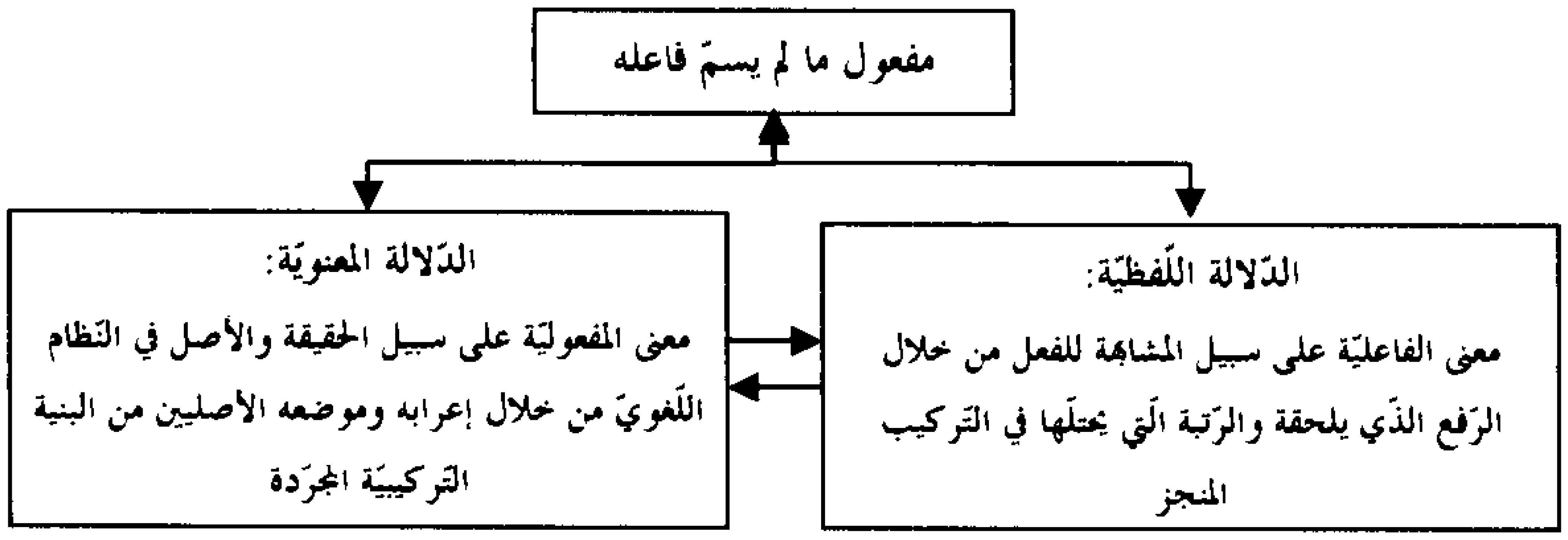

التّرسيمة التّاسعة

فنائب الفاعل عند النّظر إليه في تعيّنه اللّفظيّ من التّركيب المنجز يدلّ على معنى الفاعليّة. إذ التّغيّر الطّارئ على التّركيب الأصليّ يجعله في محلّ الفاعل ورتبته، كما يسمه بالعلامة الدّالّة على معنى الفاعليّة وهي الرّفع. ويُتَأَوَّلُ ذلك بتمكين المتكلّم لقصد يريد إبلاغه وإفادة المخاطَب به. وهو الاهتمام بتغييب القائم الفعليّ بالفعل لغاية ما من ناحية. والاهتمام بالحالّ به الفعل من ناحية ثانية. وهو الأمر الّذي اهتمّت به المباحث البلاغيّة فحدّدت القصد من تغييب الفاعل عن طريق الاستعاضة عنه بنائب الفاعل. فقد يكون القصد إجلالا للفاعل الحقيقيّ أو خشية منه أو جهلا به أو إنكارا له إلى غير ذلك من المقاصد الممكنة. كما يكون القصد من التّمكين للمفعول بإنابته الفاعل محلاّ ورفعا من قبيل الاعتناء به أكثر من الاعتناء بالقائم الحقيقيّ بالفعل وجلب اهتمام المخاطَب له أو الإشارة إلى أنّه هو المقصود بالإفادة من دون الفاعل الحقيقيّ أو أنّ الفاعل الحقيقيّ معلوم لدى المخاطَب إلى غير ذلك من المقاصد الممكنة. أمّا النّظر إلى نائب الفاعل من حيث حقيقة معناه وأصله في البنية المجرّدة من اللّغة، فيدلّ على تحقيقه لمعنى المفعوليّة. ويكون القصد

متمثّلا في الاهتمام بهذا المعنى من قبل المتكلّم أكثر من اعتنائه بمعنى الفاعليّة وتمكينه.

2-2-2: إشكاليّة تعريف نائب الفاعل:

يرد في شرح الكافية حدّ يعرّف نائب الفاعل ويحدّه نحويّا بتبيين البنية التّركيبيّة الّتي يرد عليها في المنجز من الكلام: "قال ابن الحاجب: مفعول ما لم يسمّ فاعله: كلّ مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وشرطه أن تغيّر صيغة الفعل إلى "فُعِلَ" و"يُفْعَلُ".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:190.).

بَيِّنٌ ممّا تقدّم أنّ نائب الفاعل يتحقّق في المنجز من الكلام بإجراء تغييرات على البنية الأصليّة المجرّدة للتّركيب الفعليّ تتمّ وفق نظام يحدّده الشّكل التّالي:

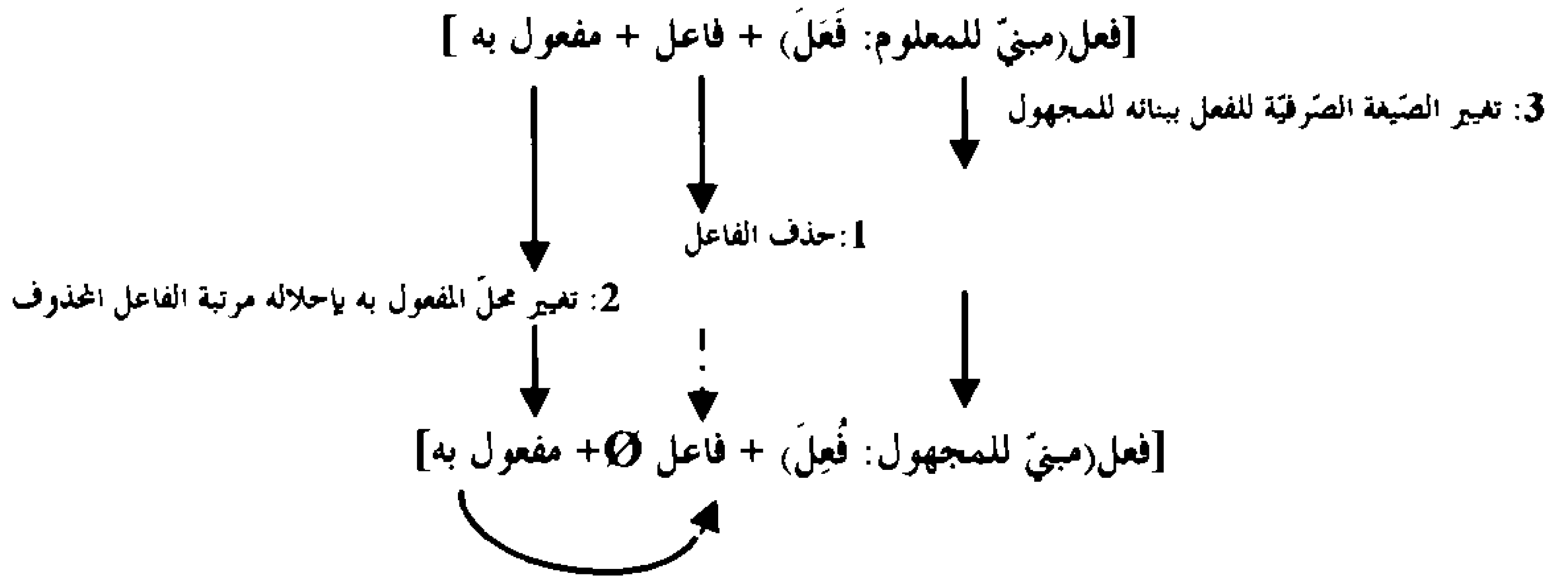

أوردنا هذا الرّسم لنحاول تبيّن إشكاليّة الاصطلاح على نائب الفاعل في التّراث النّحويّ بعبارة "مفعول ما لم يسمّ فاعله". ويبدو من خلال هذا النّظام في إجراء التّغييرات على البنية الأساسيّة للتّركيب الفعليّ أنّ نائب الفاعل مضاف إلى الفعل المحذوف فاعله. أي إنّه بمثابة التّابع غير المقصود لذاته. وهو ما قد يكون السّبب في دلالته على معنى الفاعليّة من حيث اللّفظ دون المعنى. وعليه يُتَأَوَّلُ قصد المتكلّم بهذا التّحوير في البنية والشّكل اللّغويّ وفق هذا النّظام على أنّه من باب التّمكين لمعنى الفاعليّة من خلال عدم ذكر الفاعل الأصليّ القائم بالحدث لجلاله أو خشيته أو سائر المعاني الممكن

حصولها. ويُتَبَيَّنُ هذا الأمر خاصّة بالتّنصيص على نسبة المفعول النائب عن الفاعل للفعل، لا نسبته للفاعل، كما يبديه تدقيق الحدّ التّالي: "قوله: "مفعول ما لم يسمّ فاعله"، أي: مفعول الفعل الّذي لم يسمّ فاعله، وقولهم: "فعل ما لم يسمّ فاعله"، أي فعل المفعول الّذي لم يسمّ فاعله؛ أضيف الفعل إلى المفعول لأنّه صيغ له.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:190.).

إذ يبدو من خلال هذا القول أنّ الاستراباذيّ إذ يورد التّسمية الثّانية الدّالّة على الفعل المبنيّ للمجهول، لا يرمي لمجرّد الإطناب في الحدّ؛ وإنّما يبدو ذلك من باب الحدس بالفرق بين المعاني الّتي تحدثها صيغتا العبارتين. إذ ليس يُختلف في أنّ عبارة: "فعل ما لم يسمّ فاعله"، وإتباع الرّضيّ لها بالتّنصيص على إضافة الفعل للمفعول، وتعليله الإضافة بذكر السبب الدّافع إليها، تولي الأهمّيّة الأكثر للدّلالة المعنويّة المبيّنة سابقا[43]. أي التّمكين لمعنى المفعوليّة. وما الحلول بالمرتبة المخصّصة للفاعل الأصليّ، وما الرّفع الّذي يلحقه في التّركيب المنجز، إلاّ من باب الاعتناء به والتّمكين له. وسيقع تبيين هذا الأمر بأكثر دقّة لاحقا خاصّة عند القول فيما ينوب الفاعلَ من المفاعيل وأسس الاختيار بينها.

3-2-2: المفاعيل النّائبة وقضايا الرّتبة:

تتناول المدوّنة شروط المفاعيل الّتي يمكن أن تنوب الفاعلَ المحذوف في البنية التّركيبيّة المنجزة المبنيّ فعلها للمجهول، في النّيابة عن الفاعل باتّخاذ علامة الرّفع والوقوع في المحلّ. فتضبط أصنافها وأولويّاتها: فالاتّفاق حاصل حول أولويّة المفعول به الصّريح بالنّيابة إن وُجِدَ لأنّه من الضّرورات الّتي يطلبها كلّ فعل متعدّ. وفي غيابه يحصل الخلاف. ويتبيّن بذلك ما لا يمكن أن ينوب الفاعل في مرحلة أولى، فـ: "لا يقع المفعول الثّاني من باب

---

[43] انظر التّرسيمة التّاسعة الواردة بالصّفحة رقم 74 من هذا البحث.

"عَلِمْتُ"، ولا الثّالث من باب "أَعْلَمْتُ"، والمفعول له والمفعول معه كذلك.".

(الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:190.).

فهذه المفاعيل ممتنعٌ أن تنوب الفاعلَ في الجملة المبنيّ فعلها للمجهول. وذلك لأسباب يبيّنها الرّضيّ، ونجمعها في هذا الجدول:

المفعول الممتنع إنابته الفاعل	سبب الامتناع
المفعول الثّاني من باب "علمت"	إذا كان ظرفا غير متصرّف: "علمت زيدا عندك". للزوم نصبه إذا كان جارا ومجرورا: "علمت زيدا في الدّار". الجار لا ينوب مع المفعول به الصّريح. إذا كان جملة: "علمت زيدا أبوه منطلق". كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه أيضا. ما عدا الحكاية.
المفعول الثّالث من باب "أعلمت"	إذا كان ظرفا غير متصرّف: "أعلمت زيدا عندك". إذا كان جارا ومجرورا: "أعلمت زيدا في الدّار". إذا كان جملة: "أعلمت زيدا أبوه منطلق". } للمماثلة للسّابق من حيث الحكم.
المفعول له	لأنّ المفعول له ليس من ضرورات الفعل مثل الفاعل حتّى ينوب عنه. إذ شرط الإنابة المماثلة.
المفعول معه	لأنّ المفعول معه يدلّ على المصاحبة وهي ليست من ضرورات الفعل. كما يدلّ ذلك على الانفصال عن الفعل في حين أنّ الفاعل بمثابة الجزء من الفعل.

ثمّ يبيّن الاستراباذيّ السّمة الخلافيّة بين النّحاة في أولويّة حلول المفاعيل محلّ الفاعل نيابة في حالة غياب المفعول به الصّريح. إذ: "الأكثرون على أنّه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النّيابة، ولم يفضل بعضها بعضا؛ ورجّح بعضهم الجار والمجرور منها، لأنّه مفعول به لكن بواسطة حرف، ورجّح بعضهم الظّرفين والمصدر لأنّها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لأنّ دلالة الفعل عليه أكثر.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:196.).

فمن خلال هذا الكلام يُفْهَمُ أنّ المرجع في أيّ المفاعيل يمكن أن ينوب الفاعل في الجملة المبنيّ فعلها للمجهول، لا يُحْتَكَمُ فيه إلى مرتبة كلّ منها. أي إنّه ليس يقاس المفعول الممكن اضطلاعه بالنّيابة للفاعل بحكم محلّه إن قربا في الرّتبة أو بعدا من مرتبة الفاعل المحذوف الأصليّة. ولعلّ مقولة المحلّ عند تقاطع معنى الفاعليّة ومعنى الرّتبة في هذا المقام تكون ذات جدوى في حالة

وقوع اللّبس فقط. فالاختيار ممكن، ومسموح بأن يتقدّم ثاني المفاعيل أو الثّالث على الأوّل من حيث الرّتبة عند اختياره لينوب الفاعل المحذوف في باب "علمت" أو باب "أعلمت" بشرط انعدام اللّبس. أمّا إن حصل اللّبس فالواجب حفظ المرتبة. يقول الاستراباذيّ في معرض مناقشته لمن سبقه وإبداء رأيه حول إجازة إنابة ثاني مفاعيل علمت: "والمتقدّمون منعوا قيام ثاني مفعولي "علمت" مطلقا مقام الفاعل، قالوا: لأنّه مسند أسند إلى المفعول الأوّل، فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه، صار في حالة واحدة مسندا ومسندا إليه، فلا يجوز.[...] وأمّا المتأخّرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كان نكرة، وأوّل المفعولين معرفة، نحو: "ظنّ زيدا قائم"، لأنّ التّنكير يرشد إلى أنّه هو الخبر في الأصل. والّذي أرى، أنّه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل، معرفة كان أو نكرة، واللّبس مرتفع مع إلزام كلّ من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبرا في الأصل بعدما كان مبتدأ، فلا يجوز في نحو: "علمت زيدا أباك"، مع اللّبس تقديم الثّاني على الأوّل، وهذا كما قلنا في نحو: "ضرب موسى عيسى"، وكذا في نحو: "أعلمتك زيدا أباك"، فإذا لزم كلّ واحد مركزه، لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل، وهو في مكانه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:192.).

بل يبدو أنّ الاتّفاق حاصل حول الحرّيّة في الاختيار. إذ من الممكن إنابة المفعول الثّاني مع الفصل بينه وبين الفعل: "وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل، بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل، فتقول: "عُلِمَ زَيْدًا أَبوكَ"، والمرفوع ثاني المفعولين، و"أُعْلِمْكَ زَيْدًا أَبوكَ"، والمرفوع ثالث المفاعيل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:192.).

فالمعنى المراد من خلال تغيير البنية الأساسيّة بإنابة المفعولِ الفاعلَ هو المقصود لذاته. وعليه فمقولة الرّتبة أمر ثانويّ لا يعتدّ به. بل حتّى الفصل بين العامل ومعموله مسموح به في هذه الحالة. إلاّ أنّ السّبب في ذلك غير بَيِّنٍ

بما فيه الكفاية، ولا تجيب عنه أحكام التّركيب المنجز. وهو ما دعا الاستراباذيّ إلى تبيين ذلك بصورة تصبّ مباشرة في مجال ما نحاول درسه من قضايا معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة. وعبّر عنه برؤية على غاية من الكفاءة التّفسيريّة تعضد ما كنّا ذهبنا إليه فيما سبق من مسائل البحث: "والأولى أن يقال: كلّ ما كان أدخل في عناية المتكلّم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنّيابة، وذلك إذْنُ اختياره.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:196.).

فمسألة الاختيار لأيّ المفاعيل يمكن أن ينوب الفاعلَ المحذوف مشروطة بمقاصد المتكلّم أساسا لا بأحكام التّركيب المنجز فقط. وعليه فقاعدة وصل العامل بالمعمول ومقولة الرّتبة لا يضطلعان بدور إقصائيّ في ذلك. وهذه المسألة هي الّتي تكيّف الدّلالة المرجعيّة الّتي يحيل عليها نائب الفاعل في المنجز من الكلام. إذ إنّ اختيار المفعول المعيّن دون سواه من المفاعيل يحمل المعاني الّتي يعمل المتكلّم على إبلاغها من ناحية. ويحدّد المراجع المقصودة بالقول المنجز من ناحية ثانية. ولعلّ أقلّ هذه الدّلالات الممكنة ما يحمله التّنصيص بالاختيار القاصد من تمكين لمعاني ما وقع اختياره من المفاعيل لنيابة الفاعل المحذوف. وفي ذلك الاعتناء والتّمكين حملٌ للمخاطَب على التّنبّه إلى أنّ العنصر المختار هو الحامل للأهمّيّة المطلقة من الكلام المنجز؛ وأنّ الدّلالات النّاتجة عنه هي المطلوبة للإفادة بها.

3-2: خاتمة الفصل الثّاني:

تناولنا في هذا الفصل بعض قضايا المرفوعات من التّركيب الفعليّ في اللّغة العربيّة محاولين قدر الإمكان الإشارة إلى خصائص الدّلالة على معنى الفاعليّة. فكان النّظر أوّلا في حيّز الفاعل ظاهرا ومضمرا. ثمّ قلّبنا النّظر في مسألة نائب الفاعل. وحصلت من ذلك جملة من الملاحظات تتعلّق بخصائص التّركيب وإمكانيات تعبيره على معنى الفاعليّة. كما وقعت الإشارة

ثني ذلك إلى مجالات تقاطع معنى الفاعليّة مع سائر المعاني النّحويّة الأخرى من قبيل معنى المفعوليّة أو الرّتبة أو الجنس والعدد. كما حصل التّنبّه إلى دور المتكلّم مستعمل اللّغة في تكييف الخطاب المعبّر عن معنى الفاعليّة وتسيير الأشكال النّحويّة المحقّقة له بالنّظر إلى مقاصده من الكلام. ويمكن أن نجمل بعض النّتائج الهامّة في النّقاط التّالية:

– يتحقّق معنى الفاعليّة بالأسماء المرفوعة الواقعة مسندا إليه في التّركيب الفعليّ. وهي على أوجه: أقواها الضّمير المستتر، ثمّ الضّمير الظّاهر، ثمّ الاسم الظّاهر.

– المضمر المرفوع المستتر أو الظّاهر والاسم المرفوع الواقعين مسندا إليه في النّواة الإسناديّة المبنيّ فعلها للمعلوم أتمّ في التّعبير عن معنى الفاعليّة من نائب الفاعل الواقع مسندا إليه في النّواة الإسناديّة المبنيّ فعلها للمجهول. وذلك لأنّ الأُوَلَ تعبّر عن القائم بالحدث لفظا ومعنى في حين أنّ نائب الفاعل يعبّر عنه لفظا دون المعنى.

– معنى الفاعليّة يتحقّق في المنجز من الكلام بالاسم الحامل لعلامة الرّفع حملا ظاهرا أو مقدّرا. وفي حالة التّقدير يتقاطع غالبا مع مقولة الرّتبة خاصّة في حالة اللّبس.

– معنى الفاعليّة في الحيّز المجرّد من اللّغة يحيل على أعيان من خارج اللّغة. وهي الأعيان القادرة على القيام بالحدث حسب تمثّل مستعمل الكلام للكون المحيط به وحسب خبراته.

– معنى الفاعليّة مفهوم أنطولوجيّ كامن في الحيّز المجرّد من اللّغة بما هو إسناد محض؛ ومتعيّن في المنجز من الكلام بالمرفوع من الأسماء في ظاهرة الإسناد اللّفظيّ؛ والرّابط بين الحيّزين هو العامل بوجهيه: الحقيقيّ أي المتكلّم مستعمل اللّسان؛ والنّحويّ أي المصطلح الصّناعيّ المتمثّل في الاقتضاء الإسناديّ.

- تتمثّل أهمّيّة العامل النّحويّ في كونه محتويا على قدرة تفسيريّة فائقة مكّنت الخطاب النّحويّ من التّعليل لظواهر الكلام تعليلا على غاية من التّجريد والشّمول النّظريّ.

3: الفصل الثّالث: المركّب شبه الإسناديّ، معنى الفاعليّة وقضايا دلالاته المرجعيّة:

3-0: مقدّمة الفصل الثّالث:

لئن أبدى استقراء إشكاليات معنى الفاعليّة في النّواة الإسناديّة الفعليّة أنّ مقاصد المتكلّم هي المسيّرة فعلا له والمحقّقة له في المنجز من الكلام، ثمّ هي المحدّدة لدلالاته المرجعيّة أيضا؛ فإنّ تقصّي المسألة يتطلّب النّظر كذلك في خصائص المركّبات شبه الإسناديّة القائمة على الأسماء المشتقّة العاملة عمل الفعل استقصاءً لنظام معنى الفاعليّة فيها، وبحثا عن أسس تحقّقه والوقوف على خصائص دلالاته. ومن ثمّة تكون محاولة بناء تصوّر شامل للظّاهرة اللّغويّة المدروسة بالوقوف على النّواة البسيطة المنتجة لمعنى الفاعليّة في المستوى المجرّد من الكلام. وذلك في إطار سعي إلى تبيّن نظام عامّ يحكم سير هذا المعنى في التّركيب الفعليّ من لغة العرب. ولهذا السّبب نعمل في الفقرات التّالية على النّظر في المركّبات القائمة على أسماء مشتقّة عاملة عمل الفعل، لتبيّن أحكامها وإبراز إشكالياتها. ثمّ نضبط ما أمكن من خصائص إنشائها للدّلالة. سيما ومعنى الفاعليّة المبحوث فيه في هذا العمل مرتبط شديد الارتباط بالأسماء المشتقّة الدّالّة على الصّفة[44]. بالإضافة إلى ما تتميّز به الأسماء المشتقّة من تردّد بين سمتي الفعليّة والاسميّة[45]. وعلاوة على ذلك يبيّن النّظر فيها بعض خصائص

---

[44] أثبت الأستاذ المنصف عاشور ذلك في الفصل الثّاني من أطروحته عند تناوله بالدّرس الأسماء الدّالّة على الصّفة. يقول: "والملاحظ في هذه الصّفات جميعا أنّها أسماء يسيطر عليها معنى الفاعليّة. وذلك على وجوه أوضحها ما سمّي باسم الفاعل.". (المنصف عاشور. ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ. ط2 منشورات كلّيّة الآداب منّوبة. 2004. ص:155.).

[45] وهي مسألة يرجعها الأستاذ رفيق بن حمّودة إلى بنية مجرّدة واحدة للاسم والفعل في مداخلته في ندوة المعنى وتشكّله. إذ يقول: "إنّ هذا التّلازم في الوسم التّصريفيّ الإعرابيّ بين الفعل والاسم المتّصل بالفعل الواقع موقعه في الكلام في المستوى المعجّم لدليل في تقديرنا على أنّ بنية مجرّدة واحدة تسيطر على الفعل وعلى الاسم الواقع موقعه. إلاّ أنّهما على المستوى اللّفظيّ يوسمان كلّ بالعلامة الّتي تناسب القسم الّذي ينتمي إليه. وقد تتّفق العلامتان وقد تختلفان فهذا من أمر اللّفظ أمّا المعنى فواحد. ولعلّ هذه البنية المجرّدة الّتي يتكوّن منها الفعل والاسم المهيّأ للوقوع موقعه هي الّتي تفسّر أنّ هذا الاسم لا يكتفي بالوقوع موقع الفعل بل يعمل عمله.". (رفيق بن حمّودة. ضمن ندوة المعنى وتشكّله. ج1. ص:217. منشورات كلّيّة الآداب. منّوبة. سلسلة النّدوات. المجلّد 18. 2003.).

تقاطع معنى الفاعليّة مع المعاني النّحويّة الأخرى من قبيل المفعوليّة والرّتبة والجنس والعدد.

3-1: المركّب شبه الإسناديّ القائم على المصدر:

يقوم المصدر في الكلام العربيّ مقام الفعل ويعمل عمله في المركّبات شبه الإسناديّة القائمة على المصدر فيطلب الاسم المرفوع والمنصوبات طلب الفعل إيّاها: "ويعمل عمل فعله، ماضيا وغيره، إذا لم يكن مفعولا مطلقا، ولا يتقدّم معموله عليه، ولا يضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل، وتجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول، وإعماله باللاّم قليل؛ فإن كان مطلقا، فالعمل للفعل، وإن كان بدلا منه، فوجهان.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:470.).

ويتأتّى للمصدر القيام مقام الفعل وعمله في الأسماء لأسباب: منها تعبيره عن الحدث بالأصالة والوضع؛ ودلالته على القائم به دلالة عقليّة. إلاّ أنّ القول في تعريف المصدر وحدّه تجاذبه رأيان أساسيان يعود الاختلاف بينهما إلى جوهر المصدر: أ أصل هو يُشْتَقُّ عنه باقي الكلام العربيّ وخاصّة الفعل، أم هو فرع عن الفعل وتابع له؟ وتكتسي هذه الإشكاليّة قيمة هامّة في البحث. لأنّ أصالة المصدر أو فرعيته قد تغيّر النّظرة في تبيّن معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة. وقد تكيّف عمله في الأسماء.

3-1-1: رأي البصريين:

يورد الاستراباذيّ حدّ البصريين للمصدر عند مناقشته للحدّ المبهم الّذي قدّمه ابن الحاجب قصد تعديله: "المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل.[...] ولو قال: "اسم الحدث الّذي يشتقّ منه الفعل"، لكان حدّا تامّا على مذهب البصريّة، فإنّ الفعل مشتقّ منه عندهم، وعكس الكوفيون؛ قال البصريون: سمّي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:468.).

فعند البصريين يعدّ المصدر أصلا للفعل. أي إنّه يعبّر عن الحدث بالأصالة ويطلب مستلزماته الّتي يتقوّم بها من حيث العمل الإعرابيّ، وخاصّة منها "القائم به" أي الفاعل الّذي يصطلح عليه الاستراباذيّ بعبارة "المحلّ". والعلاقة القائمة بين المصدر و"القائم به" هي علاقة العَرَضِ بالجوهر: "اعلم أنّ معنى المصدر عرض، لا بدّ له في الوجود من محلّ يقوم به، وزمان، ومكان؛ ولبعض المصادر ممّا يقع عليه، وهو المتعدّي، ولبعضها من الآلة، كـ"الضَّرْبِ"؛ لكنّه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر إلى ما يحتاج إليه في وجوده [...] فإنّ الحدث إلى محلّه أحوج منه إلى غيره من سائر اللّوازم.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:470-471.).

فالبيّن أنّ المصدر في وجوده اللّغويّ الأصل بما هو صيغة صرفيّة مكتفية بذاتها وخارجة عن العقد والتّركيب، قد تجرّد من حيث الوضع عن المقولات العقليّة الّتي يطلبها مُطْلَقُ الحدث من مكيّفات زمنيّة ومكانيّة ومن قائم بالحدث وواقع عليه الحدث ومن آلة يحصل بها الحدث؛ ليصبح مجرّد عَرَضٍ دالّ على مطلق الحدث دون مكيّفات. في حين أنّ حلوله في التّركيب المنجز يجعله يطلب القائم بالفعل ولا يستغني عنه، إذ هو الجوهر الّذي يتقوّم به. وهو ما يكسبه القوّة على العمل في الأسماء رفعا، وقيامه في التّركيب مقام الفعل وعمله عمله. إلاّ أنّه في الأصل جوهر جامع لعدد من تلك المقولات إذ يطلبها من حيث العقل بالأصالة. والاستراباذيّ يميّز بين مفهومي "الوضع" و"العقل" تمييزا بيّنا في أكثر من موضع من شرحه على كافية ابن الحاجب. ويرى أنّ جوهر اللّغة أصل عقليّ إلاّ أنّ الوضع بما هو عرض طارئ قد غلب بالاستعمال على العقل فبدا كأنّه جوهر أصيل. وممّا يدعم ذلك قوله في المشتقّات العاملة عند تناوله قضايا المصدر: "وأمّا طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما (يقصد المرفوع والمنصوب من الأسماء)، فليس بوضعيّ ولا تابع للوضعيّ، بل هو عقليّ، وقد طرأ الوضع على العقل وأزال

حكمه، لأنّ الواضع نظر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به، فلم يطلب إذن في نظره لا فاعلا، ولا مفعولا، وكذا اسم الفاعل، فإنّ لفظه في نظره دالّ على الفاعل، فلا يطلب لفظا آخر دالاّ عليه، وكذا اسم المفعول، فإنّه وضع دالاّ على المفعول.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:472.).

بل إنّ الاستراباذيّ يذهب إلى أبعد من ذلك في الاستدلال على وجاهة قول البصريين بأصالة المصدر على الفعل: "ولهذا كان المبنيّ للفاعل أكثر استعمالا من المبنيّ للمفعول. فرفع كلّ ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره أهمّ من بين لوازم الحدث.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية.ج3. ص:471.).

فأصالة المصدر وصدور الفعل عنه كما يرى البصريون أثّر في نظام اللّغة العربيّة نفسها. إذ إنّها مكّنت لاستعمال الفعل المبنيّ للفاعل أكثر من تمكينها للفعل المبنيّ للمفعول. بل إنّ الاسم المرفوع المعبّر عن معنى الفاعليّة هو الأهمّ في الكلام لشدّة تعلّقه بالمصدر بما هو جوهر عقليّ في الأصل. ثمّ إنّ المصدر عند عمله في مستلزماته لا يُشْتَرَطُ فيه أن يُذْكَرَ فاعله إذ هو منبئ عنه بالأصالة، فلا ضرورة إذن من وضع لفظ مرفوع في التّركيب المنجز يشير إلى فاعله.

3-1-2: رأي الكوفيين:

يرى الكوفيون أنّ الفعل هو الأصل والمصدر فرع منه. ولذلك نقصت مشابهته للفعل في العمل لعدم التّمكّن. ويحتجّون لذلك بأنّه: "هو "مَفْعَلٌ" بمعنى المصدر، نحو: "قَعَدْتُ مَقْعَدًا حَسَنًا"، أي: قعودا، والمصدر بمعنى الفاعل، أي صادر عن الفعل، كالعدل بمعنى العادل. واستدلّ الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كـ"قَعَدْتُ قُعُودًا"، والعامل قبل المعمول.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية.ج3. ص:468.).

والبيّن من هذا أنّ استدلال الكوفيين على أصالة الفعل وفرعيّة المصدر قائم على مسائل اشتقاقيّة تركيبيّة. فمن حيث الاشتقاق يبدو أنّ الاستعمال قد أوجد صيغا توحي بأنّ المصدر متفرّع عن الفعل. ولعلّ في ظاهرة اعتلال المصدر أو سلامته باعتلال الفعل وسلامته أكبر دليل على فرعيته عندهم. وأمّا من حيث التّركيب فحجّتهم على أصالة الفعل وتقدّمه على المصدر هو قبول المصدر لعمل الفعل فيه. وما يهمّ مسألة بحثنا من كلّ هذا هو القول بأنّ معنى الفاعليّة في حالة اتّسام المصدر بأنّه فرع عن الفعل تكون دلالته منقوصة عمّا يحقّقه نفس المعنى إن صدر عن عمل الفعل في الاسم المرفوع. وذلك على افتراض أنّ معنى الفاعليّة يتحقّق في الأصل على صورة أكمل منه عند تحقّقه بالفرع. ولعلّ خاصّيّة إضافة الفاعل إلى المصدر العامل وعدم وسمه بعلامة الرّفع دليل على نقص المصدر في العمل عند مقارنته بعمل الفعل. وكذلك يُعَدُّ امتناع إضمار الفاعل في المصدر العامل، وعدم لزوم الإتيان بالمسند إليه بعده من علامات ضعفه في العمل المؤدّية إلى القول بفرعيته على الفعل.

3-1-3: المصدر ومعنى الفاعليّة:

لئن قام حدّ المصدر على الخلاف بين القول بأصالته أو فرعيته في علاقته بالفعل؛ فإنّ النّظر في معنى الفاعليّة النّاجم عنه في التّركيب والمتحقّق بالمرفوع من الأسماء الّتي تتعلّق به، يدفع إلى غضّ النّظر عن هذه الإشكاليّة. إذ يكشف تمعّن المسألة أنّ الخلاف أصله ناتج عن الاختلاف في زاوية النّظر الّتي تناول بها كلّ من البصريين والكوفيين قضايا المصدر. فتعليل البصريين لأصالة المصدر ناتج عن رؤية مجرّدة في حين أنّ الكوفيين عملوا على بناء رأيهم على المنجز المتعيّن من الكلام. وعليه فهما رأيان متكاملان وإن بدا تناقضهما في الظّاهر. وما نستفيد منه في بحثنا هذا هو أنّ المصدر في كلتا الحالتين عامل في الاسم ومحقّق لمعنى الفاعليّة سواء بأصالته أو فرعيته.

وأنّ معنى الفاعليّة مرتبط به أيّما ارتباط. إذ إنّ معنى الفاعليّة كامن في الصّيغة الصّرفيّة للمصدر باعتباره محلاّ يتقوّم به الحدث. وظاهر متعيّن بالإضافة عند العقد والتّركيب باعتبار أنّ المصدر القائم مقام الفعل يطلب أوّل ما يطلب المرفوعات من الأسماء: "قوله: "ويجوز إضافته إلى الفاعل"، وهو الأكثر لأنّه محلّه الّذي يقوم به، فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له؛ ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد. وأيضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل، لأنّه محلّه الّذي يقوم به، وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل، فلم يبق إلاّ الإضافة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية.ج3. ص:476.).

ولئن برّر الرّضيّ إضافة الفاعل للمصدر باعتباره دليل ضعفه في العمل، فإنّا نذهب إلى أنّ هذه الظّاهرة دليل توسعة في تحقّق معنى الفاعليّة يعجز الفعل عن آدائها. إذ معنى الفاعليّة هنا يتحقّق بالخفض لفظا وهو ما يتجاوز الحدّ القائل "الرّفع علم على الفاعليّة". وعليه فإنّ المصدر القائم مقام الفعل يتّسم بمرونة أكبر في التّعبير عن معنى الفاعليّة بأشكال نحويّة اختصّت في الأصل بالتّعبير عن معنى الإضافة. ويبدو أنّ تمحّض المصدر إلى الاسميّة أكثر من تمحّضه للفعليّة، هو الّذي يسمح له بتجاوز الحدود الّتي تحدّ الفعل في التّعبير عن معنى الفاعليّة. ومن بين علامات مرونة المصدر في العمل إجازة الاستراباذيّ أن يتقدّم عليه معموله خلافا للفعل. يقول الرّضيّ في ذلك: "وأنا لا أرى منعا من تقدّم معموله عليه إذ كان ظرفا أو شبهه، نحو قولك: "اللّهُمَّ ارْزُقْنِي مِنْ عَدُوِّكَ البَرَاءَةَ" [...] ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلّف، وليس كلّ مؤوّل بشيء حكمه حكم ما أوّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدريّ من جهة المعنى، مع أنّه لا يلزمه أحكامه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية.ج3. ص: 474.).

بل إنّ إمكانيات المصدر في التّعبير عن معنى الفاعليّة أوسع ممّا يحقّقه الفعل بكثير. وهو ما يتبيّن من الأمثلة الّتي يوردها الاستراباذيّ عند برهنته

على خصائص المصدر العامل. والّتي نجمع بعضها في الجدول التّالي للتّمثيل لا الحصر:

المثال	البنية التّركيبيّة	وجه الدّلالة على معنى الفاعليّة
ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأَمِيرِ اللِّصَّ	[[فعل+فاعل+مفعول به]+[مفعول مطلق Ø +(مركّب شبه إسناديّ قائم على المصدر)]]	التّعبير عن معنى الفاعليّة بالخفض عن طريق إضافة الفاعل للمصدر العامل المقدّر بأن والفعل.
ضَرْبُكَ الآنَ زَيْدًا شَدِيدٌ	[[مبتدأ (مركّب شبه إسناديّ قائم على المصدر: ظرف يفصل المصدر عن معموله)] +[خبر]]	التّعبير عن معنى الفاعليّة بالنّصب عن طريق إضافة ضمير النّصب المتّصل للمصدر العامل المقدّر بأن والفعل. مع الفصل بينه وبين معموله بأجنبيّ وهو الظّرف "الآن"
﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ النّور 2	[[فعل+مفعول به]+[مركّب شبه إسناديّ قائم على المصدر: تقدّم معمول المصدر عليه لشبهه بالظّرف)]]	التّعبير عن معنى الفاعليّة بعدم لزوم ذكر الفاعل تجنّبا للّبس. مع جواز تقدّم معموله عليه لشبهه بالظّرف.
﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ الصّافات 102		
قَلَّتْ عَنْكُمْ نَبْوَتُهُ		
أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ الكَرِيمِ	[[فعل+مفعول به]+[مركّب شبه إسناديّ قائم على المصدر: إضافة المصدر العامل إلى المفعول + قرينة لفظيّة)]]	عدم لزوم ذكر الفاعل. مع الإضافة إلى المفعول بشرط توفّر قرينة لفظيّة مانعة من اللّبس.
أَعْجَبَنِي أَكْلُ الخُبْزِ	[[فعل+مفعول به]+[مركّب شبه إسناديّ قائم على المصدر: إضافة المصدر العامل إلى المفعول + قرينة معنويّة)]]	عدم لزوم ذكر الفاعل. مع الإضافة إلى المفعول بشرط توفّر قرينة لفظيّة مانعة من اللّبس.
أَعْجَبَنِي أَكْلُ خُبْزٌ = أي أَنْ أُكِلَ خُبْزٌ	[[فعل+مفعول به]+[مركّب شبه إسناديّ قائم على المصدر: تأويل المصدر العامل بفعل مبنيّ للمجهول + قرينة معنويّة)]]	يعبّر عن معنى الفاعليّة بتأويله بفعل مبنيّ للمجهول. مع رفع نائب الفاعل وشرط توفّر القرينة المعنويّة المانعة من اللّبس.
يُعْجِبُنِي أَكْلُ الخُبْزِ النَّقِيُّ	[[فعل+مفعول به]+[مركّب شبه إسناديّ قائم على المصدر: تأويل المصدر العامل بفعل مبنيّ للمجهول وإضافته إلى المفعول + قرينة لفظيّة)]]	يعبّر عن معنى الفاعليّة بتأويله بفعل مبنيّ للمجهول. مع رفع نائب الفاعل وشرط توفّر القرينة اللّفظيّة المانعة من اللّبس، وهي التّابع المرفوع.
﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ النّساء 148	[[فعل+فاعل]+[مركّب شبه إسناديّ قائم على المصدر: المصدر العامل محلّى بالألف واللاّم)]]	يعبّر عن معنى الفاعليّة على ثلاثة أوجه:بناؤه للفاعل: أن يَجْهَرَ. أو بناؤه للمفعول: أن يُجْهَرَ. مع القول بانقطاع الاستثناء. أو بناؤه للمفعول: أن يُجْهَرَ. مع القول بأنّ الاستثناء متّصل والمضاف محذوف " إلاّ جَهْرَ مَنْ ظُلِمَ".
ضَرْبَكَ زَيْدًا = أي إِضْرِبْ زَيْدًا ضَرْبًا	[[فعل Ø وجوبا]+[مركّب شبه إسناديّ قائم على المصدر: المصدر العامل مبهم مضاف إلى الفاعل+ مفعول)]]	بيانه لمعنى الفاعليّة ليس جار على التّأويل بأن+ الفعل. بل لأنّه كالفعل. ويؤتى به على هذا الوجه إبانة لقصد الدّوام واللّزوم.

فالّذي يُسْتَفَادُ من هذه البُنَى والأشكال النّحويّة، هو قدرة المصدر القائم مقام الفعل على التّعبير عن معنى الفاعليّة بأشكال لغويّة كثيرة فيها العديد من الجوازات من قبيل الفصل بين العامل والمعمول بأجنبيّ، أو تقديم المعمول على العامل، أو السّماح بأكثر من تأويل للمصدر نفسه. كما يسمح بتحقّق معنى الفاعليّة بعلامات إعرابيّة دُرجَ في الحدود على اعتبارها أَعْلاَمًا على معاني المفعوليّة أو الإضافة. وهي إمكانات لا يحقّقها الفعل في الغالب لشدّة تعلّق الفاعل به.

ونختم القول في المركّب شبه الإسناديّ القائم على المصدر بمحاولة تحديد لنظام العلاقات الّتي ينشئها المصدر العامل بين الأشكال اللّغويّة ودلالاتها المرجعيّة على نحو مبسّط في التّرسيمة التّالية، موظّفين في التّمثيل البيانيّ عبارة "الوَجْدُ الكَامِنُ"[46] الّتي يوردها الاستراباذيّ مصطلحا مبيّنا لسبب إعمال المصدر:

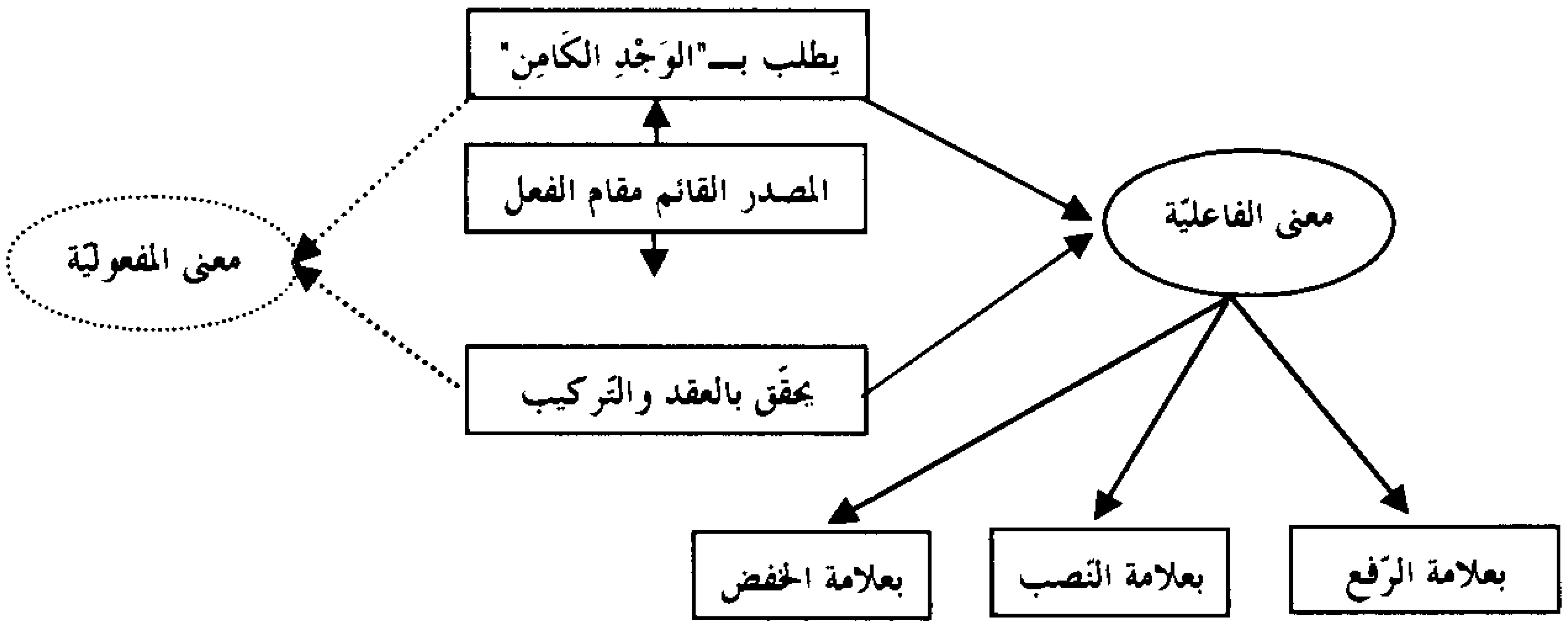

التّرسيمة العاشرة

---

[46] عبارة "الوجد الكامن" تخريج اصطلاحيّ طريف يعلّل به الاستراباذيّ السّبب في إعمال المصدر. يقول في ذلك: "فإذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى، كان حقّه ألاّ يعمل، قلت: إلاّ أنّه لّما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا، فبأدنى مشابهة لطلبهما وضعا، أعني الفعل، يتحرّك ذلك الوجد الكامن، فجاز أن يطلبهما ويعمل فيهما، وإن لم يكن ذلك الطّلب لازما، كما في اسمي الفاعل والمفعول، ولا ذاك العمل، واسم الفاعل والمفعول يطلباهما لتضمّنهما المصدر، فطلب المصدر عقلا أقوى من طلبهما.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:473.).

فنقص مشابهة المصدر العامل للفعل لفظا ومعنى "لاستفحال الاسميّة فيه"، جعله قادرا على حريّة التّحرّك في حيّزي اللّغة: المجرّد منهما الموغل في التّجريد، والمتعيّن منهما الموغل في التّعيّن. وأنتج ذلك في رأينا ثراء دلاليّا وسّع من مرجع معنى الفاعليّة الّذي يحيل عليه: ففي الحيّز المجرّد من الكلام الّذي اصطلحنا عليه سابقا بحيّز الإسناد المحض يدلّ معنى الفاعليّة على القائم بالحدث بما هو ذات من خارج اللّغة متعيّنة عقلا وعرفا بين طرفي الخطاب في المقامات التّواصليّة. ومتعيّن أيضا بالدّلالة على أهمّيته والتّمكين له. وأمّا في الحيّز الموغل في التّعيّن من المنجز من الكلام بحكم العقد والتّركيب، فإنّ معنى الفاعليّة يتمتّع بثراء تركيبيّ يمكن أن يتحقّق به. علاوة على أنّ تمحّضه للاسميّة الّذي عُدَّ وجها من أوجه نقص مشابهته للفعل وبالتّالي نقص عمله، خوّل له أن يُسْتَعْمَلَ في معاني بعض المشتقّات الاسميّة من مثل اسم الفاعل أو اسم المفعول[47]. بل إنّ هذه الخاصيّة قد مكّنت أيضا اسم المصدر من العمل عمل المصدر على سبيل المشابهة له[48].

2-3: المركّب شبه الإسناديّ القائم على اسم الفاعل:

يرد في العربيّة قسم من التّراكيب يكون صدره اسم فاعل، يحقّق ما يشبه النّواة الإسناديّة الأساسيّة. إذ العقد بين مكوّنات المركّب شبه الإسناديّ القائم على اسم الفاعل يظهر فيها الوسم الإعرابيّ والعمل النّحويّ. وتبدو عليها العلامات الدّالّة على المعاني النّحويّة من قبيل معنى الفاعليّة. فاسم الفاعل في هذا المركّب الخاصّ، يُحْمَلُ على المشابهة للفعل الّذي منه اشتقّ.

---

[47] يقول الرّضيّ: "ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل، نحو: ماء غور"، أي غائر، وبمعنى اسم المفعول، كقولـه: "دار لسعدى إِذْهِ من هواكا" [...] كأنّ ذا الحدث تجسّم من الحدث، لكمال اتّصافه به.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:481.).

[48] يقول الرّضيّ: "ويعمل اسم المصدر عمل المصدر، وهو شيئان: أحدهما: ما دلّ على معنى المصدر مزيدا في أوّله ميم، كـ"المقتل" و"المستخرج"، والثّاني: اسم العين مستعملا بمعنى المصدر، كقوله:

"أكفرا بعد ردّ الموت عنّي *** وبعد عطائك المائة الرّتاع"

أي: إعطائك؛ والعطاء في الأصل اسم لما يعطى.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:480-481.).

إذ إنّه يطلب متعلّقات اسميّة يلحقها الرّفع والنّصب والخفض؛ مثلما يطلب الفعل ذلك: "ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو "مَا"."، (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:484.).

فاسم الفاعل كما يبدو من خلال هذا الحدّ يقوم مقام الفعل الّذي عنه قد صدر من حيث الاشتقاق، ويشابهه في عمله الرّفعَ في الأسماء عند العقد والتّركيب. كما يشابهه في طلبه للمفاعيل؛ لكن مع ضرورة توفّر شروط مخصوصة يعتمد عليها وهي خمسة معان:

-الشّرط الأوّل: وجوب توفّر معنى زمن الحال.

-الشّرط الثّاني: وجوب توفّر معنى زمن الاستقبال.

-الشّرط الثّالث: ضرورة الاعتماد على صاحبه. وهو الّذي يقصد به المبتدأ.

-الشّرط الرّابع: ضرورة الاعتماد على حرف الاستفهام.

-الشّرط الخامس: ضرورة الاعتماد على حرف النّفي.

ويعلّل الاستراباذيّ اشتراط هذه الشّروط في إعمال اسم الفاعل في المفاعيل، مفصّلا الدّوافع إليها والأغراض منها. فيقول في مسألة اشتراط معنى الزّمن حالا ومستقبلا: "إنّما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل في المفعول، لا في الفاعل، كما ذكرنا في باب الإضافة، إنّه لا يحتاج في الرّفع إلى شرط زمان، وإنّما اشترط أحد الزّمانين لتتمّ مشابهته للفعل لفظا ومعنى، لأنّه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا، لأنّه لا يوازنه مستمرّا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:484.).

يتبيّن ممّا سبق أنّ شرطي الاعتماد على معنى الحال ومعنى الاستقبال يطلبهما اسم الفاعل للتّمكّن من عمل النّصب في الأسماء. إلاّ أنّ ذلك يبرز مسألة أخرى على غاية من الأهمّيّة. وهي أنّ عمل اسم الفاعل في الاسم رَفْعًا يكون بسمة إطلاقيّة لا اشتراط فيها لعماد ولا لقيد. وما الشّروط المذكورة إلاّ من خصائص عمله في الأسماء نصبا. ويبدو من خلال هذا أنّ اسم الفاعل

وإن ماثل الفعل "لفظا ومعنى" لأسباب اشتقاقيّة صرفيّة وتركيبيّة إعرابيّة[49]: كالمماثلة في عدد الأحرف والصّيغة الصّرفيّة والعمل النّحويّ عند العقد والتّركيب؛ فإنّه لا يطابقه مطابقة تامّة. وذلك أنّ الفعل يتعدّى إلى المفاعيل الّتي يطلبها دون شروط في حين أنّ اسم الفاعل مقيّد بضرورة توفّر مكيّفات مخصوصة تكسبه قوّة يحتاجها للعمل في المنصوبات. فلا يمكن لاسم الفاعل أن يعمل في الأسماء المنصوبة حين تقاطع معنيي الفاعليّة والمفعوليّة في التّركيب المنجز إلاّ حين توفّر شروط مماثلته للفعل لفظا ومعنى. وليتمّ ذلك في نصبه للمفاعيل يستوجب أن تتحقّق فيه شروط الدّلالة على معنيي الحال أو الاستقبال المبيّنة سابقا. وكذلك شرط اعتماده على المبتدإ أو تعلّقه بالحروف المختصّة بالفعل: "ويعني بصاحبه: المبتدأ إمّا في الحال، نحو: "زَيْدٌ ضَارِبٌ أَخَوَاهُ"، أو في الأصل نحو: "كَانَ زَيْدٌ ضَارِبٌ أَخَوَاهُ"، و"ظَنَنْتُكَ ضَارِبًا أَخَوَاكَ"، و"إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ غُلاَمَاهُ"؛ والموصوف نحو:"جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْدًا"؛ وذا الحال، نحو:"جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا جَمَلاً". قال المصنّف: إنّما اشترط الاعتماد، على صاحبه لأنّه في أصل الوضع، وصف، فإذا أظهرت صاحبه قبله، تقوّى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه، فيقدر حينئذ على العمل.".
(الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:484-485.).

فالواضح ممّا تقدّم أنّ اسم الفاعل وإن ماثل الفعل في اللّفظ والمعنى، فإنّه لا يملك قوّته في العمل ولذلك يحتاج إلى التّقوية بإضافته لما وضع له في الأصل وهو معنى الابتداء الّذي عبّر عنه الاستراباذيّ في سابق القول

[49] يقول الاستراباذيّ: "وإنّما اشترط أحد الزّمانين لتتمّ مشابهته للفعل لفظا ومعنى، لأنّه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا، لأنّه لا يوازنه مستمرّا". ويتبيّن هذا الأمر بوضوح أكبر عند ابن يعيش في تناوله لنفس الظّاهرة. يقول في شرح المفصّل: "اعلم أنّ اسم الفاعل الّذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللّفظ والمعنى.". (ابن يعيش. شرح المفصّل. ج4. ص: 84.). إلاّ أنّ في ذلك بعض الاختلاف بين الرّجلين إذ في حين يرى الاستراباذيّ إمكان مماثلة اسم الفاعل الفعل في المضيّ فإنّ ابن يعيش يرى أنّه أمر ممتنع.

بمصطلح "المبتدإ". ويتوضّح ذلك من خلال الأمثلة الّتي يوردها الشّارح والمبيّنة في الجدول التّالي:

المثال	السّمة الوظيفيّة للمركّب شبه الإسناديّ القائم على اسم الفاعل	نوع الاعتماد
زَيْدٌ ضَارِبٌ أَخَوَاهُ	خبر	المبتدأ
كَانَ زَيْدٌ ضَارِبٌ أَخَوَاهُ	خبر ناسخ فعليّ	اسم النّاسخ
ظَنَنْتُكَ ضَارِبًا أَخَوَاكَ	مفعول ثان	المفعول الأوّل
إنّ زَيْدًا ذَاهِبٌ غُلاَمَاهُ	خبر ناسخ حرفي	اسم النّاسخ
جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْدًا	النعت	المنعوت
جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا جَمَلاً	الحال	صاحب الحال

فاعتماد اسم الفاعل على صاحبه الموسوم بالمبتدإ هو في الحقيقة اعتماد على معنى الابتداء الكامن في الحيّز المجرّد من اللّغة والمسيّر للمنجز من التّركيب. ويبدو من خلال الجدول السّابق أنّ معنى الابتداء المقوّي لعمل اسم الفاعل يبرز على أشكال لغويّة عديدة ذات سمات إعرابيّة وظيفيّة مختلفة. إذ يكون في التّركيب الاسميّ متحقّقا في المبتدإ الصّناعيّ أو في اسم النّاسخ الفعليّ أو الحرفيّ؛ ويكون في التّركيب الفعليّ متحقّقا في المنعوت أو صاحب الحال. وعليه يمكن القول إنّ معنى الفاعليّة المتحقّق باسم الفاعل القائم مقام الفعل يرد على بنيتين تشتركان في معنى الابتداء. ونمثّل لهما بما يلي:

البنية الأولى:

نواة إسناديّة اسميّة: [[اسم عماد (مبتدأ أو اسم ناسخ)]+[اسم فاعل عامل (خبر أو خبر ناسخ)]]

←—(معنى الابتداء)—→

البنية الثّانية:

نواة إسناديّة فعليّة:

[[فعل+ مفعول به]+ [فاعل[[اسم عماد (منعوت)]+ [اسم فاعل عامل(نعت)]]]]

←— (معنى الابتداء) —→

[[فعل+ مفعول به]+ [فاعل[اسم عماد (صاحب حال)]+ [اسم فاعل عامل(حال)]]]

←— (معنى الابتداء) —→

وفيما يهمّ تبيين مسألة تعلّق اسم الفاعل بالحروف المختصّة بالفعل من قبيل حروف الاستفهام أو النّفي الّتي تُعَدُّ من شروط مشابهة اسم الفاعل للفعل؛ والّتي تكسبه قوّة تمكّنه من العمل في الأسماء رفعا ونصبا: "قوله: "أو الهمزة، أو "مَا""؛ هذا هو الثّاني، والأولى كما قال الجزوليّ، حرف الاستفهام أو حرف النّفي، ليشمل نحو: "هَلْ ضَارِبٌ الزَّيْدَانِ؟" و"لاَ ضَارِبٌ أَخَوَاكَ"، و"لاَ مَضْرُوبٌ أَبَوَاكَ"، و"لاَ ضَارِبًا زَيْدًا"، و"إِنْ قَائِمٌ أَبَوَاكَ". وقد يكون النّفي غير ظاهر، بل هو مؤوّل به، نحو: "إِنَّمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ"، أي: ما قائم إلاّ الزّيدان، ويقدّر الاستفهام أيضا، نحو: "قَائِمٌ الزَّيْدَانِ أَمْ قَاعِدَانِ؟".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:485.).

فالبيّن ممّا سبق أنّ اسم الفاعل يكتسب القوّة على العمل في الأسماء بمشابهته الفعل لفظا ومعنى من خلال تعلّقه بالحروف الّتي يتعلّق بها الفعل عادة. ويكون ذلك عن طريق توفّر معنى عماد من قبيل معنى الاستفهام أو معنى النّفي سواء كانا ظاهرين أو مقدّرين. وهو ما نجمعه في الجدول التّالي:

المعنى العماد	نوعه	المحقّق له	المثال
الاستفهام	الظّاهر	أ	أ ضَارِبٌ الزّيْدَانِ؟
		هَلْ	هَلْ ضَارِبٌ الزّيْدَانِ؟
	المقدّر	Ø	قَائِمٌ الزّيْدَانِ أَمْ قَاعِدَانِ؟
النّفي	الظّاهر	مَا	مَا ضَارِبٌ أَخَوَاكَ
		لاَ	لاَ ضَارِبٌ أَخَوَاكَ
		إِنْ	إِنْ قَائِمٌ أَبَوَاكَ
	المقدّر	إِنَّمَا	إِنَّمَا قَائِمٌ الزّيْدَانِ = مَا قَائِمٌ إلاّ الزّيْدَانِ

وننهي القول في عمل اسم الفاعل بإجمال خصائصه المشروطة لعمله. فاسم الفاعل يقوم مقام الفعل ويعمل عمله في المرفوعات المحقّقة لمعنى الفاعليّة دون شرط، مثله في ذلك مثل الفعل للمشابهة بينهما والمطابقة لفظا ومعنى. ويتّسم طلب اسم الفاعل للمرفوعات والعمل فيها بسمة العمل على وجه

الابتداء. وذلك لأنّ اسم الفاعل يقتضي مرفوعا بحكم مشابهته للفعل مشابهة اشتقاقيّة من ناحية، وبحكم دلالته على الذّات المتّصفه بالمصدر على وجه القيام به من ناحية ثانية. أمّا طلبه للأسماء المحقّقة لمعنى المفعوليّة فمشروط لضعفه بتوفّر عنصر العماد المكسب اسم الفاعل قوّة على العمل إذ يكمل فيه ما نقص منه عن الفعل. والعماد يكون على خمسة أوجه: إمّا معنى الحال أو معنى الاستقبال أو معنى الابتداء أو معنى الاستفهام أو معنى النّفي. ونمثّل لهذا بالتّرسيمة التّالية:

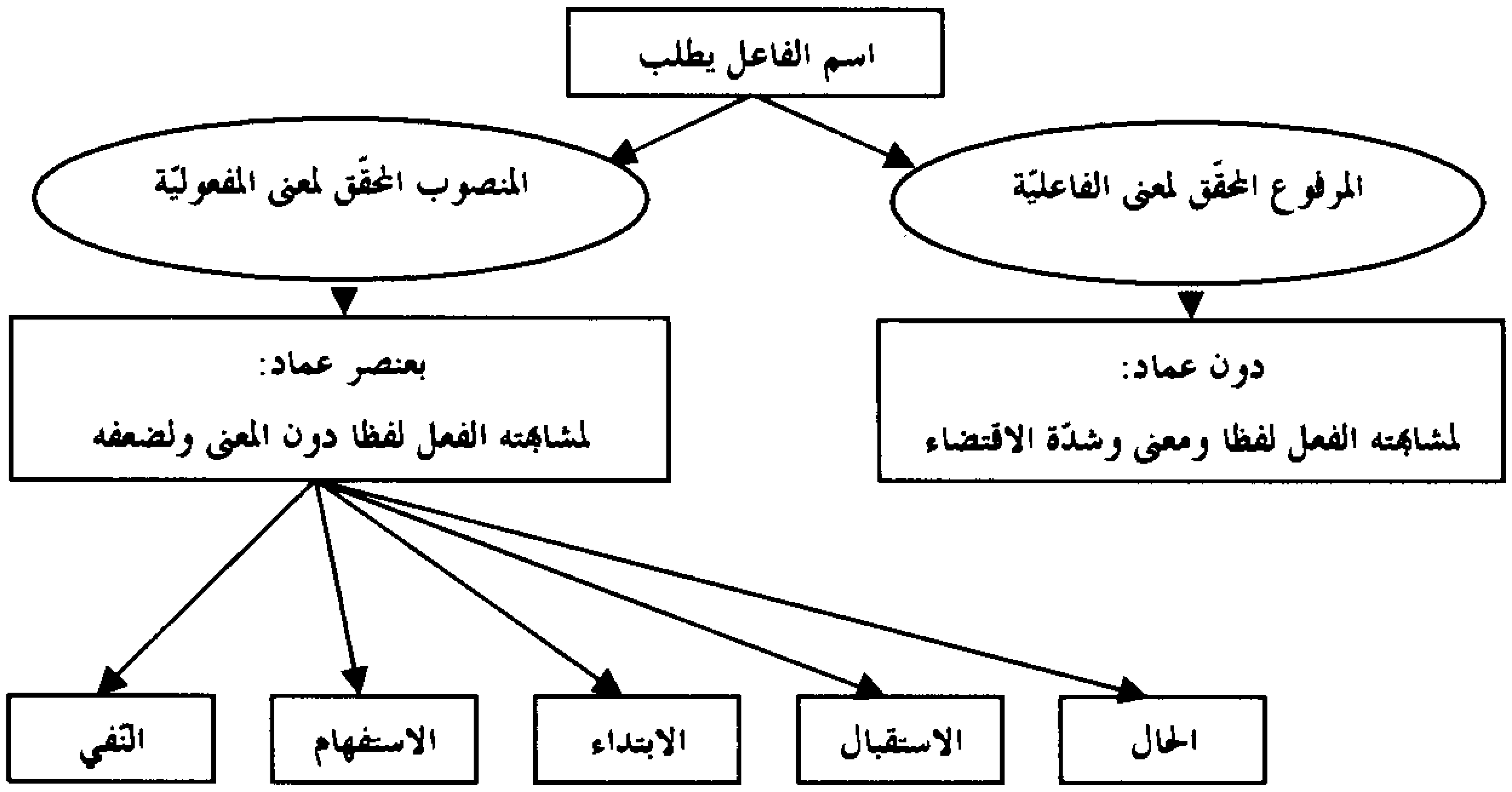

التّرسيمة الحادية عشرة

فالعناصر العماد هي الوسيلة الّتي يتمكّن بها اسم الفاعل من الاقتراب[50] من معنى الفعليّة وتغلّبه على مظاهر الاسميّة الكامنة فيه ليتمكّن من القيام مقام الفعل في التّركيب وعمل عمله في الأسماء. وبالتّالي تحقيق المعاني

[50] يدلّ ذلك على عدم استقرار اسم الفاعل في دلالته. إذ هو متردّد بين الفعليّة والاسميّة. وقد يكون المتكلّم هو الموجّه لاختيار أحد المعنيين دون الآخر وتحقيقه في التّركيب حسب ما يقتضيه قصده. ويبيّن الأستاذ رفيق بن حمّودة خاصّيّة تردّد اسم الفاعل بين الفعليّة والاسميّة بقوله التّالي: "فكلّما اقترب اسم الفاعل من الفعليّة عمل عمل الفعل واستلزم ما يستلزمه من معمولات وكلّما ابتعد عن الفعليّة ظهرت عليه علامات الاسميّة كالإضافة وغابت معمولات الفعل أو اتّخذت صورة لفظيّة أخرى. فالضّمير في "جاء ضاربك" إنّما هو مفعول به في صورة مضاف إليه.". (رفيق بن حمّودة: الاسميّة الفعليّة في التّراث النّحويّ: خصائصها ودلالاتها. مقال صادر ضمن كتاب: المعنى وتشكّله. ج1. ص:221.).

النّحويّة من قبيل معنى الفاعليّة الّذي نهتمّ بدرسه. وتمعّن هذه العناصر العماد الّتي تقوّي اسم الفاعل ليتمكّن من العمل في الأسماء خاصّة عند تقاطع معنيي الفاعليّة والمفعوليّة في إطار المنجز من الكلام الوارد على شكل مركّب شبه إسناديّ قائم على اسم الفاعل؛ يوصل إلى القول بأنّها في الحقيقة ممثّلة للمعنى المُقْتَضَى ممّا في نفس المتكلّم وهو الّذي تتحقّق عبره الإفادة.

3-3: المركّب شبه الإسناديّ القائم على اسم المفعول:

يُحْمَلُ اسم المفعول القائم مقام الفعل على اسم الفاعل، إذ يماثله في التّعلّق بالفعل وفي شروط العمل في متعلّقاته الاسميّة عند العقد والتّركيب. وما الفرق بينهما إلاّ من حيث الدّلالة المعنويّة. فاسم الفاعل يحيل على القائم بالفعل في حين أنّ اسم المفعول محيل على الواقع به الحدث: "اسم المفعول: ما اشتقّ من فعل، لمن وقع عليه.[...] وأمره في العمل والاشتراط، كأمر الفاعل، مثل: "زَيْدٌ مُعْطِي غُلاَمُهُ دِرْهَمًا"." (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:497.).

فالبيّن من خلال التّعريف المحدّد لاسم المفعول أنّه اسم مشتقّ يدلّ بالأصالة على الذّات الّتي وقع بها الحدث. أي إنّه اسم يطلب عقلا تعيين ذات واقع عليها الحدث مثلما يطلب اسم الفاعل ذاتا موقعة للحدث. وبالتّالي فالمعنى النّحويّ الذّي يحقّقه اسم المفعول بالأصالة هو معنى المفعوليّة. وقد نصّ التّعريف السّابق على مماثلة اسمِ المفعول اسمَ الفاعل في العمل في الأسماء وشروطه المحقّقة له إذا قام في التّركيب مقام الفعل. وهذا الأمر يدفع إلى القول بأنّ عمل اسم المفعول محمول على عمل اسم الفاعل لا على الفعل. أو بعبارة أخرى فإنّ اسم المفعول يُحْمَلُ عمله على عمل الفعل حملا من درجة ثانية. وذلك بسبب أنّ عمل الفعل في المنصوبات من حيث الأصل والوضع ليس من مقتضياته، بل مقتضاه أن يطلب الفاعل فيكتفي به باعتباره المسند

إليه[51]. ولّما كان اسم الفاعل منبئا بالذّات القائمة بالفعل الّتي هي مسند إليه في الأصل فهو الأولى بأن يُحْمَلَ عمله على عمل الفعل. وهو الأمر الّذي يصطلح عليه الاستراباذيّ بـ"الطّلب التّابع للوضعي"[52]. وهذه المشابهة لاسم الفاعل كيّفت عمل اسم المفعول في الأسماء عند قيامه مقام الفعل في التّركيب العربيّ؛ فقيست لذلك شروط عمله بما سبق تبيينه عند الحديث عن عمل اسم الفاعل: "يعني أنّ حاله في عمله عمل فعله، أي: المضارع المبنيّ للمفعول، كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الّذي هو المضارع المبنيّ للفاعل، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أو حرفي الاستفهام والنّفي، كحال اسم الفاعل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:498.).

وما يفيد في هذا الشّرح الّذي قدّمه الرّضيّ هو عقد المقارنة بين عمل كلّ من اسم الفاعل واسم المفعول بوجهي عمل الفعل في بنيتين تركيبيّتين فعليّتين أساسيتين:

فعمل اسم الفاعل القائم مقام الفعل في التّركيب شبه الإسناديّ مماثل لعمل الفعل المبنيّ للمعلوم في البنية التّالية:

[فعل (مبنيّ للمعلوم) Ø فاعل Ø مفعول].

في حين أنّ عمل اسم المفعول القائم مقام الفعل في التّركيب شبه الإسناديّ مماثل لعمل الفعل المبنيّ للمجهول في البنية النّحويّة التّالية:

[فعل (مبنيّ للمجهول) Ø نائب فاعل Ø مفعول].

---

[51] يقول الاستراباذيّ: "وكان حقّ الفعل ألاّ يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلاّ فيه". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:472.).

[52] يقول الاستراباذيّ: "فصار الفعل أصلا في العمل في المسند إليه وغيره، وغير الفعل، من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة فروعا عليه، وإن دلّ كلّ واحد منهما، أيضا، على المصدر الّذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما، وذلك لأنّ طلب الفعل للمرفوع وضعيّ، وطلبه للمنصوب تابع للوضعيّ.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:472.).

ونظرا لحمل اسم المفعول في العمل على اسم الفاعل وخصائصه؛ فإنّه مثله دالّ على معنى الفاعليّة دلالة لفظيّة دونما حاجة إلى عماد. ودالّ في نفس الوقت دلالة معنويّة على معنى المفعوليّة بالاعتماد المتمثّل في ضرورة اكتسابه القوّة على العمل من شروط توفّر الحال أو الاستقبال أو الابتداء أو الاستفهام أو النّفي.

وأمّا النّظر إلى الدّلالات المرجعيّة الّتي يحقّقها اسم المفعول حين عمله على أساس مماثلته لعمل الفعل المبنيّ للمجهول؛ فإنّه من الممكن عدّ الدّلالات الّتي توسّعنا في ضبطها عند القول في نائب الفاعل هي نفسها الّتي يحقّقها اسم المفعول القائم مقام الفعل في المركّب شبه الإسناديّ. فالمرفوع المضاف لاسم المفعول القائم مقام الفعل ولئن دلّ من حيث اللّفظ على معنى الفاعليّة فإنّه يحيل إلى الدّلالة في الأصل المجرّد من الكلام على معنى المفعوليّة. وهو ما نمثّل له بالتّرسيمة التّالية:

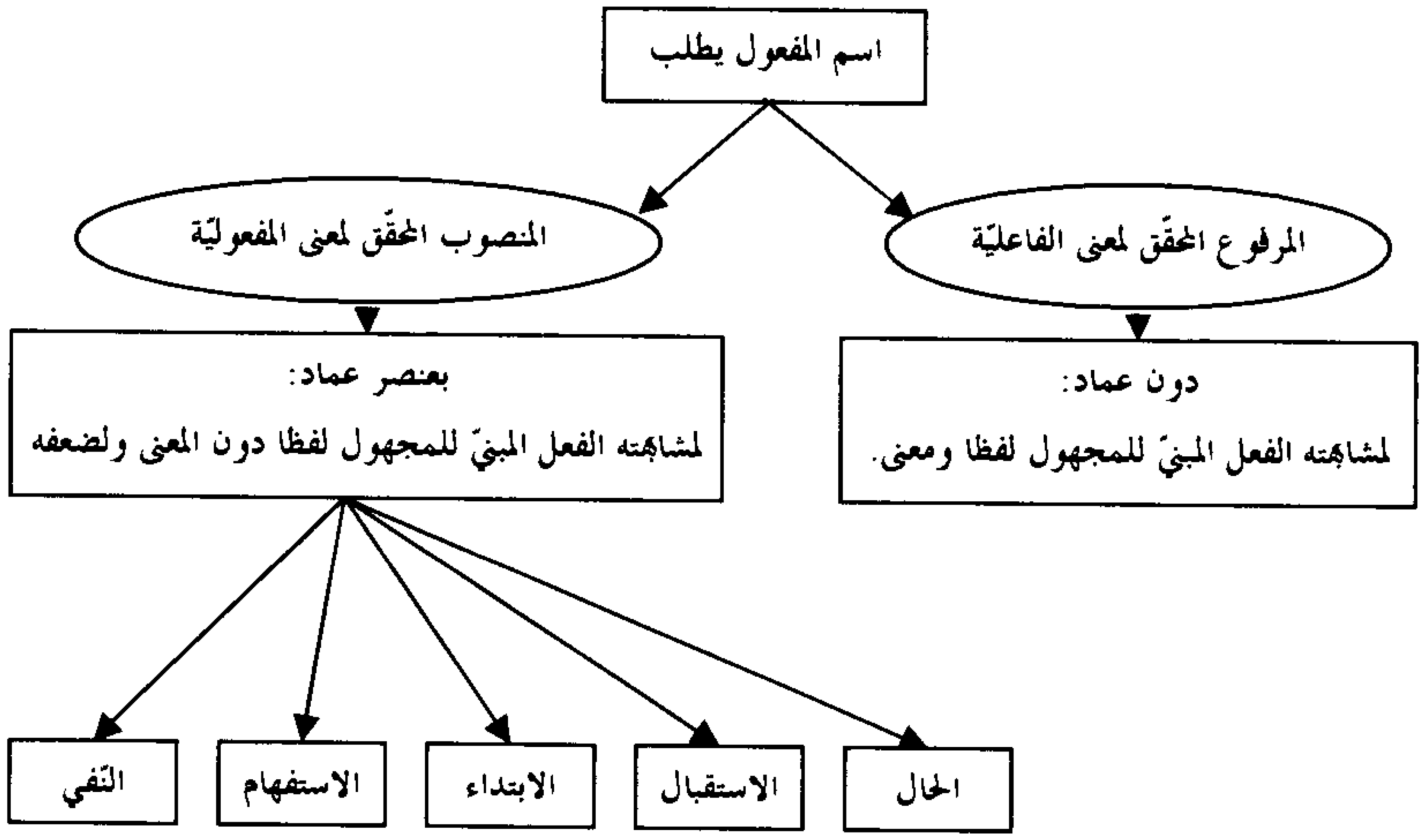

التّرسيمة الثّانية عشرة

وعلاوة على ذلك فإنّ اسم المفعول القائم مقام الفعل يحقّق "ما في نفس المتكلّم" من مقاصد يسعى إلى التّمكين لها والاعتناء بها. وهي الّتي نجمعها في النّقاط التّالية:

- قصد المتكلّم تغييب القائم بالحدث.

- تمكين المتكلّم للواقع به الحدث.

- اعتناء المتكلّم بمعنى المفعوليّة والتّمكين له.

3-4: المركّب شبه الإسناديّ القائم على الصّفة المشبّهة:

تقوم الصّفة المشبّهة باسم الفاعل مقام الفعل في المركّب شبه الإسناديّ، فتماثل اسم الفاعل المحمولة عليه في طلبه للعمل في متعلّقاته الاسميّة من التّركيب. إلاّ أنّ مماثلتها لاسم الفاعل ليست مماثلة مطابقة إذ تختلف عنه من حيث القيود الاشتقاقيّة ومن حيث المعنى. إذ: "الصّفة المشبّهة: ما اشتقّ من فعل لازم، لمن قام به على معنى الثّبوت.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:500.).

فالفرق بينهما كما يبدو في تعريف ابن الحاجب لها، هو فرق اشتقاقيّ صرفيّ من جهة، ومعنويّ دلاليّ من جهة ثانية. فالصّفة المشبّهة على خلاف اسم الفاعل تشتقّ من الأفعال اللاّزمة دون سواها. ثمّ إنّها تحقّق معنى اتّصاف الموصوف فيها بالثّبوت، أي: "الاستمرار واللّزوم"؛ على خلاف اسم الفاعل الّذي يتّصف الموصوف فيه بالحدوث. وذلك على الرّغم من اشتراكهما في الدّلالة على القائم بالحدث الّذي يطلبه المصدر[53] الصّادران عنه من حيث الاشتقاق. إلاّ أنّ الاستراباذيّ في تعليقه على قول ابن الحاجب بمبدإ الثّبوت في الصّفة يُلْمِحُ إلى مسألة هامّة قد تكون هي المهيّئة للصّفة المشبّهة أن تُحْمَلَ على اسم الفاعل في المعنى من حيث الوضع؛ وبالتّالي تكسبها عمله في الأسماء. إذ إنّ مصطلح "الوضع" لدى الاستراباذيّ هو قرين صناعة علم النّحو في وجهها المنجز: "والّذي أرى أنّ الصّفة المشبّهة، كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة،

---

[53] يستعمل ابن الحاجب مصطلح الفعل للدّلالة على المصدر مجاراة للبصريين. وهذا ما ينصّ عليه الرّضيّ عند تعليقه على حدّ الصّفة المشبّهة. إذ يقول بعد إيراد حدّ ابن الحاجب: "قوله: "من فعل". أي: مصدر.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج 3. ص:500.).

لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصّفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى "حَسَنٌ" في الوضع إلاّ: ذُو حُسْنٍ، سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة.[...] فظهوره في الاستمرار ليس وضعيًا؛ على ما ذكرنا، بل بدليل العقل، وظهوره في الاستمرار عقلا، هو الّذي غرّه، حتّى قال: "مشتقّ لمن قام به على معنى الثّبوت".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:500-501.).

فوسم الصّفة المشبّهة من حيث معناها ودلالتها بسمة الثّبوت ليس إلاّ بتأثير التّصوّر العقليّ المجرّد، أي: الخارج اللّغويّ المستقرّ في البنية المجرّدة من اللّغة الكامنة في نفس المتكلّم، والمحتوية على الإعراب المحض المبيّن في الفصل الأوّل من هذا البحث. أمّا من حيث الوضع في الصّناعة النّحويّة، أي: في الأحكام والمقاييس الوظيفيّة للحيّز المتعيّن من الكلام، فهي قرينة لاسم الفاعل ومطابقته في سمة الحدوث من وجهين:

الوجه الأوّل دلالتها على الحدوث والاستمرار في الزّمن والثّبوت فيه ثبوتا مطلقا عند غياب قرينة زمنيّة تقيّد هذا المعنى. والوجه الثّاني دلالتها على الحدوث وعدم الاستمرار في الزّمن وعدم الثّبوت فيه عند وجود قرينة تقيّد هذا المعنى[54]. ويستدلّ الرّضيّ على هذه الظّاهرة بالأمثلة التّالية:

دلالة الصّفة على الاستمرار والثّبوت لغياب القرينة	دلالة الصّفة على عدم الاستمرار والثّبوت لوجود القرينة
هِنْدٌ حَسَنَةُ الوَجْهِ.	كَانَ هَذَا حَسَنًا فَقَبُحَ. سَيَصِيرُ حَسَنًا. هُوَ الآنَ حَسَنٌ.

[54] يقول الرّضيّ في تبيين هاتين الظّاهرتين: "فليس معنى "حسن" في الوضع إلاّ: ذو حسن، سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة. ولا دليل في اللّفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتّصاف بالحسن، لكن لمّا أطلق ذلك، ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة، لأنك حكمت بثبوته، فلا بدّ من وقوعه في زمان، كان الظّاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج 3. ص:500.).

ويبدو أنّ معنى الزّمن سواء كان زمنا مطلقا أو زمنا معيّنا بأحد الأوجه المعلومة أي: المضيّ أو الحال أو الاستقبال، هو ما يجعل الصّفة المشبّهة تقوم مقام الفعل فتعمل عمله مثلها في ذلك مثل المصدر عند الاتّسام بالدّلالة على الحدوث في مطلق الزّمن، أو حملها على اسم الفاعل عند الاتّسام بالدّلالة على القائم بالحدث في زمن معيّن. وما يدعم ما نذهب إليه من أنّ عمل الصّفة المشبّهة مكتسب من مشابهتها لكلّ من المصدر واسم الفاعل على خلاف حملها على اسم الفاعل فقط؛ ما يورده الرّضيّ في تعليل عملها: "وإنّما عملت الصّفة المشبّهة وإن لم توازن صيغها الفعل، ولا كانت للحال والاستقبال، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مرّ؛ لأنّها شابهت اسم الفاعل، لأنّ الصّفة ما قام به الحدث المشتقّ هو منه، فهو بمعنى "ذُو" مضافا إلى مصدره، فـ"حَسَنٌ" بمعنى: ذُو حُسْنٍ، كما أنّ اسم الفاعل، ومنه[ما حوّل عنها] أعني: حَاسِنًا، كذلك: محلّ للحدث المشتقّ هو منه، فـ"ضَارِبٌ" بمعنى ذُو ضَرْبٍ، لا فرق بينهما إلاّ من حيث الحدوث في أحدهما وضعا، والإطلاق في الآخر كما ذكرنا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:501.).

فالصّفة المشبّهة إذن، لا تشابه الفعل العاملة عمله من حيث الصّيغ الصّرفيّة. كما أنّها لا تشابه اسم الفاعل في مطابقته الفعل من حيث اللّفظ والمعنى، وإنّما تشاركه في التّعبير عن القائم بالحدث مع الفرق في الدّلالة على الزّمن. إذ القائم بالحدث في اسم الفاعل مقترن بزمن معيّن في حين أنّه مع الصّفة المشبّهة يحيل إلى مطلق الزّمن كما يكون ذلك في المصدر. إلاّ أنّ حمل الصّفة المشبّهة على اسم الفاعل قد يكون سببه تقاطعهما في الدّلالة على معنى الجنس ومعنى العدد لا على معنى الزّمن: "وقيل: عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها تثنّى وتجمع وتؤنّث، كما أنّ اسم الفاعل صفة تثنّى وتجمع وتؤنّث.[...] ولم يقصدوا أنّ تثنيتها وجمعها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه

وتأنيثه، سواء، لأنّه لا يطّرد ذلك في الألوان والعيوب.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:501.).

فالبيّن من هذا الشّاهد أنّ ما يجمع حقّا بين الصّفة المشبّهة باسم الفاعل واسم الفاعل هو مقولتا الجنس والعدد، ولهذا حُمِلَتْ عليه وتسمّت باسمه على وجه المشابهة.

ونلخّص مسألة تقاطع المعاني النّحويّة من قبيل معنى الزّمن ومعنيي الجنس والعدد، المكيّفة للصّفة المشبّهة، والمحدّدة لمماثلتها لكلّ من المصدر واسم الفاعل في طلب الأسماء والعمل فيها حملا من خلالهما على الفعل إذا ما قامت مقامه في المركّب شبه الإسناديّ؛ بالتّرسيمة التّالية:

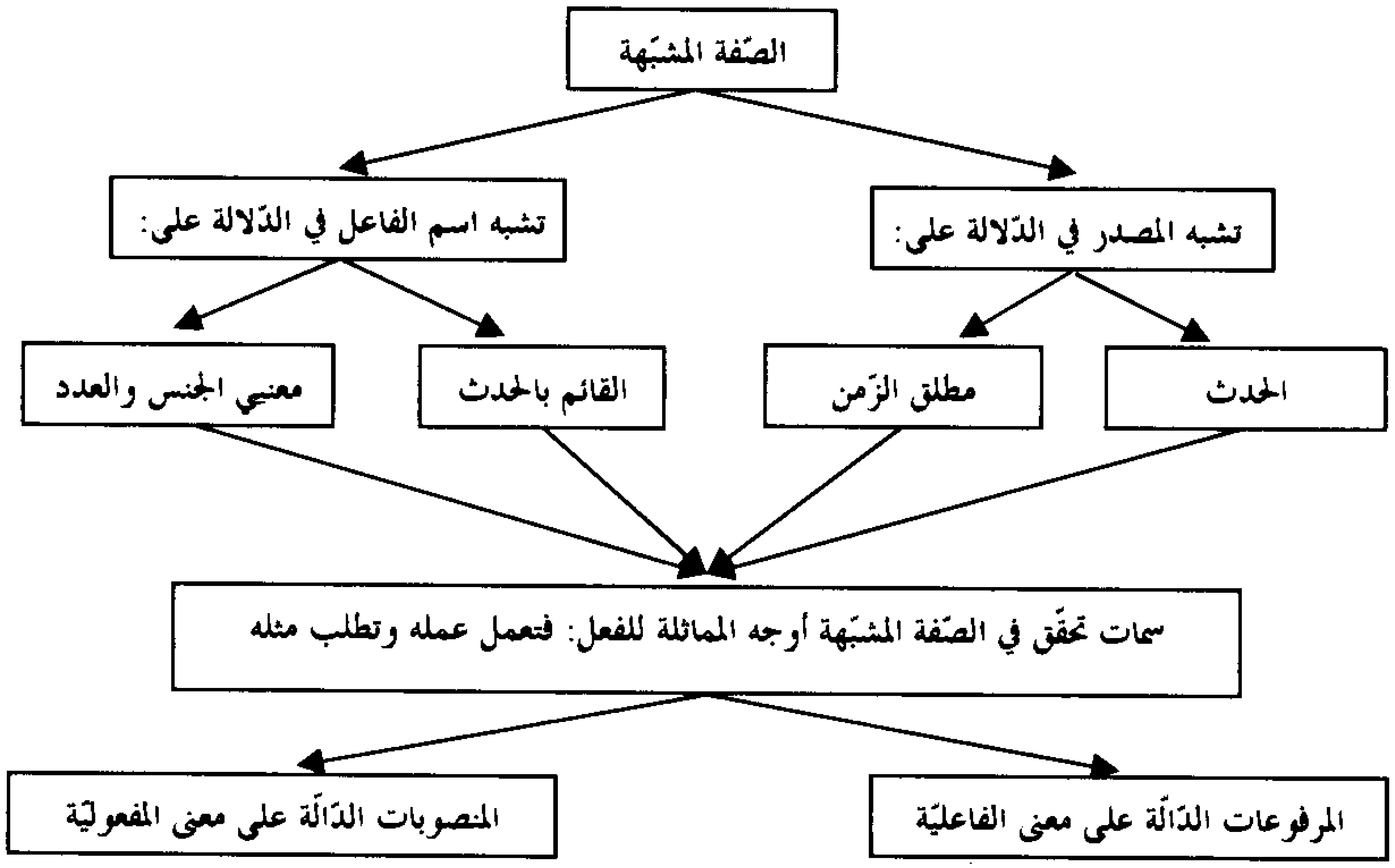

التّرسيمة الثّالثة عشرة

ثمّ إنّ الصّفة المشبّهة تعمل في الأسماء رفعا دون اشتراط عماد؛ شأنها شأن سائر الأسماء المشتقّة المبيّنة سابقا. كما أنّها تجاري كلاّ من اسم الفاعل واسم المفعول العاملين في الاحتياج إلى عماد يقوّي عملها في المنصوبات: "قوله: "وتعمل عمل فعلها"، يعني من غير شرط زمان من الأزمنة الثّلاثة، لأنّها موضوعة على معنى الإطلاق، وأمّا الاعتماد على أحد الأشياء الخمسة، فلا بدّ

منه، لما قلنا في اسم الفاعل، بل هو أولى لضعفها.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:502.).

فطلب الصّفة المشبّهة للمنصوبات مشروط إذن، بتوفّر الدّلالة على الحال أو الاستقبال أو الابتداء أو الاستفهام أو النّفي كما رأينا ذلك عند تناول اسمي الفاعل والمفعول بالدّرس.

وما يميّز الصّفة المشبّهة في مسألة العمل في الأسماء عند قيامها في التّركيب مقام الفعل، هو متعلّقها والأحوال الإعرابيّة الّتي يرد عليها: "ثمّ معمولها المذكور بعدها، إمّا أن يكون مضافا، أو مع اللاّم، أو مجرّدا عنهما، وهذه أيضا قسمة حاصرة، صارت ستّة أقسام: الصّفة باللاّم، مع الثّلاثة من أقسام المعمول، والصّفة مجرّدة مع تلك الثّلاثة، ثمّ المعمول في كلّ واحد من هذه الأقسام السّتّة إمّا مرفوع أو منصوب أو مجرور؛ صارت ثمانية عشر، لأنّ السّتّة صارت مضروبة في الثّلاثة، وتفصيلها بالتّمثيل: "حسن وجهه" برفع المعمول نصبه وخفضه؛ "حسن الوجه"، كذلك؛ "حسن وجه"، كذلك، فهذه تسعة مع تجرّد الصّفة عن اللاّم، وكذلك: "الحسن وجهه"، "الحسن الوجه"، "الحسن وجه".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:502.).

فهي إذن ثمانية عشر حالة أو شكل من الأشكال اللّغويّة المعبّرة عن معنى الفاعليّة[55]. وما يهمّ المسألة الّتي نبحثها من هذه الأشكال اللّغويّة هو أنّ معنى الفاعليّة يتحقّق عن طريق الصّفة المشبّهة بثلاثة أقسام من الاسم يحدّدها التّقاطع مع معنيي التّعريف والتّنكير. ثمّ تحقّقه بأحوال إعرابيّة ثلاثة هي الرّفع والنّصب والخفض. ونجمع ذلك في الجدولين التّاليين:

---

[55] انظر تفصيل ذلك في أطروحة الأستاذ المنصف عاشور. ص596.

الجدول الأوّل: (الصّفة المشبّهة في حالة التّعريف)

الصّفة	معمولها	إعراب المعمول والمثال	الوجه في الإعراب	المعنى المقوليّ المستفاد وحكمه
معرفة	معرّف بالألف واللاّم	الرّفع: الحَسَنُ الوَجْهُ.	الرّفع على الفاعليّة	قبيح: لخلوّ الصّفة من عائد على الموصوف
		النّصب: الحَسَنُ الوَجْهَ.	النّصب على التّشبيه بالمفعول	مستنكر: ظاهرا لنصب الفاعل الحقيقي لا على التّمييز. مستحسن: للنّصب توطئة للجرّ.
		الخفض: الحَسَنُ الوَجْهِ.	الخفض على الإضافة	مستحسن قياسا على الأصل: للتّخفيف في الصّفة ومعمولها لفظا. وللإبهام ثمّ التفسير معنى.
	معرّف بالإضافة	الرّفع: الحَسَنُ وَجْهُهُ.	الرّفع على الفاعليّة	أصل: المعمول فاعل في المعنى فالأصل رفعه.
		النّصب: الحَسَنُ وَجْهَهُ.	النّصب على التّشبيه بالمفعول	قبيح: جائز في الضّرورة الشّعريّة عند الجمهور. مستحسن عند ابن الحاجب: لأنّ النّصب غير مقصود لذاته. بل للتّمهيد للجرّ.
		الخفض: الحَسَنُ وَجْهِهِ. (ممتنع)	الخفض على الإضافة	باطل: متّفق على امتناعه. لعدم إفادة الإضافة خفّة.
	نكرة	الرّفع: الحَسَنُ وَجْهٌ.	الرّفع على الفاعليّة	قبيح: لعدم مطابقة المعمول لأصله في التعريف. مع خلوّ الصّفة من عائد على الموصوف.
		النّصب: الحَسَنُ وَجْهًا.	النّصب على التّمييز	مستحسن: قياسا على الأصل. أوقع في النّفس لأنّ القصد منه المبالغة في الوصف بحصول الصّفة إجمالا وتفصيلا.
		الخفض: الحَسَنُ وَجْهٍ. (ممتنع)	الخفض على الإضافة	باطل: متّفق على امتناعه رغم حصول التخفيف.

الجدول الثّاني: (الصّفة المشبّهة في حالة التّنكير)

الصّفة	معمولها	إعراب المعمول والمثال	الوجه في الإعراب	المعنى المقوليّ المستفاد وحكمه
نكرة	معرّف بالألف واللاّم	الرّفع: حَسَنٌ الوَجْهُ. (قبيح)	الرّفع على الفاعليّة	قبيح: لخلوّ الصّفة من عائد على الموصوف.
		النّصب: حَسَنٌ الوَجْهَ. (مستنكر)	النّصب على التّشبيه بالمفعول	مستنكر ظاهرا. لكن استحسنه المصنّف للتّوطئة.
		الخفض: حَسَنُ الوَجْهِ.	الخفض على الإضافة	مستحسن قياسا على الأصل. للخفّة وحصول الإبهام ثمّ التّفسير وهو أوقع في النّفس.
	معرّف بالإضافة	الرّفع: حَسَنٌ وَجْهُهُ.	الرّفع على الفاعليّة	أصل: لأنّ المعمول فاعل في المعنى. فالأصل رفعه.
		النّصب: حَسَنٌ وَجْهَهُ.	النّصب على التّشبيه بالمفعول	مستنكر ظاهرا. لكن استحسنه المصنّف للتّوطئة.
		الخفض: حَسَنٌ وَجْهِهِ. (مختلف فيه)	الخفض على الإضافة	قبيح للاقتصار على أهون التّخفيف.
	نكرة	الرّفع: حَسَنٌ وَجْهٌ.	الرّفع على الفاعليّة	قبيح لعدم مطابقة الرّفع الأصليّ وغياب العائد.
		النّصب: حَسَنٌ وَجْهًا.	النّصب على التّمييز	مستحسن قياسا على الأصل. المبالغة والوقع النّفسيّ
		الخفض: حَسَنٌ وَجْهٍ.	الخفض على الإضافة	لا قبيح ولا حسن: التّخفيف مع الإبهام والتّفسير.

ونظرا لهذه الخصائص المبيّنة بالجدولين السّابقين نذهب إلى عدّ الصّفة المشبّهة متميّزة بتوسيع مجال التّعبير عن معنى الفاعليّة. وعليه فما عُدَّ ضعفا في عملها نرى أنّه حقّق تكثيفا دلاليّا ومرونة في التّعبير على معنى الفاعليّة ما كان ليتحقّق بنفس الكيفيّة عن طريق اسمي الفاعل والمفعول العاملين. ثمّ إنّ إمكانيات التّعبير عن معنى الفاعليّة في متعلّقات الصّفة بعلامات الإعراب الثّلاثة، تعمل على تكييف المقاصد الّتي يسعى المتكلّم إلى إبلاغها والإفادة بها

في الوضعيّة التّواصليّة. ولعلّنا نصيب بإجمال هذه الدّلالات المرجعيّة الّتي تتحقّق بالشّكل اللّغويّ لمعمول الصّفة المشبّهة ووجه إعرابه في أنماط أربعة تتحقّق بها مقاصد مستعمل اللّغة باعتبارها تصوّرات ذهنيّة تعقد الصّلة مع الوجود اللّغويّ والوجود العينيّ في نفس الوقت. وهو ما ينتج الاقتران الدّلاليّ المرجعيّ التّالي:

1- التّمكين لمعنى الفاعليّة: برفع معمول الصّفة المشبّهة لفظا ومعنى: ويتمّ ذلك في الشّكلين التّحويين اللّذين عدّهما الاستراباذيّ أصلا. أي: "الحَسَنُ وَجْهُهُ" و"حَسَنٌ وَجْهُهُ".

2- المبالغة في اتّصاف الموصوف بالصّفة: وذلك بحصول الصّفة إجمالا وتفصيلا. ويتمّ ذلك في الشّكلين التّحويين اللّذين عدّهما الاستراباذيّ مستحسنين قياسا على الأصل. أي: "الحَسَنُ وَجْهًا" و"حَسَنٌ وَجْهًا".

3- قَصْدُ التّأثير في المخاطب: بإجراء القول على الأوقع في النّفس. وذلك عن طريق الإبهام ثمّ التّفسير. ويتحقّق ذلك بالأشكال التّحويّة التّالية: "الحَسَنُ الوَجْهِ" و"حَسَنُ الوَجْهِ" و"حَسَنٌ وَجْهًا" و"حَسَنٌ وَجْهٍ".

4- تحقيق مبدإ بذل المجهود الأدنى: ويتمّ ذلك بالأشكال التّحويّة التّالية الّتي نوردها مرتّبة من المستحسن إلى الأقلّ حسنا إلى القبيح غير الممتنع: "الحَسَنُ الوَجْهِ": يلحق التّخفيف الصّفة ومعمولها؛ ثمّ "حَسَنُ الوَجْهِ": يلحق التّخفيف المعمول دون الصّفة؛ ثمّ "حَسَنٌ وَجْهٍ" يلحق التّخفيف المعمول دون الصّفة؛ ثمّ "حَسَنٌ وَجْهِهِ" الاقتصار على أهون التّخفيفين وهو حذف التّنوين من المعمول، وترك أعظم التّخفيفين الممكن حذفه وهو الضّمير المضاف للمعمول.

والهامّ في كلّ ذلك حضور مقاصد المتكلّم الكامنة في ذهنه والّتي لا تحقّق دلالاتها المرجعيّة نفس الدّرجة من الثّراء بالأسماء العاملة عمل الفعل المغايرة للصّفة المشبّهة.

3-5: خاتمة الفصل الثّالث:

تناولنا في هذا الفصل بعض قضايا المرفوعات من التّركيب شبه الإسناديّ في اللّغة العربيّة محاولين قدر الإمكان الإشارة إلى خصائص الدّلالة على معنى الفاعليّة. فكان النّظر في خصائص الأسماء المشتقّة القائمة مقام الفعل والعاملة عمله. وحصلت من ذلك جملة من الملاحظات تتعلّق بخصائص التّركيب وإمكانيات تعبيره عن معنى الفاعليّة. كما وقعت الإشارة ثني ذلك إلى مجالات تقاطع معنى الفاعليّة مع سائر المعاني النّحويّة الأخرى من قبيل معنى المفعوليّة أو معنى الإضافة أو الرّتبة أو الجنس والعدد. كما حصل التّنبّه إلى دور المتكلّم مستعمل اللّغة في تكييف الخطاب المعبّر عن معنى الفاعليّة وتسيير الأشكال النّحويّة المحقّقة له بالنّظر إلى مقاصده من الكلام. ويمكن أن نجمل بعض النّتائج الهامّة في النّقاط التّالية:

- يتحقّق معنى الفاعليّة على أشكال نحويّة مختلفة، يجري أكثرها على الإضافة.
- يتقاطع معنى الفاعليّة في المركّبات شبه الإسناديّة مع معان نحويّة أخرى خاصّة منها معنى المفعوليّة. لأنّ الاسم المرفوع المتعلّق بالاسم المشتقّ باستثناء متعلّق الصّفة المشبّهة، غالبا ما يدلّ على القائم عليه الحدث من حيث المعنى على الرّغم من دلالته على القائم بالحدث من حيث اللّفظ.
- الأسماء المشتقّة العاملة عمل الفعل أكثر مرونة في التّعبير عن معنى الفاعليّة من التّركيبين الفعليين المبنيّ فعلهما للمعلوم والمجهول. إذ إنّ النّواة الإسناديّة الفعليّة الأساسيّة تعبّر عن معنى الفاعليّة بعلامة الرّفع الإعرابيّة فقط، في حين أنّ الأسماء المشتقّة تعبّر عن معنى الفاعليّة في المنجز من الكلام بعلامتي النّصب والخفض علاوة على علامة الرّفع.
- الأسماء المشتقّة لا تعبّر بنفس الكيفيّة على معنى الفاعليّة. إذ كلّما قرب الاسم المشتقّ من سمة الفعليّة وتمحّض لها، تمكّن عمله في الأسماء للمشابهة بالفعل؛ فتقلّ بذلك أشكال التّعبير عن معنى الفاعليّة. وكلّما قرب الاسم

المشتقّ من سمة الاسميّة وتمحّض لها، ضعف تمكّنه من العمل في الأسماء لضعف مشابهته الفعل[56]؛ لكنّه في المقابل يحقّق بذلك ثراء في إمكانيات التّعبير عن معنى الفاعليّة.

– ما عُدَّ وجها من أوجه ضعف الأسماء المشتقّة في العمل، نعدّه وجها من أوجه القوّة والثّراء في التّعبير عن المعاني ودلالاتها المرجعيّة. إذ إنّ تمكّن العمل النّحويّ في التّراكيب الفعليّة والمتمثّل في العامل اللّفظيّ، يحجب العامل الحقيقيّ المتمثّل في المتكلّم مستعمل اللّغة. وبالتّالي يحجب إمكانات التّعبير عن المقاصد، وكيفيات تمثّل الكون وتجربته.

[56] للتّوسّع في هذه المسألة انظر مقال الأستاذ: رفيق بن حمّودة: الاسميّة الفعليّة في التّراث النّحويّ: خصائصها ودلالاتها. مقال صادر ضمن كتاب: المعنى وتشكّله. ج1. الوارد بين الصّفحتين: 207-234.

4: الفصل الرّابع: في النّواة الإسناديّة الاسميّة والأشكال المعبّرة عن معنى الفاعليّة:

4-0: مقدّمة الفصل الرّابع:

نعمد في هذه المرحلة من البحث إلى النّظر في النّواة الإسناديّة الاسميّة غير المسبوقة بالنّواسخ، لتقصّي الأشكال النّحويّة المعبّرة عن معنى الفاعليّة، وللتّعرّض للإشكاليات الّتي تطرحها في المدوّنة سند البحث؛ سواء فيما يرتئيه الاستراباذيّ من آراء أو ما يورده على ألسنة من سبقه من النّحاة. ويكون ذلك من خلال رصد البُنَى النّحويّة الاسميّة الممكنة. والاهتمام بالمكوّنات الّتي تعبّر عن معنى الفاعليّة. وتحديد خصائصها. وتبيّن العلاقات الّتي تنشئها مع سائر تراكيب بنية الجملة الاسميّة. وكذلك محاولة ضبط مختلف أنواعها. ثمّ نعمل على ضبط المنوال الّذي ينتج المعنى النّحويّ من مثل معنى الفاعليّة كما وقع تصوّره في المدوّنة. ونتناول قضايا الدّلالات المرجعيّة الحاصلة بالعقد والتّركيب في البنى الاسميّة.

وما يفترضه المنهج المتّبع في هذه المرحلة من البحث، وهو الاستقراء؛ يتمثّل في النّظر في مسائل الرّفع في بنية الجملة الاسميّة الخالية من النّواسخ نظرا مقسّما. نهتمّ فيه بالأجزاء المفردة حسب ما يتطلّبه العنصر المزمع تقصّي إشكالياته. على أن يتمّ تجميع النّتائج الجزئيّة في نسق عامّ، في خاتمة الفصل. حيث نبني المفاهيم المكثّفة لما وقع بسط دقائقه، من أجل الخروج بنظرة كلّيّة تحكم قضايا معنى الفاعليّة الّتي تحقّقها النّواة الإسناديّة الاسميّة. وهو ما يحتاجه القول في الفصل الأخير من البحث، الّذي أردنا أن نتوّج به العمل متوخّين فيه منهجا استنباطيّا يستثمر نتائج العمل الاستقرائيّ.

يعرض الاستراباذيّ في باب المبتدإ والخبر من شرحه على الكافية إلى جملة من الإشكاليات النّظريّة المتعلّقة بحدّ النّواة الإسناديّة الأساسيّة من التّركيب الاسميّ. كما يهتمّ بإبراز إشكاليات حدّ العامل في طرفيها وقضاياه الخلافيّة بين المدارس النّحويّة. ثمّ يمرّ إلى تناول مسألة الرّتبة والمحلّ

الأصل للمبتدإ. كما يبيّن قضايا ومسوّغات الابتداء بالنّكرة. ثمّ يعمد بعد ذلك إلى النّظر في خصائص الخبر الظّاهر والأشكال النّحويّة الّتي يرد عليها. ويثنّي بالقول في مسائل تقدير الخبر. كما أنّه ينظر في وجوب تقديم المبتدإ أو الخبر من حيث الموضع التّركيبيّ في البُنَى الاسميّة. ويعرض إلى مسائل تعدّد الخبر؛ واقترانه بالفاء. ثمّ يختم الباب بالقول في أحكام حذف المبتدإ والخبر كليهما.

ونحاول في هذه المرحلة من البحث أن ندرس مختلف هذه القضايا دراسة وصفيّة استقرائيّة، نجلي من خلالها التّصوّر التّراثيّ للتّركيب الاسميّ الخالي من النّواسخ كما يقدّمه الاستراباذيّ في شرحه. عاملين على تبيّن نظام عامّ يجري عليه الرّفع. وذلك من باب التّمهيد لما سيقع بحثه في الفصل السّادس من هذا العمل، في إطار تمحيص القضايا المعروضة ومحاولة تطعيمها بالمستجدّ من الأفكار عسى منها يكون القول في إمكان التّجاوز وفتح آفاق للبحث جديدة.

4-1: المبتدأ، أشكال تحقيقه لمعنى الفاعليّة وقضيّة المرجع:

4-1-1: أشكال تحقيق المبتدإ لمعنى الفاعليّة:

بعد التّعرّض للقسم الأوّل من المرفوعات المتمثّل في الفاعل بأنواعه ونائبه من التّركيب الفعليّ، ينتقل الشّارح إلى تناول قضايا القسم الثّاني المتمثّل في المبتدإ والخبر من التّركيب الاسميّ. ويحدّ المبتدأ حدّا نحويّا كما يلي: "فالمبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللّفظيّة مسندا إليه، أو الصّفة الواقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:197.).

ويناقش الشّارح هذا الحدّ من مختلف أوجهه لبيان الإصابة في القول به. ويبيّن أنّ المبتدأ في الأصل نوعان[57]: أوّلهما الاسم المجرّد عن العوامل اللّفظيّة الواقع في التّركيب الاسميّ مسندا إليه. وثانيهما الصّفة المسبوقة بعماد من مثل حرف النّفي أو الاستفهام من التّركيب الاسميّ والواقعة مسندا إليه مع اشتراط رفعها لظاهر. والمقصود بالصّفة في هذا المستوى الأسماء المشتقّة العاملة عمل الفعل الّتي وقع التّعرّض لها في الفصل الثّالث. والمعنيّ منها بالأساس هو اسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة. يقول الاستراباذيّ: "ويعني بـ"الصّفة": اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:198.).

ومن خلال هذا نمثّل للجملة الاسميّة بالبنيتين التّاليتين حسب نوع المبتدإ:

المثال	البنية
"اللّه ربّنا"	[[مبتدأ (اسم مفرد(مرفوع))] Ø[خبر]].
أقائم الزّيدان؟	[[حرف عماد (حرف نفي أو حرف استفهام) مبتدأ (صفة (مرفوع))] Ø[متعلّق]].
ما قائم الزّيدان.	
هل حسن الزّيدان؟	
إن قائم الزّيدان.	

ولئن كانت البنية الأولى هي الأكثر استعمالا والأقلّ لبسا، فإنّ البنية الثّانية تحدث إشكالا نظريّا يتمثّل في مدى مطابقتها للحدّ المعلن عنه وخاصّة مسألتي أن يكون المبتدأ اسما[58] وأن يتّسم بالتّجرّد من العوامل. ولهذا الإشكال ثلاثة أوجه:

---

[57] يبيّن ابن هشام نوعي المبتدإ كما يلي: " وأقول: الثّالث من المرفوعات: المبتدأ، وهو نوعان: مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يغني عن الخبر.". (ابن هشام الأنصاريّ. شرح شذور الذّهب. ص:207.).

[58] يراد بمفهوم "الاسم" في هذا المحلّ من المدوّنة الاسم الوارد لفظا مفردا أي نظير المركّب من حرف مع اسم. وذلك بيّن ممّا يورده الاستراباذيّ حيث يقول: "فإن قيل نحن لا نحمل الصّفة المرفوعة على اسمها وحده، بل على محلّ المركّب الّذي هو "لا" مع اسمها، وهذا المركّب مجرّد عن العوامل. فالجواب أنّه قد خرج إذن هذا المركّب عن حدّ

الأوّل يتمثّل في اعتبار الأحرف السّابقة على الصّفة المرفوعة أحرفا زائدة أو جارية مجرى الزّائدة فهي في مقام المعدومة من حيث الأثر وهو رأي الاستراباذيّ؛ وعليه يكون رفع الصّفة محمولا على محلّ اسم الحرف الّذي عطفت عليه لكونه مرفوعا بالابتداء. وذلك من قبيل الأمثلة التّالية:

"بِــحَسْبِكَ زَيْدٌ"
"مَا فِي الدّارِ مِنْ أَحَدٍ"
} فحرفا الـ"باء" و"من" في هتين الجملتين حرفان زائدان في حكم المعدومين.

"إنّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو" ← الحرف "إنّ" حرف جارى مجرى الحروف الزّائدة فهو أيضا في مقام المعدوم من حيث الأثر؛ إذ إنّه لا يحدث تغييرا على معنى الجملة.

والثّاني يتمثّل في اعتبار الأحرف السّابقة على الصّفة غير عاملة على مذهب سيبويه ولا يعتدّ بها. وعليه فرفع الخبر حاصل لكونه خبرا للمبتدإ. وهو تخريج يقبله الاستراباذيّ لأنّه لا إشكال فيه. ويمثّل له بالآتي:

"لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ فِي الدّارِ" ← فالحرف "لاَ" غير عامل في رأي سيبويه. وبذلك فرفع الصّفة غير محمول على محلّ الاسم المبتدإ، خلافا لما يقرّه الأخفش والمبرّد.

والثّالث يتمثّل في اعتبار الأحرف السّابقة على الصّفة المرفوعة أحرفا عاملة على مذهب الأخفش والمبرّد؛ ورفع الصّفة محمول على محلّ الاسم الّذي هو المبتدأ. ويمثّل لذلك بالبنية التّالية:

"لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ فِي الدّارِ" ← فالحرف "لاَ" عند الأخفش والمبرّد حرف عامل. أي حرف ناسخ اسمه منصوب المحلّ وخبره مرفوع بأثر عمله لا بالابتداء أو بالمبتدإ.

وفي هذا التّخريج إشكال يجعل الاستراباذيّ يحترز من تبنّيه. إذ يرى أنّ هذا الحرف ليس من الأحرف الزّائدة ولا هو بالجاري مجرى الحروف الزّائدة. وعليه فاسمه ليس بمجرّد عن العوامل اللّفظيّة من ناحية. وهو مبتدأ من ناحية ثانية. وتلك الخصائص تتعارض مع تعريف المبتدإ وحدّه كما أورده

المبتدإ بقولهم: هو الاسم المجرّد، وليس هذا المركّب باسم، بل هو حرف مع اسم، إلاّ أن يقال: إنّه بالتّركيب صار كاسم واحد.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:198.).

المصنّف. فشرط اقتران الصّفة بحرف نفي أو استفهام يُخْرِجُهَا من حدّ المفرد لتصير مركّبا ينتقض به الحدّ حتّى وإن اعتبرت هذه الأحرف زائدة أو جارية مجرى الزّائدة غير مغيّرة لمعنى الجملة ولا فضل لها إلاّ التّأكيد. وحمل الصّفة المرفوعة على محلّ الاسم الّذي هو المبتدأ، للقول بتجرّدها عن العوامل اللّفظيّة لا يجدي نفعا في التّعريف القويم، ولا يمثّل حلاّ للإشكال كما يذهب الاستراباذيّ إلى ذلك.

إلاّ أنّ ما يمكن ملاحظته في المسألة المختلف حولها هو أنّ المصطلح عليه في الحدّ بالمبتدإ الثّاني وإن كان ينتمي من حيث المحلّ التّركيبيّ لحيّز المسند إليه من النّواة الإسناديّة الأساسيّة من بنية الجملة الاسميّة. فهو من حيث المعنى يحيل إلى الخبر باعتبار أنّ هذه الصّفة الرّافعة لظاهر قد جُرِّدَتْ لإسنادها إلى شيء. فهي إذن في مقام الفعل المسند: "والنّحاة تكلّفوا إدخال هذا أيضا في حدّ المبتدإ الأوّل، فقالوا: إنّ خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدإ أصلا من خبر حتّى يحذف ويسدّ غيره مسدّه؛ ولو تكلّفت له تقدير خبر، لم يتأتّ، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثّمة تمّ بفاعله كلاما.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:200.).

وبيّن أنّ الصّفة المجرّدة عن العوامل لإسنادها إلى شيء، يتردّد النّظر إليها بين أمرين فارقين يميّزانها عن الاسم الواقع مبتدأ: أوّلا من جهة المحلّ التّركيبيّ، وثانيا من جهة المعنى الّذي تحمله. ويبدو أنّ جهة المعنى الّتي تسم الاسم المشتقّ الرّافع لظاهر تجعله في مقام المسند من التّركيب الفعليّ. وهو الرّأي الّذي يتبنّاه الاستراباذيّ عند تحديده خصوصيّة المبتدإ الثّاني المتمثّلة في حمله معنى الفعليّة. يقول الرّضيّ: "إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثّمة تمّ بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة، ولهذا أيضا لا يصغّر، ولا يوصف، ولا يعرّف، ولا يثنّى، ولا يجمع إلاّ على لغة "أكلوني البراغيث".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:198.).

وهذه الخاصّيّة على ما نرى هي السّبب في الإشكال المطروح الّذي يناقشه الرّضيّ. ومن ثمّة يُقْرَأُ الشّكل النّحويّ المعبّر على معنى الفاعليّة الموسوم بالمبتدإ في بنية الجملة الاسميّة كما يلي:

المحلّ التّركيبيّ	السّمة	سبب التّجريد	العماد	البنية المناسبة
صدر النّواة الإسناديّة الأساسيّة	اسم مجرّد عن العوامل	الإسناد إليه	Ø	[[مبتدأ (اسم مفرد(مرفوع))] Ø] خبر]].
صدر النّواة الإسناديّة الأساسيّة	صفة مجرّدة عن العوامل. رافعة لظاهر. مسند من جهة المعنى.	إسنادها إلى شيء	حرف نفي. حرف استفهام.	[[حرف عماد مبتدأ (صفة (مرفوع))]Ø]متعلّق]].

ويدعو اختلاف طبيعة كلّ من المبتدإ الأوّل والمبتدإ الثّاني الّذي هو الصّفة العاملة الواقعة في محلّ الرّفع من التّركيب الاسميّ بعد حرف عماد، والدّالّة في الأصل على معنى الفعل؛ إلى تبيّن خصائص الرّفع فيهما. ويتمّ ذلك بالنّظر في مسألة العامل[59] وهو المتمثّل في اشتراكهما في التّجرّد من العوامل اللّفظيّة، واشتراكهما في العامل المعنويّ الّذي هو مفهوم الابتداء.

2-1-4: العامل في المبتدإ:

عند تناول مسألة العامل في المبتدإ ومحقّق الرّفع فيه، يذكر الاستراباذيّ مذهب البصريين في نظريّة العامل المسؤول عن رفع المبتدإ، سواء كان المبتدأ الأوّل أو المصطلح عليه بالمبتدإ الثّاني. ويحصر هذا العامل في مفهوم الابتداء: "وأمّا العامل في المبتدإ، فقال البصريون: هو الابتداء، وفسّروه

---

[59] يقول ابن هشام في ذلك: " ويشترك النوعان [يقصد المبتدأ الّذي له خبر والمبتدأ الّذي ليس له خبر] في أمرين: أحدهما: أنّهما مجرّدان عن العوامل اللّفظيّة، والثّاني: أنّ لهما عاملا معنويّا –وهو الابتداء– ونعني به كونهما على هذه الصّورة من التّجرّد للإسناد.". (ابن هشام الأنصاريّ. شرح شذور الذّهب. ص:207.).

بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدإ الثّاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:200.).

ويتبيّن من خلال هذا أنّ مفهوم الابتداء[60] هو تجريد الاسم عن العوامل اللّفظيّة للإسناد. ويكون الإسناد في إطار العقد والتّركيب بطريقين:

الطّريقة الأولى تتمثّل في تخليص الاسم الصّريح أو المؤوّل بالصّريح[61] من العوامل بغرض "الإسناد إليه" في العلاقة التّركيبيّة من الجملة الاسميّة. وهذا الأمر يختصّ به المبتدأ الأوّل. أي الواقع من النّواة الإسناديّة الأساسيّة في محلّ المسند إليه، دون الثّاني.

أمّا الطّريقة الثّانية فتتمثّل في تخليص الاسم الصّفة[62] من العوامل بغرض "إسناده إلى شيء" في إطار إتمام العلاقة التّركيبيّة من الجملة الاسميّة؛ وهذا الشّيء، هو في الحقيقة متعلّقه الّذي يعرب فاعلا لهذه الصّفة العاملة. وهذا الأمر يختصّ به المبتدأ الثّاني دون الأوّل لأنّه الواقع من حيث اللّفظ في حيّز المسند إليه من النّواة الإسناديّة الاسميّة الأساسيّة. والواقع من حيث المعنى في نواة شبه إسناديّة فعليّة يحتلّ صدرها محلّ المسند. لأنّ هذا المبتدأ الثّاني

---

60 يحدّ ابن عصفور معنى الابتداء بوضوح أكثر فيقول: "الابتداء هو جعل الاسم أوّلَ الكلام لفظا أو تقديرا، معرّى من العوامل اللّفظيّة لتخبر عنه.". (ابن عصفور الإشبيليّ. شرح جمل الزّجّاجيّ. ج1. ص:322.). ولعلّ حدّ أبي عليّ الفارسيّ الّذي أورده الجرجانيّ في مقتصده هو الأوضح. حيث يقول: "الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظّاهرة ومسندا إليه شيء.". (عبد القاهر الجرجانيّ. المقتصد في شرح الإيضاح. ج1. ص:213.). وستقع مناقشة هذا في الفصل الأخير. حيث نتبنّى فيه مفهوم الابتداء بما هو تنبيه.

61 يبيّن ابن هشام ذلك بوضوح أكثر فيقول: " المبتدأ الّذي له خبر يكون اسما صريحا، نحو: "اللّهُ رَبُّنَا" و"مَحَمَّدٌ نَبِيُّنَا"، ومؤوّلا بالاسم، نحو: "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ" أي وصيامكم خير لكم، ومثله قولهم: "تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه" ولذلك قلت المجرّد ولم أقل الاسم المجرّد.". (ابن هشام الأنصاريّ. شرح شذور الذّهب. ص:207.).

62 يقول ابن هشام في ذلك: "ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتّة، بل ولا كلّ اسم، بل [يكون] اسما هو صفة، نحو: "أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ" و"مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ". (ابن هشام الأنصاريّ. شرح شذور الذّهب. ص:207.).

في الحقيقة خبر لتابعه الّذي هو الفاعل المتعلّق به؛ ومحمول لموضوع من حيث دلالته المعنويّة وإن كان يتصدّر النّواة الإسناديّة الاسميّة الأساسيّة، ويحتلّ موضع المبتدإ الأوّل ومحلّه من التّركيب. ونمثّل لعامل الرّفع في المبتدأين بالتّرسيمة التّالية:

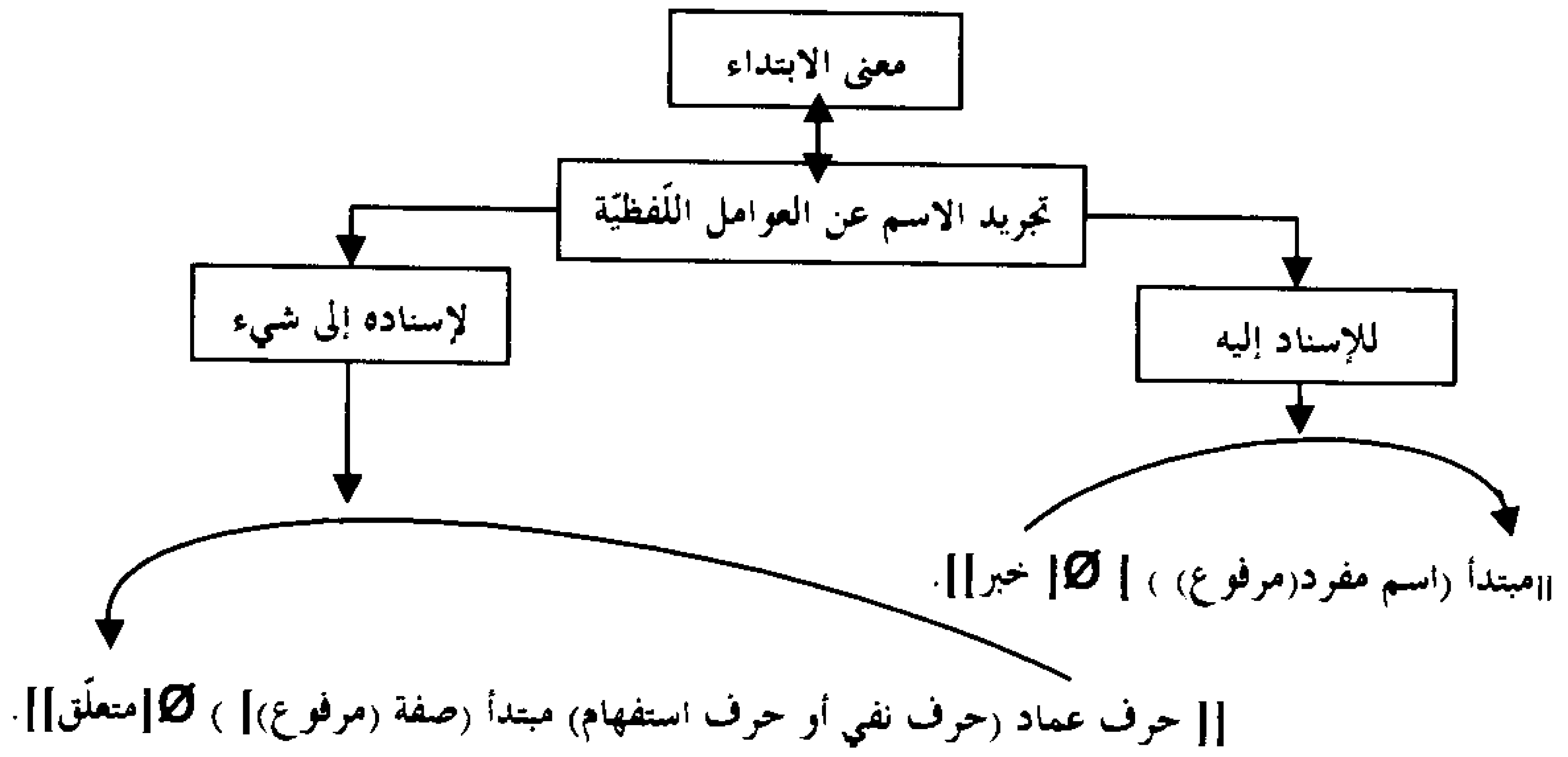

التّرسيمة الرّابعة عشرة

وعلاوة على التّمييز بين المبتدأين بالخصائص التّركيبيّة الّتي يكون فيها المحلّ فارقا أساسيّا؛ فإنّ الرّضيّ يميّز أيضا المبتدأ الأوّل عن الثّاني بالخصائص المعنويّة المعتمدة على الدّلالة المرجعيّة المتصوّرة والّتي ينبئ التّركيب عنها. إذ: "المراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى. على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذّكر وأخصّ به.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج**1**. ص:**21**.).

فالبيّن من هذا أنّ المرفوع الأوّل من بنية الجملة الاسميّة يكتسي من الأهمّيّة والاختصاص في ذهن مجري الكلام درجة أعلى ممّا يتوفّر في المرفوع الثّاني. ولئن كان كلام الاستراباذيّ في هذا المقام مهتمّا بالمرفوع الثّاني على أنّه في مقام الخبر لفعليته، دون تحديد نوع التّركيب الّذي يرد عليه، فإنّه من المقبول أن نتأوّل تراتبيّة الإحالة على ما يحمله المتكلّم مُجْرِي الخطاب من قصد لبيان الأهمّيّة والاختصاص على الصّورة الّتي يعيّنها الجدول التّالي:

قصد المتكلّم	المحلّ الوظيفيّ المقصود	السّبب	
		تركيبيّ	دلاليّ
الأهمّيّة والاختصاص من الدّرجة الأولى	الاسم المبتدأ الواقع في النّواة الإسناديّة الأساسيّة مسندا إليه لفظا ومعنى.	مخبر عنه	معلوم بين طرفي الخطاب
الأهمّيّة والاختصاص من الدّرجة الثّانية	الصّفة المبتدأ الواقعة في النّواة الإسناديّة الأساسيّة مسندا إليه لفظا، مسندا معنى.	مخبر به	معلوم عند المخاطِب دون المخاطَب.

فالمبتدأ إذن يحقّق معنى الفاعليّة في التّركيب الاسميّ على وجهين متراتبين: حسب المحلّ الوظيفيّ الّذي يرد فيه. وحسب ما يطرأ عليه من مكيّفات جهة المعنى. والمرجع في ذلك يتمّ بمقاصد المتكلّم. أي المقاصد الّتي تعيّن درجة الأهمّيّة ودرجة الاختصاص اللّتين يضفيهما مستعمل الكلام على المبتدإ. ويبدو أنّ المحلّ الإعرابيّ الّذي يحتلّه كلّ من المبتدأين هو المسؤول على تكييف ما يحمله من أهمّيّة واختصاص. فالمتكلّم من خلال إحلاله للمرفوع الدّالّ على معنى الفاعليّة في التّركيب اللّغويّ الاسميّ مرتبة أولى تنتمي للنّواة الإسناديّة الأساسيّة هي مرتبة المسند إليه ومحلّه من حيث اللّفظ والمعنى؛ يسم العنصر الوظيفيّ الّذي هو المبتدأ الأوّل بدرجة قصوى من الأهمّيّة والاختصاص. وبالتّالي يكون معلوما من طرفي الخطاب كليهما. وأمّا إحلال المتكلّم المبتدأ مرتبة ثانية من التّركيب الاسميّ تنتمي إلى النّواة الإسناديّة الأساسيّة من حيث المحلّ فتكون مسندا إليه لفظا، ومسندا من حيث المعنى؛ فيمثّل وسما بالأهمّيّة والاختصاص من درجة ثانية للعنصر الوظيفيّ الّذي هو الصّفة المجرّدة عن العوامل الرّافعة لظاهر بالاستناد إلى عماد. وهذا المبتدأ يكون بالضّرورة معلوما من طرف المُخَاطِب دون المُخَاطَب. لأنّه من حيث المعنى، في مقام الفعل المسند الّذي يحيل إليه[63] باعتباره في الأصل خبرا

[63] يفصّل الاستراباذيّ ذلك فيوضح ما ذهب إليه بقوله التّالي: "قوله: "أو الصّفة الواقعة... إلى آخره" هذا هو حدّ المبتدإ الثّاني. والنّحاة تكلّفوا إدخال هذا أيضا في حدّ المبتدإ الأوّل، فقالوا: إنّ خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدإ أصلا من خبر حتّى يحذف ويسدّ غيره مسدّه؛ ولو تكلّفت له تقدير خبر،لم يتأتّ، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثمّة تمّ بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصّفة

عن فاعل هو متعلّقه. ومن شرط الخبر أن يكون مجهولا لدى المُخَاطَبِ لئلاّ يعدّ الكلام لغوا بانتفاء مبدإ الإفادة. إذ القاعدة أنّ العلم بالحكم على المحكوم عليه لغو[64].

4-1-3: الاختلاف في تحديد العامل في المبتدإ:

يناقش الاستراباذيّ اختلاف النّحاة في مسألة العامل في المبتدإ والإشكاليات الّتي يطرحها هذا الأمر، فيبيّن مختلف آرائهم الّتي نجمعها في هذا الجدول:

النّحاة	العامل في المبتدإ	كيفيّة العمل	العلّة في العمل
البصريون	الابتداء	تجريد الاسم عن العوامل اللّفظيّة	للإسناد إليه. (المبتدأ الأوّل) لإسناده إلى شيء. (المبتدأ الثّاني)
الاستراباذيّ	التّرافع	عمل الخبر الرّفع في المبتدأ	للإسناد إليه. (المبتدأ الأوّل) لإسناده إلى شيء. (المبتدأ الثّاني)
الجزوليّ	جعل الاسم في صدر الكلام	الخلوّ من العوامل اللّفظيّة والمعنويّة. وتصدّر التّركيب: لفظا تحقيقا، أو تقديرا.	للإسناد إليه. / لإسناده
الكسائيّ والفرّاء	التّرافع	تجريده عن العوامل اللّفظيّة والمعنويّة: إسناده للخبر وإسناد الخبر إليه.	للإسناد إليه
البعض من النّحاة ومنهم خلف	إسناد الخبر إليه	تعريته من العوامل اللّفظيّة والمعنويّة: إسناده للخبر.	للإسناد إليه
الكوفيون	يرتفع بالضّمير العائد من الخبر إليه	تعريته من العوامل اللّفظيّة والمعنويّة. وإعمال الضّمير العائد فيه.	للإسناد إليه

المشبّهة، ولهذا أيضا لا يصغّر، ولا يوصف، ولا يعرّف، ولا يثنّى، ولا يجمع إلاّ على لغة "أكلوني البراغيث".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:198.).

64 يبيّن الشّارح في معرض تناوله مسألة الأصل في المبتدأ التّقديم، أنّ العلم بحصول الحكم للمحكوم عليه لغو فيقول: "فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم "قِيَامٌ" "زَيْدٍ" مثلا فقلت: "زَيْدٌ قَائِمٌ"، عدّ لغوا، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرّجال قائما في الدّار، جاز لك أن تقول: "رَجُلٌ قَائِمٌ فِي الدَّارِ"، وإن لم تتخصّص النّكرة بوجه[...] وكذا في الفاعل: لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: "قَامَ زَيْدٌ"، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدّار أن تقول: "قَامَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:203.).

ويبدو من خلال الجدول أنّ آراء النّحاة المخالفة لرأي البصريين، سببها إشكاليّة القول بالتّجريد الّتي تحيل على العدم. والاعتراض على ذلك جعلهم يتوسّلون تخريجات تبتعد عن القول به لأنّه غير مؤثّر في رأيهم، ومن شرط العامل التّأثير. ويتمثّل ردّ الشّارح في التّفريق بين العامل الصّناعيّ الّذي هو علامة والعامل الحقيقيّ الّذي هو المتكلّم عينه. ويعدّ أنّ ذهاب البصريين للقول بأنّ العامل علامة في لغة العرب وليس يؤثّر إلاّ لخصوصيته، يغني عن تكلّف تخريجات الآخرين: "اعترض بأنّ التّجريد أمر عدميّ فلا يؤثّر. وأجيب بأنّ العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثّرات، والعدم المخصوص أعني عدم الشّيء المعيّن يصحّ أن يكون علامة لشيء لخصوصيته.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص: 200.).

إلاّ أنّ البيّن من كلام الاستراباذيّ أنّه يتبنّى مذهب الكسائيّ والفرّاء في مسألة العامل في المبتدإ بنوعيه[65]. فيقول مثلهما بأنّ العامل هو التّرافع بين جزأي العمدة. ويبدو أنّ هذا الاختلاف مردّه أمران يتجاذبان حدّ العامل. فإن نُظِرَ إلى العامل من جهة صناعيّة شكليّة يكون الرّافع للمبتدإ هو العنصر الثّاني من العمدة. لأنّ الخبر حاضر لفظا ومعنى. وحضوره يخرجه من دائرة العدم. وأمّا إن نُظِرَ إليه من حيث المعنى فيكون الرّافع هو معنى الابتداء، باعتباره صفة في الاسم المبتدإ يُدَلُّ بها على تعرّي ذلك الاسم من العوامل اللّفظيّة.

---

[65] يشير الاستراباذيّ إلى تبنّيه لرأي الكسائيّ والفرّاء القائل بأنّ العامل في المبتدإ الأوّل هو التّرافع. فيقول: "وقال الكسائيّ والفرّاء: هما يترافعان، وقد قوّينا هذا في حدّ العامل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:200.). ويدعّم ذلك ما أورده بشأن العامل في المبتدإ الثّاني. إذ يقول: "والعامل في المبتدإ الثّاني: تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر، وعلى ما اخترنا في حدّ العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدإ الأوّل وخبره، لأنّ كون كلّ واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدإ والخبر.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:201.).

4-1-4: إشكاليّة إعراب المبتدإ الثّاني:

نظرا لخصوصيّة المبتدإ الثّاني، الّذي هو الصّفة الواقعة بعد عماد، الرّافعة لظاهر، والّتي تتميّز من حيث السّمة الاشتقاقيّة بتردّدها بين الاسميّة والفعليّة؛ يخصّص الاستراباذيّ حيّزا من الشّرح لطرق إشكاليات إعرابه ويتوسّع فيه. فيبيّن مختلف الإمكانات الوظيفيّة الّتي يمكن للمبتدإ الثّاني أن يُعْرَبَ بها. ويضع مبدأ المطابقة في العدد أو عدمه بين الصّفة وتابعها المرفوع، معيارا يحدّد الوظيفة الممكنة الّتي تعرب بها. ونجمل مختلف هذه الإمكانيات الإعرابيّة في الجدول التّالي:

المثال	العماد	الصّفة	حكم تابعها	إعراب الصّفة
أقائم زيد؟ / أقائم هو؟ ما قائم زيد./ ما قائم هو.	حرف استفهام حرف نفي	مفردة	المطابقة في الإفراد	مبتدأ ما بعدها فاعلها خبر عمّا بعدها
أقائم الزّيدان؟ /أقائم هما؟ ما قائم الزّيدان. / ما قائم هما.	حرف استفهام حرف نفي	مفردة	عدم المطابقة في الإفراد	مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها
أقائمان الزّيدان؟ أقائمون الزّيدون؟	حرف استفهام	غير مفردة	لا بدّ من المطابقة	الأظهر: خبر عمّا بعدها المحتمل: مبتدأ ما بعدها فاعلها

وما يستخلص من ذلك هو أنّ المبتدأ الثّاني تحكمه تقييدات تحدّد وظيفته الإعرابيّة في تركيب الجملة الاسميّة. أوّلها أن يكون مسبوقا بحرف عماد. وثانيها أن تتطابق الصّفة في العدد مع متعلّقها، أو ألاّ يكون التّطابق بينهما قائما. وأمّا العماد فهو عند الاستراباذيّ مشروط. إذ: "الصّفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلاّ مع دخول معنى يناسب الفعل عليها، كمعنى النّفي والاستفهام، أو دخول ما لا بدّ من تقديرها فعلا بعده كاللاّم الموصولة.".
(الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:200.).

فهو يشترط في العماد أن يكون حرفا من الحروف الّتي تطلب الفعليّة حتّى تتمّ به الصّفة من حيث المعنى، وذلك بدلالتها على الفعليّة. وهو ما يجعله

يرفض الجوازات الّتي أقرّها غيره في العماد مثل أن يكون حرفا ناسخا أو فعلا من أفعال القلوب[66]. على اعتبار أنّها تطلب الاسميّة.

5-1-4: خصائص حكم المرتبة في المبتدإ:

يعرض الاستراباذيّ لأحكام مرتبة المبتدإ في التّركيب الاسميّ. فيبيّن أنّ أصله التّقديم: "إنّما كان أصل المبتدإ التّقديم، لأنّه محكوم عليه، ولا بدّ من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللّفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:201.).

فتقديم المبتدإ في الرّتبة سببه أمر معنويّ هو أسبقيّة المحكوم عليه على الحكم بالاقتضاء المنطقيّ. وتطلّب ذلك أن يكون مقدّما لفظا أيضا. بخلاف ما يجري في التّركيب الفعليّ الّذي يتقدّم فيه الحكم على المحكوم عليه للاعتبار بالطّارئ وهو العمل[67]. وهذه الخاصيّة الّتي يقوم عليها التّركيب الفعليّ يوظّفها الاستراباذيّ في تعليل وجوب تقدّم المبتدإ الثّاني أي الصّفة الرّافعة لظاهر في حالة إعرابها خبرا لما بعدها: "وأمّا وجوب تقديم الحكم في نحو: "أَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ" مع أنّ كلّ واحد عامل في الآخر على الصّحيح، فلكون الصّفة فرعا على الفعل في العمل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:202.).

فمشاكلة الصّفة العاملة للفعل من حيث المعنى، توجب تقدّمها تقدّما لفظيّا، على المحكوم عليه وهو متعلّقها. وهو وجوب سببه العمل ومبدأ تقديم العامل على المعمول.

---

[66] يقول الاستراباذيّ: "ويجوز عند الأخفش والفرّاء: "إنّ قَائِمًا الزَّيْدَانِ" وسوّغ الكوفيون هذا الاستعمال في "ظَنَّ" أيضا، نحو: "ظَنَنْتُ قَائِمًا الزَّيْدَانِ". وكلاهما بعيد عن القياس، [...] وأمّا "إنّ" و"ظَنَّ"، فليس من ذينك في شيء، بل هما يطلبان الاسميّة، فلا يصحّ تقديرها فعلا بعدها.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:200.).

[67] يقول الاستراباذيّ: "وأمّا تقديم الحكم في الجملة الفعليّة، فلكونه عاملا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول وإنّما اعتبر هذا الأمر اللّفظيّ أعني العمل، وألغي الأمر المعنويّ، أعني تقدّم المحكوم عليه على الحكم، لأنّ العامل طارئ، والاعتبار بالطّارئ دون المطروء عليه." (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:201-202.). ونعمد في الفصل الأخير من البحث إلى مناقشة هذه المسألة.

ومبدأ التّقدّم الأصليّ للمبتدإ لا يُقْصَدُ منه التّقدّم اللّفظيّ للاسم الواقع مبتدأ من حيث المحلّ من التّركيب المنجز فقط. بل قد يكون التّقديم للاسم المبتدإ مقدّرا. ومحلّه من التّركيب مؤخّر لفظا. في مثل: "فِي دَارِهِ زَيْدٌ". فهذا التّركيب جائز على الرّغم من قيامه على الإضمار قبل الذّكر. وسبب جوازه هو تقدير تقدّم المبتدإ "زَيْدٌ" بالأصالة[68]. إلاّ أنّ تجويز الإضمار قبل الذّكر غير ممكن عند ابن الحاجب في كلّ الحالات. ولذلك يقول بامتناع التّراكيب الّتي يتأخّر فيها الخبر لفظا وأصلا ويكون الضّمير الرّاجع إلى الخبر مقترنا بالاسم المبتدإ. في مثل: "صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ". ويرى الشّارح أنّ في ذلك تكلّفا من صاحب المتن. ويحتجّ لجواز هذه البنية بمفهوم التّعالق وشدّة طلب المبتدإ لخبره. وبناء عليه يرى أنّه من الأقوم أن يجوّز ابن الحاجب ذلك وقد كان جوّز نفس الظّاهرة عندما تلحق التّركيب الفعليّ بحجّة طلب الفعل مفعوله[69].

4-1-6: خصائص حكم التّعريف والتّنكير في المبتدإ:

4-1-6-1: الأصل في المبتدإ التّعريف:

يبيّن الشّارح أنّ الأصل في المبتدإ أن يرد معرفة: "اعلم أنّ جمهور النّحاة على أنّه يجب كون المبتدإ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما. قال المصنّف: لأنّه محكوم عليه، والحكم على الشّيء لا يكون إلاّ بعد معرفته.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:202.).

فاشتراط أن يكون المبتدأ معرفة، قائم على اقتضاء منطقيّ يتمثّل في ضرورة معرفة المخبر عنه من قبل طرفي الخطاب، حتّى تتمّ الإفادة من ذلك

---

[68] يقول الاستراباذيّ: "ومن جهة كون أصل المبتدإ التقديم، جازت هذه المسألة، يعني إن قيل لِمَ جازت، وفيها إضمار قبل الذّكر؟ قلنا: إنّ أصل المبتدإ التقديم، فالتقدير: "زيد في داره"، فالمعود إليه بعد الضّمير لفظا وقبله تقديرا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:202.).

[69] "ومن جوّز ثمّة: "ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدًا". ينبغي أن يجوّز هذا، لأنّ طلب المبتدإ لخبره كطلب الفعل للمفعول، بل أشدّ." (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:202.).

الخبر. أي حتّى لا يكون الكلام من اللّغو. ومفهوم الإفادة هو معيار تداوليّ يعدّ أسًا من أسس إجراء الكلام.

ثمّ إنّ اشتراط التّعريف في المبتدإ يوجبه مبدأ تجنّب اللّبس في الكلام: "ولا أنكر أنّ وقوع المبتدإ معرفة أكثر من وقوعه نكرة، لاشتباه الخبر بالصّفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإنّ فعله، لتقدّمه عليه وجوبا، لا يلتبس بصفته.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:202.).

فالحكم بأن يكون المبتدأ في الأصل معرفة أو نكرة مخصوصة، ناتج عن إرادة التّفريق بين صفته الّتي تلحقة للتّخصيص، وتابعه الّذي هو الخبر الذّي يتمّ به تركيبيّا. إذ إنّ بين الخبر وصفة المبتدإ شبهٌ إعرابيّ. باعتبار أنّ الخبر حكمه التّنكير[70] لأنّه محلّ الإفادة. والمبتدأ إن ورد نكرة ملحقة به صفة من الصّفات تتبعه بالضّرورة في تنكيره، وهذا ما قد يُحْدِثُ في ذهن المُخَاطَبِ لبسا بين الصّفة النّكرة للمبتدإ وبين الخبر. وهذا اللّبس قد يوصل إلى عدم الإفادة. فيكون الكلام بذلك مناقضا للقصد من الإتيان به.

2-6-1-4: جوازات تنكير المبتدإ وشروطها:

على الرّغم من أنّ الأصل في المبتدإ أن يرد معرفة أو نكرة مخصوصة، إلاّ أنّ كلام العرب ورد فيه استعمال مبتدآت نكرة محض: "ثمّ نقول: يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:203.).

---

[70] ليس من شرط الخبر أن يكون نكرة في ذاته حتّى يستقيم به الكلام المفيد حسب الاستراباذيّ. بل ما يجب تنكيره هو نسبة الخبر للمبتدإ: "وأمّا قول النحاة: أصل الخبر التنكير، لأنّ المسند ينبغي أن يكون مجهولا، فليس بشيء، لأنّ المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه. وإنّما الّذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك: "زيد أخوك" هو انتساب أخوّة المخاطب إلى "زيد" وإسناده إليه، لا أخوّته." (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:255.).

ويذكر الرّضيّ سبع حالات يرد فيها المبتدأ نكرة وتحصل الفائدة بالإخبار عنه دون خشية الوقوع في اللّبس أو اللّغو. ونجمع ذلك في الجدول التّالي:

المبتدأ النّكرة	الأمثلة
"ما" التّعجّبيّة، على مذهب سيبويه.	"ما أحسن زيدا".
المبتدأ الّذي هو فاعل في المعنى.	"شرّ أهرّ ذا ناب". / "أمر أقعده عن الحرب". / "شرّ ما أجاك إلى مخّة عرقوب".
المبتدأ الّذي خبره ظرف أو جارّ ومجرور.	"في الدّار رجلٌ". / "عندك امرأة".
أسماء الاستفهام. ما يقع بعد حروف الاستفهام.	"من عندك؟". / "ما حدث؟". "أرجل في الدّار؟"./ "هل رجل في الدّار؟". / "أرجل في الدّار أم امرأة؟".
ما بعد واو الحال.	"ما أراك إلاّ وشخص يضربك."
بعد "أمّا".	"أمّا غلام فليس عندك". / "أمّا جارية فلا أملكها".
الجواب.	نحو "رجلٌ" في جواب "من جاءك؟".

فالمبتدأ يمكن أن يرد نكرة إذا ما توفّرت فيه شروط مخصوصة تمنع من اللّبس أو من عدم الإفادة. وهو مقياس الكلام ومعتمده الّذي بموجبه يكون. وينصّ الاستراباذيّ على هذا البعد التّداوليّ المجوّز للابتداء بنكرة ليجعله الشّرط الوحيد: "وقال ابن الدّهّان، وما أحسن ما قال، إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا. فضابط تجويز الإخبار عن المبتدإ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين، أو نكرتين مختصّتين بوجه، أو نكرتين غير مختصّتين بشيء واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:203.).

فالبيّن من هذا أنّ مسألة تنكير المبتدإ أو تعريفه ليست علامة فارقة في نجاعة الكلام بتحقيق الإفادة. بل إنّ العلامة الفارقة تكون متعلّقة بمدى علم

المخَاطَبِ أو عدم علمه بالخبر المسند إلى المبتدإ على اختلاف أحواله من حيث التّعريف والتّنكير؛ في إطار الوضعيّة التّواصليّة.

4-1-7: المبتدأ الوارد مركّبا جزئيّا:

يهمل الاستراباذيّ في المدوّنة القول على المبتدإ الوارد مركّبا جزئيّا. ويبدو أنّ الأصل في ذلك عائد إلى إشكاليّة حدّ المبتدإ الّذي يُحْصَرُ في كونه اسما مفردا مجرّدا عن العوامل. فالتّركيب الجزئيّ الّذي من الممكن أن يرد عليه المبتدأ ينقض الحدّ المعتمد في المدوّنة. وهو ما تعرّض إليه الشّارح في نقده لمسألة الخلاف حول الصّفة المرفوعة على محلّ الاسم المبتدإ في المثال: "لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ فِي الدَّارِ". إذ إنّه يخطّئ من يقول برفع الصّفة على المحلّ في المركّب الّذي هو "لا" مع اسمها: "فالجواب أنّه قد خرج إذن هذا المركّب عن حدّ المبتدإ بقولهم: هو الاسم المجرّد، وليس هذا المركّب باسم، بل هو حرف مع اسم، إلاّ أن يقال: إنّه بالتّركيب صار كاسم واحد، لكنّ الاعتراض وارد على كلّ حال.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:198.).

فالبيّن ممّا سبق أنّ المبتدأ كما يتمثّله التّراث من خلال شرح الرّضيّ على الكافية لا يمكن أن يرد إلاّ في صورة الاسم المفرد المجرّد عن العوامل اللّفظيّة. وبالتّالي وقع إهمال الحديث عن ورود المبتدإ على أشكال تركيبيّة جزئيّة؛ تشغل محلّ المبتدإ من التّركيب الاسميّ سواء تعلّق بالمبتدإ الأوّل أو بالمبتدإ الثّاني؛ لأنّ ذلك يضع حدّهم في تناقض داخليّ من شأنه أن يبطل القول به.

إلاّ أنّه من الممكن قياسا، اعتماد القول في المبتدإ الوارد مركّبا جزئيّا اسميّا. أي الاسم المتبوع بصفة. ومن ثمّة يتمّ النّظر في كيفيات تحقيقه لمعنى الفاعليّة وقضاياه المرجعيّة.

ففيما يتعلّق بالمبتدإ الوارد مركّبا جزئيّا اسميّا في التّركيب الاسميّ، وقياسا على ما بيّنه الاستراباذيّ بشأن المبتدإ الوارد اسما مفردا، يمكن القول

إنّه يخضع لنفس النّظام. فهو يحقّق معنى الفاعليّة. إذ إنّه يحلّ من التّركيب في محلّ الرّفع. ويجرّد عن العوامل للإسناد إليه، حينما يلحق محلّ المسند إليه المصطلح عليه بالمبتدإ الأوّل. أو يجرّد عن العوامل بغرض إسناده إلى شيء، حينما يتعلّق بمحلّ المسند المصطلح عليه بالمبتدإ الثّاني. كما يماثل المبتدأُ الوارد مركّبا جزئيّا اسميّا المبتدأَ الوارد اسما مفردا في الدّلالة. إذ فيه تعيين لقصد المتكلّم ببيان الأهمّيّة والاختصاص اللّذين يضفيهما على المخبر عنه. وهو ما نجمعه في الجدول التّالي:

قصد المتكلّم	المحلّ الوظيفيّ المقصود	السّبب	
		تركيبيّ	دلاليّ
الأهمّيّة والاختصاص من الدّرجة الأولى	المركّب الجزئيّ المبتدأ الواقع مسندا إليه في النّواة الإسناديّة الأساسيّة	مخبر عنه	معلوم بين طرفي الخطاب
الأهمّيّة والاختصاص من الدّرجة الثّانية	المركّب الجزئيّ المبتدأ الواقع مسندا في النّواة الإسناديّة الأساسيّة.	مخبر به	معلوم عند المخاطِب دون المخاطَب.

إلاّ أنّ ما يمكن أن يفوق به المبتدأُ الوارد مركّبا جزئيّا المبتدأَ الوارد اسما مفردا، هو الكيف الدّلاليّ الّذي يعيّنه كلاهما. فلئن اكتفى الاسم المفرد الواقع مبتدأ بالدّلالة على ذات محسوسة أو مجرّدة؛ فإنّ المبتدأ الوارد مركّبا جزئيّا يضيف إلى تلك الدّلالة كيفا آخر تحمله الصّفات المقترنة بالذّوات. ويبدو أنّ هذا الكيف الدّلاليّ يكتسي قيمة بتعيين المرجع على صورة أكثر دقّة ممّا لو ورد المبتدأ مفردة غير مقترنة بصفة. وبالتّالي يمكن القول إنّ مقصد المتكلّم المتمثّل في الأهمّيّة والاختصاص بدرجتيهما يضاف له كَيْفٌ تعيينيّ يحدّ من إمكان اللّبس في الوضعيّة التّواصليّة. وهو مطلب الإفادة الّذي يجري عليه الكلام.

8-1-4: حكم حذف المبتدإ:

يمكن أن يطرأ على تركيب الجملة الاسميّة تغيير، يتمثّل في الاستغناء عن المسند إليه بالحذف. وهذا الأمر يقتضي أن يكون هناك قانون مجرّد مسيّر للمنجز من الكلام يتحقّق عن طريقه أمن اللّبس واللّغو، إن حذف المبتدأ. سيما والمحذوف عنصر أساسيّ من العمدة في التّركيب الإسناديّ الاسميّ من اللّغة العربيّة. ومعلوم أنّ أقلّ كلام ذي فائدة هو ما تركّب من عمدة. ويتمّ الحذف إمّا جوازا أو وجوبا مع شرط توفّر قرينة: "قد يحذف المبتدأ لقيام قرينة، جوازا، كقول المستهلّ: "الهِلاَلُ، وَاللّهِ".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:243.).

ويبدو من خلال المثال الّذي وقع إيراده أنّ القرينة المجوّزة لحذف المبتدإ ليست قرينة لفظيّة بقدر ما هي قرينة معنويّة ترتبط بالمقام. إذ يكتفي المصنّف بإيراد مقام الكلام بنسبته إلى المستهلّ. ويكتفي الشّارح في تبيينه لهذه الظّاهرة بشرح المقصود من عبارة المستهلّ: "المُسْتَهِلُّ: المُبْصِرُ لِلهِلاَلِ.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:243.). وأمّا في حالة وجوب حذف المبتدإ فإنّ الرّضيّ يورد حالتين واجبتين: "اعلم أنّه قد يحذف المبتدأ وجوبا، إذا قطع النّعت بالرّفع، كما يجيء في بابه، نحو: "الحَمْدُ لِلّهِ أَهْلُ الحَمْدِ"، أي: "هُوَ أَهْلُ الحَمْدِ". وإنّما وجب حذفه ليعلم أنّه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح، أو الذّمّ، أو التّرحّم، كما يجيء، فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك. ويحذف وجوبا أيضا عند من قال في نحو: "نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ"، إنّ تقديره:"هُوَ زَيْدٌ".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:243.).

ويبدو أنّ الغاية من حذف المبتدإ وهو عنصر أساسيّ من الإسناد في الجملة الاسميّة، مردّه خشية الوقوع في اللّبس عند التّخاطب. ففي حالة إيراد المبتدإ، يمكن أن يدخل لبس في تبيّن المقصد البيانيّ من الكلام المنجز.

وهو فيما يبدو من المعاني المقاميّة الّتي تختلف عن أحكام الإخبار[71]. ونجمع حالات حذف المبتدإ وعلّة ذلك في الجدول التّالي:

حذف المبتدإ	المثال	التّأويل	علّة الحذف
الوجوب	الحمد للّه أهل الحمد	هو أهل الحمد	لبيان أنّه في الأصل صفة. فقطع لقصد المدح.
	نعم الرّجل زيد	هو زيد	لإنشاء المدح وإحداثه باللّفظ.
الجواز	الهلال، واللّه	هذا الهلال	المقام دالّ على تعيينه.

بيّن ممّا تقدّم أنّ القرينة الدّالّة على تعيين المبتدإ، المجيزة لحذفه أو الموجبة لذلك، هي قرينة مقاميّة بالأساس؛ تتعلّق بمقاصد المتكلّم وبقدرة المخَاطَبِ على تبيّن الغاية من الخطاب وتأويله. وهذا يعني أنّه من الممكن الاستغناء عن أحد العناصر الإسناديّة الأساسيّة في التّركيب المنجز قصد التّبليغ والإفادة.

4-1-9: المبتدأ، الدّلالة وقضيّة المرجع:

عند التّعرّض لقضايا المبتدإ والإشكاليات الّتي يطرحها في التّركيب الاسميّ سواء من حيث العمل والإعراب، أو من حيث تقاطعه مع معان نحويّة من قبيل الرّتبة والتّعريف والتّنكير، أو من حيث مسائل الاشتقاق والمطابقة، خاصّة تلك المتعلّقة بالمصطلح عليه بالمبتدإ الثّاني؛ وقعت الإشارة إلى بعض ما ينتجه ذلك من دلالات. كما وقع الإلماح إلى بعض قضايا المرجع فيها. ولئن كان من العسير ضبط نظام الدّلالة وتعيين مراجعها بكلّ دقّة؛ فإنّه من الممكن القول بصورة عامّة إنّها في المبتدإ تتشكّل من البعد المعجميّ

---

[71] يبدو المعنى البيانيّ عند الاستراباذيّ معنى مقاميّا مختلفا كلّ الاختلاف عن معنى الإفادة بالخبر القابل للقيس بالماصدق المنطقيّ. يقول في باب المدح مثلا عند تعرّضه لشرح المثال المضروب حول وجوب حذف الخبر، ما يلي: "إذا قلت: "نعم الرّجل زيد"، فإنّما تنشئ المدح، وتحدثه بهذا اللّفظ. وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام إيّاه، حتّى يكون خبرا. بلى، تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا؛ ولو كان إخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التّصديق والتّكذيب.".(الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:231.).

الاشتقاقيّ للاسم الواقع مبتدأ، ومن العلاقات التّركيبيّة الوظيفيّة الّتي يسهم في إنشائها عند العقد والتّركيب، وكذلك من مقام التّواصل. وبذلك يتجاذب المرجع أربعة مجالات على الأقلّ: ثلاثة منها لغويّة أساسها قواعد الصّرف وقواعد المعجم وقواعد التّركيب. والرّابع مرجع خارجيّ تحكمه قواعد الخطاب. ونرجئ تفصيل ذلك لآخر الفصل الّذي نتناول فيه قضايا الاسم المرفوع الدّلاليّة في التّركيب الاسميّ غير المسبوق بالنّواسخ على سبيل الخلاصة العامّة.

4-2: الخبر، أشكال تحقيقه لمعنى الفاعليّة وقضيّة المرجع:

4-2-1: أشكال تحقيق الخبر لمعنى الفاعليّة:

يبيّن الشّارح خاصيّة الخبر من التّركيب الاسميّ في اللّغة العربيّة فيورد حدّ المصنّف له: "قال ابن الحاجب: ومنها(يقصد المرفوعات) المبتدأ والخبر [...] والخبر هو المجرّد المسند المغاير للصّفة المذكورة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:197.).

فالخبر، وهو المرفوع الثّاني من الجملة الاسميّة، هو اسم كالمبتدإ لكن يُشْتَرَطُ أن تتوفّر فيه سمات ثلاثة: الأولى منها، أن يرد مجرّدا عن العوامل كالمبتدإ. والثّانية أن يؤتى به ليسند للمبتدإ حتّى يتمّ به الكلام في إطار إتمام العلاقة التّركيبيّة بالعقد الإسناديّ. والثّالثة أن يكون مخالفا للصّفة الواقعة بعد عماد والّتي تكون مبتدأ ثانيا في التّركيب الإسناديّ الاسميّ. وبما أنّ حدّ الخبر الّذي أورده ابن الحاجب لا يحمل إشكالا كالّذي اقترن بالمبتدإ، فإنّ الرّضيّ لا يفصّل القول فيه. ويكتفي بتحديد المفاهيم الّتي أوردها صاحب الكافية: "قوله: "والخبر هو المجرّد" دخل فيه المبتدأ الأوّل والثّاني، والأسماء المعدودة. وقوله: "المسند" أخرج منه المبتدأ الأوّل والأسماء المعدودة. قوله: "المغاير للصّفة المذكورة" أخرج منه المبتدأ الثّاني.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:201.).

والخبر المسند هو من المرفوعات كالمبتدإ. أي حامل لعلم الفاعليّة ودالّ عليها. وبعقده مع المبتدإ تتمّ الإفادة بالكلام. ونمثّل لوروده في التّركيب بالبنيتين التّاليتين حسب اختلاف سمة المبتدإ:

[[المبتدأ الأوّل] Ø[خبر]].

[[حرف عماد (المبتدأ الثّاني)] Ø[متعلّق]].

ولئن كانت البنية الأولى لا تحدث إشكالا في مسألة الإسناد. فالخبر فيها مسند للمبتدإ كما ينصّ الحدّ على ذلك. فإنّ البنية الثّانية نظرا لطبيعة المبتدإ فيها، وهو الصّفة المسبوقة بعماد، قد تجعل الحدّ المقدّم غير مطابق للمنجز من حيث التّعريف. إذ النّصّ أن يكون المرفوع الثّاني من التّركيب الاسميّ المعبّر عن معنى الفاعليّة مسندا في البنية التّركيبيّة، مخبرا به عن مبتدإ. لكن ما يظهر في البنية المنجزة هو أنّ محلّ الخبر يتقوّم بمتعلّق الصّفة المسبوقة بعماد والرّافعة له. وهو بذلك، وكما سبق تبيينه عند النّظر في إشكاليات المبتدإ الثّاني، يكون من حيث المعنى دالاّ على المسند إليه، ومحمولا على الفاعل.

والمهمّ من ذلك، هو بيان خصوصيّة دلالة هذا الاسم الواقع في التّركيب المنجز مسندا لفظا ومعنى مع المبتدإ الأوّل؛ ومسندا من حيث اللّفظ دون المعنى مع المبتدإ الثّاني. والّتي نمثّل لها بالتّرسيمة التّالية:

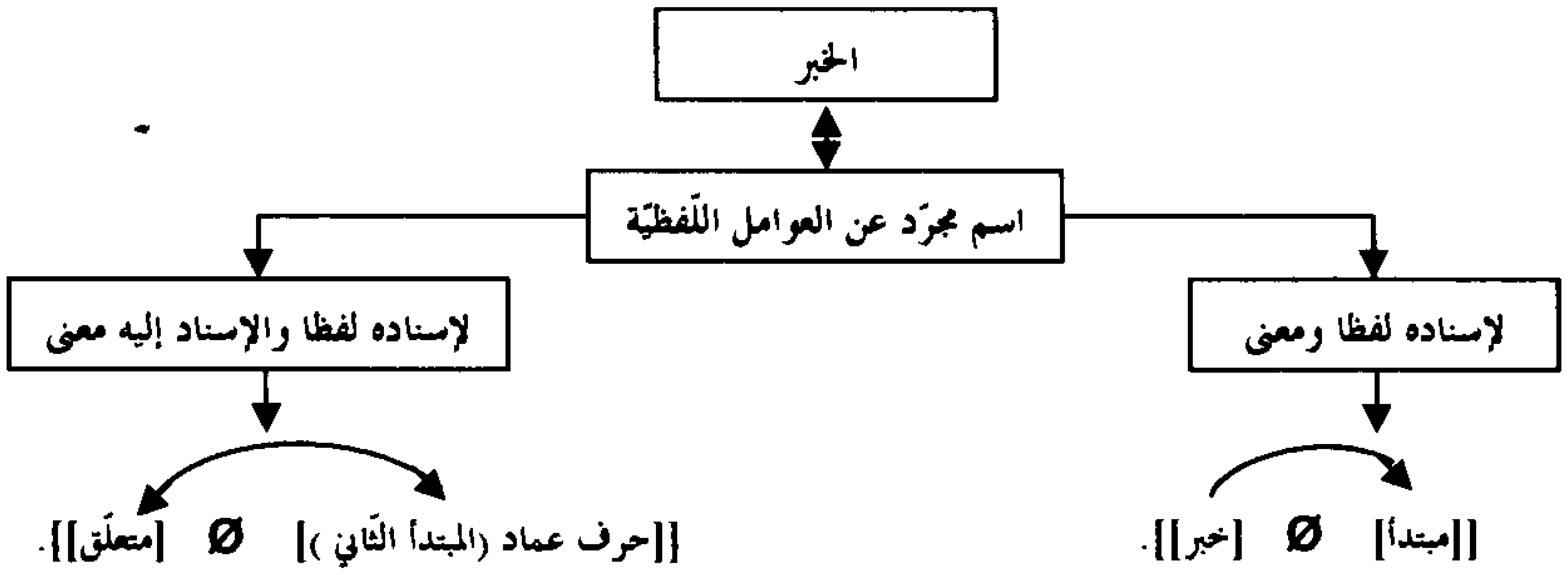

التّرسيمة الخامسة عشرة

ويدعو هذا الأمر إلى النّظر في قضايا العامل في المرفوع الثّاني من التّركيب الاسميّ. وعلاقة ذلك بدلالة الخبر على معنى الفاعليّة بطريقتين، يكون في الأولى مسندا لفظا ومعنى؛ وفي الثّانية مسندا لفظا، ومسندا إليه معنى.

4-2-2: العامل في الخبر:

يشير الاستراباذيّ إلى الطّبيعة الخلافيّة بين النّحاة في مسألة العامل في الخبر. ولا يتعمّق في بيان ذلك، إذ يكتفي بالقول: "ثمّ قال المتأخّرون كالزّمخشريّ والجزوليّ: هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضا، لطلبه لهما (يقصد المبتدأ والخبر) على السّواء. ونقل الأندلسيّ عن سيبويه أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكى هذا عن أبي عليّ وأبي الفتح. وقال الكسائيّ والفرّاء: هما يترافعان، وقد قوّينا هذا في حدّ العامل.". (الاسترباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:200.).

والمقصود بمفهوم الابتداء الوارد في القول، هو الحدّ الّذي عرّفه به الجزوليّ لتجنّب الاعتراض ممّن يرون في التّجريد عن العوامل أمرا عدميّا غير مؤثّر. والابتداء على هذا التّخريج ينحصر في جعل الاسم متصدّرا الكلام لفظا تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه أو لإسناده[72]. ولهذا يجدر النّظر في مسألة الاختلاف حول العامل في الخبر.

4-2-3: الاختلاف في تحديد العامل في الخبر:

بدا أنّ الاختلاف الحاصل بين النّحاة يتمثّل في تحديد عامل الرّفع في الخبر الدّال على معنى الفاعليّة. ونجمع ما أورده الاسترباذيّ في الجدول التّالي، معيّنين ما أمكن تعليل الرّأي المنسوب حول رافع الخبر:

---

[72] يورد الاسترباذيّ حدّ الجزوليّ لمفهوم الابتداء والغرض منه بقوله التّالي: "وفسّر الجزوليّ الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا، أو تقديرا للإسناد إليه أو لإسناده، حتّى يسلم من الاعتراض بأنّ التّجريد أمر عدميّ فلا يؤثّر.". (الاسترباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:200.).

النّحاة	العامل في الخبر	التعليل
سيبويه والأندلسيّ وأبو عليّ الفارسيّ وابن جنّي	المبتدأ	لأنّ المبتدأ يطلب الخبر ليتمّ به الكلام المفيد.
الكسائيّ والفرّاء والاستراباذيّ	التّرافع	لأنّ المبتدأ والخبر يطلبان بعضهما البعض للإفادة.
المتأخّرون كالزّمخشريّ والجزوليّ	الابتداء	لأنّ الابتداء يطلب الخبر كما يطلب المبتدأ.

فالعامل في الخبر تتجاذبه آراء عديدة، أقلّها هذه التّخريجات الثّلاثة. ولكن يبدو أنّ بعضها الّذي أورده الاستراباذيّ غير محقّق في نسبتها لأصحابها. وهو ما يُحْدِثُ بعض الخلل في القول بها منسوبة. فرأي سيبويه والنّحاة المذكورين معه[73] مثلا مختلف عمّا نقل عنه. إذ إنّه يرى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ كليهما. وهو العلّة الّتي يبرّر بها تقدّم الخبر على مبتدئه[74]. وأيّا ما كان الأمر في نسبة صاحب الرّأي، فإنّه يمكن أن نمثّل للعامل في الخبر بالتّرسيمة التّالية الجامعة لمختلف الآراء:

---

[73] يورد عبد القاهر الجرجانيّ في المقتصد رأي أبي عليّ الفارسيّ المستند على رأي سيبويه في عامل الرّفع في الخبر. فيقول: " اعلم أنّ خبر المبتدإ في قولك: زيد ضارب [...] هو الثّاني من الجزئين، ويعمل الرّفع فيه ما يعمل في المبتدإ والمبتدأ جميعا، إذا قلت: زيد ضارب، فإنّ زيدا يعمل فيه الرّفع تعرّيه عن العوامل اللّفظيّة. ثمّ أنّ التعرّي ومعموله الّذي هو زيد يعملان الرّفع في خبره الّذي هو ضارب. هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحقّقين.[...] وإنّما قالوا: إنّ الابتداء الّذي هو التّعرّي من العوامل اللّفظيّة يعمل في زيد، ثمّ إنّهما جميعا يشتركان في رفع الخبر لأجل أنّ الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يتصوّر انفصال أحدهما عن صاحبه. وإذا اقتضى المبتدأ الخبر اقتضاه الابتداء أيضا. وإذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا في العمل فيه." (الجرجانيّ. المقتصد في شرح الإيضاح. ج1. ص:255-256.).

[74] يورد ابن جنّي في الخصائص هذا القول: "وبعد فليس في الدّنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأمّا خبر المبتدإ فلم يتقدّم عندنا على رافعه؛ لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده، إنّما الرّافع له المبتدأ والابتداء جميعا، فلم يتقدّم الخبر عليهما معا، وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ. فهذا لا ينقبض. لكنّه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدإ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدإ.". (ابن جنّي. الخصائص. ج2. ص:387.).

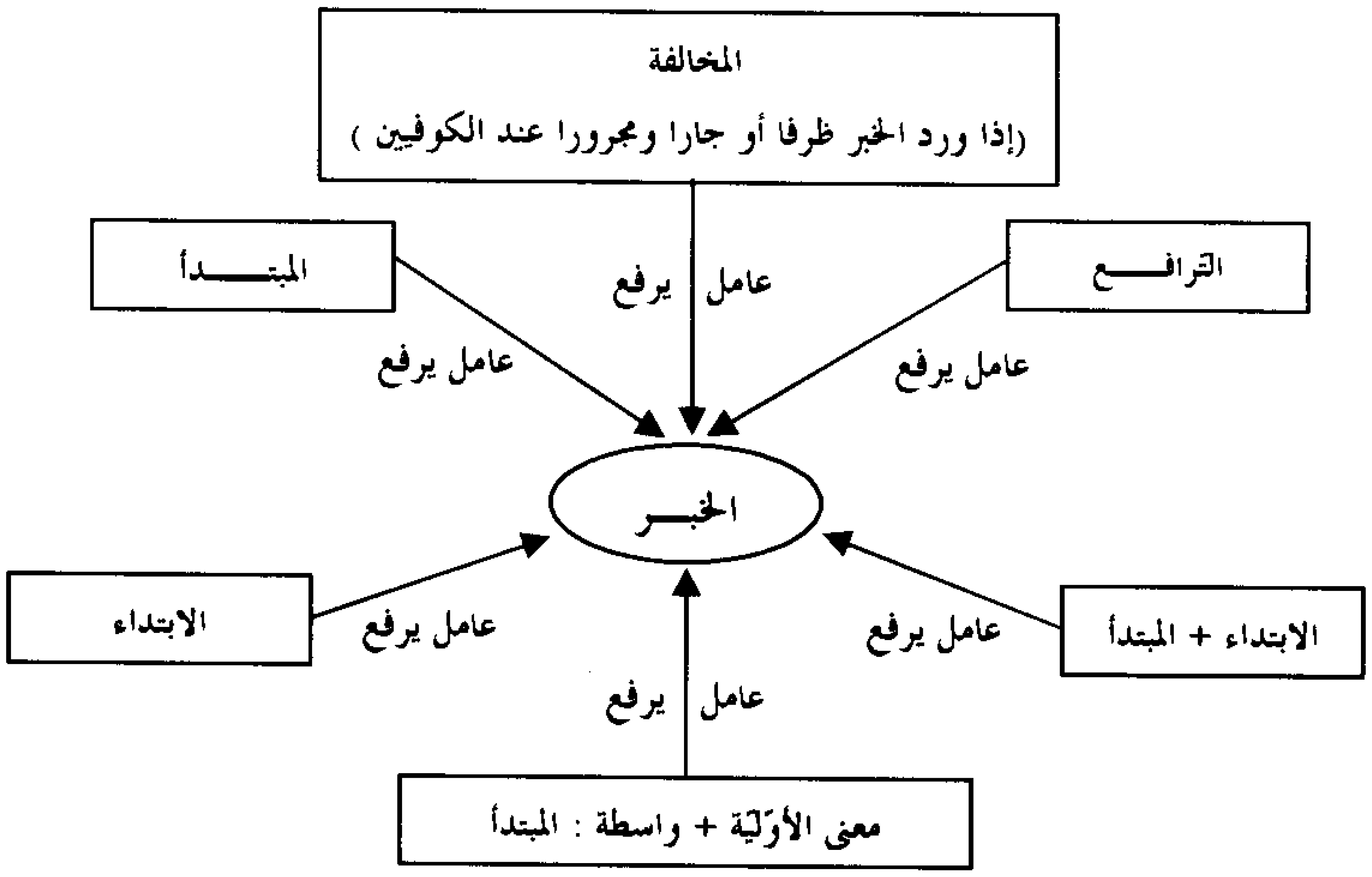

الترسيمة السّادسة عشرة

ولعلّ هذا الاختلاف بين النّحاة حول العامل في الخبر، هو السّبب الّذي أحدث اختلافا في تعليل دلالاته على معنى الفاعليّة. وهو ما يدعو إلى تناول الحديث على خصائص إعراب الخبر. إذ رغم شبه الاتّفاق المستقرّ على إعرابه الوظيفيّ الصّناعي"[75]، بما هو خبر مسند إلى مبتدإ الجملة الاسميّة. فإنّ النّحاة قد اختلفوا في تعليل رافعه. أهو الابتداء على اعتبار أنّه خبر لمبتدإ الجملة؛ أم الفاعليّة على أساس إعرابه فاعلا لصفة عاملة دون عماد. وذلك خاصّة في التّراكيب المشكلة كالتّراكيب الّتي يكون رأسها ظرفا يلحقه اسم مرفوع. أو التّراكيب الّتي يكون رأسها صفة غير مسبوقة بعماد يتبعها اسم مرفوع. وهذا ما يبرّر بحث مسألة إعراب الخبر على غرابتها في الظّاهر؛ وهو ما يدعو أيضا إلى تقليب النّظر في هذه الإشكاليّة، والوقوف على خصائصها الدّلاليّة.

---

[75] يبرز ذلك خاصّة في الحالات المشكلة الّتي اختلف حولها نحاة البصرة ونحاة الكوفة والمتمثّلة في تعليل رفع "زيد" الوارد في المثالين التّاليين: "في الدّار زيد" و"قائم زيد". هل هو مبتدأ مؤخّر رافعه الابتداء؛ أم هو فاعل لصفة عاملة بغير اعتماد. وهذا ما يبرّر الحديث عن إشكاليّة إعراب الخبر. وهو ما سيقع النّظر فيه في العنصر التّالي من البحث.

4-2-4: إشكاليّة إعراب الخبر:

لئن أُعْرِبَ الخبر خبرا من حيث وظيفة اللّفظ في التّركيب، مسندا إلى مبتدإ الجملة الاسميّة؛ فإنّه من حيث المعنى قد اختلف إعرابه في بعض الحالات المشكلة من التّركيب العربيّ الاسميّ. فَعُدَّ مثلا فاعلا من حيث المعنى لصفة عاملة دون عماد، أو لظرف عامل بلا عماد؛ في البُنَى التّالية الّتي يجيزها الأخفش والكوفيون:

المثال	البنية
"قَائِمٌ الزَّيْدَانِ"	[[(عمادØ) (صفة عاملة)] Ø[متعلّق]].
"فِي الدَّارِ زَيْدٌ"	[[(عمادØ) (ظرف عامل)] Ø [متعلّق]].
"غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ"	[[(غير) (صفة عاملة)] Ø[متعلّق]].
"أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلاَّ زَيْدٌ"	[[صفة عاملة] Ø[متعلّق]].
"خَطِيئَةُ يَوْمٍ لاَ أَصِيدُ فِيهِ"	[[مصدر عامل] Ø[متعلّق]].

فالمتعلّق في هذه البُنَى يعرب من حيث المعنى فاعلا للصّفة أو للظّرف العاملين دون عماد في رأي الأخفش والكوفيين. كما أنّ هذه المتعلّقات تعرب فاعلا أيضا للتّركيب الإضافيّ الّذي يكون صدره "غير" الاستثنائيّة، أو اسم التّفضيل أو المصدر. وذلك على اعتبار أنّ هذه المركّبات الإضافيّة فيها معنى الفعل. فتأويل المثال: "أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلاَّ زَيْدٌ" يكون بفعل كما يلي: "قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ". والمثال الثّاني: "خَطِيئَةُ يَوْمٍ لاَ أَصِيدُ فِيهِ" يؤوّل كما يلي: " يُخْطِئُ يَوْمٌ لاَ أَصِيدُ فِيهِ" بمعنى " يَنْدُرُ يَوْمٌ لاَ أَصِيدُ فِيهِ". إلاّ أنّ الاستراباذيّ يرى أنّ هذه البُنَى الاسميّة تتركّب من مبتدآت لا أخبار لها: "فهذه كلّها مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:199.).

ويبدو أنّ الإشكال يبقى حاصلا في قضيّة إعراب الخبر في مثل هذه الحالات الخاصّة. سواء قيل إنّ معمول الصّفة غير ذات العماد سدّ مسدّ الخبر

على رأي الأخفش والكوفيين، أو إنّ الخبر غير حاصل بالمرّة كما يرى الرّضيّ.

كما أنّ إعراب الخبر فيه إشكال من نوع ثان، يتمثّل في حمل التّراكيب الاسميّة الخاصّة الّتي تتكوّن من مبتدإ خبره ظرف أو جارّ ومجرور على التّركيب الفعليّ. وهي الحالات الّتي يرد فيها الخبر منصوبا على تقدير فعل عامل فيه. مع اشتراط أن يكون الفعل العامل من "الأفعال العامّة"[76]. وبالتّالي فإنّ الخبر من التّركيب الاسميّ في هذه الأحوال يمكن أن يدلّ على معنى المفعوليّة. ويتبيّن ذلك ممّا ارتآه النّحاة في مسألة العامل فيه. فمفهوم "المخالفة" الّذي فسّر به الكوفيون هذه الظّاهرة التّركيبيّة يقرّ أنّ الخبر الظّرف أو الجارّ والمجرور يدلّ من حيث إعرابه اللّفظيّ الصّناعيّ على معنى المفعوليّة؛ ويدلّ من حيث المعنى على معنى الفاعليّة باعتباره خبرا عن مبتدإ يرتفع محلاّ بارتفاعه. أمّا الرّأي عند البصريين فهو متمثّل في قولهم بدلالة الخبر في هذه الظّاهرة التّركيبيّة على معنى المفعوليّة لفظا ومعنى. حملا للتّركيب الاسميّ على التّركيب الفعليّ: إذ إنّهم يؤوّلون الظّرف الوارد خبرا مفعولا فيه لفعل محذوف، ويؤوّلون الجار والمجرور الوارد خبرا مفعولا به لفعل محذوف[77]. ونجمع هذه البُنَى في الجدول التّالي:

---

[76] يقول الاستراباذيّ بعد عرضه رأي البصريين في عامل النّصب في الظّرف والجار والمجرور الواقعين خبرا: "وينبغي أن يكون العامل من الأفعال العامّة، أي: ممّا لا يخلو منه فعل، نحو: "كَائِنٌ" و"حَاصِلٌ". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:215.).

[77] يبيّن الاستراباذيّ ذلك بقوله: "وانتصاب الظّرف خبرا للمبتدإ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون أنّ الخبر لمّا كان هو المبتدأ في نحو: "زَيْدٌ قَائِمٌ" أو كأنّه هو في: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾، ارتفع ارتفاعه،ولمّا كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدإ، فلا يقال في نحو: "زَيْدٌ عِنْدَكَ": "إِنَّ زَيْدًا عِنْدَهُ"، خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويّا، وهو معنى المخالفة الّتي اتّصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر. وأمّا البصريون فقالوا: لا بدّ للظّرف من محذوف يتعلّق به، لفظيّ، إذ مخالفة الشّيء للشّيء لا توجب نصبه. وقال بعض النّحاة: العامل فيه المبتدأ. وقال البصريون: الظّرف منصوب على أنّه مفعول فيه، كما أنّه كذلك اتّفاقا في نحو: "جَلَسْتُ أَمَامَكَ"، و"خَرَجْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ"، والجار والمجرور منصوب المحلّ على أنّه مفعول به، كما أنّه كذلك اتّفاقا في نحو: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ" إلاّ أنّ العامل ههنا مقدّر.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:214-215.).

دلالة الخبر	البنية
يدلّ على معنى الفاعليّة لفظا ومعنى.	||مبتدأ| |خبر||.
Ø	||مبتدأ|	Ø لا خبر له||.
يدلّ على معنى المفعوليّة: ظرف المكان الحالّ به الحدث.	||مبتدأ	(Ø عامل) |ظرف سدّ مسدّ الخبر||.
يدلّ على معنى المفعوليّة: ظرف المكان المؤثّر فيه الحدث.	||مبتدأ	(Ø عامل) |جار ومجرور سدّ مسدّ الخبر||.

وأيّا ما كان التّأويل فإنّه من الممكن القول: إنّ المرفوع الثّاني وهو الخبر، في البُنَى السّابقة -باستثناء البنية الثّانية الّتي يقرّها الاستراباذيّ على أنّها تتركّب من مبتدإ لا خبر له-؛ قد وقع نصبه لفظا لما يحمله - بتعبير الأستاذ الشّريف- من خصائص وسم "اشتقاقيّة إعرابيّة" تكسبه "نبرا دلاليّا"[78] وتنقل البنية الدّلاليّة "في اتّجاه اللّفظ". وبهذه الخاصّيّة يدلّ العامل في مثل هذه البُنَى الاسميّة المشكلة على معنى الفعل. ويدلّ متعلّقه السّادّ لفظا مسدّ الخبر على معنى المفعول، أي: على الظّرف الحاصل فيه الحدث، وعلى المركّب الحرفيّ باجرّ المؤثّر فيه الحدث، المنسوبين إلى المبتدإ للإخبار عنه.

4-2-5: خصائص حكم المرتبة في الخبر:

إذا كان الأصل في الخبر التّأخير عن المبتدإ كما بيّنّا ذلك عند تناول مسألة الرّتبة في المبتدإ وأحكامها؛ فإنّ الفرع هو أن يتقدّم الخبر رتبة على مبتدئه. وقد أوجب التّركيب العربيّ العمل بالفرع في بعض الحالات. فقُدِّمَ بذلك الخبر تقديمَ وجوب على مبتدئه. ويحصر الاستراباذيّ حالات الوجوب هذه في قول ابن الحاجب: "وإذا تضمّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام، مثل: "أَيْنَ زَيْدٌ؟" أو كان مصحّحا، مثل: "فِي الدَّارِ رَجُلٌ"، أو لمتعلّقه

---

[78] يقول الأستاذ الشّريف في الفقرة 49 من الأطروحة، المعنونة بالنّبر الدّلاليّ ومبدأ المحافظة على البنية المقوليّة:"يمثّل الاشتقاق والإعراب مستويين مختلفين في نقل البنية الدّلاليّة المقوليّة [ححا (حا 2)] في اتّجاه اللّفظ. فالاشتقاق يهتمّ بأحد العناصر المقوليّة المكوّنة لهذه البنية. فيحدّد له الصّيغة الدّالّة عليه والقابلة لاحتواء ما يعتبر ثابتا من موجودات الكون كالرّجل والغول والشّجرة والحجر، أو الضّرب، والنّظر، والجري، والاحمرار. والإعراب يهتمّ بالعلاقات الثّابتة بين العناصر المقوليّة المكوّنة لهذه البنية، كالفعليّة والفاعليّة والمفعوليّة. هذا الاهتمام المختلف مصحوب بظاهرة مشتركة تتمثّل في كون البنيتين، الاشتقاقيّة والإعرابيّة، كلتاهما تحاول أن تحافظ على أقصى ما يمكن من البنية الدّلّيّة." (الشّريف. محمّد صلاح الدّين) الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون. ج1. ص:369- 370).

ضمير في المبتدإ، مثل: "عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا"، أو عن "أَنَّ"، مثل: "عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ"، وجب تقديمه.". (الاسترابادي. شرح الكافية. ج1. ص:231.). فتقديم الخبر وجوبا ينحصر عند المؤلّف في هذه الحالات الأربعة:

الأولى: أن يكون الخبر اسم استفهام حكمه صدارة الجملة. ويشترط الاستراباذيّ في ذلك أن يكون الخبر مفردا حتّى يتوجّب تقديمه[79]. إذ في حالة وروده جملة يتصدّرها حرف صدارة فإنّه ليس من الواجب تقديم الخبر، وذلك في مثل: "زيد من أبوه؟".

والثّانية: أن يكون الخبر مركّبا حرفيّا بالجرّ، يخشى من التزامه مرتبته الأصليّة الّتي هي التّأخّر عن المبتدإ، أن يلتبس بالصّفة فلا يتعيّن للخبريّة. من قبيل: "في الدّار رجل". ويدخل تحت هذا الحكم أيضا الظّرف الواقع خبرا عن مبتدإ نكرة. من مثل: "عندي مال".

والثّالثة: أن يكون الخبر مركّبا حرفيّا بالجرّ، وأن يكون في المبتدإ ضمير يعود على متعلّق حرف الجرّ. مثل: "على التّمرة مثلها زبدا" فالضّمير العائد في "مثلها" يعود على متعلّق حرف الجرّ وهو المفردة "التّمرة". ويشمل هذا الحكم أيضا الخبر الوارد مركّبا إضافيّا المضاف فيه ظرف، والضّمير العائد اللاّحق للمبتدإ يعود على المضاف إليه. مثل: "أمام الجيش قائده".

والرّابعة: أن يكون الخبر خبرا عن مبتدإ وارد مركّبا موصوليّا حرفيّا. ووجوب تقديم الخبر في هذه الحالة سببه خشية اللّبس بين خبر المبتدإ وصلة الحرف الموصول من ناحية، أو الخلط على التّوهّم بين الخبر و"إنّ" المكسورة الّتي تقتضي الصّدارة[80]. ويضيف الشّارح لهذه الحالات الأربع، حالتين

---

[79] يقول الرّضيّ: " إنّما قال: " الخبر المفرد" لأنّه إن كان جملة متضمّنة لما يقتضي صدر الكلام، لم يجب تقديمه، نحو: "زيد من أبوه؟" إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل، بحيث لا يتقدّم عليها أحد ركني تلك الجملة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:232.).

[80] يقول الاستراباذيّ: "وقوله: "أو عن "أنّ"، يعني: أو كان الخبر عن "أنّ" مع اسمها وخبرها. يريد: إذا كان "أنّ" مع صلتها مبتدأ، وجب تقديم خبرها عليها، وقد تقدّم أنّها مع صلتها فاعل عند أبي عليّ، إذا كان الخبر ظرفا.

أخريين: "ويجب أيضا تأخير المبتدإ الّذي بعد "إلاّ" لفظا، نحو: "مَا قَائِمٌ إلاّ زَيْدٌ"، أو معنى، نحو: "إنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ"، لأنّك إن قدّمته من دون "إلاّ" انعكس الحصر، وإن قدّمته مع "إلاّ"، لم يجز، لتقدّم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ، ولا يجوز ذلك، كما يجيء في باب الاستثناء. وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره، وجب التّقديم، نحو قولك: "تميميّ أنا"، إذا كان المراد التّفاخر بـــ"تميم"، أو غير ذلك مّما يقدّم له الخبر.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:235.).

فحكم وجوب تقديم الخبر يتمّ في تركيب الحصر حتّى لا يتغيّر المعنى المقصود الإفادة به. وتوجب تقديم الخبر أيضا المعاني التّلفّظيّة المقاميّة الّتي يسعى المتكلّم إلى الإفادة بها في خطابه. ونجمع حالات وجوب تقديم الخبر على مبتدئه في الجدول التّالي:

البنية	المثال	سبب تقديم الخبر
[[خبر مقدّم(حرف صدارة)] [مبتدأ مؤخّر]].	"أَيْنَ زَيْدٌ؟"	لانّ حكم حروف الصّدارة التّقدّم في الرّتبة.
[[خبر مقدّم(جار ومجرور)] [مبتدأ مؤخّر]]. [[خبر مقدّم(ظرف)] [مبتدأ مؤخّر]].	"في الدّار رجل". "عندي مال".	خشية الالتباس بالصّفة، إذا كان المبتدأ نكرة.
[[خبر مقدّم(جار ومجرور)] [مبتدأ مؤخّر + ضمير عائد على المجرور]]. [[خبر مقدّم(ظرف)] [مبتدأ مؤخّر+ ضمير عائد على المضاف إليه]].	"على التّمرة مثلها زبدا". "أمام الجيش قائده".	تجنّب لزوم الضّمير قبل الذّكر.
[[خبر مقدّم] [مبتدأ مؤخّر (أنّ حرف موصول)]].	"عندي أنّك قائم"	لتجنّب اللّبس بين خبر المبتدأ الوارد مركّبا موصوليا ومتعلّق حرف

وإنّما تعيّن تقديم الخبر لئلاّ يلتبس بـــ"إنّ" المكسورة، لأنّك لو جئت بالخبر بعد خبر "أنّ" المفتوحة، إمّا ظرفا، نحو: "أنّ زيدا قائم عندي"، أو غير ظرف، نحو: "أنّ زيد قائم حقّ"، لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم تدفع الفتحة الخفيفة اللّبس، لكون الموقع موقع المكسورة، لأنّ لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة، كما يجيء في باب الحروف المشبّهة بالفعل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:234.).

[[خبر مقدّم] [مبتدأ مؤخّر (إنّ حرف ناسخ)]].		الوصل. لتجنّب اللّبس بين الحرف الموصول والحرف المشبّه بالفعل.
[[خبر مقدّم(مقصور على المبتدأ)] إلاّ [مبتدأ مؤخّر]]. [إنّما [خبر مقدّم(مقصور على المبتدأ)] [مبتدأ مؤخّر]].	"ما قائم إلاّ زيد". "إنّما قائم زيد".	لأنّ الخبر مقصور على المبتدأ في تركيب حصر.
[[خبر مقدّم] [مبتدأ مؤخّر]].	"تميميّ أنا"	لإبراز الاهتمام والعناية بمعنى تلفّظيّ مقاميّ.

ويبدو أنّ مسألة تقديم الخبر سببها يتمثّل في تجنّب اللّبس الممكن إن حلّ الخبر محلّه الأصليّ من التّركيب الاسميّ. وأيضا سبب مقاميّ تداوليّ يقصد لتبليغ معان مخصوصة.

6-2-4: خصائص حكم تعريف الخبر وتنكيره:

يشير الاستراباذيّ عرضا إلى مسألة تنكير الخبر وتعريفه عند تناوله مسألة الحذف. فيبيّن أنّ الغالب في الاستعمال تنكير الخبر بالأصالة. وذلك لحمله على المشابهة للفعل: "اعلم أنّ الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدإ، لأنّ الأصل كون المسند إليه معلوما، وكذا الأصل تنكير الخبر لأنّه مسند، فشابه الفعل، والفعل خال من التّعريف والتّنكير، كما ذكرنا في أوّل الكتاب، ولا يصحّ تجريد الاسم عنهما، فجرّدناه ممّا يطرأ، ويحتاج إلى العلامة وهو التّعريف، وأبقيناه على الأصل، فكان نكرة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:254-255.).

ويبدو من هذا الكلام أنّ الاستراباذيّ يحترز من القول الجازم بتنكير الخبر على الأصالة. فالخبر من حيث مشابهته للفعل في الوقوع من التّركيب موقع المسند، حكمه أن يرد نكرة. وهو ما غلب عليه الاستعمال في كلام العرب. ووجه الاحتراز هو اعتبار أنّ ظاهرة التّعريف ظاهرة طارئة تنتج عن العقد والتّركيب. إذ إنّ الاسم حسب الرّضيّ لا يقتضي في أصل وضعه

التّجرّد من التّعريف والتّنكير و"لاَ يَصِحُّ تَجْرِيدُ الاِسْمِ عَنْهُمَا". لأنّه ليس مختصّا كالفعل بأن يكون مسندا فحسب[81]. وما يلفت الانتباه في هذه المسألة هو هذا الفهم المخصوص لمسألة التّنكير عند الاستراباذيّ. والّتي يوضّحها عند مناقشته القولَ بأصالة تنكير الخبر ليدحضه: "وأمّا قول النّحاة: أصل الخبر التّنكير، لأنّ المسند ينبغي أن يكون مجهولا، فليس بشيء، لأنّ المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه. وإنّما الّذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك: "زَيْدٌ أَخُوكَ" هو انتساب أخوّة المخاطَب إلى "زَيْدٍ"، وإسناده إليه، لا أخوّته.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:255.).

وعلى هذا التّخريج يُتَبَيَّنُ أنّ حكم الخبر بالضّرورة هو التّعريف. وهو ما ينسجم مع النّظام الأصليّ للاسم في العربيّة. أمّا الطّارئ بسبب العقد والتّركيب، والّذي يكون حكمه التّنكير، فهو نسبة الخبر للمسند إليه لا الخبر نفسه بما هو اسم مسند.

والطّريف في ذلك هو مفهوم التّنكير نفسه لدى الاستراباذيّ الّذي يربطه الرّضيّ عادة بـــ"عوارض الذّات" أو "الإشارة الوضعيّة للخارج". وهو مفهوم له علاقة وثقى بمسألة الدّلالة المرجعيّة الّتي نبحثها. فعند النّظر في الإشارات العارضة لمفهوم التّنكير طيّ المدوّنة، نلاحظ هذا الفهم المخصوص للتّنكير في أقوال من قبيل: "اعلم أنّ الجملة ليست نكرة ولا معرفة، لأنّ التّعريف والتّنكير من عوارض الذّات، إذ التّعريف جعل الذّات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعيّة، والتّنكير ألاّ يشار بها إلى خارج في الوضع.[...] إنّ معنى التّنكير ليس كون الشّيء مجهولا، بل معناه

[81] يقول الرّضيّ: "والفعل خال من التّعريف والتّنكير [...] وإنّما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم، لأنّ الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه، والفعل مختصّ بكونه مسندا لا غير، فصار الإسناد لازما له دون الاسم." (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:255.).

في اصطلاحهم: ما ذكرناه الآن، أعني كون الذّات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعيّة.". (الاسترابادي. شرح الكافية. ج2. ص:322-323.).

فمفهوم التّنكير والتّعريف إذن، مفهوم يقوم على علاقة المتصوّر الذّهنيّ القائم باللّغة وفي اللّغة، بحيّز الخارج عن اللّغة أي حيّز الأعيان الفيزيائيّة الّتي يمكن أن يشار إليها إشارة مادّيّة. وبذلك يكون التّنكير والتّعريف من قبيل مقولات النّسيج الثّقافيّ المتولّدة عن تجربة المتكلّم لعالمه اللّغويّ وليس من قبيل الحقائق الأنطولوجيّة.

4-2-7 : الخبر الوارد مركّبا:

يتوسّع الرّضيّ في تناول خصائص الخبر الوارد مركّبا على نقيض ما عرض له في الحديث عن المبتدإ. ويفصّل القول في المركّبات الّتي يمكن أن يرد عليها الخبر. وهي نوعان: مركّبات إسناديّة فرعيّة صريحة هي الجمل الاسميّة أو الفعليّة الّتي لها محلّ من الإعراب. ومركّبات إسناديّة فرعيّة مقدّرة هي: الظّروف والمركّبات الحرفيّة بالجرّ، المقدّرة عواملها، والواقعة خبرا. ونمثّل لذلك بالبُنَى التّالية:

البنية	المثال
[[مبتدأ] [خبر (مبتدأ + خبر)]].	"زيد أبوه قائم"
[[مبتدأ] [خبر (فعل + فاعل)]].	"زيد قام أبوه"
[[مبتدأ] [خبر (عامل مقدّر + ظرف)]].	"الجنّة تحت أقدام الأمّهات"
[[مبتدأ] [خبر (عامل مقدّر + مركّب حرفيّ بالجرّ)]].	"البركة في البكور"

فجواز هذه البُنَى الّتي يرد فيها الخبر جملة صريحة أو مقدّرة، يرجعه الرّضيّ إلى مبدإ الحمل على الخبر المفرد من حيث المعنى الّذي يحقّقه. وهو المعنى المتمثّل في تضمّن الحكم الّذي من أجله يطلب المبتدأُ الخبرَ: "اعلم أنّ خبر المبتدإ، قد يكون جملة اسميّة أو فعليّة،[...] وإنّما جاز أن يكون جملة،

لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمّن المفرد له.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:208.).

إلاّ أنّ الجملة الّتي لها محلّ من الإعراب والواقعة موقع الخبر في البُنَى السّابقة، مشروطة عند ابن الحاجب. وهذا الشّرط يتمثّل في الضّمير العائد، الّذي لا يُسْتَغْنَى عن الإتيان به ظاهرا كان أو محذوفا[82]. ويناقش الشّارح هذه المسألة. فيرى أنّ للضّمير العائد حكمان ينتجان عن العلاقة المعنويّة الرّابطة بين المبتدإ والخبر: فالحكم الأوّل هو الاستغناء عن الرّبط بين المبتدإ والخبر بضمير عائد. إذ إنّه: "لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من أن تكون هي المبتدأ معنى أو لا، فإن كانت، لم تحتج إلى الضّمير، كما في ضمير الشّأن، نحو: "هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ"، وكما في قولك: "مَقُولِي: زَيْدٌ قَائِمٌ" لارتباطها به بلا ضمير، لأنّها هو.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:208-209.).

ففي حالة كون الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ نفسه من حيث المعنى لا يلزم، خلافا لابن الحاجب، الإتيان بضمير عائد. ويكون ذلك خاصّة مع ضمير الشّأن. من قبيل التّركيب التّالي: "هو زيد قائم". أو مع مقول القول. من قبيل التّركيب الموالي: "مقولي: زيد قائم". فالجملة الاسميّة "زيد قائم" الواقعة خبرا في كلّ من المثالين، ترتبط بالمبتدإ دون الحاجة إلى ضمير عائد لأنّها والمبتدأ صنوان من حيث المعنى. والاستغناء عن الضّمير العائد لا يُدْخِلُ على الكلام لبسا. إذ يُفْهَمُ في كلّ الأحوال أنّ الجملة لها من الإعراب محلّ، وليست استئنافا منفصلا عن كلام سابق. أمّا الحكم الثّاني فهو عدم الاستغناء عن الإتيان بضمير ظاهر أو مقدّر للرّبط بين المبتدإ وخبره الوارد جملة: "وإن لم تكن إيّاه، فلا بدّ من ضمير ظاهر أو مقدّر. وقد يقام الظّاهر مقام الضّمير. وإنّما احتاجت إلى الضّمير، لأنّ الجملة في الأصل كلام

---

[82] "قال ابن الحاجب: الخبر قد يكون جملة، نحو: "زيد أبوه قائم"، و"زيد قام أبوه"، فلا بدّ من عائد، وقد يحذف.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:208.).

مستقلّ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرّابطة هي الضّمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:209.).

إذن، ففي حالة كون الجملة الواقعة خبرا ليست هي المبتدأ من حيث المعنى، فالضّمير العائد واجبٌ الإتيانُ به ظاهرا كان أو مقدّرا. وذلك لرفع اللّبس الممكن حصوله عن طريق ربط الجملة المقصود منها الإخبار عن مبتدإ بمبتدئها. إذ قد تُعَدُّ الجملة الواقعة خبرا كلاما مستقلاّ في الأصل في حالة انعدام الضّمير الرّابط. لأنّه قد توفّرت فيها شروط الإسناد والاستقلال التّركيبيّ والإفادة. ولّما كان القصد من الإتيان بها أن تكون جزء من الكلام فقد وجب الرّبط بعائد ظاهر أو مقدّر.

4-2-8: حكم حذف الخبر:

يسمح التّركيب العربيّ بحذف الخبر على وجهين: وجه جائز ووجه واجب: "قد يحذف[...] الخبر جوازا، نحو: "خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ"، ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره، نحو: "لَوْلاَ عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ"، و"ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا"، و"كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ"، و"لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنْ كَذَا".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:243.).

والحذف في كلا الوجهين لا يتمّ إلاّ إذا دلّ عليه دليل[83]. ونجمع حالات حذف الخبر في الجدول التّالي:

الوجه	المثال	المحذوف	التّأويل	حكم الحذف
حذف جائز	"فإذا السّبع"	حصول	فإذا حصول السّبع	الاستغناء عن الخبر لقيام الدّليل.
	"زيد" جوابا لـــ:"من القائم"	القائم	زيد القائم	الاستغناء عن الخبر لقيام الدّليل.

[83] يقول الاستراباذيّ: "وقد ذكرنا أنّه لا يحذف شيء لا وجوبا، ولا جوازا، إلاّ مع قرينة دالّة على تعيينه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:243.).

حذف واجب	"لعمرك لأفعلن كذا"	قسمي	لعمرك قسمي لأفعلن كذا.	المبتدأ من الألفاظ الصّريحة في القسم.
	"زيد قدّامك"	كائن	زيد كائن قدّامك	الخبر كون عامّ متعلّقه ظرف.
	"زيد في الدّار"	موجود	زيد موجود في الدّار	الخبر كون عامّ متعلّقه جار ومجرور.
	"لولا عليّ لهلك عمر"	موجود	لولا عليّ موجود لهلك عمر	الخبر كون عامّ سبقته لولا الامتناعيّة
	"كلّ رجل وضيعته"	متلازمان	كلّ رجل وضيعته متلازمان	الخبر واقع بعد اسم مسبوق بواو المعيّة
	"ضربي زيدا قائما"	حاصل	ضربي زيدا حاصل في حالة القيام	الخبر سدّت مسدّه حال لا تصلح خبرا

ويبدو أنّ حذف الخبر في مثل تلك البُنَى يحقّق العديد من المعاني الّتي تتلخّص أهمّيتها في الالتزام بقانون المجهود الأدنى الّذي تطلبه اللّغة الطّبيعيّة عند الاستعمال. وهو ما يعني الاكتفاء بالإفادة نفسها. فمفهوم الاستغناء عن الخبر في التّركيب الاسميّ عن طريق الحذف الجائز أو الواجب؛ يحقّق تخفيف الكلام بعدم الإطالة في اللّفظ، وبالاستعاضة عن الإطناب بالإيجاز من خلال إنابة الحال الدّالّة على المحذوف[84].

ويمكن القول إنّ ظاهرة الإيجاز في الكلام العربيّ عن طريق الحذف تجعل نظام الدّلالة المرجعيّة يتّخذ وجهتين: وجهة أولى محلّها اللّفظ نفسه. حيث تكون اللّغة هي المرجع المفسّر للدّليل اللّغويّ المنجز. ووجهة ثانية محلّها المقام. وهو المصطلح عليه بدلالة الحال. حيث يكون الخارج عن اللّغة هو المرجع المفسّر للدّليل اللّغويّ المنجز. ونبيّن ذلك بأكثر توسّع في الفقرة التّالية.

4-2-9: الخبر، الدّلالة وقضيّة المرجع:

تبيّن من الفقرات السّابقة أنّ الخبر في التّركيب الاسميّ العربيّ هو محلّ الإفادة في الخطاب. ومدار القول الّذي من أجله يستعمل المتكلّم التّركيب

---

[84] يبيّن ابن جنّي ذلك في فصل يعقده من الخصائص للمحذوف. فيقول: "وعلى الجملة فكلّ ما حذف تخفيفا فلا يجوز توكيده، لتدافع حاليه به، من حيث التّوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز. فاعرف ذلك مذهبا للعرب.". (ابن جنّي. الخصائص. ج1. ص:290.).

الاسميّ. إلاّ أنّ دلالة الخبر تحتاج إلى بيان أدقّ من مجرّد القول إنّها تتمثّل في الإخبار. وعليه نحاول أن نجمع ما أشرنا إليه سابقا من ملاحظات لها علاقة بدلالة الخبر.

فالخبر من حيث سمته الإعرابيّة المتمثّلة في الرّفع يدلّ على معنى الفاعليّة كسائر المرفوعات في اللّغة العربيّة. ويتجسّد ذلك في البنية الأصليّة للتّركيب الاسميّ المتكوّنة من اسمين أوّلهما مسند إليه وثانيهما مسند. على أن تكون الأوّليّة في الرّتبة للمسند إليه لفظيّة كانت أو مقدّرة. وأن يلحق الرّفع كلا الجزأين من العمدة. سواء كان الرّفع ظاهرا أو مقدّرا على المحلّ. ويرد الخبر الدّالّ على معنى الفاعليّة في هذه البنية الأصليّة، على أشكال نحويّة مختلفة نضبط أغلبها في التّرسيمة التّالية:

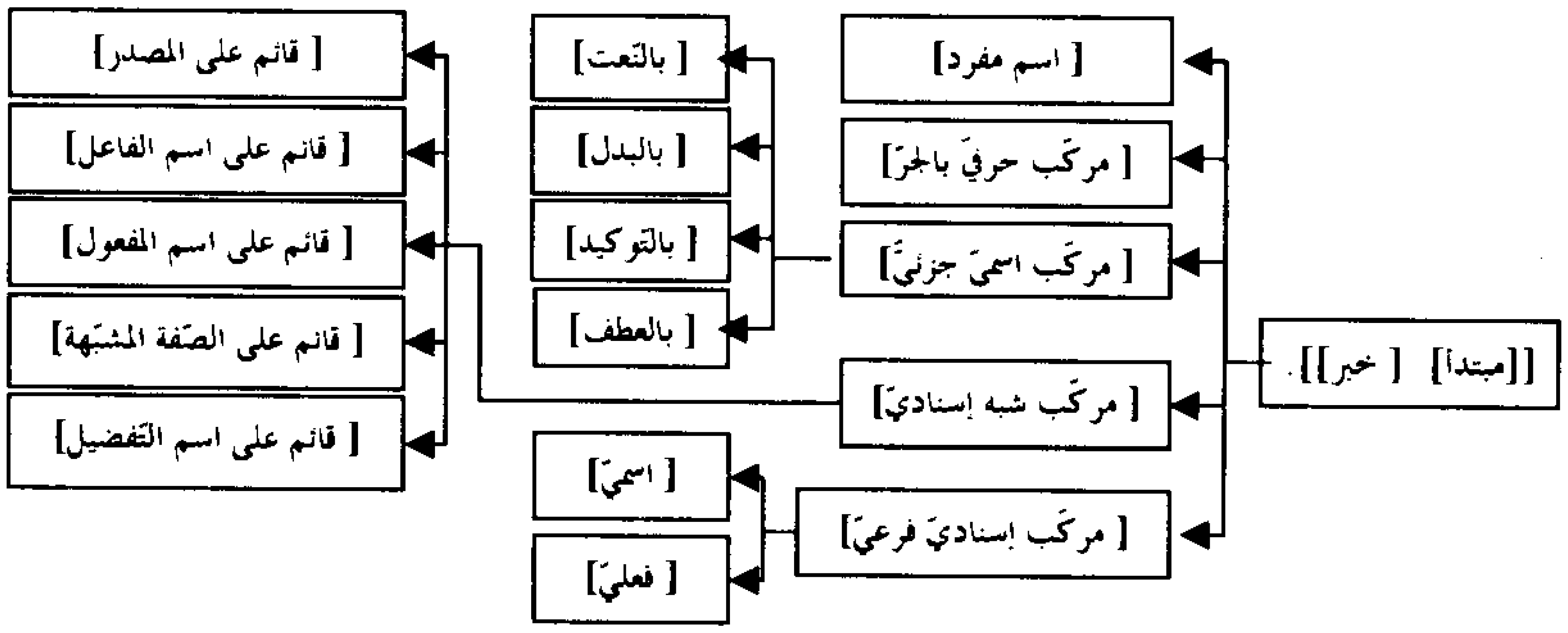

التّرسيمة السّابعة عشرة

وباعتبار أنّ الرّفع يلحق من أقسام الكلام الاسم الّذي يرد في التّركيب في محلّ وظيفيّ حكمه الرّفع. فإنّ اسميّة الخبر -سواء ورد في المنجز من الكلام، على شكل نحويّ مفرد أو مركّب- تكسبه الدّلالة على كلّ ما يدلّ عليه الاسم. وذلك من قبيل تعيين الذّوات المجرّدة أو المحسوسة تعيينا مرجعيّته معجميّة. كما تكسبه اسميّته أيضا إمكان الدّلالة على بعض الوظائف النّحويّة الأخرى الّتي يضطلع بها الاسم في التّركيب، وذلك من مثل وظيفة الفاعل أو المفعول فيه ظرف الزّمان أو المفعول فيه ظرف المكان، خاصّة في البنية الّتي يكون فيها المبتدأ اسما عاملا دون عماد

يسدّ متعلّقه مسدّ الخبر. وبالتّالي يدلّ المتعلّق السّادّ مسدّ الخبر على معنى الفاعليّة لفظا ومعنى إذا ورد مرفوعا. ويدلّ على الفاعليّة معنى وعلى المفعوليّة لفظا إذا ورد منصوبا. ويدلّ على الفاعليّة معنى والإضافة لفظا إذا ورد مخفوضا. وهذه دلالة تركيبيّة تعيّن دلالة الاسم الواقع خبرا تعيينا مرجعيّته صناعيّة نحويّة. ثمّ إنّ الاسم الواقع خبرا أيّا ما كان شكله النّحويّ، مفردا أو مركّبا، يكتسي دلالة ثالثة من المقام الّذي يكيّف الكلام بتحديد المقاصد. وهي دلالة تداوليّة مرجعها التّأويل للعالم اللّفظيّ من طرفي الخطاب. ويتميّز هذا المرجع التّداوليّ بسمة تأليفيّة يحضر فيها المرجع المعجميّ والمرجع التّركيبيّ والمرجع الفيزيائيّ المتعيّن خارج اللّغة.

فالبيّن ممّا تقدّم أنّ الخبر يقتضي دلالة محدّدة من الشّكل النّحويّ الّذي يرد عليه وهو ما اصطلح عليه نحاة العرب القدامى بمفهوم: "المعاني الثّواني". ويتطلّب دلالة معجميّة هي دلالة الاسم على الذّوات أيّا ما كان نوعها، وهو ما اصطلح عليه النّحاة بمفهوم: "المعاني الأوّل". كما يقتضي أيضا دلالة مقاميّة تداوليّة، وهي الّتي يمكن أن نطلق عليها قياسا مصطلح "المعاني الثّوالث". ويمكن أن نمثّل لكلّ هذا بالتّرسيمة التّالية:

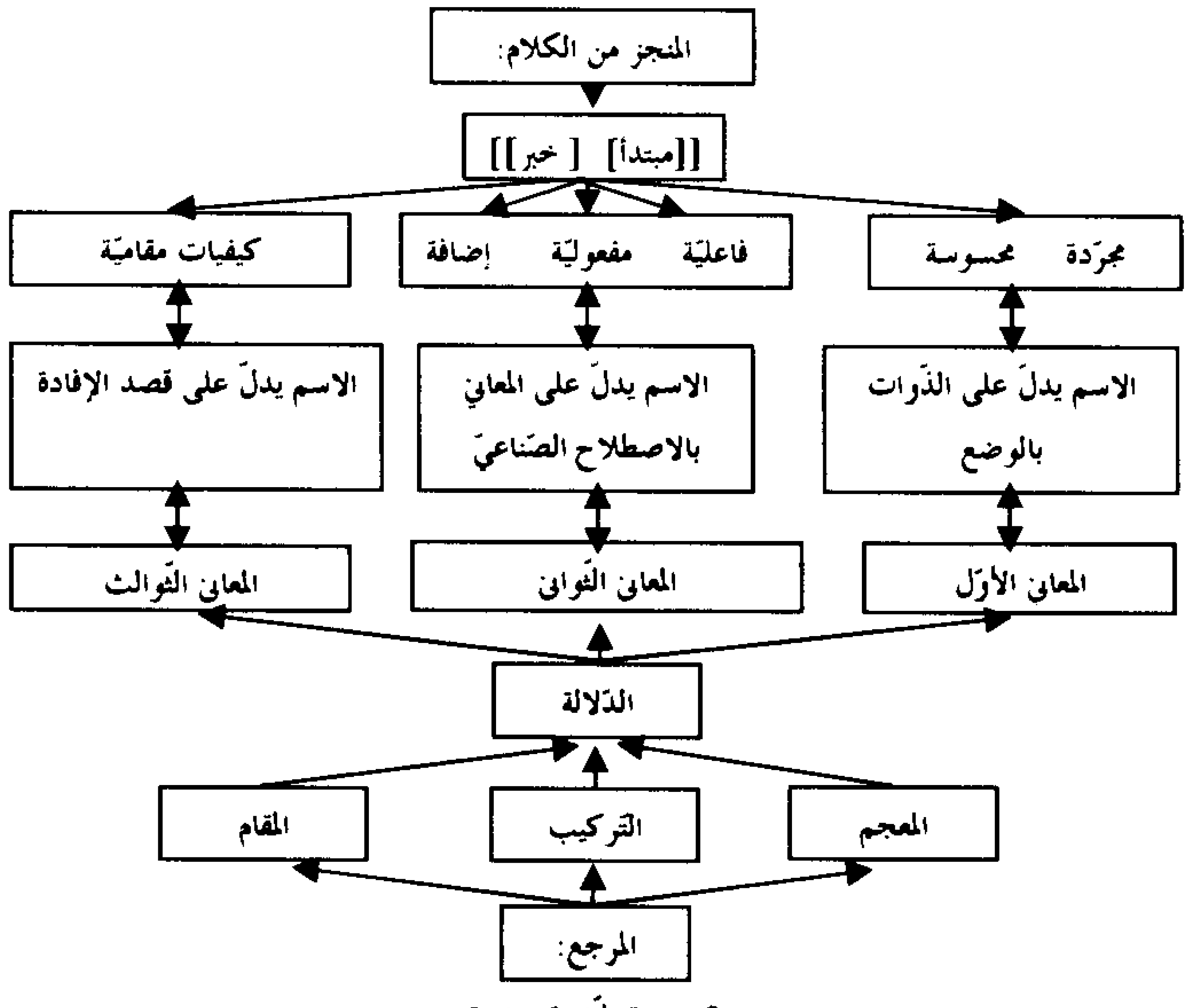

الترسيمة الثّامنة عشرة

ويبدو أنّ الاسم الواقع خبرا لا يكتسب امتلاءه الدّلاليّ إلاّ باجتماع هذه الأنماط الثّلاثة من المراجع وهي المعجم والتّركيب والمقام. ولا تتحقّق به الإفادة إلاّ في حضور مراجعه المبيّنة بين أطراف الخطاب المستعملين للّغة ثني الوضعيّة التّواصليّة.

4-3: خاتمة الفصل الرّابع:

حاولنا في الفصل الرّابع من هذا البحث أن نستقرئ أحوال الرّفع في بنية الجملة الاسميّة غير المسبوقة بالنّواسخ على اختلاف أنواعها. فوقع النّظر أوّلا في المبتدإ. ثمّ تناولنا الخبر. وكان الغرض من الوقوف على مظانّ الرّفع في المدوّنة أن نرصد النّظام النّظريّ العامّ الّذي يحكم تحقّق معنى الفاعليّة في بنية الجملة الاسميّة كما يتبنّاه التّراث. وذلك من أجل ضبط مختلف الأشكال النّحويّة المعبّرة عن هذا المعنى والمحقّقة له في المنجز من الكلام. ومن وراء ذلك تكون قصديّة البحث فيما تنشئه تلك الأشكال النّحويّة من دلالات مرجعيّة؛ وقعت الإشارة إلى بعضها ثني عمليّة الاستقراء.

ويبقى أن نجمّع في خاتمة هذه المسألة ما أوصل إليه التّقصّي الاستقرائيّ للمدوّنة من نتائج متعلّقة بنظام الرّفع في النّواة الإسناديّة الاسميّة الخالية من النّواسخ بأنواعها. وأن نحاول ضبطها في نسق متكامل بعد أن بسطنا القول فيها متفرّقة.

يجري الرّفع في بنية الجملة الاسميّة في الأسماء الواقعة في محلّ من العمدة بسبب عامل معنويّ هو الابتداء. على أنّ إحداث عامل الابتداء للرّفع الدّالّ على معنى الفاعليّة، يكون بكيفيّات متباينة. ويبدو ذلك على أوجه مختلفة حسب اختلاف نظرة النّحاة في تعليلهم للعامل في طرفي عمدة الجملة الاسميّة. فالوجه الأوّل يرفع فيه الابتداء كلاًّ من المبتدإ والخبر. والوجه الثّاني يرفع فيه المبتدأ مباشرة ثمّ يرفع الخبر بواسطة مبتدئه. والوجه الثّالث أنّه لا يرفع غير المبتدإ؛ وأمّا الخبر فمرفوع بالمبتدإ وحده. هذا فيما يتعلّق ببنية الجملة الاسميّة الخالية من النّواسخ، والمتجرّد طرفا عمدتها عن العوامل اللّفظيّة. ويمكن أن نمثّل لنظام الرّفع في بنية الجملة الاسميّة الخالية من النّواسخ بالتّرسيمة التّالية:

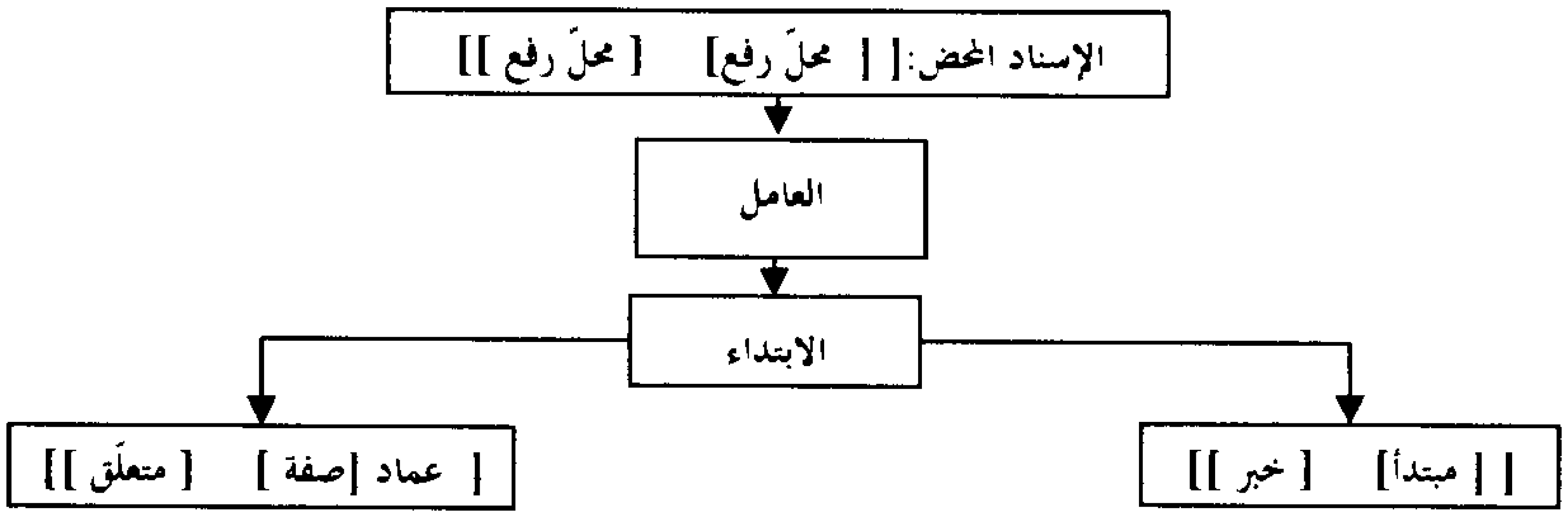

التّرسيمة التّاسعة عشرة

فالرّفع كما يبدو من خلال التّرسيمة يُبْنَى في البنية المجرّدة بالإسناد المحض، الّذي يحدّد محلاّت الرّفع الأساسيّة. ثمّ في المنجز المتعيّن من الكلام تتفرّع عن البنية الأساسيّة بنيتان اثنتان: الأولى يتّخذ فيها المبتدأ المحلّ الأوّل من محلاّت الرّفع، ويتّخذ الخبر المحلّ الثّاني. والبنية الثّانية تتّخذ فيه الصّفة

المرفوعة المصطلح عليها بالمبتدإ الثّاني المحلّ الأوّل، ويتّخذ متعلّقها المحلّ الثّاني. هذا مع اعتبار الممثّل له تمثيلا خطّيا في التّرسيمة. أمّا في الحقيقة النّحويّة فإنّ الأوّليّة في المحلّ ليست بالضّرورة الأوّليّة الخطّيّة. إذ يمكن أن تكون أوّليّة مقدّرة. وهو ما وقع تبيينه ثني الفصل خاصّة في مسألة ظاهرة التّقديم والتّأخير. وما يهمّ هوّ أنّ الرّفع في بنية الجملة الاسميّة غير المقترنة بالنّواسخ بمختلف البُنَى الّتي يمكن أن تتحقّق بها يلحق محلاّ مخصوصا قابلا لاحتواء الاسم الممكن تعيّنه لفظا، والّذي يوسم بسمة الرّفع الإعرابيّة عند العقد والتّركيب. سواء كان وسما ظاهرا أو مقدّرا، وسواء كان الوسم لفظا ومعنى أو لفظا دون المعنى، أو معنى دون اللّفظ. وهذا يدعو إلى القول إنّ معنى الفاعليّة الّذي يدلّ عليه في المنجز من الكلام بعلامة الرّفع الإعرابيّة، ما هو في الحقيقة إلاّ بنية معنويّة مجرّدة تتّخذ في حيّز الإسناد المحض محلاّ.

ثمّ تبيّن أنّ الاسم هو الممكّن من تحقيق معنى الفاعليّة في المنجز من الكلام. وأنّه قادر على التّعبير عن معنى الفاعليّة بأشكال نحويّة مختلفة تتقاطع فيها أحيانا المعاني النّحويّة. خاصّة في البنية المتكوّنة من المصطلح عليه بـــ"المبتدإ الثّاني" حيث يعبّر معنى المفعوليّة عن الرّفع. كما وضح أيضا أنّ معنى الفاعليّة ليس من باب المعاني النّحويّة الإعرابيّة الصّناعيّة بقدر ما هو معنى مجرّد كامن في حيّز الإسناد المحض، وله محلاّت محفوظة. علاوة على احتوائه للمقاصد وما ينتج عنها من دلالات تداوليّة.

فالإسناد المحض الحامل للمعاني كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. والمحتوي على مقاصد العامل الأوّل وهو المتكلّم؛ يمنح معنى الفاعليّة بنية أساسيّة يتشكّل فيها محلّ الرّفع الّذي يقبل الأسماء القادرة على تعيين معنى الفاعليّة في المنجز من الكلام. وهي بنية اسميّة ذات محلّي رفع أصيلين في المستوى المجرّد من اللّغة: أوّلهما حيّز المبتدإ، وحيّز الصّفة ذات العماد. والثّاني حيّز الخبر. ثمّ تتحقّق هاتان البنيتان في المنجز من الكلام بواسطة العامل

الصّناعيّ في بنى رئيسة وذلك حسب اختيار مستعمل اللّغة، وبما يراه يفي بمقاصده. ثمّ يبدو أنّ الرّافع لطرفي العمدة الّتي يتحقّق فيها معنى الفاعليّة، هو معنى الابتداء[85] الّذي نقصد به الأوّليّة في المحلّ المخصّص للرّفع، الّتي يسندها المتكلّم لقوله ويختارها للتّنبيه إلى مقاصده.

ولمّا كان معنى الفاعليّة كما نفهمه، ليس مجرّد معنى وظيفيّ ينتج عن العقد والتّركيب، وتدلّ عليه علامات الرّفع الإعرابيّة الظّاهرة أو المقدّرة. وإنّما هو في الأصل بنية مجرّدة كامنة في حيّز الإسناد المحض المسيّر للكلام. وحالّ في محلّ رفع محفوظ قابل للتّعيّن باحتضان الاسم المختصّ بالإعراب اللّفظيّ والمعنويّ، والمعبّر عن المقاصد. فإنّه من الضّروريّ أن يقع النّظر في بعض خصائص هذا الاسم الّذي هو محلّ الرّفع دون سائر أقسام الكلام. وهو ما سنجعله منطلق البحث في الفصل الأخير من هذا العمل.

---

[85] وهو ما يشير إليه المبرّد في قوله التّالي: "فأمّا رفع المبتدإ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التّنبيه والتّعرية عن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام وإنّما يدخل الجار والنّاصب والرّافع سوى الابتداء على المبتدإ.". (المبرّد. المقتضب. ج4. ص: 404.). أو قوله في الرّافع للفعل المضارع: "اعلم أنّ هذه الأفعال المضارعة، ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة. فوقوعها مواقع الأسماء هو الّذي يرفعها. ولا تنصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كلّ حال، وإن كانت الأسماء في موضع خفض.". (المبرّد. المقتضب. ج2. ص: 304.).

5: <u>الفصل الخامس</u>: مرفوعات النّواسخ الفعليّة والحرفيّة: معنى الفاعليّة ودلالاته وقضايا المرجع:

5-0: مقدّمة الفصل الخامس:

لم تعقد المدوّنة فصلا مستقلاّ تتناول فيه قضايا مرفوعات النّواسخ الفعليّة والنّواسخ الحرفيّة المشبّهة بالفعل والنّواسخ الحرفيّة. بل ورد الحديث عنها عرضيّا في أبواب مستقلّة: منها ما خصّص لدراسة الفعل النّاقص، ومنها ما خصّص لدراسة الحروف وأعمالها ومعانيها. بل إنّه لم يرد منها في باب المرفوعات إلاّ حديث مقتضب عن خبر إنّ وأخواتها وخبر اللاّم النّافية للجنس واسم الميم واللاّم المشبّهتين بليس. وسنعمل في هذه المرحلة من البحث على تقصّي إشكاليات الأسماء المرفوعة بالنّواسخ، وتجميع ما أمكن من المبثوث منها طيّ المدوّنة. وذلك للنّظر فيما تطرحه من أنظمة للرّفع في العربيّة. وهو ما قد يوصل إلى تحديد خصائص معنى الفاعليّة فيها. ويمكّن من تبيّن الدّلالات النّاتجة عنه. كما يفضي إلى إمكان القول في قضاياه المرجعيّة. ونقسّم العمل في هذه المسألة ثلاثة فروع: ندرس في الأوّل منها المرفوع من أسماء النّواسخ الفعليّة. ونثنّي بالنّظر في المرفوع من أسماء الأحرف المشبّهة بـــ"ليس". ثمّ نثلّث بالنّظر في المرفوع من أخبار النّواسخ الحرفيّة.

5-1: المرفوع من أسماء النّواسخ الفعليّة ومعنى الفاعليّة:

هتمّ في هذا المستوى من العمل بالأسماء المرفوعة بسبب عمل النّواسخ الفعليّة فيها عند العقد والتّركيب. وهي الأسماء الواقعة في الأصل مبتدأ من تركيب اسميّ. والمعنيّ منها بالنّظر هو ما اصطلح عليه بـــ"اسم كان" أو أحد أخواتها. وكذلك ما عرف باسم "أفعال المقاربة" بأصنافها الثّلاثة: أي الأفعال المتمحّضة فعلا للدّلالة على المقاربة، والّتي سمّي بها الباب، من قبيل "كاد" و"كرب" و"أوشك". والأفعال الدّالّة على الرّجاء من قبيل: "عسى"

و"حرى" و"اخلولق". والأفعال الدّالّة على الشّروع، أو بعبارة القدامى ما يصطلح عليه بـــ"الإنشاء"، من قبيل: "جعل" و"طفق" و"أخذ".

والإشكال المعزم النّظر فيه من بُنَى الجمل الاسميّة المسبوقة بناسخ فعليّ، يتمثّل في محاولة الوقوف على مدى تأثير هذه العوامل النّاسخة على دلالات معنى الفاعليّة الّذي يحقّقه طرفا العمدة في البنية الأصليّة المجرّدة للجملة الاسميّة. ويتمّ ذلك من خلال رصد خصائص البنية المتفرّعة عن بنية الجملة الاسميّة الأصل التّي تناولناها بالبحث فيما سبق. ومحاولة حصر الأبعاد الدّلاليّة الّتي يحقّقها معنى الفاعليّة فيها.

5-1-1: أسماء كان وأخواهما:

يورد الاستراباذيّ في باب الأفعال النّاقصة من المدوّنة تعريف ابن الحاجب للنّواسخ الفعليّة المصطلح عليها بـــ"كان وأخواهما" وتبيينه لعملها في الجملة الاسميّة، وللدّلالة التّي تحقّقها، فتكون عنده: "الأفعال النّاقصة: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة،[...]؛ تدخل على الجملة الاسميّة لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأوّل، وتنصب الثّاني.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:175.).

والبيّن من هذا الحدّ أنّ البنية الأصليّة المجرّدة للجملة الاسميّة، بقبولها لدخول "كان وأخواهما"، تكتسب خصائص تركيبيّة تلحقها ببنية الجملة الفعليّة. إذ تكتسب عاملا مخصوصا يؤثّر في إعراب العمدة منها. ويدخل عليها دلالات جديدة تكيّف المبتدأ الّذي يصير اسم ناسخ ويحافظ على علامة إعرابه وهي الرّفع؛ وتلحق بالخبر وسما إعرابيّا هو النّصب ويصير خبر ناسخ. ونمثّل لهذا التّحوّل في البنية بالشّكل التّالي:

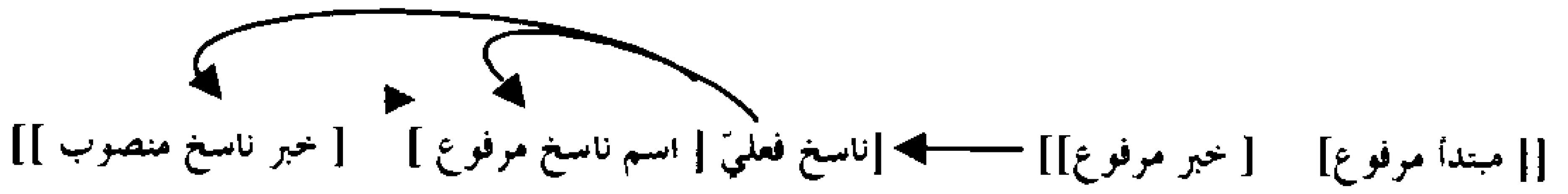

فالبنية المتفرّعة النّاتجة عن دخول النّاسخ الفعليّ على الجملة الاسميّة، تتطابق مع بنية الجملة الفعليّة الّتي درسناها في الفصل الثّاني. أي بنية الجملة الفعليّة الّتي يكون فعلها متعدّيا. إذ البيّن أنّه يحصل بدخول النّاسخ الفعليّ على الجملة الاسميّة تغيير في المراتب وتغيير في الإعراب، بما يماثل ما ترد عليه البنية الفعليّة. ونرمز لذلك بالإسقاط في الشّكل التّالي:

الجملة الاسميّة المسبوقة بناسخ = [ناسخ فعليّ [اسم ناسخ مرفوع] [خبر ناسخ منصوب]]
↓ ↓ ↓
الجملة الفعليّة المتعدّي فعلها = [فعل متعدّ [فاعل اسم مرفوع] [مفعول به منصوب]]

كما أنّ هذا التّحوّل في البنية يحقّق بسبب عمل النّاسخ من أخوات كان في طرفي العمدة دلالتين أساسيتين: الأولى تتمثّل في معنى إثبات صفة للمبتدإ الّذي يتحوّل اسم ناسخ. والثّانية تتمثّل في إلحاق حكم معنى النّاسخ بالخبر الّذي يتحوّل إلى خبر ناسخ. ولكأنّ النّواسخ من باب "كان وأخواها" من قبيل العماد الّذي تستند عليه الجملة الاسميّة، لتكييف دلالة مضمونها تكييفا تداوليّا؛ ودلالة طرفي العمدة فيها بما تحمله من معان وهي على ثلاثة أصناف:

أمّا الصّنف الأوّل وهو قارّ، فيشمل الجملة كلّها. ويتمثّل في الإبهام ثمّ التّفسير لتحقيق معنى تعظيم الأمر وتفخيمه[86]، حملا للفائدة من ظاهرة النّسخ على الفائدة من إيراد ضمير الشّأن في العربيّة. إذ إنّ: "كان في نحو: "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا"، يدلّ على الكون الّذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي: حصوله، فجيء أوّلا بلفظ دالّ على حصول ما، ثمّ عيّن بالخبر ذلك الحاصل، فكأنّك قلت: "حَصَلَ شَيْءٌ"

---

[86] يتأتّى هذا المعنى المتمثّل في القول بالتّعظيم والتّفخيم الحادث عن قبول بنية الجملة الاسميّة للنّواسخ من باب كان وأخواها، بالحمل على ضمير الشّأن في العربيّة حسب الاستراباذيّ. ومعنى ضمير الشّأن هذا يحدّده بقوله التّالي: "والقصد بهذا الإبهام ثمّ التّفسير تعظيم الأمر، وتفخيم الشّأن، فعلى هذا، لا بدّ أن يكون مضمون الجملة المفسِّرة شيئا عظيما يُعتنى به، فلا يقال، مثلا: "هو الذّباب يطير".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج3. ص:69.).

ثمّ قلت: "حَصَلَ القِيَامُ"، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلا ثمّ تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشّأن قبل تعيين الشّأن، على ما مرّ في بابه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص: 175.).

وعلى ذلك فإنّ النّاسخ العماد يكيّف كامل الجملة الاسميّة بالدّلالة التّداوليّة الّتي يحقّقها ضمير الشّأن في الكلام، وهي المتمثّلة في معنى التّعظيم والتّفخيم.

وأمّا الصّنف الثّاني وهو قارّ أيضا، فيتمثّل في إفادة الحصول المطلق لحدث ما، تقييده يكون في خبره. وفي ذلك تكييف لنسبة معنى المسند إلى المسند إليه تكييفا زمنيّا لا يتوفّر في التّركيب الفعليّ من كلام العرب. ويبيّن الاستراباذيّ ذلك بما يلي: "مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد، ولو قلنا: "قَامَ زَيْدٌ"لم يحصل هاتان الفائدتان معا. فــ"كَانَ" يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلّ على حدث معيّن واقع في زمان مطلق تقييده في "كَانَ"، لكن دلالة "كَانَ" على الحدث المطلق، أي: الكون، وضعيّة، ودلالة الخبر على الزّمان المطلق عقليّة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:175.).

فدخول النّاسخ الفعليّ على بنية الجملة الاسميّة من خلال القول السّابق يسهم في تعيين زمن نسبة معنى المسند وهو خبر النّاسخ للمسند إليه وهو اسم النّاسخ، ويعمل على تثبيته بالتّقييد.

وأمّا الصّنف الثّالث وهو متغيّر، فيتمثّل في المعنى المعجميّ الاشتقاقيّ للفعل النّاسخ ومعنى الزّمن المخصوص الّذي يثبته، ويتمّم به دلالة زمن نسبة المسند للمسند إليه. على اعتبار أنّ الخبر لا يبيّن الحدث المخصوص في الزّمن المخصوص بيانا جليّا. وذلك من قبيل معاني الصّيرورة أو الكون في ساعة من ساعات اليوم أو الدّوام أو الانتفاء، وما أشبه ذلك ممّا تقيّده أخوات "كان". يقول الرّضيّ في ذلك: "أمّا سائر الأفعال النّاقصة [...]، فدلالتها

على حدث معيّن لا يدلّ عليه الخبر في غاية الظّهور.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص: 175-176.).

وهي دلالات تتغيّر بتغيّر الفعل النّاسخ من باب "كان وأخواتها". والّتي نعمل على تجميعها في الجدول التّالي:

النّواسخ	الدّلالة	المثال	التّأويل
كان	1-لمجرّد الدّلالة على المضيّ مع اقتضاء الانقطاع. 2-معنى صار (انتقال الشّيء من حالة إلى حالة أخرى لم يكن عليها)	1-كان زيدٌ قائما. 2- بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا	1-قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم. 2-أي صارت فراخا.
صار	انتقال الشّيء من حالة إلى حالة أخرى لم يكن عليها.	صار زيدٌ عالما.	انتقل عن الجهل إلى العلم.
أصبح أمسى أضحى	1-زمنها غير منقطع تقرن مضمون الجملة بالزّمن الّذي اشتقّت من اسمه. 2-معنى صار.	1-أصبح زيدٌ عالما. أمسى الأمير عادلا. أضحى أخوك مسرورا. 2-أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا	1-كان علم زيد في الصّباح. كان عدل الأمير في المساء. كان سرور أخيك في الضّحى. 2-أي: صرت لا أحمل سلاحا.
ظلّ بات	1-لإفادة الوقت الخاصّ في الخبر: – ظلّ: في النّهار دون اللّيل. – بات: في اللّيل دون النّهار. 2-معنى صار.	1- -ظلّ زيد قائما. -بات زيد ضاحكا. 2-"ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ."	1- وقع قيامه في النّهار. وقع ضحكه في اللّيل. 2-صار وجهه مسودّا.
مازال مابرح ما انفكّ ما فتئ	استمرار الفعل بفاعله في زمانه.	مازال زيدٌ يفعل. ما برح زيد يفعل. ما انفكّ يفعل. ما فتئ يفعل.	عدم اقتضاء الانقطاع
ما دام	تدلّ على اتّصال ما قبلها مدّة بقاء الصّفة للموصوف.	أقومُ مَا دَامَ زَيْدٌ ضَاحِكًا.	أي: مدّة بقاء الضّحك صفة لزيد.
غدا راح	1-يدلاّن على اقتران مضمون الجملة بالزّمان الّذي اشتقّا منه. 2-معنى صار.	1-غدا زيدٌ قائما. راح عبد اللّه منطلقا. 2-غدا زيد منطلقا. راح عبد اللّه ضاحكا.	أي: وقع قيامه في وقت الغدوّ. أي: وقع انطلاقه في وقت الرّواح. أي: صار في حال انطلاق. أي: صار في حال ضحك.
آض	معنى صار	آض زيدٌ قائما.	أي: صار قائما.
ليس	1-نفي مضمون الجملة في الحال: نفي الخبر إذا كان محتملا للحال والاستقبال وتخليصه للحال. 2-نفي مضمون الجملة في الحال: نفي الخبر المختصّ بزمان على حسب ما هو عليه من الاختصاص.	1-ليس زيدٌ قائما. 2-ليس زيدٌ قائما الآن. ليس زيدٌ قائما غدا.	1-تخليص نفي القيام عن زيد في الحال. 2-نفي القيام عن زيد في الزّمن المختصّ به وهو الحال: "الآن". نفي القيام عن زيد في الزّمن المختصّ به وهو الاستقبال: "غدا".

والبيّن من دلالات النّواسخ الفعليّة الدّاخلة على التّركيب الاسميّ، أنّها تشترك في خصائص تعيين الزّمن المكيّف لتوقيت نسبة الخبر لاسم النّاسخ المحقّقين معا لمعنى الفاعليّة. أي تأصيل الحصول المطلق لنسبة الحدث المتعيّن بالخبر المنسوب إضافة للاسم الّذي كان قبل دخول النّاسخ مبتدأ. وتمحيص زمن نسبة المسند إلى المسند إليه، وتدقيقه، إثباتا كان أو نفيا. علاوة على تكييف الكلام بالمعنى التّداوليّ المتمثّل في الإبهام والتّفسير للتّعظيم خاصّة مع أمّ الباب "كان".

إلاّ أنّ ما يلفت النّظر في خصائص التّركيب الاسميّ المسبوق بناسخ من باب "كان وأخواتها"، هو مسألة حمله على التّركيب الفعليّ على المشابهة. فلكأنّ قبول الجملة الاسميّة للنّواسخ الفعليّة من باب "كان وأخواتها" استتمام لبنيتها حتّى تدرك مقام التّركيب الفعليّ. ومن ثمّة كانت تسمية اسم النّاسخ عند المؤلّف بـــ"الفاعل"[87]. وهو ما يحمل على توهّم أنّ التّركيب الفعليّ من كلام العرب على صفة أكمل من التّركيب الاسميّ. وهذا الأخير يعدّ فرعا عنه، يطلب الاستكمال بدخول النّواسخ الفعليّة عليه. ويبدو أنّ الاستراباذيّ يحترز من القول بذلك. وهو ما ينبئ بأنّه لا يعتبر بنية الجملة الاسميّة فرعا ناقصا عن البنية الفعليّة. بل هي أصل مثلها. يقول الشّارح في معرض مناقشته لهذه المسألة: "قوله: "فترفع الأوّل وتنصب الثّاني"، تسمية مرفوعها اسما لها، أولى من تسميته فاعلا لها، إذ الفاعل، كما ذكرنا، في الحقيقة مصدر الخبر مضافا إلى الاسم، ولهذا لا تحذف أخبارها غالبا حذف خبر المبتدإ لكون الفاعل مضمونها مضافا إلى الاسم، فكما لا يسمّى منصوبها المشبّه بالمفعول مفعولا، فالقياس ألاّ يسمّى مرفوعها المشبّه بالفاعل فاعلا، لكنّهم سمّوه فاعلا

---

[87] يصطلح ابن الحاجب على اسم النّاسخ الفعليّ بعبارة "الفاعل". ويرد ذلك في ما قدّمه الشّارح منسوبا للمؤلّف وهو التّالي: "قال ابن الحاجب: الأفعال النّاقصة: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة،[...]؛ تدخل على الجملة الاسميّة لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأوّل، وتنصب الثّاني.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:175.).

على القلّة، ولم يسمّوا المنصوب مفعولا، لما مهّدوا من أنّ كلّ فعل لا بدّ له من فاعل، وقد يستغنى عن المفعول.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:181.).

فوجه الاعتراض عند الاستراباذيّ يرجع إلى مقياس دلاليّ. فالدّلالة على معنى الفاعليّة في التّركيب الاسميّ المسبوق بـ"كان" أو أحد أخواهّا يكون بالاشتراك بين طرفي العمدة عن طريق إضافة معنى مصدر الخبر الدّال على الحدث إلى الاسم. أي وسمه لما كان مبتدأ بصفة مخصوصة عن طريق الإضافة. وهذا الأمر يدفع إلى القول بأنّ معنى الفاعليّة في مثل هذه البُنَى لا يتحقّق عن طريق الشّكل النّحويّ المفرد أو المركّب الحالّ في حيّز المبتدإ أو حيّز الخبر منفصلين عن بعضهما. بل إنّه يتمّ تحقّقه بالعقد المعنويّ بين أشكال نحويّة مختلفة أحيازها من البنية. أي إنّ محلّي الرّفع من بنية الجملة الاسميّة المسبوقة بناسخ فعليّ يمثّلان حيّزا واحدا يتحقّق فيه معنى الفاعليّة. والدّليل على ذلك هو امتناع استغناء النّواسخ الفعليّة من باب كان وأخواهّا عن خبرها. ونمثّل لذلك بما يلي:

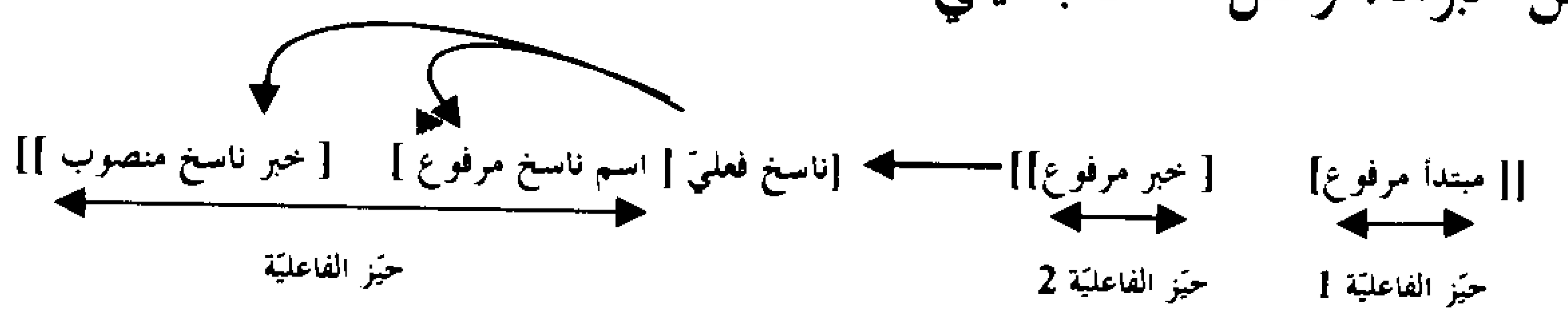

ولعلّ ما يدعم ذلك هو جريان الاستعمال على إمكان حذف اسم النّاسخ دون خبره. فإنّ الاستعمال لا يعدم وجود بنية ثانية تكون فيها الجملة الاسميّة مسبوقة بناسخ من باب كان وأخواهّا، وهو أمّ الباب "كان"، مع حذف أحد طرفي العمدة وهو اسم النّاسخ. من قبيل الأمثلة التّالية:

"كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ".

"كَانَتْ زَيْدٌ قَائِمٌ".

"كَانَ هِنْدٌ قَائِمَةٌ".

"كَانَتْ هِنْدٌ قَائِمَةٌ".

وذلك على اعتبار تقدير المصطلح عليه بــ"ضمير الأمر والشّأن" أو "ضمير القصّة". مع اشتراط أن يكون المرفوعان الظّاهران جملة سادّة مسدّ خبر النّاسخ. على تأويل أنّ المقول في الأصل يكون كما يلي:

"كَانَ الأَمْرُ زَيْدٌ قَائِمٌ". أو "كَانَ الشَّأْنُ زَيْدٌ قَائِمٌ".

"كَانَتْ القِصَّةُ زَيْدٌ قَائِمٌ".

"كَانَ الأَمْرُ هِنْدٌ قَائِمَةٌ". أو "كَانَ الشَّأْنُ هِنْدٌ قَائِمَةٌ".

"كَانَتْ القِصَّةُ هِنْدٌ قَائِمَةٌ".

وبذلك تكون بنية الجملة الاسميّة المسبوقة بناسخ فعليّ على الصّورة التّالية:

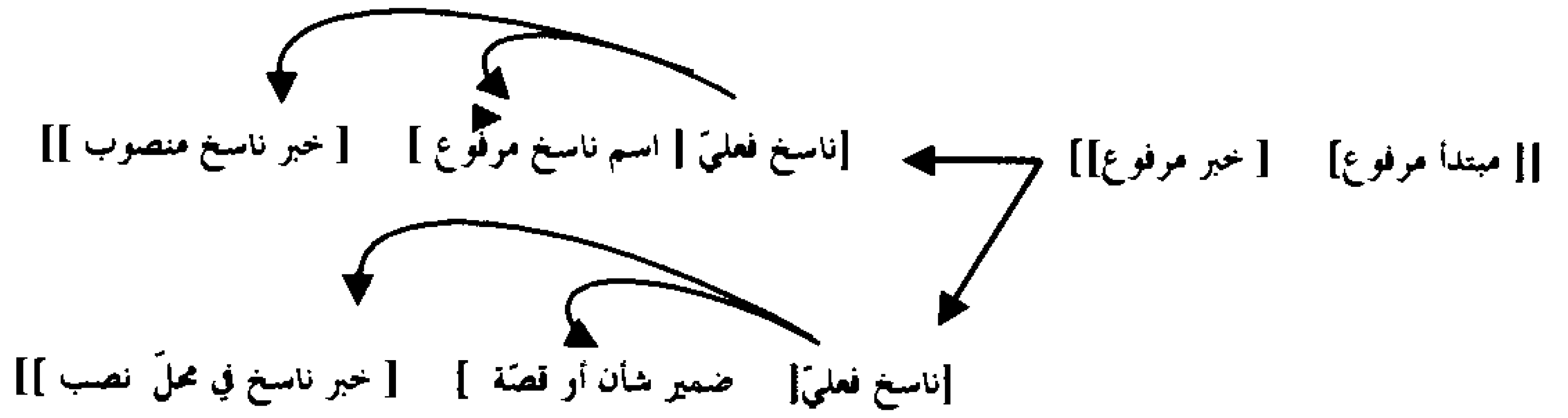

كما تتّخذ الجملة الاسميّة المسبوقة بناسخ بُنًى أخرى تختلف باختلاف رتبة خبر النّاسخ في حالة حصول ظاهرة التّقديم والتّأخير. إذ: "يجوز تقديم أخبارها كلّها على أسمائها، وهي في تقديمها عليها ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وهو من "كَانَ" إلى "رَاحَ"، وقسم لا يجوز، وهو ما في أوّله "مَا" خلافا لابن كيسان في غير "مَادَامَ"، وقسم مختلف فيه وهو "لَيْسَ".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:181.).

والبيّن من هذا أنّ المؤلّف قد اكتفى بالإشارة إلى إمكان تقدّم خبر النّاسخ على اسمه فقط. في حين أنّ التّركيب المستعمل قد أجاز تقدّم خبر النّاسخ عن كلّ من النّاسخ واسمه[88]. وعليه نثبت أنّ ظاهرة التّقديم والتّأخير في طرفي العمدة من الجملة الاسميّة المسبوقة بناسخ فعليّ تكون في قسمين:

---

[88] يقول الجرجاني في المقتصد: "فهذه الأفعال منقسمة إلى قسمين: أحدهما ما يجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع وعلى الفعل وذلك كان وصار وأمسى وأصبح وظلّ وبات. والقسم الثّاني ما يجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع فقط وذلك ما زال وما برح وما فتئ وما انفكّ وما دام وليس، فاعرفه.". (الجرجانيّ. المقتصد في شرح الإيضاح. ج1. ص:409.).

قسم يتقدّم فيه خبر النّاسخ على الفعل النّاسخ واسمه كليهما. وقسم لا يتقدّم فيه خبر النّاسخ إلاّ على اسم النّاسخ. وبذلك تتفرّع عن البنية الأصليّة للجملة الاسميّة المسبوقة بناسخ فعليّ بنيتان فرعيّتان. وهو ما نمثّل له بالشّكل التّالي:

[ناسخ فعليّ [اسم ناسخ مرفوع] [خبر ناسخ منصوب]] ←

→ [ناسخ فعليّ [خبر ناسخ منصوب][اسم ناسخ مرفوع]]

→ [[خبر ناسخ منصوب]ناسخ فعليّ [اسم ناسخ مرفوع]]

ويبدو أنّ جواز هذه البُنَى مردّه قصدٌ مقاميّ يكيّف مضمون الجملة الاسميّة الّتي يلحقها ناسخ من أخوات كان. وهو معنى التّهمّم للمعنى وإثباته الّذي وقعت الإشارة إليه سابقا عند تناول مسألة التّقديم والتّأخير أثناء دراسة الجملة الاسميّة المجرّدة من النّواسخ.

2-1-5: أسماء أفعال المقاربة:

يلحق بنيةَ الجملة الاسميّة قسمٌ من الأفعال العاملة، الّتي تغيّر علامات إعراب كلّ من المبتدإ والخبر. فترفع المبتدأ ويصير اسمها، وتنصب الخبر ويصير خبرها. وهي الأفعال المصطلح عليها بــ"أفعال المقاربة". وقبول بنية الجملة الاسميّة لدخول هذه الأفعال عليها يحقّق فيها معان مقاميّة تكيّف المقصد المطلوب إبانته من نسبة الخبر للمبتدإ. وهو قصد التّنبيه للتّحيين الزّمنيّ: "قال ابن الحاجب: أفعال المقاربة: ما وضع لدنوّ الخبر، رجاء أو حصولا أو أخذا فيه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:206.).

وهذه المعاني كما تبدو من التّعريف تجعل ما اصطلح عليه بــ"أفعال المقاربة" ينقسم إلى ثلاثة أقسام[89]: قسم منها متمحّض فعلا للدّلالة على المقاربة. وقسم يدلّ على الرّجاء. وقسم يدلّ على الشّروع.

---

[89] يرد تفصيل ذلك في شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. إذ يقول: "وهذه الأفعال تسمّى أفعال المقاربة، وليست كلّها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام: أحدها: ما دلّ على المقاربة، وهي: كاد، وكرب، وأوشك. والثّاني: ما دلّ على الرّجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق. والثّالث: ما دلّ على الإنشاء، وهي: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق،

وتُحْمَلُ "أفعال المقاربة" على "كان وأخواها" حمل الفرع على الأصل. وبسبب فرعيتها فإنّ خصائصها تنقص عمّا يمكن أن تكون عليه "كان وأخواها"، وذلك خاصّة في مسألة تقديم خبرها وتأخيره: "ولكون أفعال المقاربة، أي كاد ومرادفاته، وأفعال الشّروع، أي: طفق ومرادفاته فروعا لـــ"كَانَ" ومحمولة عليها؛ لم يتقدّم أخبارها عليها كما كان يتقدّم خبر "كَانَ" عليه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:217.).

وامتناع تقدّم أخبار "أفعال المقاربة" عليها في التّركيب، يجعل المعاني المقاميّة المكيّفة لمقاصد المتكلّم تتخلّى عن تحقيق معنى العناية والاهتمام الّذي يتحقّق مع أخوات كان.

كما يشترط فيها أيضا، أن ترد أخبارها أفعالا مضارعة أو أفعالا مضارعة مسبوقة بـــ"أنْ" المصدريّة[90]، إلاّ فيما يتعلّق بقسم أفعال الشّروع منها. والمانع من ذلك هو الاعتبار المعنويّ. لأنّ أفعال الشّروع تتضمّن معنى كان. إذ: "لّما حملت هذه الأفعال على "كَانَ"، وقصد المعنيان، أي: حدوث مصدر خبرها، وكون فاعلها مشتغلا به، وجب ألاّ يكون اسما، ولا ماضيا، ولا مضارعا بـــ"أنْ". وإنّما غلب في أفعال المقاربة، أعني "كَادَ" ومرادفاته، كون أخبارها كذلك، وجوّز اقترانها بـــ"أنْ"، لكونها من شدّة القرب الّذي فيها، كأنّها للاشتغال والشّروع أيضا، فهي ليست متضمّنة لمعنى "كَانَ"، مثل أفعال الشّروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط، فجاز في بعضها اقتران الخبر بـــ"أنْ"، كقوله: "قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا". ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:217-218.).

وأنشأ. فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكلّ باسم البعض.". (ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. ج1. ص:298.).

[90] يبيّن ابن هشام ذلك فيقول: "فهذه الثّلاثة عشر تعمل عمل كان؛ فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، إلاّ أنّ خبرها لا يكون إلاّ فعلا مضارعا، ثمّ منه ما يقترن بأن، ومنه ما يتجرّد عنها.". (ابن هشام. شرح شذور الذّهب. ص:215.).

وتعليل ذلك يتمثّل في دلالة صيغة المضارع غير المقترنة بـــ"أن" على معنى الحدوث في الحال. وعلى الاشتغال بالحدث في ذلك الزّمن. وهو المقصد أصلا من الإتيان بأفعال الشّروع. للدّلالة على بداية مباشرة الحدث في الزّمن الحاضر.

ونجمع مختلف بنى الجمل الاسميّة المسبوقة بـــ"أفعال المقاربة"، حسب نوع خبر النّاسخ فيها من حيث اقترانه بـــ"أن" أو خلوّه منها، في الأشكال التّالية:

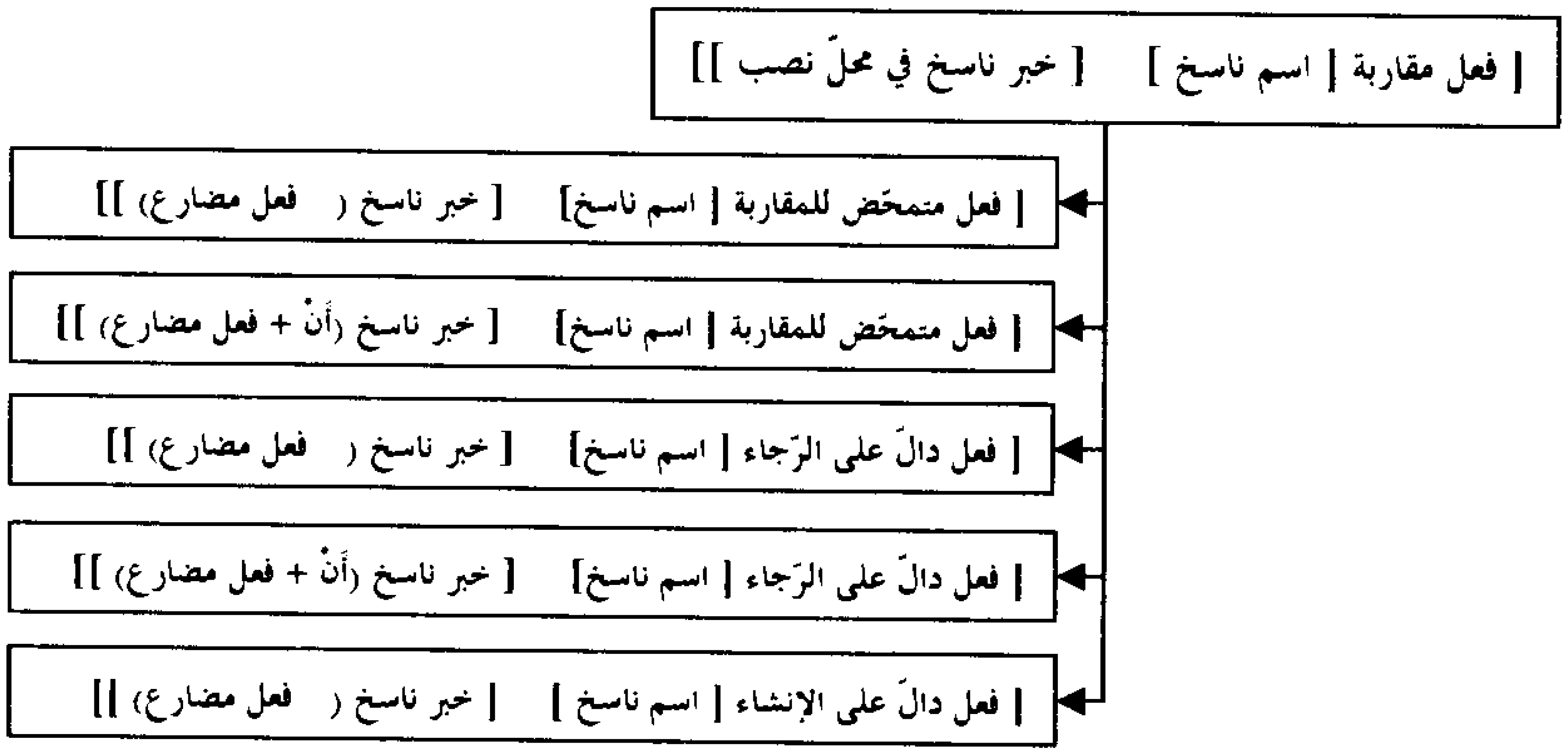

على أنّ "أفعال المقاربة" لا تقتصر فقط على تعيين المعنى العامّ المقصود للجملة؛ من خلال تبيين الدّلالة على قرب وقوع الحدث أو بدء الشّروع فيه أو رجاء دنوّ مضمون خبره. وهي دلالات صناعيّة ناتجة عن العقد والتّركيب؛ أي تلك المصطلح عليها بـــ"المعاني الثّواني". بل إنّ لـــ"أفعال المقاربة" دلالات أخرى. هي الدّلالات المعجميّة، الّتي يصطلح عليها الاستراباذيّ بالمعاني الموضوعة وضعا أصليّا. أي "المعاني الأوّل" كما بيّنّا ذلك عند الحديث عن الخبر في البُنَى الاسميّة المجرّدة من النّواسخ. ونجمع ما حدّده الرّضيّ من هذه "المعاني الأوّل" الّتي تحقّقها أفعال المقاربة بأقسامها الثّلاثة في الجداول التّالية:

1- جدول الأفعال المتمحّضة للمقاربة:

القسم	النّواسخ	المعنى	المثال
أفعال المقاربة	كَادَ	قرب دنوّ الخبر.	﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾
	كَرَبَ	قرب دنوّ الخبر.	"كربت الشّمس". بمعنى دنت للغروب
	أَوْشَكَ	قرب دنوّ الخبر مع الإسراع.	"أوشك فلان في السّير" بمعنى أشرع.

2- جدول الأفعال الدّالّة على الرّجاء:

القسم	النّواسخ	المعنى	المثال
أفعال الرّجاء	عَسَى	التّخويف والتّعظيم. الطّمع في حصول مضمون الخبر مطلقا. الإشفاق من المكروه = الخوف. التوقّع./ اليقين.	﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾ "عسى الله أن يشفي مريضي". "عسيت أن تموت" "عسى زيد أن يقوم"./ "ظنّي بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الأمثال"
	حَرَى	رجاء الفعل	"حرى زيد أن يفعل".
	اِخْلَوْلَقَ	رجاء الفعل.	"اخلولقة السّماء أن تمطر".

3- جدول الأفعال الدّالّة على الشّروع:

القسم	النّواسخ	المعنى	المثال
أفعال الشّروع	جَعَلَ	الشّروع في الحدث والتلبّس بأوّل أجزائه. معنى أوجد.	"جعل يتكلّم". ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾
	طَفِقَ	الشّروع في الحدث والتلبّس بأوّل أجزائه.	﴿ وَطَفِقَ يَخْصِفَانِ ﴾
	أَخَذَ	الشّروع في الحدث والتلبّس بأوّل أجزائه.	"أخذ ينظم"
	عَلِقَ	الشّروع في الحدث والتلبّس بأوّل أجزائه.	"علق يفعل كذا"
	أَنْشَأَ	الشّروع في الحدث والتلبّس بأوّل أجزائه.	"أنشأ السّائق يحدو"

إذن، فالبيّن أنّ "أفعال المقاربة" تكسب الجملة الاسميّة الّتي تدخل عليها فتغيّر علامات إعراب طرفي عمدتها، صنفين من الدّلالة. دلالة مرجعها

المعجم الحاصل في الذّهن بالوضع الأوّل. ودلالة مرجعها التّركيب، أي معاني النّحو الصّناعيّة وهي "المعاني الثّواني".

5-2: المرفوع من أسماء النّواسخ الحرفيّة المشبّهة بالفعل ومعنى الفاعليّة:

حُمِلَتْ بعض الحروف في العربيّة على الفعل من حيث المشابهة في العمل. وهي ما يُصطلح عليها بالحروف النّاسخة، الّتي تلحق الاسم في المنجز من التّركيب فتغيّر إعرابه. ومن بين هذه الحروف ما يدخل على الجملة الاسميّة فينسخ طرفي عمدها. إذ يرفع المبتدأ وينصب الخبر. وهي الحروف المشبّهة بـــ"ليس" من حيث عملها. ولذلك اصطلح عليها بالحروف المشبّهة بـــ"ليس". وتعداد هذه الحروف أربعة. إلاّ أنّ الاستراباذيّ لا يذكر منها غير حرفين اثنين: هما الميم واللاّم المشبّهتين بـــ"ليس". ويهمل الحرفين الآخرين: وهما "إنْ" و"لات" الحجازيّة. ونعمد في الفقرة التّالية إلى النّظر فيما أورده الرّضيّ من أحكام بخصوص الحرفين الأوّلين. ثمّ نثنّي بالنّظر في خصائص الحرفين الثّانيين. مهتمّين ما أمكن ذلك بما ينتج من دلالات عن الاسم المرفوع بعملها.

5-2-1: أسماء الحروف المشبّهة بـــ"ليس":

يبسط الرّضيّ تعريف ابن الحاجب للحروف المشبّهة بـــ"ليس" وعملها، كما يلي: "قال ابن الحاجب: اسم "مَا" و"لاَ" المشبّهتين بـــ"لَيْسَ" هو المسند بعد دخولهما، نحو: "مَا زَيْدٌ قَائِمًا"، وَ"لاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ"، وهو في "لاَ" شاذّ.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:262.).

فالبيّن أنّ الميم واللاّم المشبّهتين بـــ"ليس"، تعملان نفس عمل ليس في طرفي عمدة الجملة الاسميّة. إذ ترفعان المبتدأ ويصير اسما لهما. وتنصبان الخبر ويصير خبرا لهما. إلاّ أنّ المؤلّف يرى أنّ مشابهة اللاّم في العمل لـــ"ليس" يُحْمَلُ على الشّذوذ. ويرى ضمنا أنّ الميم تعمل عمل "ليس" بالأصالة.

ولكنّ تأمّل المنجز من الكلام يبيّن السّمة الخلافيّة في عمل الميم واللاّم المشبّهتين بـ"ليس". فلئن كانت اللاّم عند ابن الحاجب عاملة على الشّذوذ؛ فإنّ الميم أيضا يكون عملها شاذّا مثله مثل عمل اللاّم. وهو سند بعض النّحاة في الاعتراض على القول بمشابهتها في العمل لـ"ليس" على سبيل الأصالة. وحجّتهم في ذلك أنّ الميم ليست من الحروف المختصّة بالاسم. إذ يمكن أن تلحق الاسم والفعل. والحكم في أصول النّحو ألاّ تعمل الحروف غير المختصّة[91]. وأمّا من يقول بعملها لمشابهتها لـ"ليس"؛ فحجّته ما ورد في المنجز من الكلام على لغة أهل الحجاز الّذين يُعْمِلُونَهَا. وسبب إعمال الحجازيين لها هو مشابهتها لـ"ليس" من حيث المعنى. وهو معنى النّفي في الحال عند الإطلاق[92]. ويشترطون زيادة على ذلك، أن يخلو التّركيب ممّا يكفّ الميم عن العمل، وهي ستّة موانع. نوردها في الجدول التّالي:

النّاسخ	ما يكفّ الميم عن العمل	المثال
الميم المشبّهة بليس	أن ترد بعدها "إنْ".	"مَا إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ"
	أن ترد بعدها " إلاّ" النّاقضة للنّفي.	﴿ مَا أَنْتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾
	أن يتقدّم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.	" مَا قَائِمٌ زَيْدٌ"
	أن يتقدّم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.	"مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ"
	أن تتكرّر "مَا".	"مَا مَا زَيْدٌ قَائِمٌ"
	أن يبدل من خبرها موجب.	"مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ"

---

[91] يرى بعض النّحاة أنّ الميم المشبّهة بليس لا حظّ لها في العمل. بل هي من قبيل الحروف الزّائدة. وهو ما جرت عليه لغة بني تميم. ويبيّن ابن عقيل ذلك بقوله التّالي: "أمّا "ما" فلغة بني تميم أنّها لا تعمل شيئا، فتقول: "ما زيدٌ قائمٌ" فزيد: مرفوع بالابتداء، وقائم: خبره، ولا عمل لـ"ما" في شيء منهما، وذلك لأنّ "ما" حرف لا يختصّ، لدخوله على الاسم نحو: "ما زيد قائم" وعلى الفعل نحو: "ما يقوم زيد" وما لا يختصّ فحقّه ألاّ يعمل.". (ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. ج1. ص:279.).

[92] يقول ابن عقيل: " ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل "ليس" لشبهها بها في أنّها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، نحو: "ما زيد قائما" قال اللّه تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ وقال تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾.". (ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. ج1. ص:279.).

هذا فيما يتعلّق بالميم المشبّهة بـــ"ليس". أمّا فيما يتعلّق باللاّم المشبّهة بـــ"ليس"، فإنّ الرّضيّ ينفي أن يكون هذا الحرف عاملا عمل ليس: "والظّاهر أنّه لا تعمل "لاَ" عمل "لَيْسَ"، لا شاذّا، ولا قياسا، ولم يوجد في كلامهم خبر "لاَ" منصوبا كخبر "مَا" و"لَيْسَ"."‏. (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:263.).

وليبيّن الشّارح تهافت قول القائلين بعمل "لا" الشّاذّ في الشّعر دون النّثر، مستشهدين بالبيت:

"مَنْ صَدَّ عَنْ نيرَانِهَا   فَأَنَا اِبْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ"

فإنّه يرى أنّ رفع "براح" ليس للاّم فيه حظّ. وأنّ تلك اللاّم الواردة في المثال المستشهد به ليست في الحقيقة من الأحرف المشبّهة بـــ"ليس". بل هي لام التّبرئة[93]. ويعلّل امتناع عمل اللاّم المشبّهة بـــ"ليس"، بضعفها عن العمل. ولذلك فإنّه يشترط فيها التّقوية حتّى تصير قادرة على العمل. وتكون التّقوية بتكرارها، والفصل بين اسمها وبينها، وأن يكون معمولاها نكرتين. ويذكر من أمثلة إعمال اللاّم مكرّرة عبارة: "لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ".

وما يمكن أن يختم به القول في "لا" المشبّهة بليس، هو تحقيقها لأمرين لهما صلة بالمعنى الّذي نبحثه. فهي كسائر أخواتها تحقّق معنى مقاميّا يشمل مضمون الجملة الّتي تدخل عليها. وهو معنى النّفي. كما تتميّز بتحقيقها لمعنى آخر. وهو معنى الاستغراق: "والظّاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدإ المنكّر بعدها، لأنّ النّكرة في سياق غير الموجب، للعموم على الظّاهر،[...] ويحتمل أن تكون لغير الاستغراق مع القرينة، فيجوز: "لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ بَلْ رَجُلاَنِ"، وأمّا إذا انتصب اسمها، أو انفتح، فهي نصّ في الاستغراق."‏. (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:263.).

---

[93] يقول الاستراباذيّ: "وهي في نحو: "لا براحُ"، و"لا مستصرخٌ"، الأولى أن يقال هي الّتي في نحو: "لا إله إلاّ اللّه"، أي "لا" التّبرئة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:263.).

فالبيّن من هذا أنّ اللاّم المشبّهة بـــ"ليس"، سواء ثبت عملها مقصورا على الشّعر دون النّثر كما يرى البعض، أو انعدم عملها كما يذهب الاستراباذيّ إلى ذلك؛ فإنّها تحقّق معنى بدخولها على الجملة الاسميّة، يكيّف المعنى المعجميّ للاسم النّكرة الوارد بعدها. إذ تحوّله من الدّلالة على الإفراد إلى الدّلالة على العموم بالاستغراق.

وأمّا فيما يتعلّق بثالث الحروف المشبّهة بـــ"ليس" وهو "إنْ"؛ فإنّه يماثل في شروط عمله الميم المشبّهة بـــ"ليس". إذ يمتنع اقتران اسمه بـــ"إنْ". كما أنّه يعمل في المبتدإ والخبر فينسخ إعرابهما. وما يتميّز به الحرف "إنْ" عن بقيّة الأحرف المشبّهة بـــ"ليس"، هو عمله في طرفي العمدة على أحوال ثلاثة باعتبار التّعريف والتّنكير. فهو يعمل في نكرتين، وفي معرفتين، وفي اسم معرفة وخبر نكرة. ويبدو أنّ المعنى الّذي يحقّقه هذا الحرف بدخوله على الجملة الاسميّة، يتمثّل في التّوكيد مرّة، وفي النّفي أخرى.

فهو يرد بمعنى التّأكيد لمضمون الكلام، قصد التّهويل والتّشنيع، عند خلوّ الجملة ممّا من شأنه أن يحقّق الحصر أو النّفي، مثل: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾.

كما يرد بمعنى النّفي لمضمون الجملة إن وردت في التّركيب قرينة تدلّ على حصر أو نفي. من قبيل المثالين التّاليين: "إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بِالعَافِيَةِ" و"إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلاَ ضَارَّكَ"[94].

وأمّا فيما يتعلّق بـــ"لات" الحجازيّة، فإنّها تتميّز عن أخواتها بميزتين: الأولى أنّها لا تعمل في كلّ الأسماء. بل تعمل في لفظ "الحين" دون سواه عند أغلب النّحاة. وأجاز بعضهم من باب التّوسعة واستنادا إلى ما سمع من استعمال، أن تعمل في الألفاظ الدّالّة على الزّمن مثل "السّاعة" و"الأوان". وميزتها الثّانية تتمثّل في ألاّ يجتمع اسمها وخبرها. والغالب أن يكون اسمها

---

[94] ابن هشام الأنصاريّ. شرح شذور الذّهب. ص:225.

هو المحذوف على رأي الجمهور من النّحاة. وذلك باعتبار أنّ المسألة مختلف فيها. إذ إنّه قد اختلف في تحديد محذوف "لات". فرأى من قرأ: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بنصب حين، أنّ المحذوف هو اسمها. على تقدير "ولات الحينُ حينَ مناص". وذهب من قرأ برفع حين، إلى أنّ المحذوف هو خبرها. على تقدير: "ولات حينُ مناص لهم".

أمّا بخصوص ما تحقّقه من دلالة بدخولها على الجملة الاسميّة، فإنّها تحقّق معنى النّفي مثل أخواتها. إلاّ أنّ النّفي الّذي تحقّقه مخصوص. فهو يقع على نفي نسبة مضمون الخبر لاسمها. كما أضاف ابن هشام معنى آخر تحقّقه "لات". وهو معنى التّأنيث أو المبالغة[95]، الّذي تكتسبه "لات" معجميّا من حرف التّاء اللاّحقة بها. إذ يعتبر أنّ أصل الحرف هو اللاّم النّافية مضاف إليها حرف التّاء[96]. وعند تأمّل المثال المستشهد به حول هذه الظّاهرة؛ وهو: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾؛ يمكن إضافة أنّ معنى المبالغة هذا الّذي يرى ابن هشام أنّه ناتج عن حرف التّاء؛ إنّما هو معنى تداوليّ يؤتى به للتّرهيب. وهو ما يفهم من سياق الكلام ومقامه.

5-2-2: نظام دلالة أسماء الحروف المشبّهة بـــ"ليس" على الفاعليّة والمرجع:

بدا ممّا تقدّم أنّ الأحرف المشبّهة بـــ"ليس"، مع غضّ الطّرف عن إشكاليات الاختلاف في عملها، تحقّق بدخولها على الجملة الاسميّة معان مخصوصة. منها معنى النّفي، وهو الّذي تشترك كلّها في تحقيقه؛ والّذي بموجبه وقع تشبيهها بـــ"ليس" من حيث المعنى. علاوة على أنّها تشترك في مشابهتها

---

[95] يرى ابن هشام أنّ التّاء في "لات" زائدة. وزيادتها تكون لتأنيث الحرف؛ أو لتوكيد النّفي والمبالغة فيه. يقول في شرحه للمثال الّذي قدّمه شاهدا على ذلك: "﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾. الواو للحال و"لا" نافية بمعنى ليس، والتّاء زائدة لتوكيد النّفي والمبالغة فيه، كالتّاء في رواية، أو لتأنيث الحرف.". (ابن هشام الأنصاريّ. شرح شذور الذّهب. ص:225.).

[96] يقول ابن هشام في بيان ذلك: "الثّالث ممّا يعمل عمل ليس، "لات"، وهي "لا" النّافية، زيدت عليها التّاء لتأنيث اللّفظ، أو للمبالغة." (ابن هشام الأنصاريّ. شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى. ص:161.).

لـ"ليس" من حيث العمل في مبتدإ وخبر الجملة الاسميّة بتغيير إعرابهما. ومنها ما تختصّ به هذه الأحرف من معان دون شبيهتها "ليس". وذلك من قبيل دلالة اللاّم على معنى الاستغراق المكيّف لاسمها. ودلالة "إنْ" على معنى التوكيد. ودلالة "لات" على الاختصاص بالزّمن، ومعنى التّأنيث والمبالغة للتّرهيب.

ويبدو أنّ هذه الأحرف النّاسخة لعمدة الجملة الاسميّة، تمكّن من تحقيق معنى الفاعليّة الصّناعيّ على وجهين. الوجه الأوّل عن طريق مرفوعها الّذي يتحقّق فيه معنى الفاعليّة لفظا ومعنى. والوجه الثّاني عن طريق منصوبها الّذي يتحقّق فيه معنى الفاعليّة معنى دون اللّفظ. كما تسهم هذه الأحرف في وسم مقاميّ يكيّف الخطاب من خلال إضافة معان من قبيل النّفي أو التّأكيد لمضمون الجملة، أو المبالغة للترهيب. كما تسهم أيضا في تعيين الدّلالة المعجميّة لبعض عناصر الجملة، من قبيل تخصيص الزّمن أو إفادة معنى التّأنيث أو وسم المرفوع النّكرة الدّالّ على معنى الفاعليّة لفظا ومعنى بسمة الاستغراق.

وتبعا لكلّ هذه المعاني الإضافيّة الّتي تدخل الجملة الاسميّة بدخول هذه النّواسخ عليها؛ يمكن القول إنّ دلالة معنى الفاعليّة في مثل هذه البُنَى تتجاذبه أنماط ثلاثة من المراجع. وهي: المعجم الّذي يتحدّد به معنى التّأنيث والزّمن والاستغراق. والمرجع النّحويّ الصّناعيّ الّذي يحدّد من التّركيب العنصر الموسوم بمعنى الفاعليّة. ثمّ المقام وهو الّذي يحدّد المقصد من الكلام إن كان نفيا لمضمون المقول أو تأكيدا وإثباتا، أو الوسم بالمعاني التّداوليّة من قبيل التّرهيب أو التّهويل والتّشنيع.

ويمكن القول من خلال هذه المعطيات إنّ الأحرف المشبّهة بـ"ليس" تشكّل نظاما مخصوصا، يكيّف الخطاب في الوضعيّة التّواصليّة. وبذلك تسهم

في تعيين مقاصد المتكلّم الّتي عليها يجري الخطاب. إذ إنّ المقصد المطلوب يتحقّق بإنجاز بنية معيّنة. ونمثّل لهذا النّظام بالتّرسيمة التّالية:

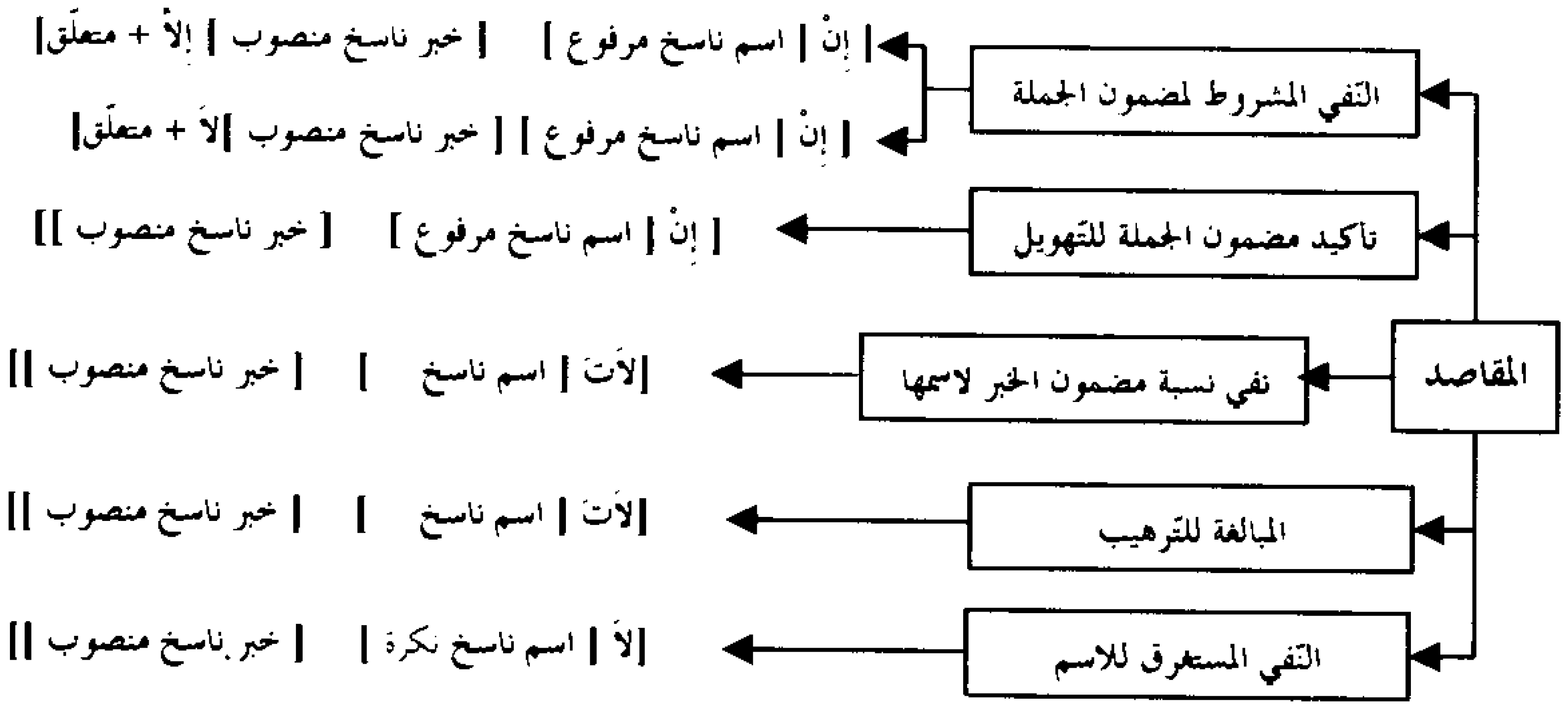

التّرسيمة العشرون

ويسمح هذا النّظام لمستعمل اللّغة باختيار ما يناسب مقاصده المقاميّة من البُنَى الاسميّة المسبوقة بناسخ من الأحرف المشبّهة بــ"ليس". وتجري عمليّة الدّلالة على معنى الفاعليّة في مثل هذه البُنَى على النّحو التّالي: اسم النّاسخ وخبره يدلاّن صناعيًا على علاقة الإسناد في التّركيب الاسميّ. كما يدلّ طرفا الإسناد بما يحملانه من دلالة معجميّة على مفهوم الاسم بنوعيه المجرّد والمحسوس. وعلاوة على الدّلالة على نسبة المحمول للموضوع، ينشأ بالنّواسخ الحرفيّة تكييف للمقام يخصّص المقول بتحديد مقاصده التّداوليّة.

3-5: المرفوع من أخبار النّواسخ الحرفيّة ومعنى الفاعليّة:

جرى الاستعمال في لغة العرب أن تلحق نواسخ حرفيّة الجملة الاسميّة وتعمل في طرفي عمدها. فتنصب المبتدأ ويصير اسمها وترفع الخبر ويصير خبرها. وبذلك يتمّ لبنية الجملة الاسميّة أن تماثل بنية الجملة الفعليّة من حيث تركّبها من ثلاثة محلاّت: أوّلها نظير الفعل وهو الحرف النّاسخ. وثانيها نظير المفعول وهو الاسم المنصوب. وثالثها نظير الفاعل وهو الاسم المرفوع.

وذلك على اعتبار أنّ ما يجري عليه تصوّر ابن الحاجب لظاهرة اللّغة مبنيّ على القول بأصالة التّركيب الفعليّ، وفرعيّة التّركيب الاسميّ.

إلاّ أنّ مماثلة بنية الجملة الاسميّة المسبوقة بناسخ حرفيّ من باب "إِنّ" وأخواتها، أو باللاّم النّافية للجنس؛ ليست من قبيل المطابقة التّامّة لبنية الجملة الفعليّة الّتي تحدث بدخول النّواسخ الفعليّة وعملها. وليست أيضا، من مثيل المطابقة النّاتجة عن النّواسخ الحرفيّة غير المختصّة والرّافعة للمبتدأ. بل هي مماثلة جزئيّة، إذ تتوفّر فيها الأركان الثّلاثة: نظير الفعل، ونظير الفاعل، ونظير المفعول. إلاّ أنّ المنصوب حكمه التّقدّم في المرتبة. ونمثّل لذلك بالإسقاط في الشّكل التّالي:

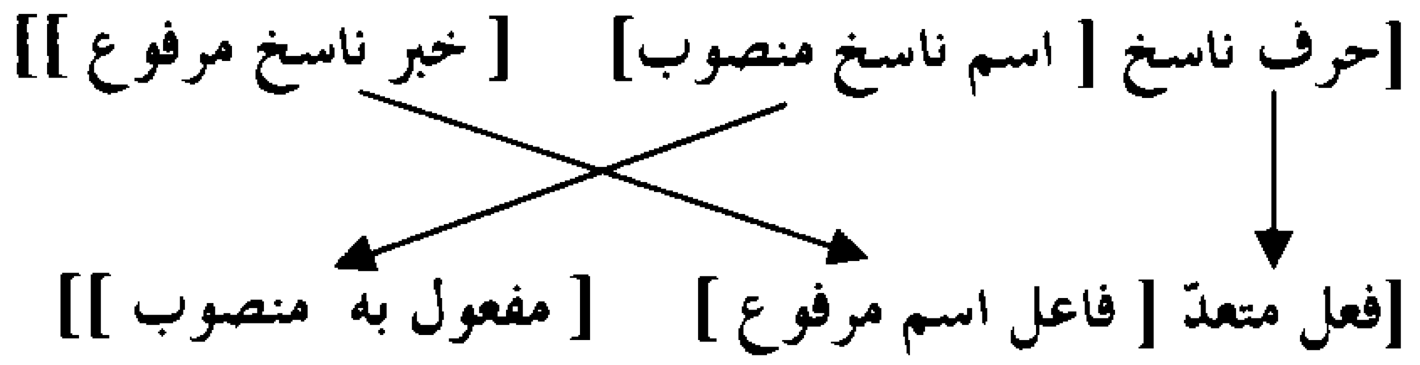

ويبدو من خلال هذا الشّكل أنّ للمرتبة دورا مُحَدِّدًا في تكييف الدّلالة على معنى الفاعليّة. على اعتبار أنّ إسناد الرّفع اللّفظيّ للخبر دون المبتدإ، فيه تمكين لدلالة الأوّل على معنى الفاعليّة، أكثر من دلالة الثّاني عليه. ويبدو أنّ هذه المسألة هي الباعثة أصلا لقبول التّركيب الاسميّ دخول النّواسخ الحرفيّة عليه، وعملها في عمدته؛ وليس من باب استكمال البنية النّاقصة لنقصها، ببلوغ مرتبة البنية الفعليّة. وهو ما سنعمل على إيضاحه لاحقا.

وهذا النّوع من النّواسخ الحرفيّة الدّاخلة على بنية الجملة الاسميّة، ينقسم إلى فرعين: الأوّل "إِنّ" وأخواتها. وهي نواسخ حرفيّة مشبّهة بالفعل ومحمولة عليه في عملها. والثّاني هو اللاّم النّافية للجنس. وسنعمل في ما يلي من فقرات على تبيّن أهمّ قضايا تحقيق النّواسخ الحرفيّة لمعنى الفاعليّة. محاولين ما أمكن حصر دلالاتها المكيّفة لعنصري العمدة، ولمضمون القول. وكذلك نعمد إلى النّظر في قضايا المرجع الّذي تطرحه مثل هذه البُنَى الاسميّة المسبوقة بناسخ حرفيّ. ونفرد الفقرة الأولى للنّظر في مرفوع "إِنّ" وأخواتها. ثمّ نخصّص الثّانية للنّظر في خبر اللاّم النّافية للجنس.

5-3-1: خبر إنّ وأخواها:

تنحصر النّواسخ الحرفيّة المصطلح عليها بـــ"إِنّ" وأخواها، والرّافعة للخبر من الجملة الاسميّة في ستّة أحرف. وهي أحرف مشبّهة بالفعل في عملها، مختصّة بالاسم ما لم تلحقها الميم الكافّة. إذ: "الحروف المشبّهة بالفعل:"إنّ"، و"أَنّ"، و"كَأَنّ"، و"لَكِنّ"، و"لَيْتَ"، و"لَعَلّ"، لها صدر الكلام سوى "أَنّ"، فهي بعكسها، وتلحقها "مَا"، فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذ على الأفعال.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:334.).

ويبدو أنّ مشابهتها للفعل، تجعلها أمكن في العمل في عمدة الجمل الاسميّة، من عمل النّواسخ الحرفيّة غير المختصّة والنّاصبة للخبر، الّتي تعرّضنا لها سابقا. وتفصيل ذلك أنّه: "لّما شابهت الأفعال المتعدّية معنى، لطلبها الجزءين مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظا بما ذكرنا[97]، كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة "مَا" الحجازيّة،، فجعل عملها أقوى، بأن قدّم منصوبها على مرفوعها؛ وذلك أنّ عمل الفعل الطّبيعيّ أن يرفع ثمّ ينصب، فعكسه عمل غير طبيعيّ، فهو تصرّف في العمل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:334.).

فتمكّنها من العمل سببه مشابهتها للأفعال المتعدّية من وجهين: مشابهة من حيث المعنى تتمثّل في طلبها لكلّ من طرفي العمدة مثلما يطلب أيّ فعل متعدّ فاعله ومفعوله. ومشابهة من حيث اللّفظ تتمثّل في تكوّنها من ثلاثة أحرف فأكثر. ونتج عن هذه المشابهة للفعل لفظا ومعنى أن شابهته في التّمكّن من العمل. فعملت في المبتدإ والخبر كليهما. ويضيف الاستراباذيّ خاصّيّة أخرى تتميّز بها بعض هذه الأحرف، يعلّل بها تمكّنها في العمل خلافا للنّواسخ الحرفيّة المشبّهة بـــ"ليس". فـــ: "مشابهتها معنى لمطلق الفعل، من حيث إنّ في:

---

[97] يقصد بذلك قوله السّابق وهو التّالي: "وهذه تشبه الأفعال المتعدّية، معنى كما يجيء، ولفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:334.).

"إِنَّ"، و"أَنَّ" معنى "حَقَّقْتُ" و"أَكَّدْتُ"، وفي "كَأَنَّ" معنى: "شَبَّهْتُ".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:335.).

فهذه الأحرف ليست محمولة على الفعل حمل المشبّهات بـ"ليس"، لتوفّر معنى النّفي فيها كما في شبيهتها المحسوبة على الأفعال النّاقصة. وإنّما هذه الأحرف تشبه الفعل التّامّ من حيث المعنى، ولكأنّها الرّديف له.

وينتج عن عمل هذه الأحرف في عمدة الجمل الاسميّة تحقّق دلالات مخصوصة تكيّف الخطاب. يحدّدها الرّضيّ بما يلي: "كلّ واحدة من هذه الأحرف تدلّ على قسم من أقسام الكلام، بخلاف "إِنَّ" المكسورة، فإنّها تؤكّد معنى الجملة فقط، والتّوكيد تقوية الثّابت، لا تغيير للمعنى.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:339.).

أي إنّ هذه الأحرف بدخولها على بنية الجملة الاسميّة تضيف لها المعاني الّتي تحملها. وهذه المعاني إمّا أن تلحق معجميّا بقسم من أقسام الكلام فتكون دالّة بنفسها كما في الفعل والاسم من أقسام الكلام، أو أن ينظر إليها في السّياق التّركيبيّ فتكون دالّة باقترانها بغيرها، دلالة الحروف من أقسام الكلام[98].

وبالتّالي يكون عملها في عمدة الجملة الاسميّة محقّقا لدلالة مركّبة: هي مزج الدّلالة المعجميّة للّفظ المفرد، بالدّلالة الصّناعيّة النّحويّة النّاتجة عن العقد التّركيبيّ، والمبيّنة بعلامات الإعراب والمحلاّت الوظيفيّة. ومزج هذين الأخيرين بمقام القول، أي المقاصد التّداوليّة للخطاب. فالنّاسخ الحرفيّ

---

[98] حدّت أقسام الكلام بالمعاني الّتي تدلّ عليها، وبكيفيات تلك المعاني. وهو ما يوضّحه حدّ ابن الحاجب لأقسام الكلمة. يقول: "وهي اسم وفعل وحرف.[...] لأنّها إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها، أو لا. الثّاني الحرف. والأوّل إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة، أو لا. الثّاني: الاسم، والأوّل الفعل. وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:17-19.).

"إنّ" على سبيل المثال يفيد معجميّا المشابهة لمعنى مطلق الفعل[99]. وبدخوله على الجملة الاسميّة يدلّ دلالة صناعيّة إذ يعطّل عمل العامل المعنويّ وهو معنى الابتداء، ويحلّ محلّه ويعمل في طرفي العمدة بدلا عنه. ويبدو ذلك خاصّة عند البصريين الّذين يرون أنّ هذه الأحرف تعمل في طرفي العمدة النّصب والرّفع. على خلاف الكوفيين الّذين يرون أنّها تبطل الرّفع بالابتداء في اسمها فحسب لضعفها عن العمل. وأمّا رفع الخبر فباق على حاله كما في البنية الأصليّة مرفوعا بالابتداء. كما يفيد –نفس النّاسخ الحرفيّ "إنّ"– تداوليّا معنى تأكيد مضمون الجملة، والحمل على تصديق نسبة الخبر للاسم بالمبالغة في الإثبات[100]. ونمثّل لهذه الدّلالات بالتّرسيمة التّالية:

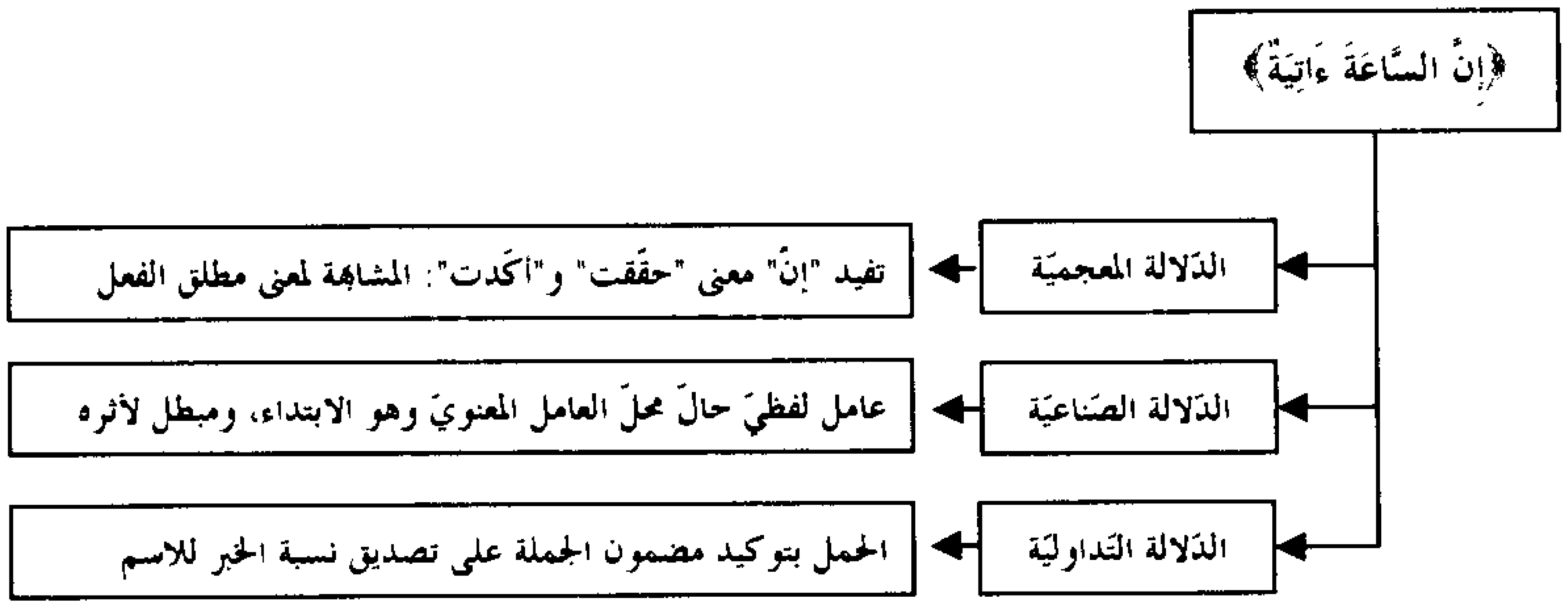

الترسيمة الحادية والعشرون

ونجمع مختلف معاني "إنّ" وأخواتها، والدّلالات الّتي تحقّقها، سواء كانت معجميّة أو صناعيّة اصطلاحيّة أو مقاميّة تداوليّة، في الجدول التّالي:

---

[99] يحمل الحرف النّاسخ "إنّ" على المشابهة للفعل من حيث المعنى في الدّلالة المعجميّة على الحدث. ولذلك وقع إعماله. يقول الرّضيّ: "ومشابهتها معنى لمطلق الفعل، من حيث إنّ في: "إنّ" و"أنّ" معنى "حقّقت" و"أكّدت".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:335.).

[100] يثبت الاستراباذيّ في معرض تناوله لقضيّة حمل النّقيض على النّقيض، معنى المبالغة في الإثبات الّذي تحقّقه "إنّ"، في مقابل معنى المبالغة في النّفي الّذي تحقّقه لام التّبرئة. فيقول: "ووجه مشابهة "لا" التّبرئة لـ"إنّ" أنّ "لا" للمبالغة في النّفي، لكونها لنفي الجنس، كما أنّ "إنّ" للمبالغة في الإثبات. وقيل: حملت عليها حمل النّقيض على النّقيض.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:335.).

النّاسخ	الدّلالة	المثال
إنّ	تأكيد مضمون الجملة. معنى "حقّقت" و"أكّدت".	"﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾". "﴿ وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ العِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾".
أنّ	تأكيد مضمون الجملة. معنى "حقّقت" و"أكّدت".	"﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾". "﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾".
لَكِنَّ	معنى استدركت. أي رفع توهّم يتولّد من كلام سابق. مشابهة الاستثناء.	"﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ ﴾". "﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾".
لَيْتَ	معنى تمنّيت: في الممكن/ في المحال. الارتقاب: طمعا / إشفاقا.	"لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ". /"لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا". "﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾". / "﴿ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾".
لَعَلَّ	معنى ترجّيت: مختصّ بالممكن فقط. معنى التعليل: عند قطرب وأبي عليّ. معنى الحمل على الرّجاء والإشفاق. معنى الاستفهام.	"لَعَلَّ زَيْدًا يَقُومُ". "﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾". أي: لتفلحوا. "﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾". "لَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ". أي: هل هو كذلك؟
كَأَنَّ	معنى حقّقت. معنى التشبيه. معنى الشّكّ.	"كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ". "كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ". "كَأَنَّكَ قَائِمٌ".

يبدو من خلال ما تحقّقه النّواسخ الحرفيّة المصطلح عليها بـ"إنّ" وأخواتها من دلالات؛ أنّ التّركيب الاسميّ إذ يسمح بدخولها على طرفي عمدته والعمل فيهما، فذلك ليس من باب استكمال تركيب ناقص ليبلغ مرتبة الكمال بالمطابقة لبنية الجملة الفعليّة. بل هو من قبيل تكييف الدّلالة التّداوليّة للخطاب الّتي هي مقصد الكلام ومداره. ويتوضّح ذلك أكثر من خلال تعليل الرّضيّ لمسألة وجوب تصدّر هذه النّواسخ الحرفيّة لبنية الجملة الاسميّة. إذ: "كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه وكان حرفا، فمرتبته الصّدر، [...] وإنّما لزم تصدير المغيّر، الدّالّ على قسم من أقسام الكلام، ليبني السّامع ذلك الكلام من أوّل الأمر، على ما قصد المتكلّم، إذ لو جوّزنا تأخير ذلك المغيّر فؤخّر، والواجب على السّامع حمل الكلام الخالي عن المغيّر من أوّل الأمر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيّرات،

لتردّد ذهنه في أنّ هذا التّغيير راجع إلى الكلام المتقدّم الّذي حمله على أنّه خال عن جميع التّغيّرات، أو أنّ المتكلّم يذكر بعد ذلك المغيّر كلاما آخر يؤثّر فيه ذلك المغيّر، فيبقى في حيرة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج4. ص:339.).

فالبيّن أنّ مسألة المرتبة وإن رُبطت في الظّاهر بمبدإ سبق العامل للمعمول فيه؛ فإنّها تلزم لغرض آخر أبلغ أهمّيّة. وهو حمل السّامع على الانتباه من أوّل الأمر، لمقاصد المتكلّم من إجراء تلك المكيّفات المقاميّة التّداوليّة؛ حتّى لا يلحق الخطاب اللّبس. وبالتّالي اختصّت النّواسخ الحرفيّة من أخوات "إنّ" بعمل الرّفع في الخبر دون المبتدإ، لأنّه محلّ الإفادة[101]. فلئن كانت البنية الأصليّة للجملة الاسميّة تحقّق إثبات نسبة مضمون الخبر للمبتدإ؛ فإنّ البنية المتفرّعة المبنيّة على ناسخ من أخوات "إنّ" تعيّن كيفا مخصوصا يحكم نسبة مضمون خبر النّاسخ لاسمه. أي إنّ تغيّر البنية في الجملة الاسميّة، بالتّنازل في الظّاهر عن العامل المعنويّ وهو الابتداء لصالح العامل اللّفظيّ وهو النّاسخ، ليس من باب استكمال نقص بنية تركيبيّة صناعيّة. بل هو من باب تعويض سمة إعرابيّة محلّها التّركيب، بكيف دلاليّ محلّه المقام المصطلح عليه غالبا بعبارة "ما في نفس المتكلّم". أي البنية المجرّدة الّتي أسميناها في الفصل الأوّل من البحث بـ"الإسناد المحض" المتحكّم في المنجز من الكلام والمسيّر له.

2-3-5: خبر اللاّم النّافية للجنس:

تعدّ اللاّم النّافية للجنس من النّواسخ الحرفيّة الدّاخلة على بنية الجملة الاسميّة. ويتمثّل عملها في طرفي العمدة في نصب المبتدإ ورفع الخبر حملا على عمل نقيضها "إنّ".إذ: "خبر "لاَ" الّتي لنفي الجنس هو المسند بعد

---

[101] يقول ابن عصفور الإشبيليّ في ذلك: "فإن قيل: فَلِمَ كان المنصوب الاسمَ والمرفوع الخبرَ، وهلاّ كان الأمر بالعكس؟ فالجواب: إنّه لمّا وجب رفع أحدهما تشبيها بالعمدة ونصب أحدهما تشبيها بالفضلة، كان أشبههما بالعمدة الخبر، لأنّ هذه الحروف إنّما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنّيه أو ترجّيه أو التّشبيه به، فصارت الأسماء كأنّها غير مقصودة، فلمّا رفع الخبر تشبيها بالعمدة نصب الاسم تشبيها بالفضلات.". (ابن عصفور. شرح جمل الزّجّاجيّ. ج1. ص:417.).

دخولها، نحو: "لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيهَا"، ويحذف كثيرا، وبنو تميم لا يثبتونه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:259.).

فقبول التّركيب الاسميّ لدخول اللاّم النّافية للجنس وعملها في العمدة يُنْتِجُ بنية فرعيّة للجملة الاسميّة مماثلة للبنية النّاتجة عن النّواسخ من "إنّ" وأخواتها. إذ يكون النّاسخ في كلا الحالتين متصدّرا الجملة. ويكون المسند إليه منصوبا، والمسند مرفوعا، كما يبيّنه التّمثيل للبنيتين النّظريّتين بالشّكل التّالي:

[لام نافية للجنس [اسم ناسخ منصوب] [خبر ناسخ مرفوع]]

↓ ↓ ↓

[ناسخ حرفيّ (إنّ وأخواتها) [اسم ناسخ منصوب] [خبر ناسخ مرفوع]]

فهي مماثلة مطابقة تامّة. تكون فيها البنية الواحدة صورة للأخرى في الوضع المجرّد. إلاّ أنّ المنجز من الكلام يحدث اختلافا بين البنيتين النّظريّتين. فلئن كانت "إنّ" وأخواتها غير مستغنية عن معمولاتها؛ فإنّ اللاّم النّافية للجنس يمكنها أن تستغني عن مرفوعها وتتمّ باسمها كلاما مفيدا لا لبس فيه. ونرجّح أنّ ظاهرة حذف الخبر ليست ظاهرة تركيبيّة بقدر ما هي ظاهرة مقاميّة تخاطبيّة يحكمها قانون المجهود الأدنى. إذ إنّ تقدير الخبر المحذوف يكون عادة على أساس كلام سابق في وضعيّة تخاطبيّة قام دليلا عليه. وبهذا يعلّل الجرجانيّ في المقتصد مسألة حذف خبر اللاّم النّافية للجنس. بل ويعمّم الحكم على كلّ كلام يدخله النّفي. يقول: "اعلم أنّ حذف الخبر يكثر في النّفي وذلك أنّه يكون مبنيّا على كلام متقدّم قد جرى فيه ذكر الخبر كأنّ قائلا يقول: هل من طعام عندك؟ فتقول: لا طعامَ. ولا تذكر عندي، لأنّ تقدّم ذكره في السّؤال يغنيك عن إعادته. وعلى هذا قولك: لا إلهَ إلاّ اللّه، لأنّه في الأصل ردّ على الجاحد حتّى كأنّه يقول: هل لنا من إله غير اللّه؟، فتقول له: لا إله لنا إلاّ اللّه.". (الجرجانيّ. المقتصد في شرح الإيضاح. ج2. ص:800.).

ويدعو هذا الأمر إلى النّظر في أصل عمل كلّ من "إنّ" وأخواهّا؛ واللاّم النّافية للجنس. فعلى الرّغم من اتّفاق النّحاة على أنّ اللاّم النّافية للجنس شبيهة بـــ"إنّ" في العمل. إلاّ أنّهم قالوا بضعف اللاّم عن العمل لأسباب. منها أنّ ضعفها ناتج عن "حمل النّقيض على النّقيض"[102]. أي ما عملت اللاّم النّافية للجنس إلاّ من باب كونها على نقيض "إنّ" في المعنى الّذي تحقّقه وهو المبالغة في النّفي.

وبهذا يكون عمل اللاّم النّافية للجنس، ليس من باب العمل النّحويّ الصّناعيّ النّاتج عن قوانين العقد والتّركيب في أقسام الكلام المتمكّنة في العمل كالأفعال. وإنّما هو عمل غير أصليّ. قوامه المعنى لا التّركيب. ويبدو أنّ هذا هو السّبب الّذي دعا أغلب النّحاة إلى القول بأنّ اللاّم النّافية للجنس واسمها في الإفراد مع البناء كاسم واحد[103]، فحملوهما على الرّفع بالمحلّ بواسطة الابتداء؛ معتبرين لذلك أنّ اللاّم ليست هي رافعة الخبر، بل هو مرفوع لأنّه خبر المبتدإ[104]: "وارتفاع خبر "لاَ" بها، إن لم يكن اسمها مبنيّا، عند جميع النّحاة، وإن كان اسمها مبنيّا، نحو: "لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ"، قال سيبويه: ارتفاعه بكونه خبر المبتدإ، و"لاَ رَجُلَ" مرفوع المحلّ بالابتداء، وذلك لأنّه لّما صار الاسم الّذي كان معربا بسببها مبنيّا، وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه

---

[102] العبارة للاستراباذيّ أوردها تعليلا لعمل اللاّم النّافية للجنس عمل "إنّ" عند البعض. يقول: "وقيل: حُمِلَتْ عليها (يقصد حملت اللاّم النّافية للجنس على "إنّ") حمل النّقيض على النّقيض.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:259.).

[103] يبيّن ابن عصفور ذلك عند تناول قضيّة الاختلاف بين النّحاة في موجب بناء اسم "لا". فيقول: "ومنهم من قال: إنّما بني لتركّبه، لأنّه تركّب مع "لا"، وصار كالاسم الواحد مثل "خمسة عشر".". (ابن عصفور الإشبيليّ. شرح جمل الزّجّاجيّ. ج 2. ص:407.).

[104] يقول ابن عقيل في ذلك: "وإن كان الاسم مفردا فاختلف في رافع الخبر؛ فذهب سيبويه إلى أنّه ليس مرفوعا بـــ"لا" وإنّما هو مرفوع على أنّه خبر المبتدأ، لأنّ مذهبه أنّ "لا" واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل "لا" عنده في هذه الصّورة إلاّ في الاسم، وذهب الأخفش إلى أنّ الخبر مرفوع بـــ"لا" فتكون "لا" عاملة في الجزءين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به.". (ابن عقيل. شرح ألفيّة ابن مالك. ج1. ص:365.).

منها، استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحقّ بسببها إعرابا، فبقي على أصله من الرّفع بالابتداء.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:259.).

فالّذي يبدو ممّا تقدّم أنّ عمل اللاّم النّافية للجنس ليس عملا إعرابيّا. وإنّما هو مجرّد إلحاق علامة البناء للاسم الّذي يليها والّذي يحافظ على إعرابه الأصليّ وهو الرّفع بالابتداء. ومع العلم بأنّ الضّابط النّحويّ لبناء الاسم يتمثّل في مشابهة الاسم للحرف في مفهوم "الافتقار"[105]، فإنّه من الممكن القول إنّ هذا العمل الّذي تحدثه اللاّم النّافية للجنس، والّذي نفينا أن يكون عملا إعرابيّا محضا؛ هو في الحقيقة عمل معنويّ ناتج عن بنية لغويّة مجرّدة، تسيّر المنجز من الكلام. وعليه يكون الاسم في محلّ رفع لكن مبنيّا على الفتح لافتقاره إلى المعنى الّذي يمثّل مقصد المتكلّم وهو معنى المبالغة في نفي الجنس. وهذا ما يبرّر على الأرجح اكتفاء اللاّم النّافية للجنس باسمها. إذ بالعقد بينهما يتمّ مقصد المتكلّم. إلاّ أنّ مسألة حذف الخبر سواء كان حذف وجوب أو حذف جواز، مشروطة بقيام الدّليل: "فعلى هذا القول، يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:261.).

ومفاد ما تقدّم أنّ بنية الجملة الاسميّة المسبوقة باللاّم النّافية للجنس، تحقّق معنى الفاعليّة على وجهين أصليين، ويضاف لهما وجه ثالث فرعيّ بالمعنى الّذي تدخله اللاّم. فعلى اعتبار الرّفع الواسم لاسم اللاّم على المحلّ والواسم لخبرها على الابتداء؛ تحقّق العمدة بطرفيها معنى الفاعليّة على الصّورة الّتي

---

[105] يبنى الاسم في العربيّة في أربعة أحوال هي: شبهه بالحرف شبها وضعيّا، أو شبها معنويّا، أو شبهه في النّيابة عن الفعل وعدم التّأثّر بالعامل، أو شبهه للحرف في الافتقار اللاّزم. ويرد مجموع هذه المبادئ المفهوميّة في منظومة ابن مالك كما يلي:

والاسم منه معـــــرب ومبني ... لشبه من الحـــــرف مدنـــــي
كالشّبه الوضعيّ في اسمي جئتنا ... والمعـــــنويّ في متى وفي هـــــنا
وكنيابة عن الفعـــل بـــــلا ... تأثّـــر وكافتقار أصّـــــلا

وقع تبيينها في هذا البحث عند تناول كلّ من المبتدإ والخبر في الجملة الاسميّة الخالية من النّواسخ. وهما الوجهان اللّذان يتحقّق بهما معنى الفاعليّة في هذه البنية. إلاّ أنّ الوجه الثّالث الفرعيّ المضاف إليهما يتمثّل في كيف دلاليّ يحدثه دخول اللاّم النّافية للجنس على البنية. وهذا الكيف الدّلاليّ يتمثّل أوّلا في استغراق الجنس. وثانيا في المبالغة في معنى النّفي لمضمون الجملة. وهذا الكيف الدّلاليّ خارج عن العلاقة التّركيبيّة الإسناديّة الّتي محورها العامل. فهو من صنف التّعيينات المقاميّة التّداوليّة أي المقاصد.

5-4: خاتمة الفصل الخامس:

حاولنا في الفصل الخامس من هذا البحث أن نستقرئ أحوال الرّفع في بنية الجملة الاسميّة المسبوقة بالنّواسخ على اختلاف أنواعها. فنظرنا في مرفوعات النّواسخ الفعليّة من باب "كان وأخواتها". وأفعال المقاربة بأنواعها الثّلاثة. ثمّ تناولنا مرفوعات النّواسخ الحرفيّة المشبّهة بليس. وختمنا بالبحث في مرفوعات أخبار النّواسخ الحرفيّة من باب "إنّ وأخواتها" واللاّم النّافية للجنس. وكان الغرض من الوقوف على مظانّ الرّفع في المدوّنة أن نرصد النّظام النّظريّ العامّ الّذي يحكم تحقّق معنى الفاعليّة في بنية الجملة الاسميّة المسبوقة بناسخ كما يتبنّاه التّراث. وذلك من أجل ضبط مختلف الأشكال النّحويّة المعبّرة عن هذا المعنى والمحقّقة له في المنجز من الكلام. وبذلك يتمّ الوقوف على ما تنشئه تلك الأشكال النّحويّة من دلالات مرجعيّة؛ وقعت الإشارة إلى بعضها ثني عمليّة الاستقراء.

ويبقى أن نجمّع في خاتمة هذه المسألة ما أوصل إليه التّقصّي الاستقرائيّ للمدوّنة من نتائج متعلّقة بنظام الرّفع في بنية الجملة الاسميّة المسبوقة بالنّواسخ. وأن نحاول ضبطها في نسق متكامل بعد أن بسطنا القول فيها متفرّقة.

يجري الرّفع في بنية الجملة الاسميّة في الأسماء الواقعة في محلّ من العمدة بسبب عامل لفظيّ هو النّاسخ، سواء كان ناسخا فعليّا أو مشبّها بالفعليّ أو حرفيّا.

فالرّفع الدّالّ على معنى الفاعليّة يحدث بهذه العوامل الطّارئة. أي إنّ العامل المعنويّ المتمثّل في الابتداء وهو الأصل، يُهْمَلُ أثره الإعرابيّ في المنجز من الكلام. ويبدو أنّ إهمال إعماله لا يعدو أن يكون سوى في ظاهر اللّفظ، وعلى درجات حسب تمكّن العامل اللّفظيّ الطّارئ من العمل أو عدم تمكّنه منه. ويتبيّن ذلك من ثلاثة أوجه:

أمّا الوجه الأوّل فيتمثّل في البنية الفرعيّة الّتي يكون فيها العامل فعلا ناقصا أو فعلا من أفعال المقاربة. حيث يختفي أثر الابتداء الإعرابيّ لفظا، لصالح بيان الأثر الإعرابيّ للفعل المتمكّن من العمل ولا يختفي من حيث المعنى. إذ العلاقة الإسناديّة بين اسم النّاسخ وخبره تحافظ على معنى الاهتمام والعناية وعلى نسبة مضمون الخبر للمبتدإ، وهي من آثار العامل الأوّل وهو الابتداء. وأمّا التّنازل لفظا لظهور علامات إعراب العامل الطّارئ فذلك من قبيل اكتساب البنية الاسميّة معان مقاميّة تداوليّة تكيّف الخطاب وتبيّن المقاصد.

وأمّا الوجه الثّاني، فيتمثّل في البنية الفرعيّة الّتي يكون فيها العامل حرفا مشبّها بـــ"ليس" من قبيل الميم واللاّم ولات الحجازيّة. حيث يختفي لفظا الأثر الإعرابيّ للعامل الأصليّ وهو الابتداء، لصالح ظهور الأثر الإعرابيّ للعامل الطّارئ وهو الحرف المشبّه بـــ"ليس". لكن أثره المعنويّ لا يزول باعتبار محافظة طرفي العمدة الاسميّة على خصائص دلالات العلاقة بينهما، وشدّة تعالقهما. من حيث إنشاؤهما لمعنى الاهتمام والعناية، ولنسبة مضمون الخبر للاسم. أمّا ما يضيفه العامل الطّارئ فيقتصر على مكيّفات للخطاب: منها ما هو تركيبيّ يتمثّل في نفي مضمون الجملة أو إثباته، ونفي نسبة الخبر

للاسم، والتّوكيد، والمبالغة. ومنها ما هو تداوليّ يتمثّل في معنى الاستغراق، والتّرهيب، والتّهويل، والتّشنيع.

وأمّا الوجه الثّالث، فيتمثّل في البنية الفرعيّة الّتي يكون العامل فيها حرفا مشبّها بالفعل من قبيل إنّ وأخواتها. أو أن يكون العامل فيها اللاّم النّافية للجنس. حيث يختفي أحيانا الأثر الإعرابيّ للعامل الأصليّ وهو الابتداء اختفاء من حيث اللّفظ، ويظهر أخرى خاصّة مع الأحرف غير المتمكّنة في العمل؛ مثل إنّ أو اللاّم النّافية للجنس. وهما حرفان في الحقيقة لا ينصبان اسميهما[106]. ويمكن أن نمثّل لنظام الرّفع في بنية الجملة الاسميّة المسبوقة بالنّواسخ بالتّرسيمة التّالية:

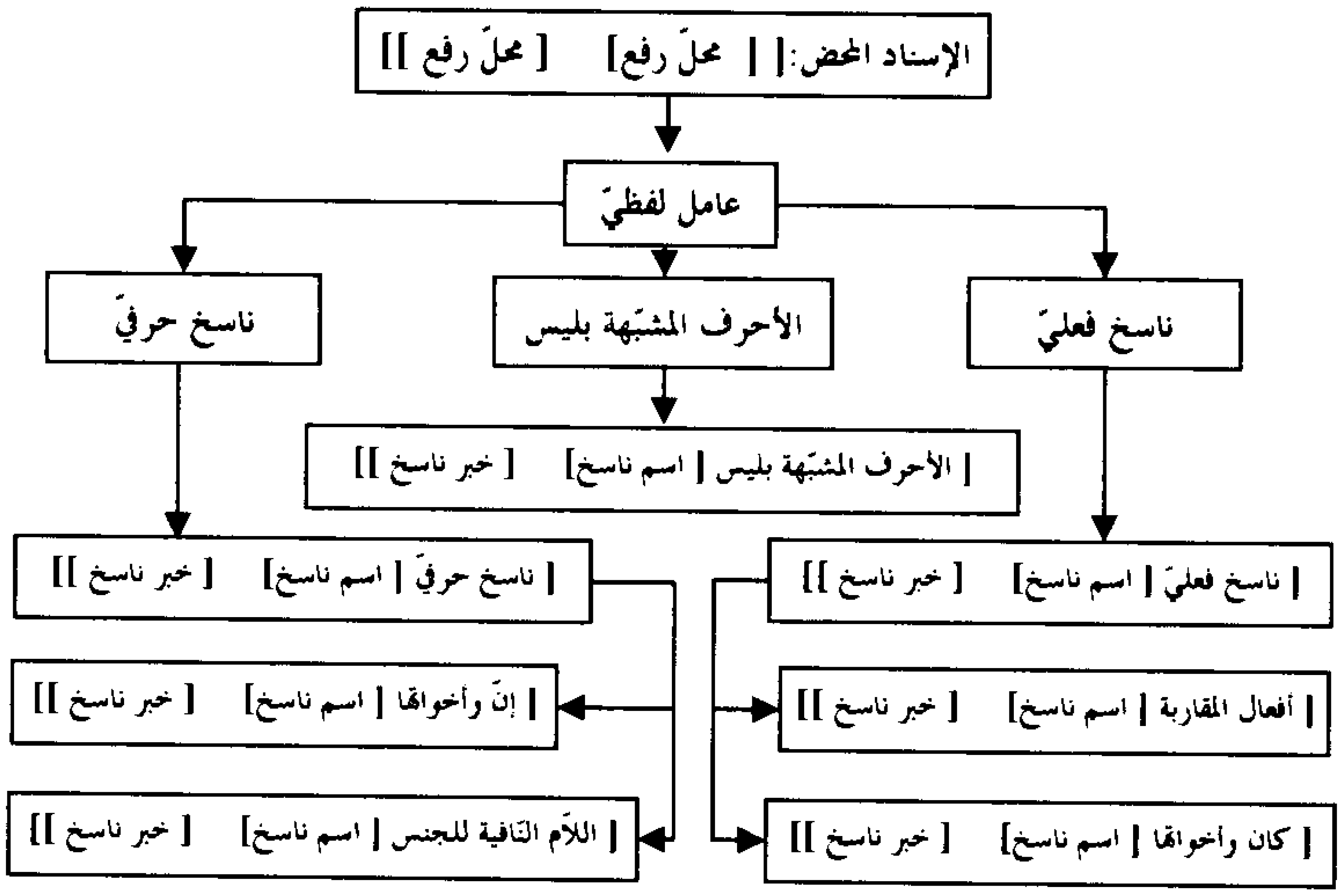

التّرسيمة الثّانية والعشرون

فالرّفع كما يبدو من خلال التّرسيمة يُبْنَى في البنية المجرّدة بالإسناد المحض، الّذي يحدّد محلاّت الرّفع الأساسيّة. ثمّ في المنجز المتعيّن من الكلام

---

[106] وردت في المدوّنة إشارات متفرّقة كثيرة تبيّن الإلغاء أو التعليق لعمل بعض الحروف النّاسخة الّتي عدّت عاملة. من ذلك مثلا ما يقوله الرّضيّ بخصوص اللاّم النّافية للجنس: "وجميع ما هو اسم "لا" المذكورة ليس منصوبا، بل بعضه مبنيّ، نحو: "لاَ رَجُلَ".". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج2. ص:185.). وانظر أيضا: (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج2. ص:207.). والمبرّد: (المبرّد. المقتضب. ج1. ص:92.).

تتفرّع عن البنية الأساسيّة ثلاث بُنًى فيتّخذ فيها اسم النّاسخ المحلّ الأوّل، وخبر النّاسخ المحلّ الثّاني. هذا مع اعتبار الممثّل له تمثيلا خطّيا في التّرسيمة. أمّا في الحقيقة النّحويّة فإنّ الأوّليّة في المحلّ ليست بالضّرورة الأوّليّة الخطّيّة. إذ يمكن أن تكون أوّليّة مقدّرة. وهو ما وقع تبيينه ثني الفصل خاصّة في مسألة ظاهرة التّقديم والتّأخير. وما يهمّ هو أنّ الرّفع في بنية الجملة الاسميّة المسبوقة بأحد النّواسخ بمختلف البُنَى الّتي يمكن أن تتحقّق بها يلحق محلاّ مخصوصا قابلا لاحتواء الاسم الممكن تعيّنه لفظا، والّذي يوسم بسمة الرّفع الإعرابيّة عند العقد والتّركيب. سواء كان وسما ظاهرا أو مقدّرا، وسواء كان الوسم لفظا ومعنى أو لفظا دون المعنى، أو معنى دون اللّفظ. وهذا يدعو إلى القول إنّ معنى الفاعليّة الّذي يُدَلُّ عليه في المنجز من الكلام بعلامة الرّفع الإعرابيّة، ما هو في الحقيقة إلاّ بنية معنويّة مجرّدة تتّخذ في حيّز الإسناد المحض محلاّ.

6: الفصل السّادس: في معنى الفاعليّة بين المقول النّحويّ والموجود العينيّ:

6-0: مقدّمة الفصل السّادس:

نحاول في مقدّمة هذا الفصل من البحث أن نجمع سمات معنى الفاعليّة الّتي أوصل إليها الاستقراء في الفصول الخمس السّابقة. أي ما تعلّق منها بكلا التّركيبين الإسناديين الفعليّ والاسميّ من اللّغة العربيّة. ونعمل على أن نرتّبها ترتيبا قد يوصل إلى تبيّن نوع من النّظام الّذي يحكم دلالة معنى الفاعليّة ومرجعها كما تتحقّق في المنجز من الكلام بالبنيتين الفعليّة والاسميّة على اختلاف أشكالهما الممكنة. وذلك قصد اعتماد هذه السّمات منطلقا للاستنباط في هذا الفصل الأخير، نبني وفقه مشروع أنموذج أوفى يجري عليه الرّفع في العربيّة.

ففي الفصلين الثّاني والثّالث خلصنا إلى جملة من الملاحظات حول إمكانيات تحقّق معنى الفاعليّة بالتّركيب الفعليّ[107]. وحصرنا أغلب البُنَى الفرعيّة والأشكال النّحويّة الّتي يتعيّن بها المرفوع. وكانت الخلاصة تتمثّل في أنّ معنى الفاعليّة كما يبدو ما هو إلاّ مفهوم أنطولوجيّ كامن في الحيّز المجرّد من اللّغة بما هو إسناد محض. ومتعيّن في المنجز من الكلام بالمرفوع من الأسماء في ظاهرة الإسناد اللّفظيّ. وأنّ الرّابط بين الحيّزين هو مفهوم العامل بوجهيه: الحقيقيّ وهو المتكلّم، والنّحويّ الصّناعيّ وهو الإقتضاء الإسناديّ. وأنّ الاسم المتعيّن في المنجز والمحقّق لمعنى الفاعليّة، قابل للامتلاء الدّلاليّ كلّما كان العامل الصّناعيّ فعلا متمحّضا للفعليّة ومتمكّنا من العمل. وهو ما يجعل أشكال التّعبير عن معنى الفاعليّة محدودة في الظّاهر. في حين أنّ الاسم كلّما قرب من التّمحّض للاسميّة كانت إمكانيات تعبيره عن معنى الفاعليّة أكثر.

---

[107] انظر خاتمة الفصل الثّاني من هذا البحث. ص ص: 79- 81.

ثمّ تبيّن في الفصلين الرّابع والخامس أنّ الاسم هو الممكّن من تحقيق معنى الفاعليّة في المنجز من الكلام. وأنّه قادر على التّعبير عن معنى الفاعليّة بأشكال نحويّة مختلفة تتقاطع فيها أحيانا المعاني النّحويّة. خاصّة في البنية المتكوّنة من المصطلح عليه بـــ"المبتدإ الثّاني" حيث يحقّق معنى المفعوليّة الرّفع. أو في البنية المسبوقة بناسخ مشبّه بــ"ليس" حيث يدلّ علم المفعوليّة على معنى الفاعليّة. ثمّ تبيّن أيضا أنّ معنى الفاعليّة ليس من باب المعاني النّحويّة الإعرابيّة الصّناعيّة بقدر ما هو معنى مجرّد كامن في حيّز الإسناد المحض، وله محلاّت محفوظة. علاوة على احتوائه للمقاصد وما ينتج عنها من دلالات تداوليّة. وعلى هذا الأساس يمكن أن نحصر البُنَى التّركيبيّة الأساسيّة الّتي يتحقّق بها معنى الفاعليّة في التّرسيمة التّالية:

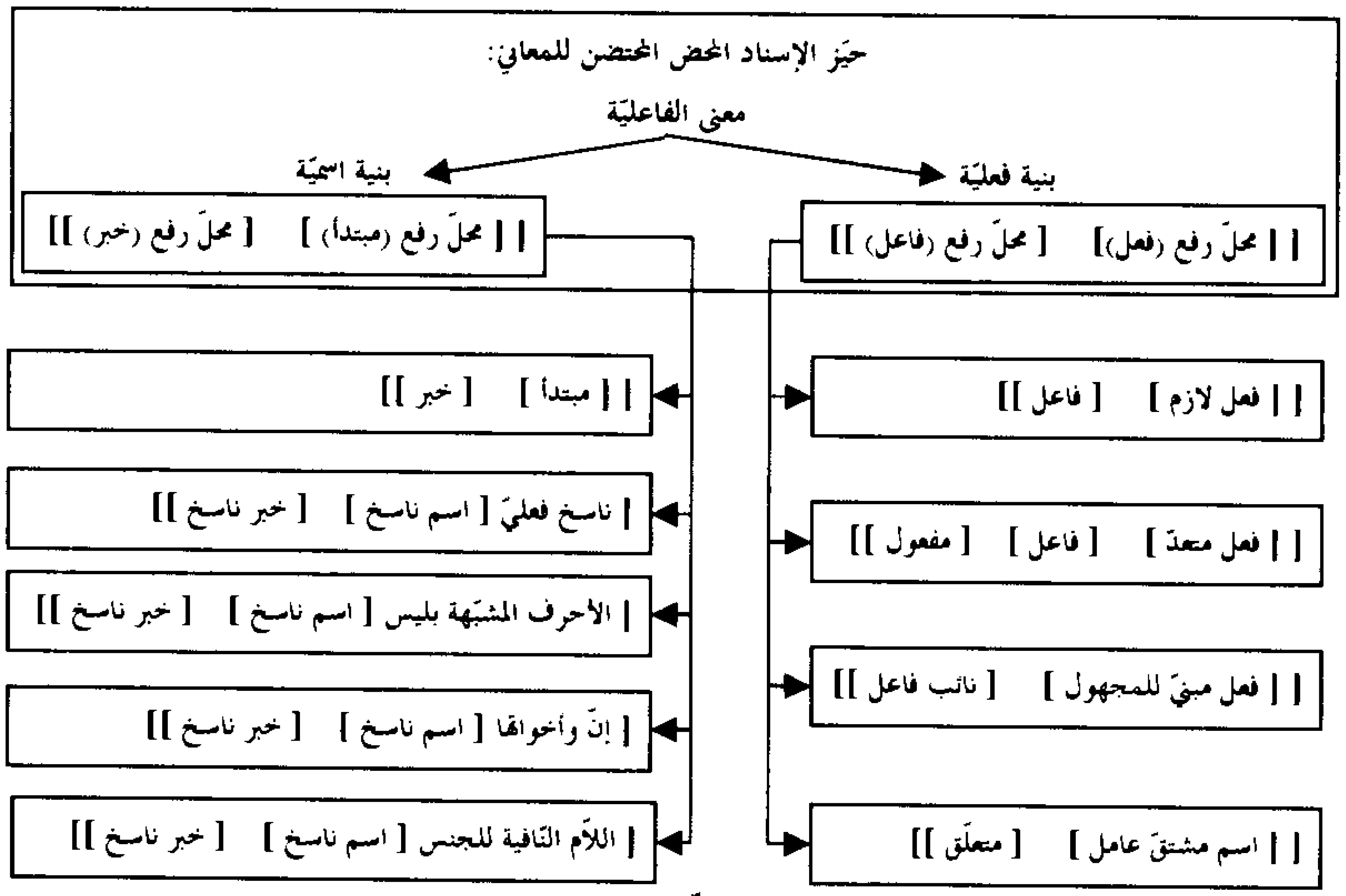

التّرسيمة الثّالثة والعشرون

فالإسناد المحض الحامل للمعاني كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. والمحتوي على مقاصد العامل الأوّل وهو المتكلّم؛ يمنح معنى الفاعليّة بنيتين أساسيتين يتشكّل فيهما محلّ الرّفع الّذي يقبل الأسماء القادرة على تعيين معنى الفاعليّة في المنجز من الكلام. وهما بنية فعليّة وبنية اسميّة. يكون للرّفع في البنية

الفعليّة محلاّن: أوّلهما حيّز الفعل المعرب حملا له على المشابهة للاسم للوقوع موقعه من حيّز الرّفع، أو المعرب بالأصالة[108]؛ وحيّز المشتقّات العاملة. والثّاني حيّز الفاعل؛ وحيّز نائب الفاعل. كما يكون للرّفع في البنية الاسميّة محلاّن: أوّلهما حيّز المبتدإ، وحيّز الصّفة ذات العماد؛ وحيّز أسماء النّواسخ الفعليّة أو الحرفيّة أو المشبّهة بالفعل أو اللاّم النّافية للجنس. والثّاني حيّز الخبر؛ وحيّز أخبار النّواسخ الفعليّة أوالحرفيّة أو المشبّهة بالفعل أو اللاّم النّافية للجنس. ثمّ تتحقّق هاتان البنيتان في المنجز من الكلام بواسطة العامل الصّناعيّ في بُنًى رئيسة، تتفرّع إحداها عن البنية الفعليّة الأصليّة، وتتفرّع الأخرى عن البنية الاسميّة الأصليّة؛ وذلك حسب اختيار مستعمل اللّغة، وبما يراه يفي بمقاصده. ثمّ يبدو أنّ الرّافع لطرفي العمدة الّتي يتحقّق فيها معنى الفاعليّة سواء كانت العمدة من البنية الفعليّة أو من البنية الاسميّة، هو معنى الابتداء[109] الّذي نقصد به الأوّليّة في المحلّ المخصّص للرّفع الّتي يسندها المتكلّم لقوله ويختارها للتّنبيه إلى مقاصده.

---

[108] أثبت الأستاذ محمّد الدّلاّل أنّ الفعل معرب بالأصالة مثله مثل الاسم وليس رفع المضارع منه بسبب المشابهة للاسم. وأنّ عدم ظهور علامات الإعراب في أغلب أنواع الفعل عائدة لأسباب تعامليّة صوتيّة. يقول في ذلك: "والرّأي عندنا أن نعتبر القياس من جهة واحدة: وهي وقوعه مسندا، فكلّما ارتفع الاسم ارتفع الفعل، بل إنّ تلك العلّة القياسيّة هيّ الّتي تشرّع لإعراب الفعل المضارع، ولاعتبار الرّفع الأصل في حكمه الإعرابيّ. ألا ترى أنّ الفعل لّما قصر عن تأدية وظائف الفضلة لم يكن لينتصب على المفعوليّة أو ليجرّ على الإضافة، ولّما قصر عن تأدية وظيفة المسند إليه لم يجز اعتبار رفعه على الابتداء أو الفاعليّة. ولّما جاز أن يقع مسندا كالخبر في علاقته بالمبتدأ جاز رفعه لتلك العلّة. فوجه الخلاف بيننا وبين النّحاة لا يكاد يتعدّى تبرير رفع المضارع، أمّا البحث عن علامات رفعه فمسألة اتّفق عليها جلّ النّحاة.". (محمّد الدّلاّل. إشكاليّة الفعل المضارع في النّحو العربيّ. ص:96-97.). إلاّ أنّنا نرى أنّ العامل المحدث الرّفع بالأصالة في الفعل على غير ما ذهب إليه الأستاذ. بل هو مرفوع بعامل الابتداء على الصّورة الّتي نفهمه بها. أي على اعتبار أنّ الابتداء هو عينه ما اصطلح عليه النّحاة العرب بـــ"التّنبيه" و"ما في نفس المتكلّم".

[109] وهو ما يشير إليه المبرّد في قوله التّالي: "فأمّا رفع المبتدإ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التّنبيه والتّعرية عن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام وإنّما يدخل الجار والنّاصب والرّافع سوى الابتداء على المبتدأ.". (المبرّد. المقتضب. ج4. ص: 404.). أو قوله في الرّافع للفعل المضارع: "اعلم أنّ هذه الأفعال المضارعة، ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة. فوقوعها مواقع الأسماء هو الّذي يرفعها. ولا تنصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كلّ حال، وإن كانت الأسماء في موضع خفض.". (المبرّد. المقتضب. ج2. ص: 304.).

ولّما كان معنى الفاعليّة كما نفهمه، ليس مجرّد معنى وظيفيّ ينتج عن العقد والتّركيب، وتدلّ عليه علامات الرّفع الإعرابيّة الظّاهرة أو المقدّرة. وإنّما هو في الأصل بنية مجرّدة كامنة في حيّز الإسناد المحض المسيّر للكلام. وحالّ في محلّ رفع محفوظ قابل للتّعيّن باحتضان الاسم المختصّ بالإعراب اللّفظيّ والمعنويّ، والمعبّر عن المقاصد. فإنّه من الضّروريّ أن يقع النّظر في بعض خصائص هذا الاسم الّذي هو محلّ الرّفع دون سائر أقسام الكلام. كما يجب النّظر كذلك في مفهوم "العُمَدِ" الّذي نحته الرّضيّ، وعدّل به مسألة دلالة الرّفع الّتي حصرت عند سابقيه في كونها "علما على الفاعليّة" فحسب. وهو ما سنجعله منطلق البحث في هذا الفصل الأخير من هذا العمل.

6–1 : مفهوم "العُمَدِ" عند الرّضيّ: نظام الرّفع في العربيّة وإشكاليّة معنى الفاعليّة:

تبيّن في الفصول السّابقة، وهي المرحلة الاستقرائيّة من البحث، أنّ رضيّ الدّين الاستراباذيّ، يرى أنّ الرّفع الدّالّ على معنى الفاعليّة في اللّغة العربيّة؛ هو في الحقيقة وبأصل الوضع من البنية الإسناديّة المحض المسيّرة للكلام والمتحكّمة فيه، دالّ على "العُمَدِ" من الجمل الاسميّة والفعليّة وعلامة عليها. أي إنّ علامة الرّفع الطّارئة على الأسماء عند العقد والتّركيب في المنجز من الكلام، دليل على أنّ تلك الأسماء تحتلّ من التّركيب موضع العمدة. والعمدة ثلاثة أصول هي: الفاعل والمبتدأ والخبر. وفروع عليها تمثّلها الصّفات المتعلّقة بها. فالاسم هو المشتمل على العلامة الإعرابيّة الّتي هي الرّفع: "ويعني باشتماله على علم الفاعليّة تضمّنه إيّاه، بحيث يكون علم الفاعليّة أحد أجزائه، ويعني بعلم الفاعليّة: الضّمّ والألف والواو، إذا دلّ كلّ واحد منها على كون الاسم الّذي هو في آخره عمدة الكلام، فكلّ ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع. والأولى، على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة، لأنّ الرّفع في المبتدإ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل،

كما بيّنّا، بل هو أصل في جميع العمد على ما تقرّر قبل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:161.).

ويبدو أنّ الرّضيّ يعتبر الفعل أصلا في الرّفع لأنّه مكوّن أساسيّ للعمد. وبذلك تكون العمدة أربعة أصول هي: الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر. ولئن كان الاستراباذيّ يسكت عن الخوض في القول في الفعل –وهو أحد طرفي العمدة– أ مرفوع بالأصالة هو أم إنّ رفعه بالمشابهة للاسم أم هو عرض لا يعتدّ به. فإنّه من الممكن أن نقرّ رفعه بالأصالة على اعتبار أنّ الفعل يحتلّ من البنية المجرّدة حيّزا يختصّ بالرّفع[110].

لكن، إلى أيّ مدى يمكن الاطمئنان إلى معنى الفاعليّة كما برز من خلال المدوّنة؟ هل هو معنى إعرابيّ وظيفيّ أم معجميّ دلاليّ؟ أم إنّه معنى تداوليّ براغماتيّ؟ ثمّ هل تُعَدُّ المعاني المفردة والمركّبة الّتي وقع ضبطها بالاستقراء لمتن المدوّنة في الفصل الثّاني من البحث، ناتجة عن دلالات مرجعيّة يحدثها المعنى الصّناعيّ للفاعليّة الموسوم بالرّفع، أم إنّ المرجع ينتمي إلى حيّز من اللّغة مفارق للتّركيب المنجز؟ ثمّ هل إنّ المرجع يكتسي قيمة منطقيّة تحكم الخطاب المنجز، أم هو ذو قيمة أنطولوجيّة تنشأ من عالم التّجربة ويقع تجريدها في عالم الأفكار لتصبّ من ثمّة في عالم الخطاب؟ أم إنّ قيمة المرجع قيمة

[110] يبيّن المبرّد ذلك بقوله: "اعلم أنّ هذه الأفعال المضارعة، ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة. فوقوعها مواقع الأسماء هو الّذي يرفعها. ولا تنصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب، ولا تنخفض على كلّ حال، وإن كانت الأسماء في موضع خفض.". (المبرّد. المقتضب. ج2. ص:304.). ويوحي كلام سيبويه بنفس الأمر حينما يقول: "واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل النّاصب والرّافع سوى الابتداء والجارّ على المبتدإ. ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتّى يكون غير مبتدإ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلاّ أن تدعه. وذلك أنّك إذا قلت: عبد اللّه منطلق، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد اللّه منطلقا، أو قلت: كان عبد اللّه منطلقا، أو مررت بعبد اللّه منطلقا، فالمبتدأ أوّل جزء كما كان الواحد أوّل العدد، والنّكرة قبل المعرفة.". (سيبويه. الكتاب. ج1. ص:23-24.). وانظر كذلك علّة القول بأصالة رفع الفعل في هامش الصّفحة 187 بناء على نظرة المبرّد وعلى عمل الأستاذ محمّد الدّلاّل.

إبستمولوجيّة تنشأ في حيّز عالم الفكر لتمرّ بعالم الخطاب، ثمّ تنصبّ على عالم التّجربة؟

ما يبدو من خلال ما وقع رصده في المدوّنة هو نظام تركيبيّ بنيويّ لظاهرة رفع الاسم في العربيّة في مختلف تقلّباته من محلاّت التّركيب المنجز. هذا البعد التّركيبيّ البنيويّ المتميّز بالثّبوت، نستعمله في المعنى الّذي بنى عليه لوسيان تانيار نظريّته في التّركيب البنيويّ للّغة الفرنسيّة. مع التّعديل الّذي تقتضيه خصوصيّة اللّغة العربيّة. والّذي يوحي التّراث اللّسانيّ العربيّ بأنّه بعد تركيبيّ عرفانيّ، قائم على مبدإ الدّيناميكيّة، بالمفهوم الّذي انبنت عليه المدرسة السّيميائيّة الدّيناميكيّة، في إطار نقدها لتناقضات التّيّار البنيويّ المنهجيّة خاصّة منها مسألة القول بمبدإ استقلاليّة التّركيب، الّذي يناقض المبدأ الثّاني القائل بأنّ المعنى هو القاعدة الشّرعيّة للنّحو، وأنّه لا يوجد قطّ روابط بنيويّة خالية من روابط دلاليّة. وقد بيّن لنكاكر ذلك كالآتي[111]: "المعنى لدي تانيار هو القاعدة الشّرعيّة للنّحو[...] إقرارات من هذا القبيل تناقض النّظرة المخصوصة للتّركيب المستقلّ، ولكنّها تنسجم انسجاما تامّا مع الادّعاء المركزيّ للنّحو العرفانيّ، أي إنّ المعنى والنّحو ممّا لا يفصل بينهما.". (رولاند لنكاكر. التّركيبيّة البنيويّة: من وجهة نظر النّحو العرفانيّ. مجلّة سيميائيات. عدد مزدوج: 6-7. ديسمبر 1994. ص 69.).

نظام يخضع إلى مقولات متعدّدة، منها الرّتبة، والعدد، والتّعريف، والتّنكير، والمحلّ الوظيفيّ، والمقولة المعجميّة. وهي جملة من التّغيّرات الوسميّة المهيّئة لاحتضان الاسم المرفوع في إطار علاقات إسناديّة يدور عليها الكلام ويمكن رصدها وتعيينها لما تتميّز به من ثبوت وقابليّة للتّجريب. فهي علاقات

---

111 *"Meaning is for Tesniere the ultimate basis of grammar [...] such statements are contrary to the original vision of an autonomous syntax, but perfectly compatible with the central claim CG, namely that meaning and grammar are indissociable.". (Ronald W. Langacker: structural syntax: the view from Cognitive Grammar. Revue sémantiques №:6-7, décembre 1994. P69.).*

إسناديّة ذات نظام متماسك يتحكّم في المرفوع إنشاء وتأويلا. ونظام الرّفع هذا يضاهي على سبيل المثال ما نظّرت له بنائيّة تانيار في اللّسان الفرنسيّ. إلاّ أنّ هذا البعد التّركيبيّ البنائيّ كما يبدو من خلال المدوّنة المعتمدة في البحث يختلف جوهريّا عن نظريّة تانيار. ففهم الاستراباذيّ مخصوص وأكثر ثراء. علاوة على الاختلاف في تعيين العنصر المتحكّم في الملفوظ. إذ يبدو أنّ الفاعل، أو على وجه الدّقّة المسند إليه، هو العنصر البنائيّ المتحكّم في الملفوظ من الجملة العربيّة المنجزة، وليس الفعل كما هو الشّأن عند تانيار.

وهذا النّظام يكون بؤرة التّأويل في المقامات التّواصليّة. ويمثّل الحدّ الأدنى المشترك بين طرفي الخطاب الّذي بموجبه تتحقّق الإفادة. وهو على ذلك المرجع الأساسيّ الّذي يعيّن نشوء الدّلالة وتأويلها، للإفادة بها، وللإفادة منها. في إطار عمليّات تركيب وتشفير متتابعة يقوم بها العامل في الحقيقة وهو المتكلّم ذو المقاصد التّداوليّة. وعمليّات تفكيك وتأويل متتابعة، يضطلع بها المفترض أن يكون معمولا فيه على الحقيقة وهو المُخَاطَبُ.

هذا إذن، مدار تمثّل الاستراباذيّ لمعنى الفاعليّة. وهو ما لخّصه في القول بمصطلح "العُمَدِ" الّذي ينتظم به جريان الرّفع في الكلام العربيّ. فالرّفع إذن، ليس عَلَمًا على الفاعليّة، إذ في ذلك حمل للفعل والمبتدإ والخبر على الفاعل حمل الفرع على الأصل. وإنّما الرّفع هو عَلَمٌ على العُمَدِ: "والأولى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة، لأنّ الرّفع في المبتدإ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل، كما بيّنّا، بل هو أصل في جميع العمد على ما تقرّر قبل.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:161.).

وبالتّالي تكون المرفوعات الأربعة في أحياز العمدة أصولا. ويبدو أنّ مفهوم العمدة لدى الاستراباذيّ هو الصّورة المجرّدة لنظام الرّفع في اللّغة العربيّة. أي ما يماثل ما يصطلح عليه الأستاذ المنصف عاشور بـــ"البنية النّوويّة

العامليّة"[112]. وهو رأي يمكّن من إيجاد نوع من التّجانس بين المفترقات من التّركيبين الاسميّ والفعليّ على حدّ سواء، ويكسب النّظريّة النّحويّة قدرة تفسيريّة ذات كفاءة عالية.

فمعنى الفاعليّة إذن كما نفهمه بناء على كلّ ما تقدّم هو المقولة الحاصلة في ذهن مستعمل الكلام العربيّ والّتي تبيّن تمثّل المتكلّم للكون الّذي ينشئه الكلام. وهو الاهتمام نفسه. وبذلك تكون "العُمَدُ" في التّراكيب العربيّة علامات على منزلة الملفوظ من نفس المتكلّم بها. ولفت منه للمخاطَبِ إلى إقرار تلك المنزلة، وتنبيه ابتدائيّ له لتأويل الملفوظ بما يقتضيه بناؤه.

وبالتّالي نذهب إلى أنّ مفهوم "معنى الفاعليّة" عند رضيّ الدّين الاستراباذيّ، هو ما يوازي مستوى التّمثيل العرفانيّ العميق، الّذي تتّخذه السّيميائيّات الدّيناميكيّة المعاصرة أرضيّة عمل. أي إنّ البنية العرفانيّة، أو ما يصطلح عليه النّحاة القدامى بعبارة "ما في نفس المتكلّم" مسؤولة عن تحويل الأعيان إلى مفاهيم أنطولوجيّة. هذا المفهوم البنيويّ الّذي يبيّنه جون بيتيتو في أبحاثه السّيميائيّة– اللّسانيّة، مبرزا أنّه المبدأ الّذي يتحوّل عبره الكون الفيزيائيّ إلى كون إسقاطيّ، بفضل تحقيقه لعرض منسجم للتّمثّل والحركة واللّغة. يقول في ذلك[113]: "نتّفق مثلا مع راي جاكندوف في أنّه توجد بنية مفهوميّة، وهي مستوى عرفانيّ عميق من التّصوّر الّذي يتلاءم فيه الإدراك

---

[112] يقول الأستاذ المنصف عاشور في ذلك: "إنّ حيّز الفاعليّة أو الرّفع في بنية الجملة الاسميّة يمثّل صورة مجرّدة أقرب الأشكال المجرّدة من النّواة العامليّة. بل هي بنية تمثيليّة من الدّرجة الثّانية للبنية النّوويّة العامليّة كما هو الشّأن لبنية الفعل والفاعل في الجملة الفعليّة. ونعتبرهما متولّدين مشتقّين عن ثنائيّة معنويّة واحدة هي العامل والمعمول.". (المنصف عاشور: "علاقة الحمل على النّظير والنّقيض والموضع والمعنى النّحويّ". مقال صادر ضمن كتاب: المعنى وتشكّله. ج2. ص:569.).

[113] *"we agree for example with Ray Jackendoff that there does exist a conceptual structure, that is a deep cognitive level of representation at which perception, action and language become compatible. This conceptual structure transforms the physical world into a projected world –amorphologically structured phenomenological world- endowed with a qualitative ontology.". (Jean Petito: Dynamical Constituency, an Epistemological analysis. Revue sémantiques №: 6-7, décembre 1994. P187.).*

والإنجاز واللّغة. هذه البنية المفهوميّة تحوّل الكونَ الفيزيائيّ إلى كونٍ إسقاطيّ – عالم ظواهرايّ مبنيّ على غير شكل– متوقّف على كيف أنطولوجيّ.". (جون بيتيتو. منتخبات ديناميكيّة، تحليل إبستيمولوجيّ. مجلّة سيميائيات. عدد مزدوج: 6–7. ديسمبر 1994. ص 187.).

إذ إنّ "معنى الفاعليّة" بما هو جهاز مفهوميّ استقرّ في التّراث، قادر على العرض المنسجم لثلاثة أسس، هي: التّمثّل والحركة، واللّغة. واستعمل كذلك فعلا في التّناول اللّسانيّ تنظيرا وتعليلا لخصائص المنجز. ولعلّ ذلك هو المسؤول عن تنبّه التّفكير النّحويّ التّراثيّ لضرورة إسباق المتكلّم –باعتباره العامل الحقيقيّ– لبنية الجملة العربيّة فعليّة كانت أو اسميّة.

فمعنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة الّتي يتعيّن بها الوسم اللّغويّ التّركيبيّ، وعن طريقه تتحدّد إنشاء وتأويلا دلالات الاسم المرفوع في التّركيب المنجز؛ يحيل أينما وجّهنا النّظر إلى بعد من الخطاب تداوليّ. يلخّصه مفهوما "المقصد" و"ما في نفس المتكلّم". أي توجيه المتكلّم مُخَاطَبَهُ من خلال الرّفع إلى الانتباه لمراكز ثقل الكلام، والأسس الّتي يجب افتراضا أن يحلّل المنجز من المقول وفقها. وتلك هي المتمثّلة في العامل المعنويّ الّذي هو الابتداء. أي: "التّنبيه" و"الاحتياط للمعنى" و"التّهمّم له" حسب عبارة النّحاة القدامى. وتبيين أنّ العمدة من التّركيب المنجز هي مركز الحديث ومداره.

أمّا ما يبقى النّظر فيه بخصوص البحث عن معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة، فهو مسألة الاسم من حيث أبعادها النّظريّة المجرّدة. إذ إنّ كلام النّحاة في مسألة معنى الفاعليّة استند بالضّرورة إلى جهاز نظريّ سيّر تفكيرهم في مسائل الوظائف النّحويّة ودلالاتها. ولا يمكن أن نطمح إلى ضبط علل نحوهم دون تنزيل المفاهيم الّتي استعملوها واستندوا إليها في عملهم التّنظيريّ ضمن الوضع الابستمولوجيّ العامّ الّذي هيّأ لظهورها. وعليه نعمد في هذا

الفصل إلى النّظر في بعض هذه المفاهيم المتعلّقة بالاسم والمسمّى والتّسمية في إطارها الفكريّ الّذي استخدمت فيه. رابطين ذلك بالمفاهيم النّحويّة الأساسيّة وخاصّة منها مفهوم العمل. عامدين ما أمكن إلى تطعيمها بما استحدث من معارف لسانيّة. وذلك في محاولة للوقوف على أنموذج أوفق يجري عليه نظام الرّفع في العربيّة.

6-2: إشكاليّة الاسم والتّسمية والمسمّى:

نعمل في هذه المرحلة على تبيّن حدود الاسميّة ومختلف خصائصها الابستمولوجيّة كما استقرّت في حدود القرن السّابع الهجريّ. وذلك للوقوف على دقائق توظيفها في الدّراسات النّحويّة التّراثيّة، وخاصّة في فترة الشّروح الّتي تنتمي إليها مدوّنة الاستراباذيّ عماد هذا البحث. بما من شأنه أن يوضح قضيّة الدّلالة المرجعيّة الّتي ينشئها معنى الفاعليّة. فالانطلاق يكون إذن، بالاعتماد على افتراض أنّ معنى الفاعليّة هو معنى مجرّد قابل للتّشكّل في تراكيب لغويّة فعليّة واسميّة في المنجز من الكلام، وحامل لمقاصد المخاطب التّداوليّة. وأنّ إخراج هذا المعنى من حيّز الوجود بالقوّة إلى حيّز الوجود بالفعل لا يتمّ إلاّ بالاسم الشّاغل محلاّ من محلاّت الرّفع في البنية الذّريّة المجرّدة. وبالتّالي تتحدّد دلالاته المرجعيّة عند الإنجاز بما يمكن للاسم أن يضطلع به في علاقات التّخاطب.

ونعمد إلى النّظر بإيجاز في جملة من المفاهيم الأساسيّة: هي الاسم والتّسميّة والمسمّى، كما استقرّت حدودها في ثلاث مجالات فكريّة: في المنطق والفلسفة العربيّين، وفي الفقه وعلم الكلام، ثمّ في النّحو. وذلك للوقوف على العلاقات بين الشّكل اللّغويّ الّذي يرد عليه الاسم في التّركيب المنجز، والدّلالات الّتي ينشئها، والمرجع الّذي يحيل عليه.

6-2-1: في المنطق والفلسفة العربيين:

تميّزت الفترة السّابقة للاستراباذيّ، وخاصّة فترة التّعليل والاحتجاج؛ بانتشار المباحث الفلسفيّة والمنطقيّة المهتمّة بقضايا الاسم ودلالاته ومراجعه. ونحصر أهمّ حدوده في النّقاط التّالية:

- الاسم هو صنو الصّفة وصنو النّعت. أي إنّه الوسم المحدّد للذّات سواء كانت ذاتا صوريّة أو ذاتا عينا. وهو بذلك يدخل في شبكة علاقات يتحقّق بها وجوده. فالاسم يتطلّب عقلا وجود ثلاثة أطراف: المُسَمِّي، والتّسمية، والمُسَمَّى[114]. وهذه العلاقات الاسميّة هي قاعدة التّواصل المحقّق للإفادة. وهو ما نمثّل له بالتّرسيمة التّالية:

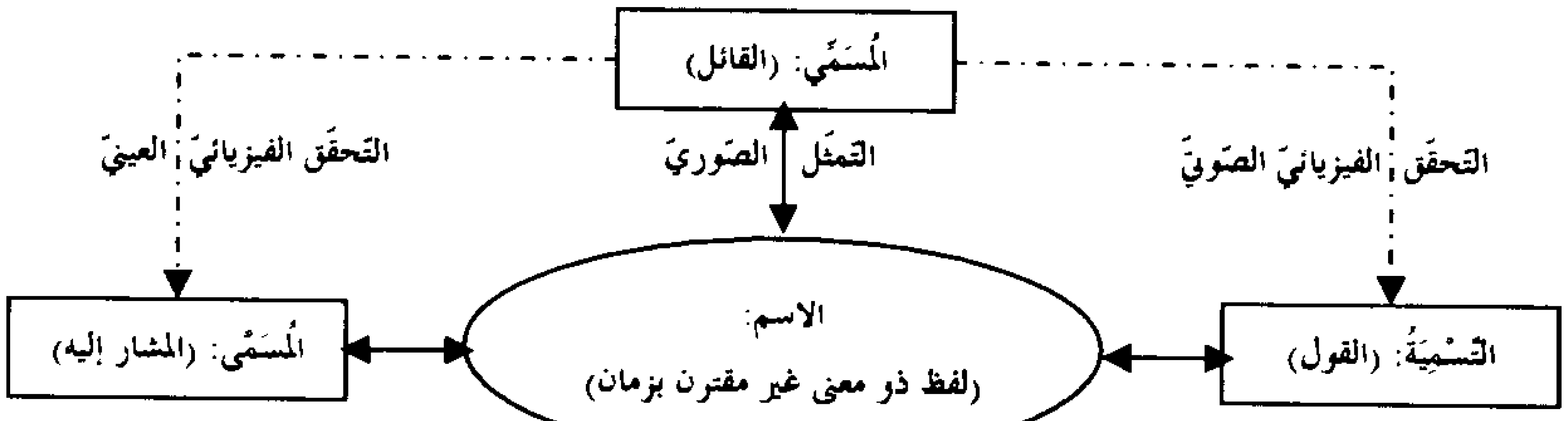

التّرسيمة الرّابعة والعشرون

وجريان القول على هذا النّظام يسمه الفلاسفة بأنّه المنطق اللّفظيّ. وهو مدخل لمستوى أعلى يصطلحون عليه بالمنطق الفكريّ. وهو الوضعيّات التّخاطبيّة نفسها، الّتي تحقّق الإفادة بتبليغ المقاصد بين أطراف الخطاب. أي إنّ ما تقوله اللّغة إنجازا كلاميّا ما هو إلاّ أشكال لفظيّة ورموز عرضيّة متفرّعة عن أصل وجوهر يتحكّم فيها ويسيّرها. وهذا الجوهر هو الصّور

---

[114] "ما الاسم، وما المسمِّي، وما التّسمية، وما المسمَّى؟ ونقول أيضا: من الواصف، وما الوصف، وما الموصوف، وما الصّفة؟ وأيضا: من النّاعت، وما المنعوت، وما النّعت؟ تفسيرها: الاسم كلّ لفظة دالّة على معنى من المعاني بلا زمان؛ والمسمِّي هو القائل، والتّسمية هي قول القائل، والمسمَّى هو المعنى المشار إليه.". (إخوان الصّفاء. الرّسائل. ج1. ص:394.).

العقليّة المحض[115]. أي التّمثّل الصّوريّ للكون ولتجربة الكون. وعليه فإنّ الاسم والتّسمية والمُسَمَّى هي الجوانب الماديّة المحقّقة للجوهر الّذي هو "ما في نفس المتكلّم"[116]. وأمّا المسمِّي فهو البنية المجرّدة المدركة للحقائق المصطلح عليها بـــ"العقل الفعّال"، أي إنّه الذّهن القادر على تمثّل المعاني، وإخراجها في كلام منجز فيزيائيًا، والقادر على تعيين الذّوات الصّوريّة الكامنة في العقل بما يطابقها من العالم الخارجيّ أي المرجع العينيّ غير اللّغويّ "المشار إليه". فالعلاقة الاسميّة في أبسط أشكالها تبدو ثنائيّة البعد:

وجهها الأوّل هو المعاني الأصول وهي الذّوات الصّوريّة الّتي يتمثّلها "العقل الفعّال" فينشئ بها الكون إنشاء اعتقاديًا حسب تجربته للكون. ووجهها الثّاني هو ألفاظ فروع قابلة للتّجسّد فعليًا عن طريق الكلام المنجز فيزيائيًا، وهي المحيلة على الذّوات الأعيان في المرجع الخارجيّ[117]. وبذلك تكون المعاني موصوفات وتكون الأشكال الاسميّة المحقّقة لها صفات. وهو ما قد انعكس في التّحليلات الأولى على نظام التّعريفات والحدود في علم المنطق الّذي يعتمد على التّعريف بخصائص الجنس والنّوع والفصل والخاصّة والعرض[118].

---

[115] "وإذ قد ذكرنا طرفا من المنطق اللّفظيّ شبه المدخل، فنريد أن نذكر طرفا من المنطق الفكريّ، إذ كان هو الأصل، وهذا فرع عليه، كما ذكرنا قبل. فإنّ الألفاظ إنّما هي سمات دالاّت على المعاني الّتي في أفكار النّفوس، وضعت بين النّاس ليعبّر كلّ إنسان عمّا في نفسه من المعاني لغيره من النّاس، عند الخطاب والسّؤال، فنقول إنّ الأشياء كلّها بأجمعها صور وأعيان غيريّات أفاضها الباري تعالى على العقل الفعّال الّذي هو جوهر بسيط مدرك حقائق الأشياء.". (إخوان الصّفاء. الرّسائل. ج1. ص:398.).

[116] "واعلم أنّ العلم ليس بشيء سوى صورة المعلوم في نفس العالم، وأنّ الصّنعة ليست شيئا سوى إخراج تلك الصّورة الّتي في نفس الصّانع العالم ووضعها في الهيولى.". (إخوان الصّفاء. الرّسائل. ج1. ص:399.).

[117] "والمعاني هي الأصول وهي الاعتقاد الّذي أوّل ما يتصوّر في النّفس، والألفاظ هيولى لها. والمعاني كالنّفوس، والألفاظ كالأجسام. والمعاني كالأرواح، والحروف كالأبدان.". (إخوان الصّفاء. الرّسائل. ج3. ص:122.).

[118] "واعلم أنّ الألفاظ الّتي تستعملها الفلاسفة في أقاويلها وإشاراتها إلى المعاني الّتي في أفكار النّاس ستّة أنواع: ثلاثة منها دالاّت على الأعيان الّتي هي موصوفات، وثلاثة منها دالاّت على المعاني الّتي هي الصّفات. فالألفاظ الثّلاثة الدّالّة على الموصوفات قولهم: الشّخص والنّوع والجنس، والثّلاثة الدّالّة على الصّفات هي قولهم: الفصل والخاصّة والعرض.". (إخوان الصّفاء. الرّسائل. ج1. ص:395.).

ولّما كنّا قد افترضنا أنّ معنى الفاعليّة المبحوث فيه، ينتمي إلى حيّز مجرّد قابل للتّشكّل. أي ما يعبّر عنه الفلاسفة بـــ"العقل الفعّال". وأنّ تحقّقه يتمّ عن طريق الاسم القابل لاتّخاذ محلّ من محلاّت الرّفع الممكنة في المنجز من الكلام. فإنّه من البيّن أنّ الاسم المرفوع يمثّل علامة ودليلا على معنى الفاعليّة بما يحمله من حقيقة اعتقاديّة ومقاصد مخصوصة، يعمل المتكلّم على تبليغها. وهو ما عبّر عنه الوضع المعرفيّ الابستمولوجيّ ووظّفه بعض النّحاة في فترة الاحتجاج لّما امتزجت الحدود النّحويّة بحدود المنطق[119]؛ بمفهوم "المقولات" القابلة للتّحقّق والمعبّرة عن المقاصد والقابلة للقيس بمعيار الصّدق والكذب[120].

6-2-2: في الفقه وعلم الكلام:

اهتمّ الفقه وعلم الكلام بمفاهيم الاسم والتّسميّة والمسمّى في إطار المقصد من علوم الوسائل ومنها اللّغة، المتمثّل في ممارسة تفسير النّصّ وتأويله. واستقرّ الرّأي على أنّ الاسم المتلفّظ به في الحقيقة دلالته دلالة على المعاني الذّهنيّة، وليست دلالة على الموجودات العينيّة الخارجيّة[121] . وهذه

---

[119] انظر مقال الأستاذ عبد القادر المهيري بعنوان: "خواطر حول علاقة النّحو العربيّ بالمنطق واللّغة." حوليّات الجامعة التّونسيّة. العدد **10** سنة **1973**. ص: **28-29-30**.

[120] "وأصل المعاني أنّها المقالات المدلول بصحّتها في الإخبار بها عن معرفة حقائقها، ومقاصد طرائقها. وحدّ المعنى أنّه هو كلّ كلمة دلّت على حقيقة، وأرشدت إلى منفعة، ويكون وجودها في الإخبار بها صدقا، والقول عليها حقّا. والأخبار على أربعة أقسام: خبر واستخبار وأمر ونهي. وقد جعلها قوم ستّة، وآخرون عشرة، وأصلها هذه الأربعة، فثلاثة منها ما لا يدخله الصّدق والكذب، وواحد منها يدخله الصّدق والكذب وهو الخبر، ويوجد في ذلك السّالبة والموجبة والممكن والممتنع.". (إخوان الصّفاء. الرّسائل. ج3. ص:**119-120**.).

[121] "في أنّ الألفاظ ما وضعت للدّلالة على الموجودات الخارجيّة؛ بل وضعت للدّلالة على المعاني الذّهنيّة. والدّليل عليه: أمّا في الألفاظ المفردة: فلأنّا إذا رأينا جسما من بعيد، وظنّنّاه صخرة، سمّيناه بهذا الاسم، فإذا دنونا منه، وعرفنا أنّه حيوان، لكنّا ظنّنّاه طيرا، سمّيناه به، فإذا ازداد القرب، وعرفنا أنّه إنسان، سمّيناه به، فاختلاف الأسامي عند اختلاف الصّور الذّهنيّة، يدلّ على أنّ اللّفظ لا دلالة له إلاّ عليها. وأمّا في المركّبات: فلأنّك إذا قلت: قام زيد، فهذا الكلام لا يفيد قيام زيد، وإنّما يفيد أنّك حكمت بقيام زيد، وأخبرت عنه، ثمّ إن عرفنا أنّ ذلك الحكم مبرّأ عن الخطإ، فحينئذ: نستدلّ به على الوجود الخارجيّ، فأمّا أن يكون اللّفظ دالاّ على ما في الخارج، فلا.". (فخر الدّين الرّازي. المحصول في علم الأصول. ج1. ص:**51**.).

الدّلالة الحقيقيّة الأصليّة لها أعراض تكيّف علاقة الاسم بالمرجع وقع حصرها منطقيًا في ثلاثة مبادئ أساسيّة هي: مبدأ المطابقة ومبدأ التّضمّن، ومبدأ الالتزام[122]. أمّا المعاني الذّهنيّة للاسم فهي التّصوّرات للعوالم الممكنة القائمة في الذّهن. والّتي تسيّرها تجارب المتكلّم المخصوصة للكون وتمثّلاته الذّاتيّة له. وهو مستوى مجرّد يماثل القدرة اللّسانيّة الممكّنة من إنتاج وإعادة إنتاج البُنَى اللّغويّة الّتي تُعْنَى بها المدارس اللّسانيّة التّوليديّة التّحويليّة. وأمّا مبادئ المطابقة والتّضمّن والالتزام، فهي الحدود المنطقيّة الّتي تعيّن التّسميّة في حيّز المنجز من الكلام وتتحكّم في عمليّات التّأويل في إطار التّخاطب. وهو ما يماثل مبدأ الإنجاز التّكلّميّ الّذي تُعْنَى به في اللّسانيات الحديثة اتّجاهات تنتمي للمدرسة الوظائفيّة، كما أصبحت مبدأ أساسيّا من مبادئ السّيميائيّات الدّيناميكيّة المعاصرة. فالتّأويل للكلام المتلفّظ به في المقام التّخاطبيّ، يبقى خاضعا لمرجع عقليّ هو الصّور الذّهنيّة التّرابطيّة وإن أوهم بالإحالة إلى عالم الوقائع والأشياء العينيّة[123] عن طريق مفاهيم المطابقة والتّضمّن والالتزام. إذ صورة الاسم الذّهنيّة، باعتبارها مفهوما؛ ليست هي هي الاسم نفسه. أو بعبارة الغزالي إنّ مفهوم الاسم مدلول والاسم دليل عليه[124]. وبالتّالي يكون الاسم من ناحية المفهوم صورة ذهنيّة مجرّدة لها مطابقة لكائن مشار إليه في مرجع خارجيّ ينتمي لعالم الأشياء. إلاّ أنّ هذا يحدث إشكالا خاصّة إذا ما تعلّق المفهوم بمسألة مجرّدة غير عينيّة. ولذلك يقسّم الغزالي عالم الأشياء، أي المرجع

---

122 "اللّفظ إمّا أن تعتبر دلالته بالنّسبة إلى تمام مسمّاه، أو بالنّسبة إلى ما يكون داخلا في المسمّى؛ من حيث هو كذلك، أو بالنّسبة إلى ما يكون خارجا عن المسمّى؛ من حيث هو كذلك: فالأوّل هو: "المطابقة". والثّاني: "التّضمّن". والثّالث: "الالتزام"." (فخر الدّين الرّازي. المحصول في علم الأصول. ج1. ص:61.).

123 "فالتّأويلات الّتي تطلق عليها هو هو غير جارية في الاسم والمسمّى وفي الاسم والتّسميّة البتّة، لا حقيقتها ولا مجازها[...] إنّ الاسم والتّسمية والمسمّى ألفاظ متباينة المفهوم، مختلفة المقصود، وإنّما يصحّ على الواحد منها أن يقال: هو غير الثّاني، لا أنّه هو، لأنّ الغير في مقابلة الهو هو". (الغزالي. المقصد الأسنى. ص:24-25.).

124 "ومفهوم الاسم غير الاسم، فإنّ مفهوم الاسم هو المدلول، والمدلول غير الدّليل". (الغزالي. المقصد الأسنى. ص:25.).

الوجوديّ الّذي يحيل عليه المفهوم، إلى عوالم ثلاثة: هي عالم الأعيان، وعالم الأذهان، وعالم اللّسان[125]. وبذلك تكون المطابقة بين مفهوم الاسم ودلالته المرجعيّة غير منحصرة في التّعيّن الفيزيائيّ وحده. بل تقبل كلّ كيفيّات الوجود المادّيّة والمعنويّة، على سبيل "المساهلة"[126]. ونمثّل لذلك بالتّرسيمة التّالية:

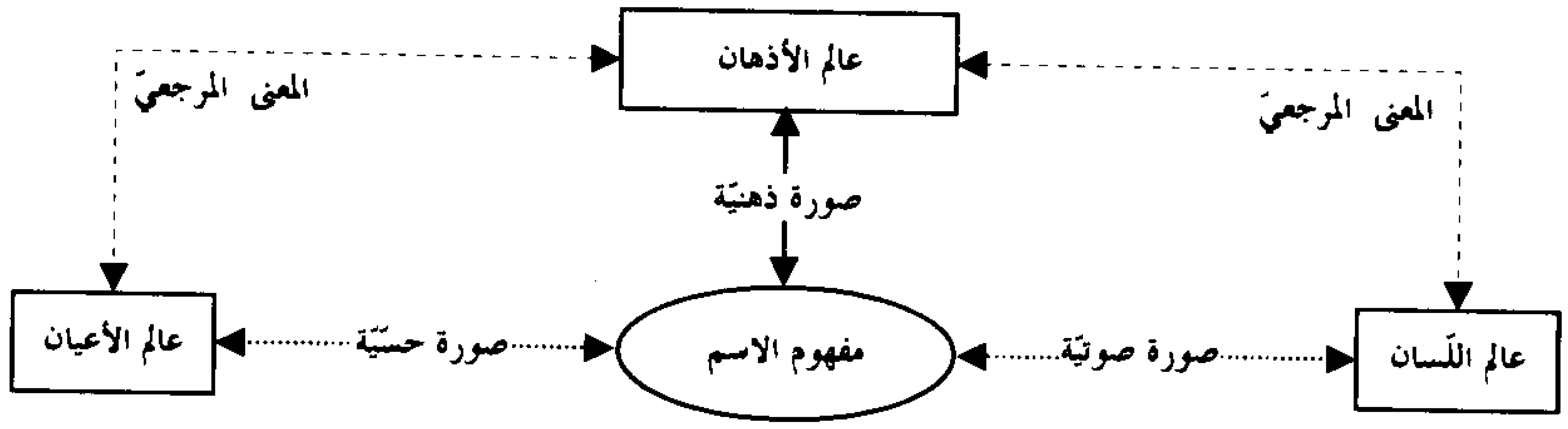

التّرسيمة الخامسة والعشرون

فمفهوم الاسم يرتبط بعلاقات مع العوالم المرجعيّة الثّلاثة المتنافذة، والّتي تحدّد معناه المرجعيّ ودلالته. وهو ما يمثّل الأصل الفقهيّ. أي المقصد التّأويليّ للنّصّ. وهو حيّز ور-لسانيّ يهتمّ بالمفهوم ومعناه[127]، وإن كان يتأسّس بالضّرورة على المبحث اللّسانيّ باعتباره من علوم الوسائل.

---

125 "إنّا قد بيّنّا أنّ الأشياء لها ثلاث مراتب في الوجود. أحدها في الأعيان، وهذا الوجود موصوف بالقدم فيما يتعلّق بذات اللّه، عزّ وجلّ، وصفاته. والثّاني في الأذهان، وهذا حادث إذا كانت الأذهان حادثة. والثّالث في اللّسان، وهي الأسماء، وهذا أيضا حادث بحدوث اللّسان.". (الغزالي. المقصد الأسنى. ص:31.).

126 "إنّ الاسم قد يدلّ على الذّات، وقد يدلّ على غير الذّات، وقد يكون ذلك على سبيل المساهلة في الإطلاق. فإنّ قولنا: يدلّ على غير الذّات، إن لم يفسّر بأنّا أردنا به غير الماهية المقولة في جواب (ما هو؟) لم يصحّ. فإنّ العالم يدلّ على ذات له العلم، فقد دلّ على الذّات أيضا. ففرق بين أن يقول: عالم، وبين أن يقول: علم، لأنّ العالم يدلّ على ذات له العلم، ولفظ العلم لا يدلّ إلاّ على العلم.". (الغزالي. المقصد الأسنى. ص:26.).

127 "إنّ الأسامي لا تراد لحروفها ومخارج أصواتها، بل لمفهوماتها ومعانيها. فهذا أصل لابدّ من اعتقاده.". (الغزالي. المقصد الأسنى. ص:38.).

6-2-3: في النّحو:

فيما يتعلّق بمفهوم الاسم في النّحو، نقف في ثنايا شرح الكافية على جملة من التّعريفات الّتي يحدّه الاستراباذيّ بها. ونقتصر للتّمثيل على ذكر بعضها كما يلي:

حدّ الاستراباذيّ للاسم	نوع الدّلالة
"الاسم كلمة دلّت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص: 24.)	معنى ثابت في الكلمة.
"الثّاني: الاسم، أي الكلمة الدّالّة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص: 19.)	معنى في الكلمة غير مقترن بزمن.
"وإنّما اختصّ كون الشّيء مسند إليه بالاسم، لأنّ المسند إليه مخبر عنه، إمّا في الحال أو في الأصل، كما ذكرنا، ولا يخبر إلاّ عن لفظ دالّ على ذات في نفسه مطابقة.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص: 36-37.)	لفظ مطابق لذات يدلّ عليها.

ففي التّعريف الأوّل يلاحظ أنّ دلالة الاسم تقوم على مبدإ احتواء الكلمة لمعنى في ذاتها، منقطع عن كلّ ما هو خارج عنها معجميّا. وبذلك يكون المرجع في دلالة الاسم هو مرجع معجميّ، أي من عالم اللّغة نفسه وإن كان من مستوى آخر غير مستوى التّركيب.

أمّا التّعريف الثّاني فإنّه يضيف إلى الحدّ الأوّل مسألة الخلوّ من الدّلالة على الزّمن. وهو حدّ ليس من الحدود النّحويّة الخالصة. إذ إنّ مقولة الاقتران بالزّمن مقولة منطقيّة[128]. وهذا المعنى يميّز الاسم بسمة معجميّة ثابتة، هي الدّلالة على الذّات المطابقة للّفظ.

وأمّا البيّن من التّعريف الثّالث فهو أنّ الاسم يدلّ على معنى هو ذات مخبر عنها عند العقد الإسناديّ. فدلالة الاسم تتّخذ اتّجاهين متضايفين هما: دلالة معجميّة على ذات تتّسم بالمطابقة بين الاسم والمسمّى مرجعها المعجم نفسه. أي لها خصائص في اللّغة ذاتها غير محتاجة لمرجع خارجيّ تتقوّم به مثل

---

[128] انظر مقال الأستاذ عبد القادر المهيري بعنوان: "خواطر حول علاقة النّحو العربيّ بالمنطق واللّغة." حوليّات الجامعة التونسيّة. العدد 10 سنة 1973. ص: 28-29-30.

التّعيّن الفيزيائيّ. ودلالة إسناديّة على ذات لغويّة مخبر عنها في زمن معيّن، مرجعها التّركيب من ناحية، وعالم الخطاب من ناحية ثانية. أي إنّ المرجع يكون مزدوجا.

فهو من جهة التّركيب يتمثّل في خاصيّة العقد الّتي تعيّن الدّور الوظيفيّ الصّناعيّ للاسم فاعلا كان أو مبتدأ أو خبرا، كما يسمه بوسم دلاليّ كأن يكون قائما بحدث أو صفة، أو موصوفا.

وهو من ناحية الخطاب يتمثّل في القصد وآليات التّأويل التّداوليّة الّتي تسمه بمياسم التّنبيه للاعتقادات والعوالم الممكنة. والّتي يكون بها الخارج اللّغويّ مرجعا أساسيّا في تعيين دلالات الاسم حسب معيار المطابقة لعالم الأعيان والقيس بمبدإ الصّدق والكذب، المنطقيّ. أو مبدإ الحقّ والباطل، الفقهيّ. أو مبدإ الصّواب واللّحن، النّحويّ. ونمثّل لكلّ ذلك بالتّرسيمة التّالية:

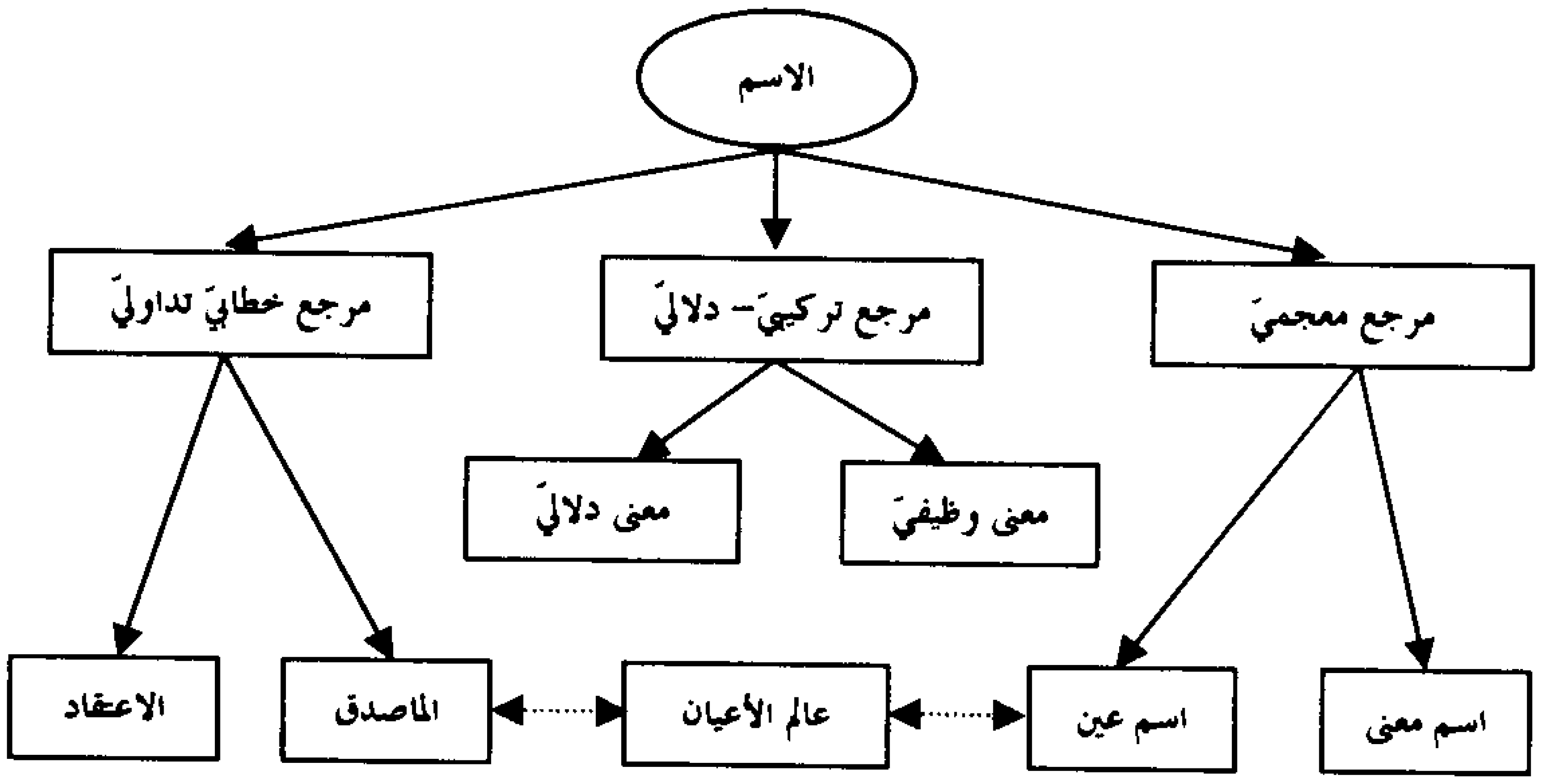

التّرسيمة السّادسة والعشرون

يبدو من خلال هذه التّرسيمة أنّ معنى الفاعليّة الّذي يتحقّق في التّركيب ويتقوّم بسياق العلاقة بين طرفي العمدة، لا يكتفي بالمستوى التّركيبيّ– الدّلاليّ مرجعا يعيّن دلالاته؛ وإنّما يحيل إلى مرجعين آخرين هما المعجم من ناحية، والخطاب من ناحية ثانية، اللّذان يكيّفان دلالته المرجعيّة، ويبيّنان مدى مقبوليّة القول.

وهو ما يجعل حصر الدّلالة المرجعيّة متطلّبا لنهج ارتباطيّ ديناميكيّ.

وهذا ما تتّجه له الدّراسات السّيميائيّة العرفانيّة في إطار نقدها للأسس البنيويّة. ويتبيّن ذلك مثلا من خلال نقد رونالد لنكاكر لتركيبيّة تينيار البنيويّة من وجهة نظر السّيميائيّات العرفانيّة. حيث يقول[129]: "الارتباطات البنيويّة الّتي تمثّل بالنّسبة لتانيار أهمّ معضلة خاصّة بالنّحو لا يمكن لها أن توجد مستقلّة عن الارتباطات الدّلاليّة الّتي تعبّر عنها [...] إقرارات من هذا القبيل تناقض النّظرة المخصوصة للتّركيب المستقلّ، ولكنّها تنسجم انسجاما تامّا مع الادّعاء المركزيّ للنّحو العرفانيّ، أي إنّ المعنى والنّحو ممّا لا يفصل بينهما.".

(رولاند لنكاكر. التّركيبيّة البنيويّة: من وجهة نظر النّحو العرفانيّ. مجلّة سيميائيات. عدد مزدوج: 6-7. ديسمبر 1994. ص 69.).

ونورد للتّمثيل على تلازم كلّ من التّركيب والدّلالة في اللّغة العربيّة الأمثلة التّالية:

1	أكل زيد خبزا.	5	هند آكلة أبناءها. (*)
2	أكل زيد حريّة.(*)	6	الثّورة آكلة أبناءها. (*)
3	ألقمت هند الرّضيع ثديها.	7	تونس إيالة عثمانيّة اليوم. (*)
4	ألقمت هند الرّضيع حريّة. (*)	8	تونس زوجة مطواع. (*)

تحقّق معنى الفاعليّة تركيبيّا في هذه الأمثلة تحقّقا تامّا. وورد في بُنَى فعليّة وأخرى اسميّة. وذلك لوجود عمدة في كلّ مثال يملأ طرفاها حيّزي الرّفع اللّذين يجب ملؤهما. وتحيل هذه "العُمَدُ" المحقّقة لمعنى الفاعليّة بالعقد والتّركيب على مرجعين أساسيين هما:

129

"the structural connections that constitute for Tesnière the very crux of grammar do not exist independently of the semantic connections they express[...]. Such statements are contrary to the original vision of an autonomous syntax, but perfectly compatible with the central claim of CG, namely that meaning and grammar are indissociable.". (Ronald W. Langacker: structural syntax: the view from Cognitive Grammar. Revue sémantiques №: 6-7, décembre 1994. P69.).

أوّلا، مرجع تركيبيّ يحدّ العلاقة التّركيبيّة الوظيفيّة لكلّ طرف من طرفي العمدة. ففي الأمثلة الأربع الأولى يملأ حيّزَ الرّفع الأوّل فعلٌ مسند، ويملأ حيّزَ الرّفع الثّاني فاعلٌ مسند إليه. وفي الأمثلة الباقية يملأ حيّزَ الرّفع الأوّل مبتدأٌ مسند إليه، ويملأ حيّزَ الرّفع الثّاني خبرٌ مسند. فمعنى الفاعليّة التّركيبيّ الوظيفيّ دلّ في كلّ الأمثلة على علاقة إسناد تتحقّق بها النّواة الإسناديّة الأساسيّة للجمل المنجزة.

وثانيا مرجع دلاليّ يحقّق العلاقة النّسقيّة المنطقيّة[130] بين طرفي العمدة، ففي الأمثلة الأربع الأولى ملأ حيّزَ الرّفع الأوّل عنصرٌ لغويّ يدلّ على "الحركة". وملأ حيّزَ الرّفع الثّاني عنصرٌ لغويّ دالّ على "المنفّذ". وفي الأمثلة الباقية ملأ حيّزَ الرّفع الأوّل عنصرٌ لغويّ دالّ على الموصوف، وملأ حيّزَ الرّفع الثّاني عنصرٌ دالّ على الصّفة.

لكن على الرّغم من سلامة الدّلالة المرجعيّة التّركيبيّة الوظيفيّة، والدّلالة المرجعيّة الدّلاليّة اللّتان تسمان معنى الفاعليّة المتحقّق في تلك التّراكيب بالانسجام المنطقيّ الدّاخليّ، فإنّ مقبوليّة الجمل ليست متحقّقة فيها كلّها. وليست متحقّقة أيضا بنفس الكيفيّة. والسّبب في ذلك يعود إمّا لعدم مقبوليّة المرجع المعجميّ الّذي يحيل عليه أحد طرفي العمدة كما في المثالين:2 و4؛ وإمّا لعدم مقبوليّة المرجع الخطابيّ التّداوليّ كما في المثال:7. ثمّ تتعقّد المسألة أكثر مع الأمثلة: 5 و6 و8؛ إذ إنّ معنى الفاعليّة المتحقّق فيها والسّليم وظيفيّا ودلاليّا سلامة منطقيّة، لا يكفي لوسم الخطاب بمطلق الحقّ أو البطلان. كما أنّ المرجعين المعجميّ والتّداوليّ لا يمكّنان من إقرار ذلك أيضا. فالجمل الثّلاث على درجة من التّناسب بين الحقّ والبطلان. وهو ما يجعل معنى

---

[130] نحيل بذلك إلى أحد فروع الاتّجاه الوظيفيّ المسمّى بمدرسة النّحو النّسقيّ. ونستعمل بعض اصطلاحات منظّرها مايكل هاليداي. من قبيل مصطلحي "الحركة" و"المنفّذ" المذكورين.

الفاعليّة يلحقه اللّبس. ولا يتمّ به الكلام كلاما مفيدا مثل ما يحصل مع المثالين:1 و3، إلاّ عند القيام بعمليّات تأويليّة تلامس عوالم الاعتقاد.

وتقوم هذه الملاحظات حجّة على أنّ الدّلالة المرجعيّة لمعنى الفاعليّة لا يمكن لها أن تقتصر فقط على المرجع التّركيبيّ الوظيفيّ-الدّلاليّ ذي الطّابع المنطقيّ المنسجم داخليّا. وذلك لأنّ تحقّق الإسناد لا يحقّق سلامة الخطاب ومقبوليته في كلّ أنماط الجمل الإسناديّة. وإنّما تطلب علاوة على ذلك تضايف المرجعين المعجميّ والتّداوليّ. وهما مرجعان ليسا تركيبيين. وهو الأمر الّذي يدعو إلى النّظر للظّاهرة اللّغويّة في إطار المفهوم الواسع للنّحو[131]. أي بتفاعل مستويات اللّغة المختلفة وتنافذ مراجعها لإنتاج الدّلالة وتأويلها.

6-3: إشكاليّة العلاقة بين المقول النّحويّ والموجود العينيّ:

على الرّغم ممّا يبدو من تعالق بين مستوى اللّفظ المرفوع من التّركيب ومستوى المعنى في كلام العرب من خلال بحثنا في معنى الفاعليّة، وما توصّلنا إليه من نتائج في القسم الاستقرائيّ من البحث؛ فإنّ المسألة ليست آليّة مبسّطة. بل هي جملة من العلاقات على درجات متفاوتة من التّعقيد. هذا إن حصرنا الأمر في المدوّنة سند البحث، أو فيما توصّل إليه التّفكير النّحويّ القديم في حدود ما استطعنا النّظر فيه من مؤلّفاتهم؛ أمّا إن عقدنا الصّلة بالمباحث الحديثة فقد يبدو الأمر أكثر عسرا لأسباب عديدة منها المبادئ النّظريّة المختلفة ومواضيع العلوم المفترقة والغايات المستهدفة وتعدّد مجالاتها.

وإن كنّا لا ندّعي الاتيان على كلّ ذلك إذ هو من باب الممتنع، فإنّنا نحاول قدر المستطاع أن نوجّه العمل إلى سبيل مستيسر قد نجني منه بعض الفائدة. ويكون ذلك بمحاولة الكشف عن النّظرة التّراثيّة إلى مسألة معنى

---

[131] وهو ما يوضّحه الأستاذ الشّريف بقوله التّالي: "ينبني على هذا، أنّ المفهوم الواسع للنّحو يشمل الإعراب والصّرف بفرعيه والمعجم والدّلالات الوظائفيّة والمقوليّة المتصلة بفروعه." (الشّريف. الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون. ج1. ص:63.).

الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة كما تمثّلها الاستراباذيّ في شرحه. ومن ثمّة السّعي إلى إيجاد نظام تطبيقيّ بؤرته المعنى الّذي من الممكن استثماره في التّحليل النّحويّ.

6-3-1: معنى الفاعليّة وحدّ المقول النّحويّ:

الإشكاليّة الّتي تشغل في هذه المرحلة من البحث تتمثّل في محاولة تبيين العلاقة بين معنى الفاعليّة المدروس وحدّ المقول النّحويّ. ونفترض في هذه المرحلة أنّ معنى الفاعليّة مفهوم لغويّ مجرّد. يمثّل العنصر البسيط المولّد لأصغر نواة نصّيّة، والمسيّر لاقتضاءات إنجازها وتأويلها. وتدلّ عليه في التّركيب ظاهرة الإعراب عن طريق واسطة هي نظريّة العامل كما استقرّت في التّفكير النّحويّ التّراثيّ. وأنّ المقول النّحويّ الّذي يتحقّق عبره معنى الفاعليّة يتمثّل في ظاهرة العقد والتّركيب، الّتي تلخّصها مبادئ الإسناد.

ولذلك يحدّ المقول النّحويّ بأنّه العلاقة النّاشئة بالإسناد بين محلّي رفع هما طرفا العمدة الأساسيّة أو العمدة الفرعيّة وهما المسند والمسند إليه. ويتحقّق ذلك في بنيتين أساسيّتين: بنية فعليّة وبنية اسميّة. تتوفّر كلّ منهما على محلّي رفع يمكن للاسم المهيّإ لقبول الإعراب أن يملأهما. وتنشأ عن هاتين البنيتين الأساسيّتين، بنى مختلفة باختلاف المقصد المراد الإفادة به في المنجز من الكلام. وهي البنى الّتي وقع تبيينها في الفصول: الثّاني والثّالث والرّابع والخامس من هذا البحث.

أمّا العلاقة الّتي تحكم كلاّ من معنى الفاعليّة والمقول النّحويّ، فهي علاقة ربط وتحكّم تمارسها بنية مجرّدة على بنية منجزة متحقّقة فعليّا في شكل نواة نصّيّة دنيا. فمفهوم معنى الفاعليّة كما بيّنّا سابقا يتميّز بسمة الشّمول والمنع التّجريديّ الّذي يتطلّبه التّنظير النّحويّ. وهذه الخاصيّة تمكّن النّحويّ من نظام قادر على تفسير الظّاهرة اللّغويّة المنجزة وتعليلها. فمقولة "التّنبيه" الّتي تلخّص معنى الفاعليّة وتقحم المتكلّم في بنية المقول اللّغويّ متجسّدا

في عامل نحويّ معنويّ هو الابتداء؛ تتحكّم بالضّرورة في طبيعة الأشكال النّحويّة الّتي تحقّق معنى الفاعليّة بملئها محلاّت الرّفع. وتربطها بمقتضيات مقاصد المتكلّم التّداوليّة. ثمّ تكون هي المسؤولة أيضا على توجيه عمليّات التّفكيك والتّأويل الدّلاليّ. فالعامل النّحويّ المعنويّ المصطلح عليه بالابتداء يمثّل مؤشّرا هامّا من المؤشّرات الّتي تحقّق قيمة الإفادة من المنجز الكلاميّ. سواء قام الإنجاز على بنية إسناديّة اسميّة، أو على بنية إسناديّة فعليّة.

6-3-2: معنى الفاعليّة وحدّ الموجود العينيّ:

مثلما ينشئ معنى الفاعليّة علاقات ربط وتحكّم مع المقول النّحويّ، فإنّه يحدث علاقات مع المرجع بالضّرورة. إذ إنّ المعنى النّحويّ لا يتحقّق كلاما مفيدا إلاّ إن كان نصّا يحمل إحالة على عالم الأشياء في الكون، أو التّصوّرات الذّهنيّة الاعتقاديّة. غير أنّ هذه المسألة تصطدم بإشكاليّة حدّ المرجع. هل هو الموجود العينيّ الخارج عن نظام اللّغة والذّهن، القائم فيزيائيّا في عالم الأعيان، والمدرك بالحواسّ؟ أم إنّه التّمثّل الذّهنيّ الابستمولوجيّ للتّجربة والكون كموروث ثقافيّ حضاريّ يتحرّك فيه مستعمل اللّغة؟ أم هو تمثّل أنطولوجيّ يتحقّق بتجربة الذّات الفرد لعالمها؟ أم هو مجرّد قيم منطقيّة في عالم من الخطاب منغلق؟

يبدو من العسير البتّ في المسألة. لكن ما يمكن قوله من خلال ما لاحظناه عند استقراء المدوّنة سند البحث هو أنّ الاستراباذيّ لا يرى فواصل مفهوميّة بين هذه المجالات المرجعيّة. أو إنّه على الأقلّ لا يصرّح بذلك. فهو أثناء تعليل الظّواهر اللّغويّة، يعمد إلى استثمار الحدّ المرجعيّ المناسب لإجلاء المسألة. ففي الجوازات التّركيبيّة مثلا يعتمد على القيمة المنطقيّة باعتبارها مرجعا يصلح لتعليل الظّواهر اللّغويّة المتعلّقة بمعنى الفاعليّة. وهو مرجع يتحرّك في إطار خطاب منغلق تحيل فيه اللّغة على نفسها. وهو في تعليله لظواهر أخرى يعمد إلى قيم ابستمولوجيّة مخصوصة تتمثّل

خاصّة في الاحتجاج بالسّماع. كما يكثر من الاحتكام إلى عالم الموجودات العينيّة المفارقة لكلّ من عالم الذّهن وعالم الخطاب مثل ما علّل به تسميات علامات الإعراب.

6-3-3: معنى الفاعليّة بين المقول النّحويّ والموجود العينيّ:

يبدو أنّ معنى الفاعليّة من خلال شرح الكافيّة، يمتدّ إلى مستويات متعدّدة من المقول النّحويّ ومن الموجود العينيّ. من بينها المستوى المعجميّ والمستوى التّركيبيّ الوظيفيّ-الدّلاليّ والمستوى التّداوليّ، المتعلّقة بالمقول النّحويّ. ومنها أيضا عالم اللّسان وعالم الأذهان وعالم الأعيان، المتعلّقة بالموجود العينيّ. وهذه المستويات المتعدّدة يستمدّ منها معنى الفاعليّة قيم تحقّقه في الوضعيّة التّواصليّة تحقّقا مفيدا ذا دلالة[132] يؤدّي الغرض من الكلام.

ويبدو القول بتنافذ هذه المراجع الثّلاثة وتفاعلها في تحديد دلالات معنى الفاعليّة منسجما مع الوضعيّة المعرفيّة الإبستمولوجيّة للفترة الّتي وُضِعَ فيها التّأليف سند البحث. إذ إنّ هذه المقاييس المرجعيّة الثّلاثة قد وقع اعتمادها وإن بدرجات مختلفة في تحديد ماصدق المقول النّحويّ، سواء كان ذلك في المنطق، أو في الفقه، أو في النّحو.

6-4: نظام المرفوعات في العربيّة: إشكاليات الدّلالة والتّعيين:

يمكن من خلال ما لاحظناه في سائر الفصول السّابقة أن نضبط نسقا تسير عليه المرفوعات في اللّغة العربيّة. نلخّصه في المبادئ التّالية:

1- المرفوعات وحدة نصّيّة دنيا تتكوّن من محلّي رفع يتحقّق فيهما الإسناد.

---

[132] يعبّر محمّد غاليم عن ذلك بقوله: "حتّى نفهم العالم ونتعامل فيه ومعه/ فإنّنا نحتاج إذن إلى مقولة الأشياء والتّجارب الّتي نصادفها، بكيفيّة ذات دلالة بالنّسبة إلينا. ولهذه المقولات أبعاد طبيعيّة تحدّدها. فهناك: أبعاد إدراكيّة: قائمة على تصوّرنا للأشياء عن طريق جهازنا الحسّيّ. وأبعاد حركيّة: قائمة على طبيعة التّفاعلات الحركيّة مع الأشياء. وأبعاد وظيفيّة: قائمة على تصوّرنا لوظائف الأشياء. وأبعاد غرضيّة: قائمة على الاستعمالات الّتي تصلح لها الأشياء بالنّسبة إلينا في أوضاع معيّنة.". (محمّد غاليم. التّوليد الدّلاليّ. ص:94-95).

2- محلاّ الرّفع يحقّقان بالإسناد بنيتين بسيطتين أساسيتين: بنية فعليّة، وبنية اسميّة. تنتج عنهما سائر البنى النّحويّة الممكنة المحقّقة لمعنى الفاعليّة بأشكال لغويّة مختلفة على عدد المركّبات الجزئيّة الّتي تسمح لها اللّغة بأن تحتلّ محلاّ من محلاّت الرّفع.

3- في البنية الفعليّة يكون حيّز الرّفع الأوّل خاصّا بالفعل، والحيّز الثّاني خاصّا بالاسم.

4- يمنع تقدّم الحيّز الثّاني على الأوّل في البنية الفعليّة عند البصريين، لأنّهم يمنعون تقدّم العامل على المعمول. ويجوز ذلك لدى الكوفيين[133].

5- الدّلالة المرجعيّة الّتي يحقّقها معنى الفاعليّة دلالة مركّبة، تتضايف فيها مستويات مرجعيّة متعدّدة منها: المرجع المعجميّ والمرجع الوظيفيّ-الدّلاليّ والمرجع التّداوليّ.

6- معنى الفاعليّة يقوم على مبدإ الرّبط والتّحكّم. فهو يربط بين المراجع الّتي يحيل عليها الكلام المنجز وهي: المرجع المعجميّ والمرجع الوظيفيّ-الدّلاليّ والمرجع التّداوليّ. ويتحكّم في اختيارات العناصر المناسبة من مستويات تلك المراجع بما يقتضيه المقصد:

- يتحكّم في عناصر المستوى الجريديّ من المرجع المعجميّ.
- يتحكّم في عناصر المستوى المنطقيّ من المرجع الوظيفيّ- الدّلاليّ.
- يتحكّم في عناصر مستوى مقبوليّة الخطاب في المرجع التّداوليّ.

ونمثّل لهذا النّسق من الرّفع بالتّرسيمة التّالية:

[133] في فهمنا لمعنى الفاعليّة على أنّه العامل المعنويّ المصطلح عليه بالابتداء والمتمثّل في مفهوم التّنبيه لا في التّجرّد عن العوامل اللّفظيّة، نقبل الرّأي الكوفيّ. ونرى أنّه يبرّر نظاما متماسكا لنظريّة العامل يمكنه أن يفسّر كلا البنيتين الاسميّة والفعليّة. وهو ما نعمل على بناء نظام أوفى للرّفع وفقه.

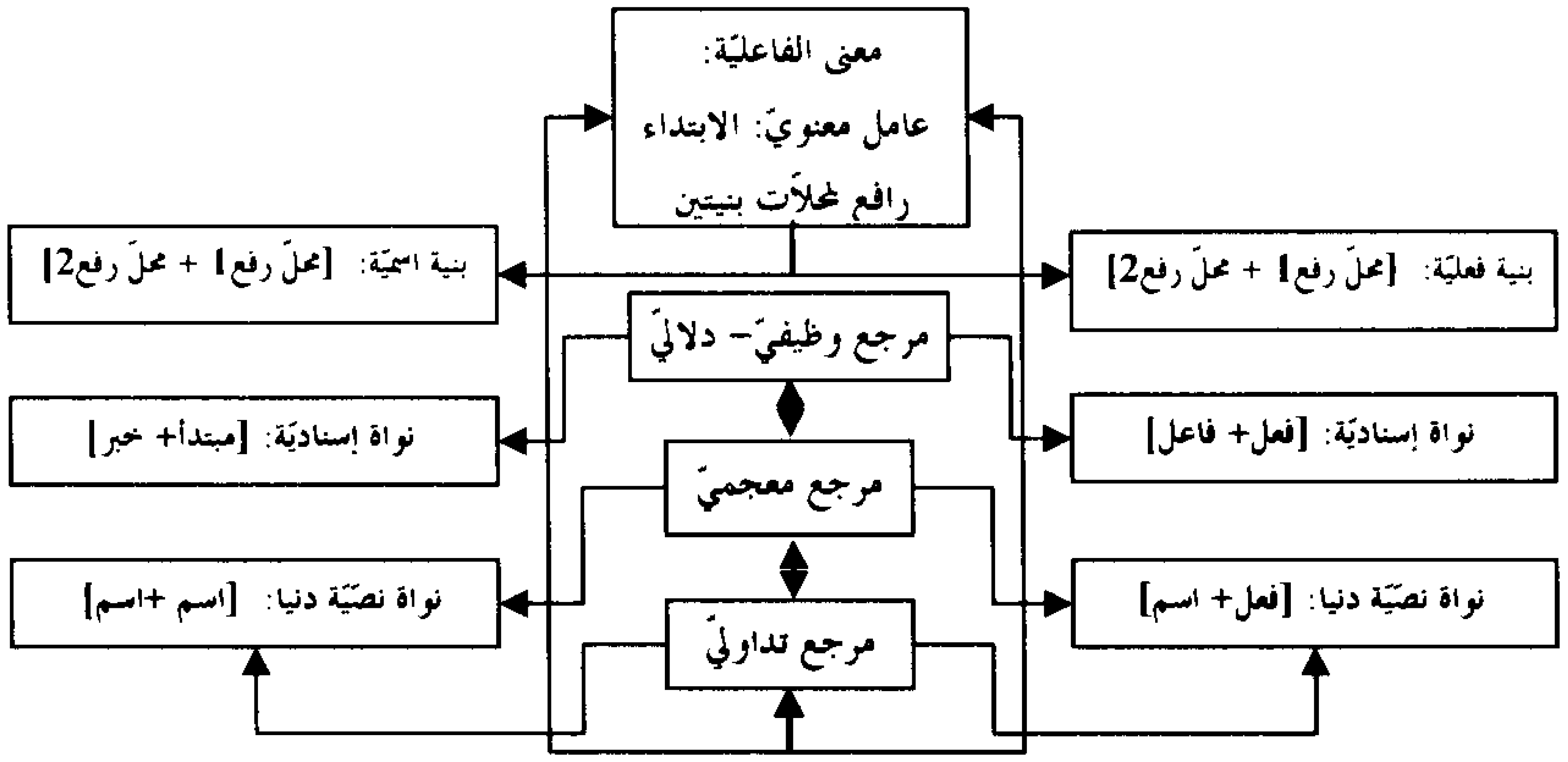

التّرسيمة السّابعة والعشرون

يمكن القول اعتمادا على التّرسيمة السّابقة أنّ معنى الفاعليّة يتطلّب في المستوى المجرّد من اللّغة عاملا معنويّا هو الابتداء الّذي يهيّئ للعقد والتّركيب الإسناديّ بين محلّي رفع. وأنّ المستوى الوظيفيّ- الدّلاليّ يمثّل مرجعا منطقيّا يتحكّم في العلاقة الإسناديّة بين محلّي الرّفع. إذ عن طريقه يمكن تحديد المسند والمسند إليه، أي: الحركة والمنفّذ أو الصّفة والموصوف. ويتدخّل المستوى المعجميّ لتعيين الاختيارات الجريديّة الممكنة الّتي تملأ محلاّت الرّفع. كما يتدخّل المرجع التّداوليّ ليحدّد المقاصد التّداوليّة للوحدة النّصيّة الدّنيا.

وهذا التّصوّر يساعد على إيجاد رؤية شاملة تحكم الدّلالة المرجعيّة لمعنى الفاعليّة. إذ لا يتمّ فيه الاقتصار على مرجع وإقصاء آخر. بل إنّ المراجع في اللّغة مستويات متفاعلة متنافذة. أي إنّها تشتغل وفق واجهات متوازية (جاكندوف 2007)[134]. كما يساعد ذلك أيضا على حلّ بعض إشكاليات العمل النّحويّ الّذي يبدو في التّراث معتمدا على مقاييس مختلفة؛ بعضها يُعْتَمَدُ عليه لتعليل الرّفع في البنية الفعليّة، وبعضها الآخر يخصّص لتعليل الرّفع في البنية الاسميّة. وهو الأمر الّذي أفرز الاختلافات بين مدرستي البصرة والكوفة.

---

[134] انظر تفصيل ذلك خاصّة في مقال جاكندوف المعنون بـ:" آفاق الهندسة الموازية في اشتغال اللّغة":
"a parallel architecture perspective on language processing" Ray Jackendoff. brain research 1146. 2007. p2-p22.

1-4-6: ظاهرة العمل:

مثّلت ظاهرة العمل في اللّغة العربيّة مبدأ من المبادئ الأساسيّة الّتي قام عليها التّعليل النّحويّ. لكنّها في نفس الوقت لم تنسجم في نظام موحّد يمكّن من تعليل البنيتين الاسميّة والفعليّة بنفس الآليات. ولذلك حصل الاختلاف في رافع المبتدإ. وكذلك الشّأن بالنّسبة لرافع الفاعل.

ففيما يتعلّق بالبنية الاسميّة، رأى الكوفيون أنّ المبتدأ والخبر يترافعان. في حين رأى البصريّون أنّ المبتدأ يرتفع بعامل معنويّ هو الابتداء. ثمّ يرتفع الخبر بالعامل المعنويّ نفسه لكن بواسطة المبتدإ. أمّا فيما يتعلّق بالتّركيب الفعليّ فإنّ الكوفيين يجيزون تقدّم الفاعل على الفعل في حين أنّ البصريين يمنعون ذلك بحجّة امتناع تقدّم العامل على المعمول. ثمّ إنّ إمكانيّة تقديم الفاعل على الفعل عند البصريين تخرج التّركيب الفعليّ من فعليّته ليصير تركيبا اسميّا بشرط لحوق ضمير عائد بالخبر الّذي هو الفعل المتأخّر. والإشكاليّة الّتي تنتج عن ذلك تتمثّل في النّقاط التّالية:

1- ما الّذي يبرّر اعتماد مقياسين لتعليل رفع المسند إليه من التّركيبين الاسميّ والفعليّ؟ أي لم درج النّحاة على اعتبار العامل المعنويّ المصطلح عليه بالابتداء هو الرّافع للمبتدإ. في حين أنّهم يقولون بأنّ العامل اللّفظيّ الّذي هو الفعل، هو الرّافع للفاعل بإسناده إليه؟ يبدو أنّ تبريرهم الّذي قدّموه والمتمثّل في القول بمبدإ تغليب الطّارئ على المطروء عليه[135] أو العرض على الجوهر، أي: تغييب العامل المعنويّ في حالة وجود العامل اللّفظيّ؛ يبقى تبريرا غير

[135] "وأمّا تقديم الحكم في الجملة الفعليّة، فلكونه عاملا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول، وإنّما اعتبر هذا الأمر اللّفظيّ أعني العمل، وألغي الأمر المعنويّ، أعني تقدّم المحكوم عليه على الحكم، لأنّ العمل طارئ، والاعتبار بالطّارئ دون المطروء عليه.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية.ج1. ص:201).

مقنع[136] تمام الإقناع، وإن مثّل عماد النّظريّة النّحويّة العربيّة. ويدفع هذا إلى تعديل مبدإ العمل حتّى يصير مقياسا موحّدا يمكن تطبيقه على البنيتين الاسميّة والفعليّة. دون أن يقع الخروج عن الضّوابط العامّة لنظريّة العامل وقوانينها. مثل مسألة امتناع تقديم العامل على المعمول.

فلم لا يكون العامل المعنويّ المصطلح عليه بالابتداء هو محدث الرّفع في المسند إليه من التّركيبين الفعليّ والاسميّ؟ سيما والنّحاة القدامى يقرّون بأنّ بنية الجملة العربيّة تُسْبَقُ بالمتكلّم على اعتبار أنّه العامل الحقيقيّ، وهو ما لخّصه الأستاذ المنصف عاشور في البنيتين التّاليتين:

متكلّم + مبتدأ+ خبر.

متكلّم + فعل+ فاعل.

فحضور المتكلّم عندنا يكون بإحداثه لمفهوم الابتداء بما هو "تنبيه" يحقّق "ما في نفسه"، فيؤثّر في العلاقة الموسومة بمعنى الفاعليّة في حيّزي الرّفع من البنية المجرّدة. ويكون التّأثير بربط المستويات المرجعيّة بالمقول النحويّ من ناحية، وبالتّحكّم في العلاقات الإسناديّة ومؤشّرات الإعراب من ناحية ثانية. وذلك بغاية تحقيق المقصد من الكلام المتمثّل في الإفادة بمعنى مخصوص يتمّ عليه تأويل الملفوظ. وهذا الفهم لا يجانب ما يلمح إليه الرّضيّ عند تعليقه على سبب تقدّم الفعل على الفاعل: "وقيل: إنّما قدّم الفعل في الفعليّة لكون الفعل محتاجا إلى الاسم واستغناء الاسم عنه، فأرادوا في الجملة المركّبة منهما تتميم النّاقص بالكامل، وقصدوا أيضا الإيذان من أوّل الأمر أنّها فعليّة، فلو قدّم الفاعل لم تتعيّن للفعليّة من أوّل الأمر، إذ أمكن صيرورته كلاما باسم آخر.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية. ج1. ص:202.).

---

[136] انظر شرح ابن عصفور على جمل الزّجّاجيّ في مسألة رفع الفاعل. إذ يبيّن تهافت أربعة تعاليل لرفع الفاعل. وهي مشابهته للمبتدإ، وفاعليّته في المعنى، والإسناد إليه، وافتقار الفعل إليه. ويرجّح التّعليل الأخير رغم مناقضته لمفهوم الإسناد في اللّغة. (ابن عصفور. شرح جمل الزّجّاجيّ. ج1. ص :103.).

فتقديم الفعل على ما يبدو ليس ناتجا عن عمله في الفاعل، بقدر ما هو حاصل بسبب العامل المعنويّ المجرّد الّذي هو الابتداء. والمتمثّل في التّنبيه القاصد إلى بؤرة الملفوظ من طرف المتكلّم. حتّى يكون علامة ومؤشّرا على ما يجب أن يُتأوّل به الخطاب من طرف المخاطَب. وبذلك يستوي تقديم المسند وتأخيره في كلا البنيتين الاسميّة والفعليّة، ويخضع لنفس المقياس التّداوليّ الّذي يعلّله.

2- ما الّذي يبرّر اعتماد رأي الكوفيين في قبولهم تقديم الفاعل على الفعل أحيانا؟ واعتماد منع البصريين لذلك على أساس قاعدة امتناع تقدّم المعمول على عامله أحيانا أخرى؟ أليس يعدّ ذلك من قبيل القول بالتّناقضات والظّاهرة اللّغويّة واحدة؟

يبدو من الوجاهة توحيد المقياس العامليّ لتعليل رفع المسند إليه في كلّ من البنية الفعليّة والبنية الاسميّة للجملة العربيّة. لما يحقّقه ذلك من إسهام في حلّ هذه الإشكاليّة. إذ القول بأنّ مفهوم الابتداء بما هو "تنبيه" هو العامل المعنويّ الّذي يمثّل حضور المتكلّم قبل المقول النّحويّ، وهو الرّافع للمسند إليه في كلا البنيتين الفعليّة والاسميّة، ينسجم مع تعليلات المدرستين التّراثيّتين. فهو يوحّد مقياس تعليل الرّفع في البنيتين من ناحية. ويعلّل صواب المذهبين في رفع الفاعل من ناحية ثانية. وبذلك يكون من المقبول أن يتقدّم الفاعل على الفعل دون أن يقع خرق للقاعدة الّتي تمنع تقدّم المعمول على العامل. إذ عامل الرّفع في الفاعل هو العامل المعنويّ المصطلح عليه بالابتداء وليس العامل اللّفظيّ الظّاهر الّذي هو الفعل. ولا تخلو كتب التّراث، سيما المصنّفات البلاغيّة منها، من أدلّة تثبت صواب ما ذهب إليه الكوفيون، من إمكانيّة قبول بنية فعليّة يتقدّم فيها الفاعل على الفعل. وهذا الأمر يكسب البنية الفعليّة إمكانات إضافيّة في التّعبير على المقاصد، من قبيل تقديم الفاعل على الفعل عند قصد التّنبيه إلى التّخصيص. وهو أمر يجيزه المتأخّرون

من البلاغيين العرب: "وأجيب لصاحب المفتاح بأنّ نحو: "أَنَا سَعَيْتُ" عند قصد التّخصيص جملة فعليّة، و"أَنَا" تأكيد مقدّم لا مبتدأ، والمسند مفرد لا جملة كما في "سَعَيْتُ أَنَا"."، (التفتازانيّ. المطوّل. ص:309).

ولا يفقد ذلك التّركيبَ الاسميّ ثراءه الدّلاليّ[137] بتنوّع إمكانياته التّركيبيّة في نفس الوقت. إذ إنّ القول بإمكان تقدّم الفاعل على الفعل مشروط بأن يكون الفعل مفردا غير متلوّ بمتعلّقات، وهذا الأمر يحافظ على الطّاقة الدّلاليّة للتّركيب الاسميّ إذ لا يمنع فيه الإخبار عن المبتدإ بالخبر السّببيّ. إذ من شرط الإخبار عن المبتدإ بما هو من سببه، أن يكون التّركيب الواقع خبرا صدره فعل متلوّ بمتعلّقاته. وهو ما يدعّم أيضا مذهب البصريين في اشتراطهم في البنية: [اسم + فعل] أن يحتوي الفعل فيها على ضمير عائد على الأقلّ حتّى تعتبر جملة اسميّة مقبولة نحويّا وغير لاحنة.

وخلاصة قولنا في ذلك هو أنّ المذهبين مقبولان. ويُتِمُّ أحدهما الآخر دون وجود أدنى اختلاف. إذ كلّ ما في الأمر ناتج عن نظرة جزئيّة للمسألة. تمسّك كلّ طرف بالاحتجاج لها وإقصاء الأخرى. في حين أنّ النّظرة الشّاملة تبيّن الأمر على الصّورة التّالية:

---

[137] يرى الأستاذ رفيق بن حمّودة أنّ إحياء مذهب بعض الكوفيين المتمثّل في قولهم بتقدّم الفاعل على الفعل يضعف الطّاقة الدّلاليّة للاسناد الاسميّ من وجهة نظر نقديّة آنيّة لا تاريخيّة. يقول: "ولسنا نريد أن ناقش القائلين بهذا الرّأي من وجهة نظر تاريخيّة بقدر ما نريد أن نحلّل المسألة من وجهة نظر آنيّة. فهذا القول –كما سنرى– يكسر مبدأ الاطّراد في باب الإسناد الاسميّ ويضعف من طاقته الدّلاليّة. يضعف من طاقته الدّلاليّة لأنّ الإسناد الاسميّ في نظرنا أوسع قدرة على الإخبار من الإسناد الفعليّ. فأنت تستطيع أن تخبر عن المبتدإ بما هو منه كما في (أ) [يقصد المثالين: زَيْدٌ قَادِمٌ و زَيْدٌ قَدِمَ] كما تستطيع أن تخبر عنه بما هو من سببه كما في (ب) [يقصد المثالين: زَيْدٌ أُمُّهُ مَرِيضَةٌ و زَيْدٌ قد مَرِضَتْ أُمُّهُ] خلافا للإسناد الفعليّ الّذي لا يخبر فيه الفعل إلاّ عن ذات الفاعل.". (رفيق بن حمّودة. مقال: موضوعيّة الذّاتيّ في مقاييس النّحاة وأوضاعهم: مطابقة الفعل للفاعل. ضمن مجلّة موارد: مجلّة كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة. العدد 5. سنة 2000.ص:45).

عامل الابتداء يرفع "العُمَدَ" من الجمل الاسميّة والفعليّة بنفس الكيفيّة. ويسمح للمتكلّم بأن يعبّر عن مقاصده بكيفيّات تتكافأ فيها الطّاقات الدّلاليّة للإسنادين الفعليّ والاسميّ. ويتمّ ذلك كما يلي:

إن قصد المتكلّم التّنبيه إلى اسميّة الملفوظ والاهتمام بالموصوف قدّم المسند إليه على المسند، ليحقّق بذلك بنية أصليّة، وهي الّتي نمثّل لها بما يلي:

[مبتدأ + خبر].

وإن قصد التّنبيه إلى اسميّة الملفوظ مع الاهتمام بالصّفة قدّم المسند على المسند إليه، ليحقّق بذلك بنية فرعيّة هي التّالية:

[خبر + مبتدأ].

وأمّا إن قصد التّنبيه إلى فعليّة الملفوظ والإيذان بذلك من أوّل الكلام، فإنّه يقدّم المسند على المسند إليه، ليحقّق بذلك البنية الأصليّة:

[فعل + فاعل].

وإن قصد التّنبيه إلى فعليّة الملفوظ وتخصيص الفاعل، قدّم المسند إليه على المسند، ليحقّق بذلك بنية فرعيّة، هي التّالية:

[فاعل + فعل].

وبهذا النّسق يمكن للمتكلّم أن يقول تجربته للكون بالطّريقة الّتي يرتئيها متماشية مع مقاصده، وأن يطوّع اللّغة كيفما شاء للقيام بذلك وإن كان من العسير الإحاطة بعمليّات اشتغالها. وهو ما يعبّر عنه بنفنيست بما يلي[138]: "إنّنا نحقّق باللّغة الّتي نتكلّمها استعمالات غير متناهية التّنوّع،

138

« Nous faisons de la langue que nous parlons des usages infiniment varies, dont la seule énumération devrait être coextensive à une liste des activités où peut s'engager l'esprit humain. Dans leur diversité, ces usages ont cependant deux caractères en commun. L'un est que la réalité de la langue y demeure en règle générale inconsciente; hormis le cas d'étude proprement linguistique, nous n'avons au plus qu'une conscience faible et fugitive des opérations que nous accomplissons pour parler. L'autre est que, si abstraites ou si particulières que soient les opérations de la pensée, elles reçoivent expression dans la langue. Nous pouvons tout dire, et nous

بحيث من الواجب أن تكون أجزاء المنطوق منها متماثلة الامتداد مع قائمة من الأعمال الّتي يمكن أن يتعلّق بها الفكر البشريّ. هذه الاستعمالات، في تنوّعها، لها في المقابل سمتان مشتركتان. الأولى هي أنّ حقيقة اللّغة تبقى فيها بصفة عامّة غير واعية؛ باستثناء حالة الدّراسة اللّسانيّة الصّرف، فليس لنا على الأكثر غير وعي ضعيف وهارب من العمليّات الّتي ننجزها لنتكلّم. والثّانية هي أنّها، مهما كانت عمليّات التّفكير، جدّ مجرّدة أو جدّ خاصّة، فإنّها تتقبّل تعبيرا في اللّغة. نحن قادرون على قول كلّ شيء، ونقدر على قوله كما نريد.". (إميل بنفنيست. قضايا اللّسانيات العامّة. ج1. ص63.).

وممّا يدعّم أنّ الرّافع للفاعل هو العامل المعنويّ المصطلح عليه بالابتداء، وليس العامل اللّفظيّ الّذي هو الفعل، ما انتبه إليه التّراث النّحويّ وعبّر عنه بأنّه: لو كان إسناد الفعل هو الّذي يحدث الرّفعَ في الفاعل لطلبه إيّاه، لكان أحدث الرّفعَ كذلك في المفعول لأنّه يطلبه أيضا[139]. بل إنّ الأصل في عقد المماثلة على الشّبه من حيث الطّلب، يكون بموازنة القيس بين طلب المبتدإ للخبر وطلب الفعل للمفعول وليس للفاعل: "لأنّ طلب المبتدإ لخبره كطلب الفعل للمفعول، بل أشدّ.". (الاستراباذيّ. شرح الكافية.ج1. ص:201.).

ثمّ إنّ القول بأنّ العامل المعنويّ الّذي هو الابتداء عاملٌ الرّفعَ في المسند إليه من التّركيبين الفعليّ والاسميّ في كلّ الأحوال، يمكّن من إجراء نظريّة العامل بصيغة منسجمة. إذ يمكّن من تجاوز ما يبدو من تناقض في القول بإعمال المسند في المسند إليه إن تعلّق الأمر بالتّركيب الفعليّ، والقول بإعمال المسند إليه في المسند إن تعلّق الأمر بالتّركيب الاسميّ.

---

pouvons le dire comme nous voulons. » (Emile Benveniste. Problèmes de linguistique générale. T1. P 63).

[139] "ومنهم من قال: ارتفع [يقصد الفاعل] بإسناد الفعل إليه مقدّما عليه. وذلك فاسد، لأنّ الإسناد هو الإضافة في المعنى، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول، فلو كان الإسناد يوجب الرّفع لوجب رفع المفعول أيضا.". (ابن عصفور. شرح جمل الزّجّاجيّ. ج1. ص :103.).

6-5: نحو أنموذج أوفى تجري عليه أصول الرّفع في العربيّة:

تمهيدا للقول في إمكانيّة تحديد أنموذج أوفى تجري عليه أصول الرّفع في العربيّة، نعمل على عرض الإطار النّظريّ العامّ الّذي يمكن أن يتنزّل فيه هذا الهدف. ونركّز على أنموذجين من الهندسة النّحويّة. ثمّ نخصّص القول فيما نراه يتماشى مع روح هذا البحث. وذلك ببناء أنموذج هندسيّ يفسّر اشتغال معنى الفاعليّة. مستفيدين في ذلك قدر الإمكان من نتائج النّظريّات الحديثة والمعاصرة، ومحافظين في نفس الآن على خصائص اللّغة العربيّة.

ففيما يتعلّق بالهندسة النّحويّة الكلاسيكيّة المنسوبة لتشومسكي فإنّها تشتغل وفق ثلاثة مبادئ عامّة هي:

1- النّحو ذو مركزيّة تركيبيّة[140]. أي إنّ القوّة التّوليديّة للّغة تكمن في المكوّن التّركيبيّ من النّحو. وأنّ البنية الصّوتيّة والمعنى تأويليّان. أي ناتجان عن قراءة البنية التّركيبيّة، وغير مستقلّين عنها. وهو ما يبيّنه القول التّالي[141]: "في الهندسة الكلاسيكيّة، طاقة اللّغة التّوليديّة – أي قدرتها على الخلق غير المتناهي لعديد الجمل ذات التّعقيد غير المحدود- موقوفة حصرا على المكوّن التّركيبيّ للنّحو. والمكوّن التّصويتيّ (الصّوت) والمعنى هما "تأويليان" أي إنّهما يقرآن من خلال المكوّن التّركيبيّ. وهما عالة على التّركيب بالنّسبة لخصائصهما المزجيّة.". (راي جاكندوف. آفاق الهندسة الموازية في اشتغال اللّغة. البحث في الدّماغ. 1146 / 2007. ص 4.).

---

140 *The grammar is syntactocentric.*

141 *"in the classical architecture, the generative power of language- it's ability to create indefinitely many sentences of unlimited complexity- is invested specifically in the syntactic component of grammar. Phonological (sound) structure and meaning are "interpretive" meaning that they are read off from syntactic structure, and they are dependent on syntax for their combinatorial properties." Ray. Jackendoff. A parallel architecture perspective on language processing. brain research. 1146/ 2007. p4.*

2- النّحو مؤسّس على الاشتقاق[142]. أي إنّ مهمّة النّحو أن يصف بنية الجملة على شاكلة مراحل منظّمة مقطعيًا. وهو تصوّر ينسجم مع نظام الاحتساب الآليّ المبنيّ على معادلات خوارزميّة. يفصّله جاكندوف في أعماله الصّادرة سنة 2007؛ والّتي نورد منها ما يلي للتّمثيل[143]: "يصف النّحو بنية الجملة في حدود تتابعات مرحليّة منظّمة، وهو مفهوم راس في أنموذج اشتغال آليّ ذي احتساب خوارزميّ.". (راي جاكندوف. آفاق الهندسة الموازية في اشتغال اللّغة. البحث في الدّماغ. **1146** / **2007**. ص **4**.).

3- التّمييز المغلق للمعجم –النّحو[144]. أي إنّ اللّغة تنقسم إلى مكوّنين مختلفين: الأوّل هو المعجم. أي قائمة المفردات غير المنتظمة. والثّاني هو النّحو الخالص. أي القوانين الّتي تبيّن قواعد انتظام المفردات عند العقد والتّركيب في الجمل المنجزة. وبالتّالي وقع الاهتمام بالقوانين وطرق اكتسابها على حساب المعجم[145]. "ينصبّ الاهتمام في التّنظير الغالب على القواعد وعلى اكتساب القواعد؛ [ولذلك] كثيرا ما وقع إهمال البنية المعجميّة.". (راي جاكندوف. آفاق الهندسة الموازية في اشتغال اللّغة. البحث في الدّماغ. **1146** / **2007**. ص **5**.).

ويبدو أنّ هذه السّمة المغلقة في تصوّر النّحو قد حافظ عليها الاتّجاه التّوليديّ التّحويليّ عبر مراحله الأربعة، على الرّغم من التّعديلات الّتي

---

[142] *The grammar is derivation based.*

[143] *"the grammar describes the structure of a sentence in terms of an ordered sequence of steps, a conception anchored in algorithmic turning-machine-style computation." Ray. Jackendoff. A parallel architecture perspective on language processing. brain research. 1146/ 2007. p4.*

[144] *Strict lexicon-grammar distinction.*

[145] *"the emphasis in mainstream theorizing has been on the rules and the acquisition of rules; the structure of the lexicon has been largely neglected." Ray. Jackendoff. A parallel architecture perspective on language processing. brain research. 1146/ 2007. p5.*

أدخلت عليه. إذ إنّ البنية المنطقيّة الصّلب المتحقّقة في التّركيب وقواعد إنشائه وإعادة صياغته بقيت هي المسيطرة على أسس البحث في إطار رفض كلّ ما يخضع للحدس[146]. وللبرهنة على تواصل هذا الأسّ النّظريّ نورد هذين المقتطفين لتشومسكي:

ففي النّصّ التّأسيسيّ للمدرسة التّوليديّة: "البنى التّركيبيّة" يقول: "من الثّابت أنّ "حدس الشّكل اللّسانيّ" ضروريّ جدّا لذاك الّذي يدرس الشّكل اللّسانيّ (يعني النّحو). وإنّه من الجليّ أيضا أنّ الهدف الرّئيس للنّظريّة النّحويّة يتمثّل في تعويض هذا الالتجاء المعتم للحدس بمقاربة منضبطة وموضوعيّة.". (نوام تشومسكي. البنى التّركيبيّة. منشورات سوي. ص 107.).

ويحافظ على نفس الأسس في نصّ محاورة له صادر بمجلّة اللّسان العربيّ عدد 47. سنة 1999، يبيّن فيها موقفه من الذّرائعيّة. حيث يذكر ما يلي: "الكفاية الذّرائعيّة موجودة بلا ريب، لأنّنا نعلم كيف نستعمل قدراتنا العرفانيّة في ظروف خاصّة. فنحو ديك الوظائفيّ يجب أن يقيّم بأفضاله الخاصّة، ولكنّه كما أفهمه لا يحقّق في أقصى [الحالات] اشتقاق نظريّة نحويّة من كفاية ذرائعيّة. إنّه من العسير تبيّن كيف يكون ذلك ممكنا. فالكفاية الذّرائعيّة هي المعرفة بكيفيّة استعمال س. [لكن] ما هي س؟.". (نوام تشومسكي. اللّسان العربيّ. العدد: 47. السّنة 1999. ص 12.).

146

1-"il est indéniable que l' « intuition de la forme linguistique » est très utile à celui qui étudie la forme linguistique (c'est -à- dire la grammaire). Il est également très clair que le but principal de la théorie grammaticale est de remplacer ce recours obscur à l'intuition par une approche rigoureuse et objective."Noam Chomsky. "structures syntaxiques"édition du seuil. P107.

2-"pragmatic competence doubtless exists; that is, we know how to use our cognitive capacities in particular circumstances. DIK's functional grammar has to be judged on its own merits, but it does not derive grammatical theory from pragmatic competence, at least as for as I understand it. It is difficult to see how that be possible. Pragmatic competence is the knowledge of how to use X. what is X?."
نوام تشومسكي. اللّسان العربيّ. عدد47 سنة 1999 . ص 12

فاشتغال اللّغة مبنيّ على المركزيّة التّركيبيّة الّتي اكتملت في "نظريّة الرّبط والتّحكّم"[147] (تشومسكي. 1981).

وفي إطار نقد تناقضات الهندسة النّحويّة الكلاسيكيّة، عمل جاكندوف على بناء أنموذج الهندسة الموازيّة. وبيّن بذلك أنّ النّحو يتأسّس على "مكوّنات توليديّة مستقلّة"[148] للصّوتيات والتّركيب والدّلالة، تنتظم في شكل حلقات من "واجهات"[149] مترابطة. ويعرّف منواله على الصّورة التّالية[150]: "تقترح الهندسة الموازية بعض الأمور المتعلّقة بالأوجه الثّلاث للنّحو التّوليديّ[...] (أ) النّحو يتأسّس على مكوّنات توليديّة مستقلّة للصّوتيات والتّركيب والدّلالة، تربط بينها واجهات بينيّة.[...] (ب) النّحو ذو إلزام تقعيديّ وغير جيهيّ. (ت) لا وجود لتمييز مغلق للمعجم–النّحو.". (راي جاكندوف. آفاق الهندسة الموازية في اشتغال اللّغة. البحث في الدّماغ. 1146/ 2007. ص 5.).

فهذا الأنموذج يقوم على المبادئ الرّئيسة الّتي نبيّنها كالآتي:

1- النّحو يتأسّس على "مكوّنات توليديّة مستقلّة"[151]. أي إنّ القواعد الصّوتيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة هي أنظمة مستقلّة. لها قوانينها التّوليديّة الخاصّة الّتي تميّز بعضها من بعض. وتربط بينها "واجهات" ربطا تسلسليّا.

2- النّحو ذو "إلزام تقعيديّ"[152] و"غير جيهيّ"[153]. وذلك يعني نقضا لأسس البناء الهندسيّ الكلاسيكيّ ذي الانتشار الخوارزميّ للتّشجير المتراتب.

---

[147] government and binding theory.

[148] independent generative components.

[149] Interfaces.

[150] *"the parallel architecture proposes alternatives to the three features of MGG [...] . (a) the grammar is made up of independent generative components for phonology, syntax, and semantics, linked by interfaces. [...].(b) the grammar is constraint based and inherently nondirectional. (c) there is no strict lexicon-grammar distinction." Ray. Jackendoff: A parallel architecture perspective on language processing. brain research. 1146/2007. p5.*

[151] independent generative components.

[152] the grammar is constraint based.

إذ إنّ تشجير جملة ما في أنموذج الهندسة الموازيّة يتميّز بحرّيّة أكبر في الحركة. أي إنّ البناء يمكن أن يقع انطلاقا من أيّ عجرة من عجرات المشجّر، كما يمكن اتّخاذ أيّ اتّجاه نزولا أو صعودا، بشرط أن تقع المحافظة على أطراف التّشجير[154]. إذ إنّه: "لا وجود لأيّ نظام بناء مشجّرات ذي أولويّة منطقيّة على غيره. إذن، فشكلنة الإلزام التّقعيديّ لا تفترض مسبقا أيّ أداة مخصوصة، فهي مناسبة للاحتساب المتسلسل، والمتوازي، والتّنازليّ أو التّصاعديّ.". (راي جاكندوف. آفاق الهندسة الموازية في اشتغال اللّغة. البحث في الدّماغ. 1146/ 2007. ص 8.).

3- لا وجود لتمييز مغلق للمعجم –النّحو[155]. وذلك يعني أنّ أنموذج الهندسة الموازيّة الّذي يقترحه جاكندوف يعيد للكلمة المفردة قيمتها. بل يعتبر بنية الكلمة الصّوتيّة والدّلاليّة أثرى من بنيتها التّركيبيّة[156]. فيقول: "بنى الكلمات الصّوتيّة والدّلاليّة هي فعلا أثرى من بناها التّركيبيّة.". (راي جاكندوف. آفاق الهندسة الموازية في اشتغال اللّغة. البحث في الدّماغ. 1146/ 2007. ص 9.).

كما أنّ الكلمة تعدّ واجهة قوانين من الواجهات الأساسيّة في بناء الجملة[157]. فـ: "منزلة الكلمة في الهندسة الموازية جدّ مختلفة. فالكلمة ذاتها نوع

---

153 *Nondirectional.*

154 *"there is no order for building trees that is logically prior to any other. Hence, the constraint-based formalism does not presuppose any particular implementation; it is compatible with serial, parallel, top-down, or bottom-up computation." Ray. Jackendoff: A parallel architecture perspective on language processing. brain research. 1146/2007. p8.*

155 *no strict lexicon-grammar distinction.*

156 *"the phonological and semantic structures of words are typically much richer than their syntactic structures." Ray. Jackendoff: A parallel architecture perspective on language processing. brain research. 1146/2007. p9.*

157 *"in the parallel architecture the status of words is quite different. A word is itself a kind of interface rule that plays a role in the composition of sentence structure. It says that in building the structure for a sentence, this piece of phonology can be*

من قانون واجهة، يلعب دورا في تكوين بنية الجملة. يعني أنّه عند تكوين بنية جملة ما، فهذا الجزء من الصّوت يمكن ربطه بذاك الجزء من المعنى وبتلك الهيئات التّركيبيّة.". (راي جاكندوف. آفاق الهندسة الموازية في اشتغال اللّغة. البحث في الدّماغ. 1146/ 2007. ص 9.).

في ضوء هذا الإطار النّظريّ يمكن أن نطمح إلى بناء أنموذج أوفى يحكم آليات اشتغال معنى الفاعليّة. فنعتبر أنّ معنى الفاعليّة هو واجهة أصليّة تتميّز بالتّجرّد والشّمول. وبالتّالي تتحكّم في بناء الجمل الممكنة. وتربط بين مختلف الأنظمة اللّغويّة الجزئيّة المكوّنة لها: أي الصّوتيات والمعجم والتّركيب والدّلالة والمقاصد التّداوليّة. ونضبط ذلك في التّرسيمة التّالية:

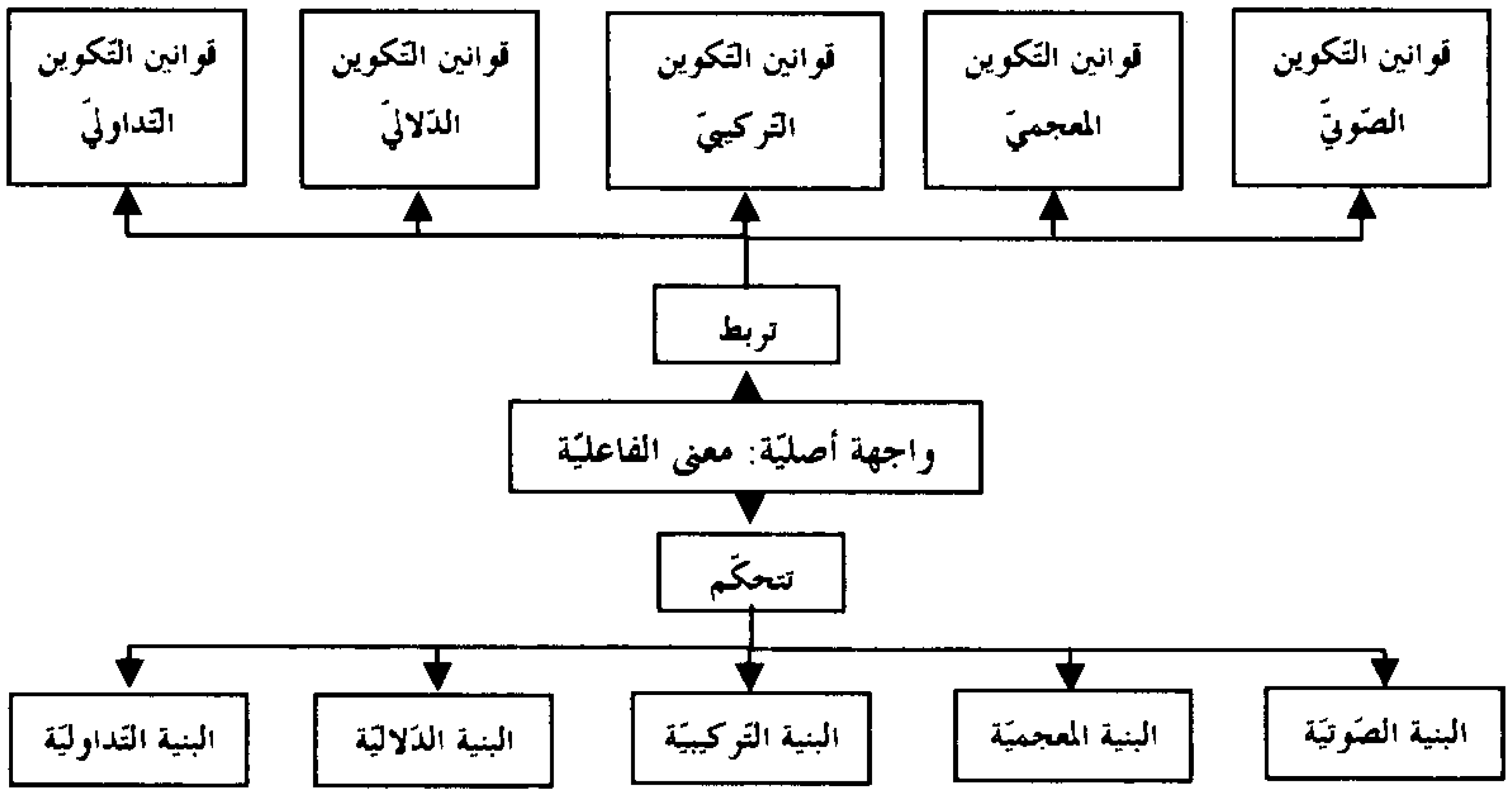

التّرسيمة الثّامنة والعشرون

وهذا التّصوّر يسمح للمتكلّم بأن يختار أيّ بنية من بنى اللّغة لإنشاء خطابه الّذي يحقّق به مقاصده. وعمليّة اختيار عنصر من نظام ما تمثّل قادحا يستدعي اشتغال آليات الإنشاء في سائر الأنظمة الباقية بصورة موازية. ويبدو من المقبول أن نرى في عمليّة الإنشاء بهذه الصّورة عمليّة إقصائيّة بالأساس.

---

matched with this piece of meaning and these syntactic features." Ray. Jackendoff: A parallel architecture perspective on language processing. brain research. 1146/ 2007. p9.

أي إنّ الذّهن بمجرّد اختياره عنصرا من عناصر البنى الأساسيّة المكوّنة للخطاب، يقصي كلّ ما لا ينسجم مع ذلك من سائر مكوّنات الأنظمة الباقية. وما يدعم القول بقيام الإنشاء اللّغويّ على مبدإ الإقصاء لا التّجميع هو ما يلاحظ عند العمليّات التّخاطبيّة من استباق. فظاهرة الاستباق في التّأويل حسب آفاق العوالم الممكنة تنبني على مبدإ إقصاء الاحتمالات. فالتّصويت بكلمة ما يجعل ذهن المخاطَب يستدعي كلّ الاحتمالات المعجميّة والتّركيبيّة والدّلاليّة والمقاميّة في نفس الوقت. وكلّما تقدّم الخطاب في تشكّله البنائيّ يعمل الذّهن على إقصاء الاحتمالات غير المنسجمة مع المقول. ويبدو أنّ هذه الظّاهرة هي المسؤولة عن اللّبس وسوء الفهم أحيانا.

6-5-1: آليات الإنشاء التّركيبيّ والاقتران الدّلاليّ:

نحاول في هذه الفقرة أن نضبط أنموذجا أوفى تجري عليه أصول الرّفع في العربيّة. ونعتمد في ذلك على ما ارتأيناه من ضرورة تعديل مقولة العامل التّراثيّة. فنذهب إلى أنّ أصل رفع "العُمَدِ" في البنيتين الاسميّة والفعليّة يتمّ بعامل معنويّ هو المصطلح عليه بالابتداء، والّذي حصرنا معناه في مفهوم "التّنبيه". وأنّ العوامل اللّفظيّة الدّاخلة على بنيتي الجملتين الاسميّة والفعليّة، تؤدّى أغراضا أخرى قوامها تكييف الخطاب وتخصيصه. كما نعتبر العامل المعنويّ مؤشّرا تداوليّا يعمد إليه المتلفّظ لتنبيه المخاطب إلى بؤر التّركيب الّتي يجب التّنبّه لها وتحليل الملفوظ وفقها. وأنّ الرّفع الحاصل بالابتداء يشمل حيّزين من التّركيب هما: حيّز المسند وحيّز المسند إليه. والاسم والفعل في ذلك سواء كلّما احتلّ الواحد منهما حيّزا من أحياز الرّفع. وأنّ معنى الفاعليّة يتحقّق في المنجز من الكلام بالعلاقة الإسناديّة الرّابطة بين حيّزي رفع هما المصطلح عليهما بالعمدة. وأنّ العمدة من التّركيبين الاسميّ والفعليّ تمثّل وحدة نصّيّة دنيا هي مدار الخطاب إنشاء وتأويلا. ونمثّل لذلك بالتّرسيمة التّالية:

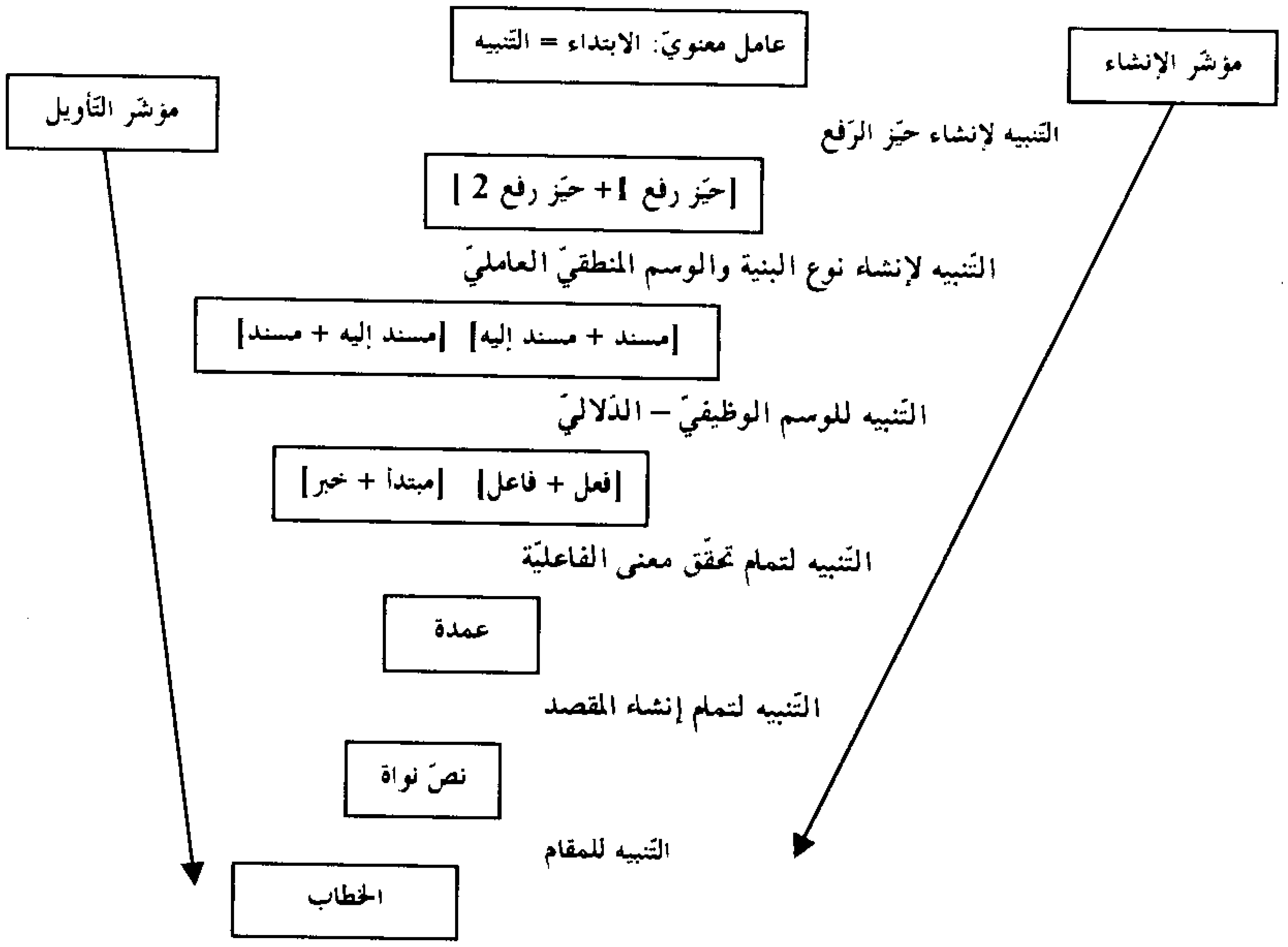

التّرسيمة التّاسعة والعشرون

هذا بصفة مجملة مخطّط نشوء معنى الفاعليّة وتدرّجه من الإيغال في التّجريد إلى الإيغال في التّعيّن عبر المنجز من الكلام. فكلّما كان معنى الفاعليّة أقرب إلى المستوى المجرّد من اللّغة، وهو المتمثّل في العامل المعنويّ المصطلح عليه بالابتداء؛ تميّز بالافتقار الدّلاليّ. إذ إنّ حيّزي الرّفع اللّذين يفردان للتّركيب يمكنهما قبول أيّ قسم من قسمي الكلام المصطلح عليهما بالفعل والاسم. ويستدعيان كلّ البدائل الجريديّة الممكنة الّتي تسمح بها اللّغة. فالمعنى الّذي يتحقّق بإفراد حيّزي رفع في البنية المجرّدة هو معنى ضبابيّ غير متعيّن، يكتفي فيه التّنبيه الابتدائيّ بالإنباء بوجود علاقتين بنائيّتين اختياريّتين، للمتكلّم أن ينتخب إحداهما حسب ما تقتضي مقاصده من الكلام: بنية فعليّة يؤذن فيها بالحدث والمحدث. وبنية اسميّة يؤذن فيها بالصّفة والموصوف. وعمليّات الاختيار الإنشائيّ هي الّتي تخصّص تلك المرفوعات الدّالّة على معان ضبابيّة، لتكيّف دلالاتها وتنحو بها من الإغراق في التّجريد إلى التّعيّن. وتخصيص الفعل من التّركيب الفعليّ يكون بتحديد مكيّفاته الزّمنيّة والمطابقة:

من صيغ صرفيّة محتملة يرد عليها، كالدّلالة على الماضي أو الحال أو الاستقبال. وسوابق حروفيّة دالّة على الزّمان تلحقه فتخصّص دلالته الزّمانيّة النّاتجة عن صيغته الصّرفيّة، كالحرف الجازم الّذي يحوّل الدّلالة على الاستقبال في مضارع الأفعال إلى الدّلالة على عدم التّحقّق في الزّمن الماضي؛ أو كحروف: التّحقيق والتّنفيس والتّسويف؛ أو كالأحرف الدّالّة على التّزامن. ويكون التّخصيص أيضا من خلال إمكانيات تعلّقه بالمفاعيل من حيث التّعدّي واللّزوم. ومطابقته للفاعل من حيث التّذكير والتّأنيث، والإفراد والتّثنية والجمع، أو انعدامها. وأمّا تخصيص الاسم من التّركيب الفعليّ فيتمّ بتحديد معالم الذّوات: من دلالة على كائن محتمل، ذي طبيعة مادّيّة أو غير مادّيّة، بأسماء معنى أو أسماء عين. ومن تحديد الجنس والعدد. ومن علاقات وظيفيّة كأن تكون قائمة بالحدث، أو نائبة عن القائم بالحدث. ونمثّل لتعالق التّركيب والدّلالة في البنى الفعليّة بالتّرسيمة التّالية:

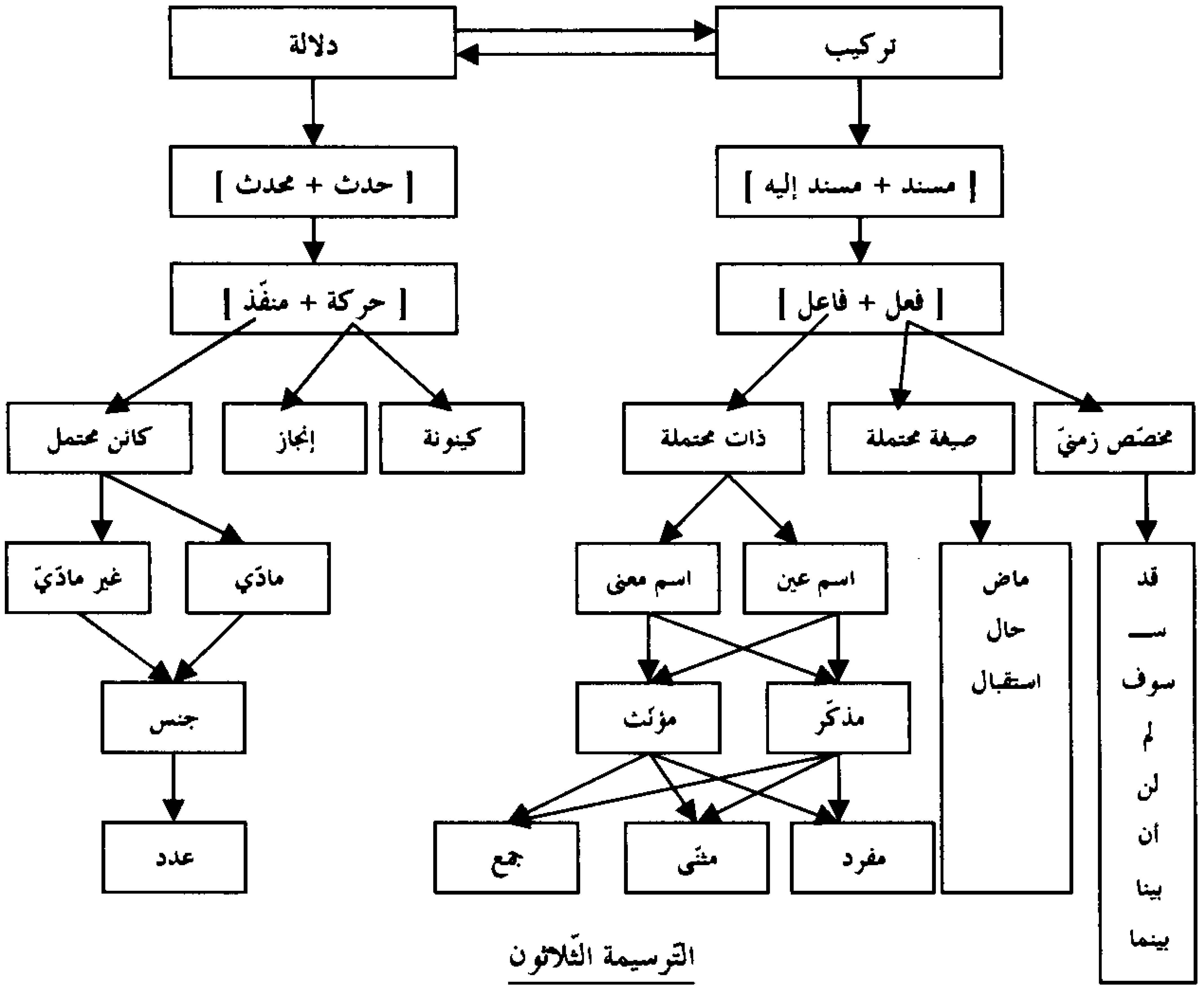

التّرسيمة الثّلاثون

وهكذا؛ فكلّما تحدّر معنى الفاعليّة نحو المستوى المتعيّن من اللّغة، اكتسب ثراء دلاليّا يتمّ بتمام نشوء النّص النّواة حسب مراحل تكسبه أنواعا من التّخصيص. ومراحل التّخصيص تمرّ عبر تفاعل واجهات وتمازج معطياتها المعجميّة والتّركيبيّة- الدّلاليّة والتّداوليّة. وهو تقريبا ما اتّجهت إليه نظريّة هندسة النّحو المتوازيّة عند مقاربتها لظاهرة اشتغال اللّغة الطّبيعيّة، في إطار نقدها لتيّار هندسة النّحو الكلاسيكيّة كما تتبنّاها المدرسة التّوليديّة التّحويليّة. إذ عملت على إثبات السّمة المزجيّة للواجهات اللّسانيّة في إنشاء التّركيب وتأويل معانيه. وللتّمثيل نسوق هذا المجتزأ من الأعمال الأخيرة لراي جاكندوف[158]: "عموما، وكما سنتبيّن ذلك في الفصل السّابع، فإنّ تكوين البنية لا يخرج عن مزج ظروف كلمة-أسّ، وجملة-أسّ، وظروف دلاليّة وحتّى ذرائعيّة الأسّ.". (راي جاكندوف. آفاق الهندسة الموازية في اشتغال اللّغة. البحث في الدّماغ. 1146/ 2007. 2-22. ص 9.).

فالانتقال من المستوى المجرّد يكون أوّلا بالتّنبيه للبنية المنطقيّة الحاضنة لمعنى الفاعليّة وذلك بتعيين كيفيّة الإسناد والعلاقة بين المسند والمسند إليه الّتي يختار المتكلّم إنشاءها حسب مستلزمات مقاصده. ويتمّ في المرحلة الثّانية التّنبيه إلى الوسم الوظيفيّ- الدّلاليّ بملء محلّي الرّفع من النّواة الإسناديّة الفعليّة بما ينتخبه المتكلّم من البدائل الجريديّة الممكنة. فينتقي للبنية الفعليّة الفعلَ الّذي يريد أن يؤذن به بؤرةً لخطابه، وينتقي الصّيغةَ الصّرفيّةَ الّتي تعنيه وتحقّق مقاصده إن كانت بناء للمعلوم أو المجهول أو كانت للدّلالة على الانقضاء أو الحال أو الاستقبال. كما ينتقي من البدائل الجريديّة الاسميّة

---

158 "*in general, as we will see in section 7, the building of structure is constrained by a mixture of word-based, phrase-based, semantically and even pragmatically based conditions.*" *Ray Jackendoff: a parallel architecture perspective on language processing. brain research.1146 (2007) 2-22. p9.*

ما يفي بأغراض قوله وينسجم مع البنية المختارة في الدّلالة على القائم بالحدث، ومميّزات تعيّنه.

ونفس التّمشّي يتمّ مع البنية الاسميّة إن وقع اختيار المتكلّم عليها وسيلة للتّعبير عمّا في نفسه. فيعيّن الموصوف ويحلّه في المحلّ الأوّل من محلّي الرّفع للتّنبيه على أنّه بؤرة الخطاب ومنتهاه. ويختار من البدائل الاسميّة ما يناسب مقاصده، وينتقي الصّيغ الصّرفيّة المناسبة لأغراض القول. ثمّ يعيّن من البدائل الجريديّة الاسميّة ما يناسب أن يكون من الأسماء وصفا يخبر به عن الموصوف. وبذلك يتمّ إحلال العلاقة الإسناديّة الوظيفيّة بين محلّي الرّفع في كلا البنيتين الاسميّة والفعليّة.

وفي عمليّات الانتقاء الجريديّ يحتكم المتكلّم إلى الوجه الدّلاليّ، الّذي يحقّق كيفيّات الرّبط بين طرفي الإسناد في كلا البنيتين حسب مبدإ المطابقة الّذي تتقوّم به العلاقة بين المسند والمسند إليه. فالانتقاء يتمّ حسب سمات الحقول الدّلاليّة الّتي تنشئها الأفعال أو الأسماء. ففي البنية الفعليّة يختار المتكلّم اسما مسندا إليه تتحقّق فيه دلالات على الذّات المجرّدة أو المتعيّنة التّي يمكن أن تضطلع بوظيفة الفاعل الصّناعيّة، ويقرنها بفعل مسند. ويتحرّى في هذا الاقتران مبدأ المطابقة في الجنس والعدد الّذي يجب أن يكون منسجما مع طرفي الإسناد. وبالمثل يتمّ تكييف البنية الاسميّة تكييفا دلاليّا.

وبهذا تُنْجَزُ "العُمَدُ"، وتكون علامتها في المنجز من الكلام سمة إعرابيّة هي الرّفع الدّالّ على معنى الفاعليّة. وفي ذلك تنبيه وإيذان بتمام المعنى الّذي في نفس المتكلّم. أي تمام إنشاء نصّ نواة يحمل مقاصد المتكلّم ويعبّر عمّا في نفسه. وهو نواة نصّيّة دنيا تتوفّر فيها شروط الإسناد والاستقلال وتأدية المعنى. وما يبقى هو تنزيله في مقام تخاطبيّ ينبّه فيه المتكلّمُ مخاطَبه إلى آليات إنشائه للمعنى ويؤذنه بمؤشّرات تفكيك الخطاب وتأويله كما يحدّده العقد الكلاميّ المفترض. ويبدو أنّ آليات الإنشاء ومؤشّرات التّفكيك تشتغل

في الذّهن المنشئ والذّهن المؤوّل وفق نظام هندسة نحويّة تقوم على التّوازي[159]. أي توازي المستويات اللّغويّة على شاكلة واجهات[160] متفاعلة بالمفهوم الّذي تؤسّس له أطروحة التّركيبيّة الميسّرة[161] (راي جاكندوف: 2002-2005). أو على الأقلّ هذا هو الفهم الّذي تتّجه إليه الدّراسات المعاصرة.

6-6 : خاتمة الفصل السّادس:

تمّ في الفصل الأخير من هذا البحث النّظر في الدّلالات المرجعيّة لمعنى الفاعليّة. وتبيّن أنّ المرجع يتحرّك في مستويات عديدة متنافذة، بها يتمّ إنشاء المعنى في الملفوظ، وعن طريقها يتمّ التّأويل في الوضعيّة التّخاطبيّة. ولمّا كان المحلّ الاسميّ هو المسؤول على تعيّن معنى الفاعليّة في المنجز من الكلام، والمؤشّر على العلاقات الّتي تربطه بالمستويات المرجعيّة، فقد عملنا على تنزيل مفهوم الاسميّة في إطاره المعرفيّ العامّ. وتبيّن من خلال ذلك أنّ الاسم محلّ الإعراب بالرّفع الدّالّ على معنى الفاعليّة، هو مفهوم مقوليّ يحيل إلى ثلاثة أنماط من المراجع تحدّد دلالاته، وهي: مرجع ذهنيّ، ومرجع لسانيّ، ومرجع عينيّ. وبذلك تكون الدّلالات المرجعيّة لمعنى الفاعليّة موزّعة كما يلي:

1- في المرجع الذّهنيّ هي: دلالة منطقيّة تتعيّن بالعلاقات الإسناديّة المحض بين محلّي الرّفع، الّتي ينشأ الملفوظ عن طريقها في بنيتين ممكنتين هما: بنية ذات إسناد فعليّ، وبنية ذات إسناد اسميّ. ويكون بذلك معنى الفاعليّة مؤشّرا لبناء الخطاب، ومؤشّرا للأسس البسيطة المفترض أن يحلّل وفقها.

---

[159] مفهوم هندسة النّحو تأسّست عليه المدرسة التّوليديّة التّحويليّة، وهو يمثّل الأرضيّة العقلانيّة في دراسة اللّسان. ويعدّ مفهوم الهندسة الموازيّة للنّحو الّذي اشتغل عليه راي جاكندوف في العشريّة الأخيرة (**1997-2007**) تطويرا لذلك.

[160] نستعمل للاختصار عبارة "واجهة" عوضا عن عبارة "واجهة بينيّة" كمقابل للمصطلح: *interface*.

[161] نستعمل عبارة: أطروحة التّركيبيّة الميسّرة كمقابل للعبارة الانقليزيّة: *the simpler syntax hypothesis*.
للتوسّع في المسألة انظر مقال بيتر كوليكوفر وراي جاكندوف، الصّادر في مجلّة: *Trends in Cognitive Sciences. Vol 10. № 9. p 413-418*.

2- في المرجع اللّسانيّ هي: دلالة وظيفيّة-دلاليّة، تتعيّن بالوظيفة النّحويّة الصّناعيّة للمكوّن الّذي يملأ محلّ الرّفع مسندا كان أو مسندا إليه. وبالعلاقة بينهما الّتي يتدخّل فيها البعد الصّرفيّ والاشتقاقيّ. كما تتعيّن أيضا بالامتلاء الدّلاليّ الّذي يخصّص المكوّنات الحالّة محلّ الرّفع تخصيصا يتدخّل فيه المعجم ويضبط سماته، إن كان حدثا أو قائما بالحدث، أو موصوفا وصفة.

3- في المرجع العينيّ هي: دلالة حسّيّة "مشار إليها"، تتعيّن بالموجودات في الكون. كما تتعيّن بالآثار الإنجازيّة للخطاب المتمثّل في مفهوم العمل التّداوليّ.

ويبدو من البديهيّ أنّ هذه المستويات الثّلاثة من المرجعيّات تشتغل وفق نظام واجهات متفاعلة متنافذة. فهي في جوهرها أنظمة ذهنيّة صغرى لها استقلالها الدّاخليّ في إدراك الكون وفي إمكانيات قوله. كما أنّها من ناحية ثانية كلٌّ عرفانيّ متفاعل يمكّن المتكلّم من إنتاج خطاب مفيد.

7: خاتمة البحث:

لئن انطلق البحث من مسألة تركيبيّة محض هي إعراب الرّفع في اللّغة العربيّة من خلال إشكاليّة معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة، وحاول تقصّي مختلف أشكال البنى اللّغويّة المحقّقة له، والنّظر في الدّلالات الّتي تحيل عليها؛ فإنّه قد تجاوز في غير مرّة تلك الحدود، وتحوّل من النّظر في التّركيب إلى الاهتمام بالخطاب وقضايا التّأويل. ويبدو أنّ ذلك يبرّره نظام الرّفع نفسه. إذ إنّ الرّفع في اللّغة العربيّة مؤسّس لنواة نصّيّة بحلوله علامة في التّركيب تعيّن النّواة الإسناديّة الّتي تشمل موضوعا ومحمولا يكونان محلّ الإفادة. ولّما كانت الفائدة لا تتحقّق بمجرّد البنية التّركيبيّة ذات الطّابع المنطقيّ، فإنّها اقتضت النّظر في الدّلالة. سيما والمتن المعتمد في البحث لا يفصل بين الخصائص الدّلاليّة والخصائص البنيويّة لمسائل النّحو المتمثّلة أساسا في الوظيفة الصّناعيّة. فمقولات النّحو من قبيل المطابقة في الجنس والعدد، أو التّنكير والتّعريف، هي مقولات دلاليّة أكثر منها وظيفيّة. وكذا الأمر بالنّسبة لمقولات النّفي أو الإثبات. أو ما يعتري التّراكيب الجمليّة الإنشائيّة في اللّغة العربيّة من مثل القسم والدّعاء والنّداء، فهي مفاهيم تحيل علاوة على الخصائص التّركيبيّة البنيويّة إلى مجال التّداوليّة. ولعلّ ما عمدت الاتّجاهات الحديثة في دراسة اللّسان إلى تفريعه ضمن مدارس واتّجاهات مختلفة إبّان الثّورتين البنيويّة والعرفانيّة، قد مثّل لدى النّحاة القدامى مشغلا واحدا يهتمّ به النّحويّ. ولعلّ السّبب في ذلك راجع بالأساس لمنطلقات تناول الظّاهرة اللّغويّة بالدّرس. إذ إنّه من الثّابت في اللّسانيات العربيّة العامّة، أنّ المجهود اللّسانيّ التّراثيّ ترافدت في نشأته منطلقات عقديّة وفلسفيّة ولسانيّة وقوميّة سياسيّة؛ على خلاف ما انبنت عليه لسانيات أمم أخرى كالهنود الّذين كان مشغلهم العقيدة، أو اليونان الّذين كان منطلقهم الفلسفة.

حتما ليس لهذه الورقات أن تدّعي أنّها قد أتت على دقائق معنى الفاعليّة ودلالاته المرجعيّة من خلال شرح الكافية لرضيّ الدّين الاستراباذيّ، فذاك أمر ليس باليسير دركه. بل إنّه يتطلّب جهدا أوفى وحيّزا من الزّمن أطول. كما لا يمكن الادّعاء بأنّه قد وقع الإتيان على كلّ قضايا المعنى المدروس ودلالاته بما من شأنه أن يقدّم رؤية مستفيضة لأسس اشتغال اللّسان البشريّ في علاقة العبارة بقول الوجود، وإنشائه من العدم إنشاء. ولا الادّعاء من ثمّة بالإحاطة بالأبعاد الفكريّة واستخلاصها استخلاصا مجرّدا شاملا للخروج بالقول الجامع المانع كما اصطلحت عليه العرب في حدود التّفكير النّحويّ. فمن بين الهنات في هذا العمل الاكتفاء بعرض البنى العامّة للتّركيبين الإسناديين الفعليّ والاسميّ، الّتي يتحقّق فيها معنى الفاعليّة. دون أن يقع التّعمّق في ضبط مختلف الأشكال النّحويّة التّركيبيّة الّتي يمكن أن يرد عليها المكوّن الّذي يشغل محلاّ من محلاّت الرّفع. ولعلّنا نجد عذرا لذلك في توصّل المدرسة النّحويّة التّونسيّة إلى ضبط دقائق ذلك في نحو المركّبات. ومن بين الهنات أيضا انتحاء العمل في أغلب مواطنه إلى التّجريد الّذي قد يُسقط في إصدار أحكام عامّة، بسبب رؤية تحاول أن تكون تأليفيّة، ولذلك لم يقع التّركيز على تكثيف الأمثلة من المنجز المستعمل من الجمل العربيّة. ولعلّ العذر يكون في طبيعة البحث، وذلك لتشعّب مسائل الرّفع من ناحية، إذ إنّها تشمل كلّ قضايا النّحو أينما وُجد تركيب. ولضيق الحيّز الماديّ المسموح به من ناحية ثانية، إذ على الرّغم من الحرص على الاختزال، فقد تجاوزنا عدد الصّفحات المفترض أن يمتدّ عليها بحث الماجيستير. وممّا يعاب على البحث أيضا نزر استثماره المكاسب اللّسانيّة الحديثة والمعاصرة على كثرتها وتنوّعها. ولعلّ ما دفعنا إلى ذلك هو محاولة القرب من التّفكير النّحويّ التّراثيّ لفهمه وهو القصيّ عنّا.

على أنّ للبحث فضلا تمثّل في محاولة طرق باب من أبواب فنون التّفكير اللّغويّ مستفيدا قدر الإمكان ممّا أنتجه العربيّ عند دراسته لسانه ومنفتحا عمّا أتت به بعض الرّؤى اللّسانيّة الحديثة والمعاصرة، في محاولة لإدراك فهم ظاهرة معنى الفاعليّة وإشكالياته. وهو ما أفرز رؤية تحاول أن تكون نقديّة، من خلال مناقشة وتقييم بعض المفاهيم التّراثيّة.

كما حاولت الدّراسة ربط العمل اللّسانيّ الصّرف ببعض الأسس الفكريّة الّتي اهتمّت باللّسان البشريّ موضوع بحث. ولعلّ في ذلك فائدة قد توصل نتائجها إن وقع التّعمّق يوما في المسألة إلى فتح أبواب جديدة في التّعامل مع اللّسان وضبط حدوده وأسس اشتغاله قصد الفهم: فهم الوجود وإمكانيات قوله.

ثبت المصطلحات:

حسب الترتيب الألفبائيّ العربيّ

عربـــــيّ	انقليــــزيّ	فرنســـيّ
	الألـــــــف	
استدلال	*Inference*	*Inférence*
استعمال	*Use*	*Usage*
استقراء	*Induction*	*Induction*
استنباط	*Deduction*	*Déduction*
اسميّ	*Nominal*	*Nominale*
اعتباطيّ	*Arbitrary*	*Arbitraire*
اعتقاد	*Belive*	*Croyance*
افتراض	*Hypothesis*	*Hypothèse*
اقتضاء	*Presuposition*	*Présupposition*
آنيّة	*synchrony*	*Synchronie*
إبلاغ	*Communication*	*Communication*
إدراك	*Perception*	*Perception*
إسقاط	*Projection*	*Projection*
إنجاز	*Performance*	*Performance*
	البـــــاء	
بلاغة	*Rhetorics*	*Rhétorique*
بنية	*Structure*	*Structure*
بنية دلاليّة	*Semantic structure*	*Structure sémantique*
بنية عامليّة	*Actancial structure*	*Structure actentielle*
بنية مفهوميّة	*Conceptual structure*	*Structure conceptuelle*
بنية منطقيّة	*Logic structure*	*Structure logique*
	التـــــاء	
تأويل	*Interpretation*	*Interprétation*
تحقيق	*Illocutionary*	*Illocution*
تداوليّ	*Pragmatic*	*Pragmatique*
تداوليّة	*Pragmatics*	*La pragmatique*
تركيب	*Syntax*	*Syntaxe*

Conception	*Conception*	تصوّر
Corrélation	*Correlation*	تضايف
Énonciative	*Enunciative*	تلفّظيّ
Similitude	*Similarity*	تماثل
Conceptualisation	*Conceptualization*	تمثّل
	الجيم	
Paradigmatique	*Paradigmatic*	جريديّة
Phrase	*Phrase /sentence*	جملة
Substance	*Essence*	جوهر
	الحاء	
Déterminant	*Determiner*	حدّ
Événnement	*Event*	حدث
Cadre actantiel	*Actantial frame*	حيّز الفاعليّة
	الخاء	
Discours	*Discourse*	خطاب
linéarité	*linearity*	خطّيّة
	الدّال	
signifiant	*significant*	دالّ
Signification	*Signification*	دلالة
Sémantique	*Semantics*	دلالة (علم)
Signe	*Sign*	دليل
	الرّاء	
Connecteur	*Connector*	رابط
Gouvernement et Liage	*Government and Binding*	الرّبط والتّحكّم
	الزّاي	
Temps	*Tence*	زمن
Diachronie	*Diachrony*	زمانيّة
	السّين	
Trait/ marque	*Mark*	سمة
Contexte	*Context*	سياق
Sémiologique	*Semiology*	سيميائيّة
	العين	
Opérateur /agent	*Operator*	عامل

Cognition	Cognition	عرفان
Accident	Accident	عرض
Contingent	Accidental	عرضيّ
Relation	Relation	علاقة
Signe	Sign / mark	علامة
Sémantique	Semantics	علم الدّلالة
	الفـــــاء	
Actantiel	Actantial case	فاعليّة
Hypothèse	Hypothesis	فرضيّة
Verbe/ acte	Verb	فعل
	القـــــاف	
Compétance	Competence	قدرة
Indice	Context	قرينة
Intentionnel	Intentional	قصديّ
Propositionnel	Propositional	قضويّ
	الـــــكاف	
Parole	language	كلام
Entité	Entity	كيان
	الـــــلاّم	
Ambiguité	Ambiguity	لبس
Linguistique	Linguistics	لسانيات
Langage	Language	لغة
	المـــــيم	
Indicateur	Marker	مؤشّر
Déterminant	Determiner	متمّم
Abstrait	Abstract	مجرّد
Axe paradigmatique	Paradigmatic pivot	محور جريديّ
Axe syntagmatique	Syntagmatic pivot	محور سياقيّ
Référent	Referent	مرجع
Référence	Referential	مرجعيّة
Postulat	Postulate	مسلّمة
Prédicat	Predicate	مسند
Prédiquée	Predicated	مسند إليه

Sens	*Sens*	معنى
Concept	*Concept*	مفهوم
Conceptuel	*Conceptual*	مفهوميّ
Intentionalites	*Intentionalities*	مقاصد
Situation	*Situation*	مقام
Situationel / perlocutoire	*Situational*	مقاميّ
Acceptabilité	*Acceptability*	مقبوليّة
Intention	*Intention / purpose*	مقصد
Catégorie	*Category*	مقولة
Faculté	*Faculty*	ملكة
Syllogisme	*Syllogism*	منطق
Modèle	*Model*	منوال
Sujet	*Subject*	موضوع
	النّون	
Grammaire	*Grammar*	نحو
Grammatical	*Grammatical*	نحويّ
Texte	*Text*	نصّ
Système	*System*	نظام
	الواو	
Interface	*Interface*	واجهة
Unité lexical	*Lexical unit*	وحدة معجميّة
Métalinguistique	*Metalinguistic*	ورا-لسانيّ
Marquage	*Marking*	وسم
Marquage casuel	*Case marking*	وسم إعرابيّ
Fonctionelle	*Fonctional*	وظائفيّة

ثبت المصادر والمراجع:

المصدر المعتمد:

*الاستراباذيّ (رضيّ الدّين محمّد بن الحسن):

شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق أحمد السّيّد أحمد. كليّة دار العلوم. جامعة القاهرة. المكتبة التّوفيقيّة. دون تاريخ.

المراجع العربيّة:

*إبراهيم (أحمد):

ظاهرة الحجب في بناء الفعل والجملة في العربيّة ولغات أخرى. حوليات الجامعة التّونسيّة. العدد السّادس والثّلاثون. **1995**.

*ابن تيميّة (أبو العبّاس تقيّ الدّين):

كتاب الإيمان. علّق عليه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر. منشورات محمّد عليّ بيضون لنشر كتب السّنّة والجماعة. دار الكتب العلميّة. بيروت– لبنان. **1422** هـ **2001** م.

*ابن جنّي (أبو الفتح عثمان):

الخصائص. تحقيق محمّد عليّ النّجّار. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. إدارة التّراث. الطّبعة الرّابعة. **1999**.

علل التّثنية: تحقيق د. صبيح التّميميّ. مراجعة د. رمضان عبد التّوّاب. مكتبة الثّقافة الدّينيّة. **1413** هـ **1992** م.

* ابن حمّودة (رفيق):

الوصفيّة: مفهومها ونظامها في النّظريات اللّسانيّة. دار محمّد علي للنّشر. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة. الطّبعة الأولى **2004**.

الاسميّة الفعليّة في التّراث النّحويّ: خصائصها ودلالاتها. مقال صادر ضمن كتاب: المعنى وتشكّله. الجزء الأوّل من أعمال النّدوة الملتئمة بكليّة الآداب منّوبة في **17** – **18** و**19** نوفمبر **1999** تكريما للأستاذ عبد القادر المهيري. منشورات كليّة الآداب منّوبة. سلسلة النّدوات. المجلّد **18** تنسيق المنصف عاشور. **2003** .

موضوعيّة الذّاتيّ في مقاييس النّحاة وأوضاعهم: مطابقة الفعل للفاعل. مقال ضمن مجلّة موارد الّتي تصدرها كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة. تونس. العدد **5**. سنة: **2000**.

*ابن سينا (أبو عليّ الحسين ابن عليّ):

النّجاة في المنطق والإلاهيات. تحقيق عبد الرّحمان عميرة. دار الجيل بيروت. الطّبعة الأولى: 1412 هـ -1992 م.

* ابن دريد (أبو بكر محمّد بن الحسن):

الاشتقاق. تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون. دار الجيل. بيروت. الطّبعة الأولى: 1411 هـ -1991م.

* ابن عصفور (أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ الإشبيليّ):

شرح جمل الزّجّاجيّ. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشّعّار. إشراف الدّكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلميّة. بيروت لبنان. الطّبعة الأولى: 1419 هـ -1998 م.

* ابن قنبر (أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه):

الكتاب. تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون. دار الكتب العلميّة. بيروت. ط3: 1408هـ-1988 م.

*ابن يعيش (موفّق الدّين أبو البقاء يعيش بن عليّ):

شرح المفصّل. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدّكتور إميل بديع يعقوب. منشورات محمّد علي بيضون. دار الكتب العلميّة. بيروت لبنان. الطّبعة الأولى: 1422هـ - 2001م.

*إخوان الصّفاء:

رسائل إخوان الصّفاء وخلاّن الوفاء. دار صادر. بيروت. دون تاريخ.

*الأنباريّ (أبو بكر محمّد بن القاسم):

المذكّر والمؤنّث. تحقيق الدّكتور طارق الجنابي. دار الرّائد العربيّ. بيروت لبنان. ط 2: 1406هـ - 1986م.

كتاب الأضداد. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة حكومة الكويت. الطّبعة الثّانية: 1986م.

*الأنصاريّ (أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام):

شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. المكتبة العصريّة. صيدا- بيروت. 1419 هـ. 1998 م.

شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. المكتبة العصريّة. صيدا- بيروت. 1409هـ. 1988م.

*البطليوسيّ (أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السّيّد):
كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي. دار الطّليعة للطّباعة والنّشر. بيروت. دون تاريخ.
* التّفتازانيّ (سعد الدّين بن مسعود بن عمر):
المطوّل: شرح تلخيص مفتاح العلوم. تحقيق الدّكتور عبد الحميد هنداوي. منشورات محمّد عليّ بيضون. دار الكتب العلميّة. بيروت. لبنان. الطّبعة الأولى: 1422هـ. 2001م.
*الجرجانيّ (عبد القاهر):
كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: تحقيق الدّكتور: كاظم بحر المرجان. سلسلة كتب التّراث 115/ 116. منشورات وزارة الثّقافة والإعلام. الجمهوريّة العراقيّة. دار الرّشيد للنّشر. 1982.
دلائل الإعجاز في علم المعاني: تحقيق محمّد عبده ومحمّد محمود التّركزيّ الشّنقيطي. تعليق محمّد رشيد رضا. دار المعرفة. بيروت_لبنان. الطّبعة الأولى: 1415هـ_1994م.
أسرار البلاغة: تحقيق، هـ. ريتر. دار المسيرة للصّحافة والطّباعة والنّشر. بيروت. ط3. 1403هـ_1983م.
*الرّحالي (محمّد):
تركيب اللّغة العربيّة مقاربة نظريّة جديدة: دار توبقال للنّشر. الطّبعة الأولى: 2003م.
*السّامرّائيّ (فاضل صالح):
الجملة العربيّة والمعنى: دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع. بيروت لبنان. الطّبعة الأولى: 1421هـ. 2000م.
معاني النّحو: دار الفكر. الطّبعة الثّانية. 1423هـ_2003م.
*السّيوطي (عبد الرّحمان جلال الدّين):
المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: دار الفكر. دون تاريخ.
*الشّاوش (محمّد):
أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة تأسيس نحو النصّ: سلسلة اللّسانيات. المجلّد 14. جامعة منّوبة. كلّيّة الآداب منّوبة. المؤسّسة العربيّة للتّوزيع تونس. تونس 2001.

*الشّريف (محمّد صلاح الدّين):

الشّرط والإنشاء النّحويّ للكون. بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات: سلسلة اللّسانيات. المجلّد 16. جامعة منّوبة. منشورات كلّيّة الآداب. تونس 2002.

*العسكريّ (أبو هلال):

كتاب الفروق: جروس برس. طرابلس لبنان. الطّبعة الأولى: 1415هـ_1994م.

*العيساوي (عبد السّلام):

التّأريخ النّصّيّ للنّحو العربيّ من خلال مفهوم الإضافة: منشورات كلّيّة الآداب منّوبة– تونس. دار سحر للنّشر. الطّبعة الأولى: مارس 2004.

*الغزالي (أبو حامد):

مجموعة رسائل الإمام الغزالي: نسخة منقّحة مصحّحة بإشراف مكتب البحوث والدّراسات. دار الفكر للطّباعة والنّشر والتوزيع. 1421 هـ 2000 م.

المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء اللّه الحسنى: تحقيق وتقديم الدّكتور فضله شحاده. دار المشرق. بيروت لبنان. 1982 م.

*الفقراء (سيف الدّين طه):

المشتقّات الدّالّة على الفاعليّة والمفعوليّة: دراسة صرفيّة دلاليّة إحصائيّة: عالم الكتب الحديث. إربد الأردنّ. 1426 هـ 2005م.

*الفقي (صبحي إبراهيم):

علم اللّغة النّصيّ بين النّظريّة والتّطبيق. دراسة تطبيقيّة على السّور المكّيّة: جزءان. دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع. القاهرة. الطّبعة الأولى: 1421 هـ 2000 م.

*الفهري (عبد القادر الفاسي):

البناء الموازي نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة: دار توبقال للنّشر. الطّبعة الأولى: 1990 م.

المعجمة والتّوسيط نظرات جديدة في قضايا اللّغة العربيّة: المركز الثّقافيّ العربيّ. الطّبعة الأولى: 1997م.

اللّسانيات واللّغة العربيّة نماذج تركيبيّة ودلاليّة: دار توبقال للنّشر. الطّبعة الرّابعة: 2000 م.

*المرزوقي (محمّد الحبيب أبو يعرب):
تجلّيات الفلسفة العربيّة، منطق تاريخها من خلال منزلة الكلّيّ في الأفلاطونيّة والحنيفيّة المحدثتين العربيّتين: دار الفكر المعاصر بيروت لبنان. دار الفكر دمشق سوريّة. الطّبعة الأولى: شعبان **1422** هـ. تشرين أوّل (أكتوبر) **2001** م.
*المهيري (عبد القادر):
من الكلمة إلى الجملة بحث في منهج النّحاة: مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله للنّشر والتّوزيع. تونس. **1998**.
خواطر حول علاقة النّحو العربيّ بالمنطق واللّغة: مقال صادر بحوليّات الجامعة التّونسيّة. العدد **10** سنة **1973**. ص: **21-36**.
*المهيري (عبد القادر) بالاشتراك مع صمّود (حمّادي) والمسدّي (عبد السّلام):
النّظريّة اللّسانيّة والشّعريّة في التّراث العربيّ من خلال النّصوص: الدّار التّونسيّة للنّشر. الطّبعة الأولى: **1988**.
*النّجّار (سلوى):
الجرجانيّ أمام القاضي عبد الجبّار. نحو رؤية جديدة في قضايا اللّغة لدى الجرجانيّ: مطبعة التّسفير الفنّيّ. تونس. **2004**.
*إيكو (أمبرتو):
السّيميائيّة وفلسفة اللّغة: ترجمة الدّكتور أحمد الصّمعي. المنظّمة العربيّة للتّرجمة. بيروت لبنان. توزيع مركز دراسات الوحدة العربيّة. الطّبعة الأولى: تشرين الثّاني نوفمبر **2005**.
*بيسون (أ. هـ) و أوكونر (د. ج):
مقدّمة في المنطق الرّمزيّ: ترجمة الدّكتور عبد الفتّاح الدّيدي. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. **1987**.
*تشومسكي (نوام):
اللّغة والعقل. ترجمة إبراهيم مشروح ومصطفى خلال. دار تينمل للطّباعة والنّشر. مرّاكش. الطّبعة الأولى: **1993**.
*جحفة (عبد المجيد):
دلالة الزّمن في العربيّة، دراسة النّسق الزّمنيّ للأفعال: دار توبقال للنّشر. الطّبعة الأولى. **2006**.

*روبول (آن) و موشلار (جاك):
التّداوليّة اليوم. علم جديد في التّواصل: ترجمة الدّكتور سيف الدّين دغفوس والدّكتور محمّد الشّيبانيّ. المنظّمة العربيّة للتّرجمة. نشر وتوزيع دار الطّليعة للطّباعة والنّشر. بيروت لبنان. الطّبعة الأولى: تمّوز (يوليو) **2003**.
*ريكور (بول):
نظريّة التّأويل، الخطاب وفائض المعنى: ترجمة سعيد الغانمي. المركز الثّقافيّ العربيّ. الطّبعة الأولى: **2003**.
*سابير (إدوارد):
اللّغة، مقدّمة في دراسة الكلام: ترجمه عن النّصّ الانجليزيّ وقدّمه المنصف عاشور. الدّار العربيّة للكتاب. سلسلة مساءلات. الطّبعة الثّانية. **1997**.
*شابسوغ (حفيظة أرسلان رشيد):
الجملة الخبريّة والجملة الطّلبيّة تركيبا ودلالة. دراسة تطبيقيّة في سورة مريم: عالم الكتب الحديث. إربد الأردنّ. **1425** هـ **2004** م.
*صمّود (حمّادي):
التّفكير البلاغيّ عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس (مشروع قراءة): منشورات كلّيّة الآداب منّوبة. الطّبعة الثّانية: **1994**.
*عاشور (المنصف):
ظاهرة الاسم في التّفكير النّحويّ: بحث في مقولة الاسميّة بين التّمام والنّقصان: منشورات كلّيّة الآداب منّوبة. سلسلة: اللّسانيات. الطّبعة الثّانية. تونس **2004**.
علاقة الحمل على النّظير والنّقيض والموضع والمعنى النّحويّ: مقال صادر ضمن كتاب: المعنى وتشكّله. الجزء الثّاني من أعمال النّدوة الملتئمة بكلّيّة الآداب منّوبة في **17 – 18** و**19** نوفمبر **1999** تكريما للأستاذ عبد القادر المهيري. منشورات كلّيّة الآداب منّوبة. سلسلة النّدوات. المجلّد **18** تنسيق المنصف عاشور. **2003** .
*عيسى عليّ (عيسى شحاته):
العربيّة والنّصّ القرآنيّ دراسة للقضايا اللّغويّة في كتب إعراب القرآن ومعانيه في أوائل القرن الثّالث الهجريّ: دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع. القاهرة. **2001**.
*غاليم (محمّد):
التّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم: دار توبقال للنّشر. الطّبعة الأولى: **1987**.
النّظريّة اللّسانيّة والدّلاليّة العربيّة المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة: دار توبقال للنّشر. الطّبعة الأولى: **2007**.

*قريرة (توفيق):
المصطلح النّحويّ وتفكير النّحاة العرب: نشر كلّيّة الآداب منّوبة / دار محمّد علي للنّشر. الطّبعة الأولى. تونس 2003.
*لوسركل (جان جاك):
عنف اللّغة: ترجمة وتقديم الدّكتور محمّد بدوي. المنظّمة العربيّة للترجمة. توزيع مركز دراسات الوحدة العربيّة. بيروت لبنان. الطّبعة الثّانية: أيلول (سبتمبر) 2006.
*مارتان (روبير):
في سبيل منطق للمعنى: ترجمة وتقديم: الطّيّب البكّوش وصالح الماجري بمساهمة بشير الورهاني. المنظّمة العربيّة للترجمة. توزيع مركز دراسات الوحدة العربيّة. بيروت. الطّبعة الأولى كانون الأوّل (ديسمبر) 2006.
*مرسلي (محمّد):
دور المنطق العربيّ في تطوير المنطق المعاصر: دار توبقال للنّشر. الطّبعة الأولى: 2004.

المراجع باللّغات الأجنبيّة:

*** ARRIVE (Michel)** :
Mots et choses chez Freud. *Marges Linguistiques. № 7, Mai2004. M.L.M.S. editeur-13250 Saint-Chamas (France).* *http://www.marges-linguistiques.com*

*** BAYLON (Christian)** *et* **FABRE (Paul)** *avec la collaboration de* **MIGNOT (Xavier)**:
Initiation a la Linguistique. *Editions Fernand Nathan. Paris 1990.*

*** BENVENISTE (Emile)**:
Problèmes de linguistique générale. *2T. GALLIMARD ; août 1996.*

*** BROWN (Keith)** *and* **MILLER (Jim)**:
Syntax: a linguistic introduction to sentence structure. *2 ed edition. Routledge. 1996. London.*

*** CHOI (Yong-Hu)**:
Borrowing as a semantic fact. *Marges Linguistiques. № 1, Mai2001 .M.L.M.S. editeur-13250 Saint-Chamas (France).* *http://www.marges-linguistiques.com*

*** CHOMSKY (Noam)**:
Structures syntaxiques. *Traduit de l'anglais par Michel Braudeau. Collection Points. Editions du Seuil. Février 1979.*

* ***DOEHLER (Simona Pekarek)*** :

Dislocation a gauche et organisation interactionnelle. *Marges Linguistiques, № 2, Novembre 2001 .M.L.M.S. editeur-13250 Saint-Chamas (France). http://www.marges-linguistiques.com*

* ***DUCROT (Oswald)*** *et* ***TODOROV (Tzvetan)***:

Dictionnaire encyclopédique des sciences du Langage. *Editions du seuil, 1972.*

* ***Encyclopaedia Universalis 9***. *6 CD.*

* ***FRANCOIS (Frédéric)*** :

Langage et hors-language quelques remarques. *Marges Linguistiques, № 1, Mai 2001 .M.L.M.S. editeur-13250 Saint-Chamas (France). http://www.marges-linguistiques.com*

* ***GUILHAUMOU (Jacques)***:

La connections empirique entre la réalité et le discours Sieyes et l'ordre de la langue. *Marges Linguistiques. № 1, Mai 2001. M.L.M.S. editeur-13250 Saint-Chamas. http://www.marges-linguistiques.com*

* ***JACKENDOFF (Ray)*** :

a parallel architecture perspective on language processing. *article publiched by ELSEVIER.2006. From Brain research. p 1- p22. available at : www.sciencedirect.com*

Possible stages in the evolution of the language capacity. In Trends in cognitive sciences. Vol 3, № 7, july 1999. p272-p279. available at : www.sciencedirect.com

* ***JACKENDOFF (Ray)*** *and* ***CULICOVER (Peter. w)*** :

The simpler syntax hypothesis. *Trends in cognitive sciences. Vol 10, № 9. published online by ELSEVIER from august the 8th 2006. p413-p418. available at : www.sciencedirect.com*

* ***JACKENDOFF (Ray)*** *and* ***PINKER (Steven)*** :

The nature of the language faculty and its implications for evolution of language (reply to Fitch, Hauser, and Chomsky). *Article published in Cognition. 2005. p211-p225. available at : www.sciencedirect.com*

* ***LEBAUD (Daniel)*** :

Eléments pour une sémantique du verbe Désirer. *Marges Linguistiques, № 7, Mai 2004 .M.L.M.S. editeur-13250 Saint-Chamas (France). http://www.marges-linguistiques.com*

* ***MEHIRI (Abdelkader)***:

Les théories grammaticales d'Ibn Jinni. *Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. sixième série: philosophie littérature. volume V. publications de l'université de Tunis. 1973.*

* ***MILNER (Jean-Claude)*** :

Introduction a une science du langage. *Edition abrégée. Editions du Seuil février 1995.*

* **MOESCHLER (Jaques)** :

Pragmatique état de l'art et perspectives. Marges Linguistiques, № 1, Mai 2001 .M.L.M.S. editeur-13250 Saint-Chamas (France). http://www.marges-linguistiques.com

* **MOIGNET (Gérard)** :

Systématique de la langue française. Editions Klincksieck. Paris 1981.

* **PROSOROV (Oleg)**:

Herméneutique Formelle et principe de FREGE généralisé. Institut Mathématique Steklov (PDMI). Saint-Pétersbourg, Russie. Paru dans PDMI Preprints, 4/2002, le 31 Janvier 2002.

* **REVUE SEMIOTIQUE** :

Réédition électronique en fac-similé téléchargeable: Centre National de la Recherche Scientifique & Institut National de la Langue Française. Paris : Didier. 1991-2001. (Collection Érudition). Revue bi-annuelle. ISSN 1160-9907.

№ 2 : Sémantique, ontologie et vérité. (avril 1992).

№ 4 : Logiques spatiales. (juin 1993).

№ 6-7 : Linguistique cognitive et Modèles dynamiques. (décembre 1994).

№ 9 : Théories sémantiques et modélisation. (décembre 1995).

№ 14 : Sens, figures, signaux. Quelques enjeux historiques de la sémantique. (juin 1998).

№ 15 : Position(s) de la référence. (décembre 1998).

* **RUSSELL (Bertrand)** :

Ecrits de logique philosophique. P.U.F ; Paris 1989.

* **SANTACROCE (Michel)** :

Fait linguistique, effet de langue, fée du langage. Marges Linguistiques, № 1, Mai 2001 .M.L.M.S. editeur-13250 Saint-Chamas (France). http://www.marges-linguistiques.com

* **TESNIERE (Lucien)**:

Éléments de syntaxe structurale. 2 emme édition revu et corrigée. 5 emme tirage. Editions Klincksieck. Paris 1988.

* **VION (Robert)**:

Modalités, modalisations et activités langagières. Marges Linguistiques, № 2, Novembre 2001 .M.L.M.S. editeur-13250 Saint-Chamas(France). http://www.marges-linguistiques.com

* **WITTGENSTEIN (Ludwig)**:

Tractatus Logico-Philosophicus. Published in 1922. from a copy published recently by project unicorn at the following world wide web address: http://turn.to/project.unicorn.

* **YANG (Charles. D)**:

Universal grammar, statistics or both?. Trends in cognitive sciences. Vol 8, № 10, october 2004. p451- p456. available at : www.sciencedirect.com

الفهرست المفصّل:

الموضوع	رقم الصّفحة
0: المقدّمة:	9
0-1: دواعي الاختيار:	9
0-2: موضوع البحث وإشكالياته:	10
0-3: الغايات المستهدفة:	11
0-4: منهج البحث:	13
1: الفصل الأوّل: في الأسس المفهوميّة لنظام النّحو العربيّ من خلال شرح الكافية:	15
1-0: مقدّمة الفصل الأوّل:	15
1-1: الإعراب والعمل وإشكاليات المرجع:	16
1-1-1: القول في الإعراب:	17
1-1-2: القول في العمل:	24
1-1-3: القول في إشكاليات المرجع:	31
1-1-4: خاتمة الفصل الأوّل:	36
2: الفصل الثّاني: في النّواة الإسناديّة الفعليّة والأشكال المعبّرة عن معنى الفاعليّة:	39
2-0: مقدّمة الفصل الثّاني	39
2-1: النّواة الإسناديّة الأساسيّة: معنى الفاعليّة وقضايا دلالاته المرجعيّة:	41
2-1-1: الفاعل الظّاهر ومعنى الفاعليّة وقضيّة المرجع:	44
2-1-1-1: إشكاليّة المرتبة:	44
2-1-1-2: إشكاليّة اللّبس:	46
2-1-1-3: إشكاليّة التنازع:	51
2-1-1-4: إشكاليّة الجوازات:	61
2-1-1-4-1: جوازات الأخفش وابن جنّيّ:	62
2-1-1-4-2: جوازات الاستراباذيّ:	63
2-1-2: الفاعل المضمر ومعنى الفاعليّة وقضيّة المرجع:	65
2-1-2-1: القصد من الإتيان بالمضمرات:	66
2-1-2-2: السّبب في تراتب المضمرات:	67
2-1-2-3: أحكام استتار الفاعل المضمر:	69
2-1-2-4: مواضع استتار الضّمير المحقّق لمعنى الفاعليّة:	70
2-1-2-5: خصائص استتار مرفوع المشتقّات الوارد مضمرا:	72
2-2: نائب الفاعل ومعنى الفاعليّة وقضيّة المرجع:	72
2-2-1: خلاف النّحاة في فاعليّة نائب الفاعل:	73
2-2-2: إشكاليّة تعريف نائب الفاعل:	75
2-2-3: المفاعيل النّائبة وقضايا الرّتبة:	76

2-3: خاتمة الفصل الثّاني: 79

3: الفصل الثّالث: المركّب شبه الإسناديّ، معنى الفاعليّة وقضايا دلالاته المرجعيّة: 83

3-0: مقدّمة الفصل الثّالث: 83

3-1: المركّب شبه الإسناديّ القائم على المصدر: 84

3-1-1: رأي البصريين: 84

3-1-2: رأي الكوفيين: 86

3-1-3: المصدر ومعنى الفاعليّة: 87

3-2: المركّب شبه الإسناديّ القائم على اسم الفاعل: 91

3-3: المركّب شبه الإسناديّ القائم على اسم المفعول: 97

3-4: المركّب شبه الإسناديّ القائم على الصّفة المشبّهة: 100

3-5: خاتمة الفصل الثّالث: 108

4: الفصل الرّابع: في النّواة الإسناديّة الاسميّة والأشكال المعبّرة عن معنى الفاعليّة: 111

4-0: مقدّمة الفصل الرّابع: 111

4-1: المبتدأ، أشكال تحقيقه لمعنى الفاعليّة وقضيّة المرجع: 112

4-1-1: أشكال تحقيق المبتدإ لمعنى الفاعليّة: 112

4-1-2: العامل في المبتدإ: 116

4-1-3: الاختلاف في تحديد العامل في المبتدإ: 120

4-1-4: إشكاليّة إعراب المبتدإ الثّاني: 122

4-1-5: خصائص حكم المرتبة في المبتدإ: 123

4-1-6: خصائص حكم التّعريف والتّنكير في المبتدإ: 124

4-1-6-1: الأصل في المبتدإ التّعريف: 124

4-1-6-2: جوازات تنكير المبتدإ وشروطها: 125

4-1-7: المبتدأ الوارد مركّبا جزئيّا: 127

4-1-8: حكم حذف المبتدإ: 129

4-1-9: المبتدأ، الدّلالة وقضيّة المرجع: 130

4-2: الخبر، أشكال تحقيقه لمعنى الفاعليّة وقضيّة المرجع: 131

4-2-1: أشكال تحقيق الخبر لمعنى الفاعليّة: 131

4-2-2: العامل في الخبر: 133

4-2-3: الاختلاف في تحديد العامل في الخبر: 133

4-2-4: إشكاليّة إعراب الخبر: 136

4-2-5: خصائص حكم المرتبة في الخبر: 138

4-2-6: خصائص حكم تعريف الخبر وتنكيره: 141

4-2-7: الخبر الوارد مركّبا: 143

4-2-8: حكم حذف الخبر: 145

4-2-9: الخبر، الدّلالة وقضيّة المرجع 146

4-3: خاتمة الفصل الرّابع 149

5: الفصل الخامس: مرفوعات النّواسخ الفعليّة والحرفيّة: معنى الفاعليّة ودلالاته وقضايا المرجع 153

5-0: مقدّمة الفصل الخامس 153

5-1: المرفوع من أسماء النّواسخ الفعليّة ومعنى الفاعليّة 153

5-1-1: أسماء كان وأخواتها 154

5-1-2: أسماء أفعال المقاربة 161

5-2: المرفوع من أسماء النّواسخ الحرفيّة المشبّهة بالفعل ومعنى الفاعليّة 165

5-2-1: أسماء الحروف المشبّهة بــ"ليس" 165

5-2-2: نظام دلالة أسماء الحروف المشبّهة بــ"ليس" على الفاعليّة والمرجع 169

5-3: المرفوع من أخبار النّواسخ الحرفيّة ومعنى الفاعليّة 171

5-3-1: خبر إنّ وأخواتها 173

5-3-2: خبر اللاّم النّافية للجنس 177

5-4: خاتمة الفصل الخامس 181

6: الفصل السّادس: في معنى الفاعليّة بين المقول النّحويّ والموجود العينيّ 185

6-0: مقدّمة الفصل السّادس 185

6-1: مفهوم "العُمَدِ" عند الرّضيّ: نظام الرّفع في العربيّة وإشكاليّة معنى الفاعليّة 188

6-2: إشكاليّة الاسم والتّسمية والمسمّى 194

6-2-1: في المنطق والفلسفة العربيين 195

6-2-2: في الفقه وعلم الكلام 197

6-2-3: في النّحو 200

6-3: إشكاليّة العلاقة بين المقول النّحويّ والموجود العينيّ 204

6-3-1: معنى الفاعليّة وحدّ المقول النّحويّ 205

6-3-2: معنى الفاعليّة وحدّ الموجود العينيّ 206

6-3-3: معنى الفاعليّة بين المقول النّحويّ والموجود العينيّ 207

6-4: نظام المرفوعات في العربيّة: إشكاليات الدّلالة والتّعيين 207

6-4-1: ظاهرة العمل 210

6-5: نحو أنموذج أوفق تجري عليه أصول الرّفع في العربيّة 216

6-5-1: آليات الإنشاء التّركيبيّ والاقتران الدّلاليّ 222

6-6: خاتمة الفصل السّادس 227

7: خاتمة البحث 229

ثبت المصطلحات 233

قائمة المصادر والمراجع 237

الفهرست المفصّل 247

أ. علاء الدين شوقي
lisanarabs.blogspot.com